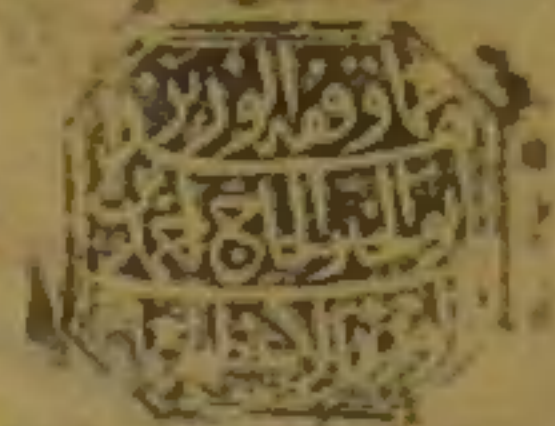




جامع القرآن

كتاب الطهارة	مسائل الوضوء والغسل	مسائل فواقيض الوضوء	فصل في التيمم
فصل في المسح	فصل في الحيض	موجبات الغسل	فصل في الاجناس
فصل في المتفرقات	كتاب الصلوة	فصل في الاوقات والمكان	فصل في الاذان
فصل في شروط الصلوة	فصل في الامامة	فصل في القراءة	فصل في الذي يفسد الصلوة
فصل في الوتر والتفول	فصل في صلوة التيسع	فصل في ادراك الامام	فصل في القضاء وفي الشهو
فصل في التلاوة	فصل في المسافر	فصل في الجمعة	فصل في المريض
فصل في المتفرقات	فصل في العيدين	فصل في الجنائز	فصل في غسل الميت
فصل في الكفن	فصل في الصلوة على	فصل في التفرقة	كتاب الزكوة
كتاب الصوم	كتاب الحج	كتاب النكاح	فصل في مسائل الفاظ النكاح
فصل في مسائل الكفاية	فصل في مسائل حرمة المهر	فصل في مسائل المهر	فصل في مسائل متفرقة
فصل في مسائل الزوجه الثاني	كتاب الطلاق	فصل في مسائل التعليق	فصل في مسائل الامر باليد

فصل في مسائل الاختلاف	فصل في مسائل الاستثناء	فصل في العدة في مسائل النفقة	كتاب في مسائل
كتاب الوقف	كتاب البيوع	فصل في مسائل القين	فصل في خيار الرقبة
فصل في مسائل خيار الشرط	فصل في البيع الفاسد	فصل في مسائل الاستحقاق	فصل في مسائل بيع الاب
فصل في بيع الوفاء	فصل في الاختلاف بين البائع والمشتري	فصل في مسائل العيب	كتاب الشفعة
كتاب الصلح	كتاب الهبة	كتاب الاقرار	كتاب الاجارة
كتاب العارية	كتاب الوديعة	كتاب الوكالة	كتاب الدلان
فصل في مسائل الحوالة	كتاب المضاربة	كتاب الوكالة	كتاب الغضب
كتاب الاكراه	فصل في مسائل اللقطة	فصل في تفسير المفقود	كتاب الجنائيات
فصل في مسائل التعزير	كتاب القسمة	كتاب ادب القاضي	كتاب في مسائل كذا القاضي
فصل في مسائل القضاء على الفاي	فصل في مسائل الاختلاف	كتاب الشهادة	كتاب الكراهية
كتاب الدعوى	كتاب الوصايا	كتاب متفرقة	كتاب الفاضل الكفر



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على ما انعم من علم الشرائع والاحكام. وهذا على معرفة ما لم يعلم لهداية الملك العلام ويست
لنا الاقتداء بسلاف الكرام في نشر احوال الائمة العظام وبقرنا بنور التوفيق على شكر الاحسان
والانعام واصيل على سيد الانام وعلى الداعظام والاحباب الكرام واطلب الرحمن على علماء الائمة
في كل زمان وادعو لهم بالامنة بالغفران في كل وقت واجيان **اقابعد** فاني لما رايت لهم رغبة
عن المطولات ومائلة الى المختصرات لكثرة المباحثات خصوصاً في هذه الاوقات فاستصغيت
للسايل المهمات من الفتاوى المعتبرات وهي المينة والقنية والغنية والخفة ولجامع النصول
والبرازي والواقعات والايضاح والقاضين وغيرها من الشروح المشهورات لتكون ذريعة
الى الدتوات وكسب الحسنات من الله الوهاب العطيبت وسميت بجامع الفتاوى مستعينة بالله
ومصلياً على نبينا **كتاب الطهارة** مساليل الياء ذكر في تحفة الفقهاء ان كاليه في ريجت لا يجري بالحيطة بل يجري
الماء عليها ان كان يجري جميع الماء عليها او اكثره او نصفه لا يجوز التوضي من اسفله لا يتنجس جميع الماء وفي
الايضاح روي عن ابيس سالت ابا جره عن الماء الذي يغسل فيه هل يتوضأ به من اسفله قال نعم لان الخاسة
لا تستقر بالماء بل يدفعها المديج يانه فلا يعلم عما الطها بالماء قلت فان بال باهال او التوضي جنة هل
يتوضأ من اسفله قال ان استبان اثر البول او تغير الماء من الحيضة لا يجوز فاما اصل كل ماء يتقيا بمص
نجس فيه او غلب على طهارة الخاسة لا يجوز التوضي منه قليلاً او كثيراً جازياً او ركباً لان غلبة النجس تجري
بحري اليقين في وجوب العمارة في الثانية واجمعوا انه لو توضأ انسان في الحوض الكبير واغتسل كان
لغيره ان يغسل في موضع الاغتسال وفي البرازية يكره البول في الماء الجاري ولا يفعلة الا جهاها واذا
القي في حيفة ان طهر اثرها منع والا لا لعدم الاستقرار بالجرى وفي الثانية وتختلفوا في كراهية البول
في الماء الجاري والاصح الكراهية وفي شرح الطحاوي لو كان العذرة على السطح في موضع ولم يكن عنده
اليزاب فالماء طاهر ان كان اكثر السطح طاهراً وكذا ان كانت العذرة عند اليزاب والثر الماء لا ينجس
وفي البرازي لو جرى للماء الكثير ولا يرى ما تحته فهو طاهر وان كان بطن النهر نجساً وكذا لو جرى ماء النجس
على الشارع النجس وصار جال لا يرى اثرها روي عن محمد في كوزين احدهما طاهر والاخر نجس فضبتان
فوق واختلفا في ان كان في الهواء يكون طاهراً ولا يبار من التضي بالماء المستقر عندنا ويكون عند
الشافعي لغواهم لعائشة لا تقطع يا حمير اذ يورث البرص وعن عمر رضي الله عنه مثله ولو اغترف في
حوض جامع بيده نجاسة والماء ينظر من الانبوب لا يتنجس وفي التهمة حوض صغير يهبط الماء من

جانب ويخرج من جانب ولو توضأ منه انسان ان كان اربعاً في اربع فاد ومن يجوز لان الظاهر ان الماء لا يستقر
في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان الحوض اكثر من ذلك لا يجوز الماء المتغير بكثرة الاوراق
قال بعضهم لو رفع بالكل وظهور لون الاوراق فيه لا يجوز الوضوء لكن يجوز شربه وغسل الاشياء
لانه طاهر لا مطهر لانه صار مقيداً بغلبة لون الاوراق وفي النهاية المنقول عن الاستاذ انه
يجوز وانهم كانوا يتوضئون من مياه حياض تغير لونها ويحيا وطعمها من اوراق الاشجار في
وقت الخريف ولوراء اقدم الحوض عند الماء القليل لا يتوضأ به راي رجل يتوضأ بماء
حوض نجس يجب ان يخبره وقيل لا يجب الحوض الكبير عشرين وعشرون ولو كان مدوراً فثمانية واربعون
ذراعاً بذراع الكرياس وذراع الكرياس هو اقصر من ذراع المساحة باصبع قامة وكلاهما سبع قبضات
والاصح ان المقبر ذراع كل مكان وزمان يسير على الناس وعمقه ان لا يخسر الارض بلا غتراف
وقيل ان لا يصل اليد الى الارض ولو وقعت فيه نجاسة مريئة افسد مكان الوقوع اتفاقاً ويتوضأ
عما وراءه ويترك خضاً في خمس وغير المريئة مثلها عند مشايخ العراق ومشايخ بلخ وعلماء بخاري
جوزوا الوضوء ولو من موضع الوقوع قال السرخسي الماء الذي استنجي فيه لا يتوضأ به قبل تحريكه
والامام الحلواني شرط التحريك عند غسل الوجه ايضاً وعليه الهند وأبي والباقر جوزوا
قبل التحريك كالجاري ولو كان الحوض اقصر من عشرين في عشرين لا يتوضأ فيه بل يغترف
منه ويتوضأ في خارجه ولا يلزم السؤال عن طهارة الحوض مالم يغلب على طهارة نجاسة ونجس
الطن لا يمتنع من التوضي لان الاصل في الاشياء الطهارة وكذا الكوز الموضوع في الارض اذا دخل في الحث
للشرب منه مالم يعلم النجاسة وكذا الضيف اذا اقدم اليه الطعام لا يلزمه
السؤال قبل ان يعلم او يغلب على طهارة الحرمه فان اخبر واحد بحله له الاعتماد على قوله لان
قول الواحد فيه مقبول والحوض اذا كان ذا طول وعمولكن لا عرض له وماؤه بقدر ماء الكبير
فهو كبير يتحل النجاسة فلا يتنجس ولو نجس الحوض دخل فيه ماء كثير وخرج منه ايضا قبل بطهر
الحوض وان قل الخارج وقيل لا حتى يخرج مثلاً ما فيه وقيل مثله وقيل ثلثه امثاله وقيل بطهر
وان لم يخرج منه شيء قاله ابو الترحاني وبه يفتي والمحدث والجنب اذا اضر بده في الاناء
للاغتراف الى المرافق او في الحب لاخراج كوز وقع في الحب لا يصير الماء مستعملاً لمكان الضرورة
والقياس ان يتنجس البئر بعمرة لانها نجسة والماء قليل لكن استحسنا وقالوا لا يتنجس في الكثير
دون القليل وجه الاستحسان ان اباد القلوات ليس لها حيز والمواشي تبعر صولها والريح



١٠٨

يلقى فيها فاحمل القليل عفو الضرورة ولا ضرورة في الكثير واختلاف في الكثير قال محمد لا يكون كثيرا حتى يأخذ
 ربع وجه الماء وقبل ان اخذ اكثر وجه الماء فهو كثير ولا لا وقبل ما يأخذ جميع وجه الماء فهو كثير ولا لا فهو
 قليل وقل ما يستكثر الناظر فهو كثير ولا لا فهو قليل هذا هو الامح والرتب واليابس والصحي والمكسر سواء
 ولا يعفى القليل في الاناء وبارا البلدان لعدم الضرورة وقبل لو كانت الشاة تبعر في الحلب بعرة او
 بعرتين يرمي البعرة ويشرب اللبن لمكان الضرورة بعرة من بعرة الفارة اذا وقعت في وقر من
 الحنطة فطخت والبعرة فيها او وقعت في وقر من الدهن لم تفسد هاهنا لم يتغير طعمها لانها قليل و
 الخبز من القليل حرج وفي الحصى لا حيوان بري اذا وقع في البئر فاستخرج حيا من ساعة لا يجب
 نزع الماء الا في الكلب والخنزير وفي غيرها من السباع اذا لم يصيب فيه الماء اما اذا اصابه
 نزع فان كان ادميا مستجيبا بالماء ولا يكون جنبا ولا محدثا لا ينزع شي من الماء واما اذا كان
 جنبا ولم يكن مستجيبا بالماء ينزع جميع الماء واذا كان محدثا فاردعون دلو وان كان غير ادي
 فسوره وما فضل منه طاهر ان كان حيا لم ينزع شي ولان المنفصل نجسا كشاة تلطخ
 في ذهابها ينزع عشرون دلو عند ابي حنيفة نجاستها وعند ابي س جميعها وهو القياس
 وان كان سوره مكروها لا ينزع شي وهو الاصح لان الشاة في طهره وان كان مشكوكا وجب
 نزع الماء كله احتياطا وقلالة نجس شي وهو الاصح لان الشاة في طهره لا في طهارته في الاصح
 وان كان سوره نجسا ينزع كله ولو وقع ذنب الفارة ينزع جميع الماء لا لا يخرج عن الدم ولو كانت مع
 الفارة جراحا وهربت من الهرة او الهرة من الكلب ينزع جميع الماء ما في القرة الا في فظها واما في
 الاخرين فلا ينزع الا يكونان خاليين عن قليل البول في هذه الحالة والحيوان الذي كان بين
 الفارة والذبا حة فهو غنرلة الفارة وان كان بين الشاة والذبا حة فهو غنرلة الذبا حة وفي
 الخلاصة ينزع الى اربع فارات عشرون وفي الخمسة وخمسون فان كان عشا ينزع ماء
 البئر كله كذا روي عن ابي يوسف وفي الحائنة لو نزع دلو كان او لا من يرمات فيها فارة وجبت
 في بئر طاهرة ينزع من الثانية عشرون دلو وان كان المصوب دلو اثنان ينزع من الثانية
 ايضا تسعة عشر وعلى هذا لان الثانية في حكم الاولى ولو كان المصوب عشرين يكون البئر
 الثانية كالأولى غنرلة ووقع فارة فيها ولو وقع الدم في البئر بعد الموت قبل الغسل يفسد
 الماء وبعد الغسل ان كان جيفة كالكافر ففسده لانه عين نجسة لا يطهر بالغسل وان
 كان مومنا لا يفسد لانه يطهر بالغسل فلا في القياس كرامة والمزوح ما بين عشرين

الى ثلثين طاهر وفي شرح صدر القضاة اذا كان ماء البئر عشرة اذرع فصاعدا لا يتنجس بوقوع النجاسة
 في اصح الاقوال ولو نقص ماء البئر بعد اخراج الفارة قدر عشرين دلو اظهر الباقية بالوعة كبست فغاد
 نرا باطرت عند محدثه فالادي من مسائل السور سور الكلب والخنزير نجس وعند مالك
 طاهر وقال بعضهم لو اقي بطهارة اجزاء وكذا روت البقرة رطب في ايام الترميع لعموم البلوى
 سور الادي طاهر سواء كان جنبا او حائضا او كافرا او انا قوله تع انما المشركون نجس ففي اعتقاد
 فلا يثر في اعضائه ولو شرب ادمي الخمر فسوره نجس على الفور فان مضى ساعة او انقذه
 بالماء او تردد براقه طهر ولو اكلت البقرة العذرة فسوره طاهر بعد مضى ساعة فاكلها حلال
 وكذا رضيع لبن خنزير او شاة مسقية بالخران لم ينس لحما ولو اكلت الهرة فارة وشربت من
 اناء على فورها نجس لانه اجماعا وان مكثت ساعة ثم شربت لا تنجس عند حلاله فالجاء الماء
 المكروه طاهر لكن الاولي ان يتوضا بغيره ان وجد وان لم يوجد الطاهر في حكم الماء المطلق **فصل**
في الوضوء والغسل يكره ان يستخلص انسان لنفسه ان يتوضا منه دون غيره ومن ادب الوضوء
 التوضي بانيه الحذف ولا استنجا بنفسه واستقبال القبلة وترك الكلام ولا شتغال بلا داعية
 الماثورة ولو اذهن الحديث بالماء على اعضاء وضوءه لا يجوز عند محمد حتى يسيل الماء على اعضاءه وعند
 ابي س يجوز والتسمية الروية عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله على الماء الطاهر والمحدث على الاسلام
 الطاهر ولو قال لا اله الا الله يكون مقبولا للسنة والسؤال من شجر مرتب قد غلظ الاصبع وطول
 الشبر ولا يقوم الاصبع مقامه حال وجوده فان لم يوجد يقوم مقامه لان النبي عليه السلام فعل
 كذا عند عدمه قبل اذ قل الوضوء وقل صال المضمضة وكيفية ان ياخذ بيده اليمنى ويبدأ باسنه
 العليا في الجانب الايمن ثم اليسر ثم بالسفلى في الجانب الايمن ثم باليسر ولو ترك استيعاب
 الراس في المسح في ديارنا وداوم عليه في غير زمان البرد ياتم وكيفية ان يضع من كل يد ثلثة اصابع
 على مقدم راسه ولا يضع الا يمين واليسارين ويجازي كفيه ويمدّها الى القفا ويمسح ظاهر
 الاذنين بباطن اليمين وباطن الاذنين بباطن اليسارين ويمسح رقبته بظهر اليدين حتى يصير
 ما تحا بيلك يصير مستغلا في علمه قبل مسح الرقبه ليس بسنة ولا ادب وقيل هو سنة ولا صح
 مستحب لانه مسح عليها مع الترك احيانا تخلل اصابع الرجل سنة فيتمخلل بخنصر يده اليسرى
 فيبدأ بخنصر يده اليمنى ويختم بخنصر يده اليسرى وغسل تحت الحاجبين والشارب سنة وكذا
 اتصال الماء داخل العينين قبل لا يفتح العين كل الفتح ولا يضعها كل الضم حتى يصل الماء الى استغار

هذا هو الوجه
 في قوله لا يتنجس
 بوقوع النجاسة
 في اصح الاقوال
 ولو نقص ماء
 البئر بعد اخراج
 الفارة قدر عشرين
 دلو اظهر الباقية
 بالوعة كبست
 فغاد نرا باطرت
 عند محدثه
 فالادي من مسائل
 السور سور الكلب
 والخنزير نجس
 وعند مالك طاهر
 وقال بعضهم لو
 اقي بطهارة اجزاء
 وكذا روت البقرة
 رطب في ايام الترميع
 لعموم البلوى سور
 الادي طاهر سواء
 كان جنبا او حائضا
 او كافرا او انا قوله
 تع انما المشركون
 نجس ففي اعتقاد
 فلا يثر في اعضائه
 ولو شرب ادمي الخمر
 فسوره نجس على
 الفور فان مضى
 ساعة او انقذه
 بالماء او تردد
 براقه طهر ولو
 اكلت البقرة
 العذرة فسوره
 طاهر بعد مضى
 ساعة فاكلها
 حلال وكذا رضيع
 لبن خنزير او شاة
 مسقية بالخران
 لم ينس لحما ولو
 اكلت الهرة فارة
 وشربت من اناء
 على فورها نجس
 لانه اجماعا وان
 مكثت ساعة ثم
 شربت لا تنجس
 عند حلاله فالجاء
 الماء المكروه
 طاهر لكن الاولي
 ان يتوضا بغيره
 ان وجد وان لم
 يوجد الطاهر في
 حكم الماء
 المطلق فصل في
 الوضوء والغسل
 يكره ان يستخلص
 انسان لنفسه ان
 يتوضا منه دون
 غيره ومن ادب
 الوضوء التوضي
 بانيه الحذف ولا
 استنجا بنفسه
 واستقبال القبلة
 وترك الكلام ولا
 شتغال بلا داعية
 الماثورة ولو
 اذهن الحديث
 بالماء على
 اعضاء وضوءه
 لا يجوز عند
 محمد حتى يسيل
 الماء على
 اعضاءه وعند
 ابي س يجوز
 والتسمية
 الروية عن النبي
 صلى الله عليه
 وسلم بسم الله
 على الماء
 الطاهر والمحدث
 على الاسلام
 الطاهر ولو قال
 لا اله الا الله
 يكون مقبولا
 للسنة والسؤال
 من شجر مرتب
 قد غلظ
 الاصبع وطول
 الشبر ولا
 يقوم
 الاصبع
 مقامه
 حال وجوده
 فان لم
 يوجد
 يقوم
 مقامه
 لان النبي
 عليه السلام
 فعل كذا
 عند عدمه
 قبل اذ قل
 الوضوء وقل
 صال المضمضة
 وكيفية ان
 ياخذ بيده
 اليمنى ويبدأ
 باسنه العليا
 في الجانب
 الايمن ثم
 اليسر ثم
 بالسفلى في
 الجانب
 الايمن ثم
 باليسر ولو
 ترك استيعاب
 الراس في
 المسح في
 ديارنا وداوم
 عليه في غير
 زمان البرد
 ياتم وكيفية
 ان يضع من
 كل يد ثلثة
 اصابع على
 مقدم راسه
 ولا يضع الا
 يمين واليسارين
 ويجازي كفيه
 ويمدّها الى
 القفا ويمسح
 ظاهر الاذنين
 بباطن اليمين
 وباطن الاذنين
 بباطن اليسارين
 ويمسح رقبته
 بظهر اليدين
 حتى يصير ما
 تحا بيلك
 يصير مستغلا
 في علمه قبل
 مسح الرقبه
 ليس بسنة ولا
 ادب وقيل هو
 سنة ولا صح
 مستحب لانه
 مسح عليها
 مع الترك
 احيانا تخلل
 اصابع الرجل
 سنة فيتمخلل
 بخنصر يده
 اليسرى فيبدأ
 بخنصر يده
 اليمنى ويختم
 بخنصر يده
 اليسرى وغسل
 تحت الحاجبين
 والشارب سنة
 وكذا اتصال
 الماء داخل
 العينين قبل
 لا يفتح العين
 كل الفتح ولا
 يضعها كل الضم
 حتى يصل الماء
 الى استغار

العيني وفي الشفة تكلموا قال بعضهم تبع للغم ولا يجب ان يصل الماء اليه وقال ابو جعفر ما ينظر منها
عند الانضمام فهو من الوجه فيجب ان يصل الماء اليه وما يكتم عند الانضمام فهو تبع للغم فلا يجب ان يصل
الماء اليه وفي الحقايق لو بداء بغسل اليدين من الرفقين جازا جماعا لكن خالف السنة والنية سنة
وهو ان يقصد قلبه بالوضوء او رفع الحديث او امثال الامور واستباحة الصلوة وحول الحمام شاع
للرجال والنساء ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من وضوء الحام اذ لم يكن مكشوف العورة ولو دخل الحام با
لعرة جاز لكن ليس من المرأة وقيل لا يجوز للرجال والنساء وقيل يجوز للرجال والنساء ولو اغتسل
جنب ونسي المضمضة الا انه شرب الماء فلو كان شربه على وجه السنة لا يخرج من الجنابة لانه
يمس مضمضا ولا يبلغ الماء جميعه كما يبلغ بالمضمضة وان كان لا على وجه السنة خرج لانه شرب
الماء مرة من غير ان يقطع في كل الماء في هذه فيبلغ جميع نواحيه كما في المضمضة ولو اغتسل في يوم
باردين ما بدا ولا يجوز من غير ذلك ولو قام الجنب بالمطر الشديد متجردا بعد ما تمضمض و
استنشق منه حتى ابتلع جميع اعضائه خرج من الجنابة ويجب على المرأة غسل اظفر الفرج لانه يمكن
ولو اغتسل رجل وبين اظفاره دكن ان كان قرويا يخرج عن الجنابة وان كان مدنيا لا يخرج
فما الفرق بينهما قلت لانه اذا كان قرويا يكون ما بين اظفاره طينيا يجاوز الماء اقصا اذا
كان بلديا يكون دسوما لا يجاوز الماء ولو ادخل الجنب والحائض في الماء يدان للاغتراف
او رفع الكوز لا يفسد للضرورة بخلاف ادخاله للتبرد وكذا ادخال الاصبع ومادونا
الكف وان ادخل الكف للفصل فسد خرج من الحمام بل وما معه وابتل قدمه ان علم بوجوب
الحيث فيه فن حكم نجاسة ماء المستعمل حكم نجاسة القدم وان لم يعلم بالحيث فيه لا ادخل
صبي يده في الاناء ان علم لمحارة يده بان كان له رقيب يحفظه او غسل يده فهو طاهر وان
علم نجاسته فهو نجس وان شك فالمستحب ان يتوضأ بغيره لقوله تعالى مع ما يربيك الى ما
لا يربيك المختار وان وضوء القبي العاقل مستعمل غسل الميت اذا اجتمع واستقر في
موضع نجس وعند محمد طاهر انتفع من غسل الجنابة بعد الاستبراء فهو عفو وان
سال لا لعدم الضرورة وكذا في حوض الحمام كذا في الزاوي قال الحلواني يفيض الماء على
منكبه الايمن في الغسل ثلثا ثم على راسه ثلثا وسائر جسده ثلثا
وقيل بداء بالايمن ثلثا ثم بالراس ثلثا ثم باليسار ثلثا وقيل بداء بالراس وهو الاصح
لان الاعضاء كلها كعضو واحد في الجنابة لدخوله تحت الخطاب كعضو واحد **فصل**

في الوضوء

في نوافض الوضوء وموجبات الغسل وما ازيل به الحدث **عصر القرح** فصل في نوافض الوضوء
لانه يخرج لا خارج وقيل ينقض وهو الاشبه وفي القنية اذا سال المار من اذنيه لا ينقض كيف
ما كان لا القبح والصد يد وقيل ينقض اذا دخل اذنه ثم خرج وقيل ان خرج القبح بلا وجه لا ينقض
وفي المنية كل خارج ليس بحدث ليس نجس في الاصح وقال بعضهم ان خرج الدمع من العين لا جرح الوجه
ينقض لانه دم انقلب ما يتوضأ لوقت كل صلاة ونوم المضطجع حدث بلا جماع الا نوم المصلي
المضطجع عند البعض ولو نام المصلي في سجوده والتصق بطنه بنجذيه اختلف المشايخ ونوم الجالس
المستند الى شيء لو ازيل سقط ينقض وقيل لا يخرج من الرواية عن ابي حنيفة لا ينقض وذكر في الحائض لو مال
الثايم جالسا فان انتبه قبل ان يزول مقعده عن الارض لا ينقض وان انتبه بعد ما زال ينقض
سقط اوله بسقط وعند ابي حنيفة لا ينقض حتى يستقر ثامنا على الارض بعد التسقوط وفي النقاية لو
وضع راسه على ركبتيه فنام لا ينقض ولو نام مترجعا قيل ينقض والاصح لا ينقض ولو سكر بحيث
لا يعرف الرجل من المرأة ينقض وضوءه اذا مضى قراد عضوا انسانا فامثلا دما لا ينقض
وضوءه لان الدم ليس سائلا كما لو مس الذباب او البعوض وان كان كبيرا ينقض لان الدم فيه
سائل ولو عض بشئ واصابه دم ما بين اسنانه واصاب الحلال ان كان بحيث لو ترك لا يسيل
لا ينقض الوضوء لعدم السيلان وكذا ذكر في صدر الشريعة اذا عصر القرح فجاز وكان
بحال لو لم يعصره لم يتجاوز وكذا اذا عض بشئ او ضل اسنانه او ادخل اصبعه في انفه فزال اثر
الدم او استنشد فخرج من انفه الدم علقا مثل العدس لا ينقض عندنا خلافا للزفر وفي البرازية
لو امتشط فخرج دم قدر عدسة لا ينقض وعند محمد ان كان الخارج قطرة دم ينقض وفي الجامع
الصغير لم يخرج الدم عن راس الجرح كنه طه وصار اكثر من راس الجرح لا ينقض وهذا خلافا لما في
النوازل والاول عن الامام والثاني عن محمد ولو استمتع بالكف فلما انفصل المني عن مكانه بشهوة
امسك ذكره حتى سكنت شهوته فسال منه المني واغتسل من ساعة قبل ان يبسل او ينام او يش
ثم سال بقية المني منه يجب الغسل في هذه المسئلة عند ابي حنيفة ولا يجب عند ابي حنيفة والفتي على
قوله ذكره ابو الليث كذا في المسعودي ولو ادخل الصبي لا غسل عليه وجوبا لكن يؤمر تأديبا ولو ادخل
اصبعه في دبره قيل يجب الغسل عليه والقضاء بان كان صائما وقيل لا يجب ولو ادخل ايسر
نفسه في دبره يجب الغسل ولو احتملت المرأة ولم يخرج ماؤها ان وجدت لذة التزال
ثم استيقظت وهي نائمة على جهة قفاها يجب الغسل لاحتمال خروجه وعوده لان الظاهر في الاحتياط

الخروج وقيل المرأة في الاحتلام كالرجل في الحيض اذا استيقظ رجل من نومه فوجد في راسه ذكره بللاً
وجب الغسل وان لم يتذكر الاحتلام ان كان ذكره منكسراً لا يجب ان كان منتشر او في الخائفة
انما يجب الغسل في هذه المسئلة ان كان ذكره ساكناً حين نام اما اذا كان منتشرًا فافاد من
البلة بعد الانتباه يكون من اثر ذلك لا انتشار فلا يلزمه الغسل الا ان يكون اكثر رايه انه من
فلزمه الغسل الا يلج في البهيمه لا يعجب الغسل بدون الانزال وكذا في الميتة لنقصان السبيته
فيها خلل في اللواطة كحال سبيتها لانزال ولو عصر المنيديل فاجتفت العصاره في انا فانه
مستعمل وفي النوار لو غسل يديه للطعام او منه صار الماء مستعملًا لانه اقام به سنة القربى
ولو اغسل يديه من الوسخ لا يصير الماء مستعملًا وغسله الثوب النجس ان تغير طعمها وريحها
يحرم الاستعمال كالبول ولا يجوز الاستعمال في غير الشرب والتطهير كبل الطين وسقي الدواب
ولو اجنت المرأة وتقي العجين تحت اظفارها ان اغتسلت من الجنابة لم يجز لان العجين يبقى غالبًا فاما
لا يصلح تحته ولو بقي الدرن بين اظفارها جاز لان الدرن تولد منه هناك فلا تكلف ايصال الماء
تحته ويستوى البلدي والقروي في الاصح وفي الخائفة الغسالة ان كان قليلاً لا يفسده وحد
القليل ان لا يستبين مواقع القطر وان كان يستبين ذلك فهو كثير وغسالة الميت خاصة وما
اصاب ثوب غاسلاً لا يمكن الاحتراز عنه عفواً للعموم البلوى وعدم امكان التحرر عنه **فصل**
في التيمم وفي صدر الشريعة لو كان مع الجنب ما يكفي الوضوء لا الغسل يكفي بالتيمم خلافاً
للساقي ولو كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء والتيمم للجنابة اتفاقاً
ولو كان بيد التوضي فروح بوضوء الماء دون سائر اعضائه غير انه اذا غسل وجهه يسيل الماء على
يديه فيضه له التيمم اذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل يجوز له التيمم مطلقاً الا جازاً لم يجد الماء ان
علم انه يجده في نصف ميل لا يعذر وان لم يستاذن المستاجر بتيمم ويصلي ويعيد حتى لو صلى
صلاة اخرى وهو يذكر يفسدها وكذا الا سير في دار الحرب اذا منعه الكفار عن الوضوء يتيمم
ويصلي قضاءً لحق الوقت ثم يعيد اذا اخلص لان هذا النعم من جهة العباد وكل منع جاد من جهة الله
ينبغي ان يعيد صلوة والمسافر للحديث اذا وجد الماء في حيز معد للشرب جاز له التيمم الا
اذا كان كثيراً فيستدل على انه للشرب والوضوء واما الماء المعد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه
بعد الاتمام القطع على هذا فلا يجوز له التيمم ما مباح بين جنب وصايف وميت وهو يكفي لاصحهم
فالجنب والى لانه غسله فرض وغسل الميت واجب والمرأة تيمم وتقتدي للرجل وان كان مشتركاً

بما لم التيمم وكيفيته ان يضرب يديه الى الصعيده ثم ينفض يديه بقدر ما يتناثر التراب حتى لا
يكون مثله ثم يمسح وجهه ثم يضرب يديه الى الارض وينفض كذلك ويمسح ظاهر ذراع اليمنى بالحنض
والبنصر والوسطى مع شئ من الكف اليسرى مبتدئاً من رؤس الاصابع الى الرقب ثم ياطمها بالمسحة
والاجهام وباقي الكف الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى وقيل يمسح جميع الكف و
الاصابع لان التراب لا يصير مستعملًا في محل كالماء ولو اختلط الرماد بالتراب فان كان الغالب
التراب يجوز التيمم منه والا فلا ويجوز في الاجر مدقوقة كان او غير مدقوقة ولا يجوز بالماء المائي
واختلفوا في الجبل والصحح الجواز ولو تيمم لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا يجوز ان يصلح به
عند البعض ولو تيمم لصلاة الجنازة او سجدة التلاوة يجوز ان يصلح به لانهما عبادتان مقصودتان
بالماء وقيل حار في الوجه الاول وفي المحيط التيمم لدخول المسجد ومس المصحف يجوز مع وجود الماء التيمم
والتيمم على التيمم ليس بقية مريض يمسه غيره فالنية على المريض دون الميت وفي الميت على الميت والنية
في التيمم التيمم في ابتداءه وان يقبل بيديه ويدير طال الضرب وينفضهما والبدنية بالوجه ثم باليد
اليمنى ثم باليسرى جماعة من التيممين اذا وجدوا ما مقداره ما يتوضأ احدهم ينفض تيمم كلهم
لان كل واحد صار قد راعى الماء الا ان يكون بعضهم تيمم من الجنابة فلا ينقض تيممه به لان
هذا الماء لا يكفي للغسل وفي المحيط لا يجوز التيمم للسلطان في صلاة الجنازة لانه ينتظر له وكذا كل
من ينتظر له فهو في حكمه وفي الزيارات لو كان مع رفيقه ماء وفي ظنه ان سأل اعطاه لا يجوز التيمم
وان كان في ظنه لا يعطيه تيمم وان شك في الاعطاء تيمم وصل ثم سأل فان اعطاه يعيد لانه ظن
انه كان قادراً والا فلا يربط بصل التيمم فرائ رطلاً اخر معه ماء فام صلاته ثم سأل الماء فاعطيه
لا يعيد لان القدرة بلا باحة لا بالرؤية وفي الجامع الصغير يعيد **فصل في المسح** من انكر المسح
على الخفين يخاف عليه الكفر المسح على الخفين افضل من غسل الرجلين اخذاً باليسر وقيل الغسل
افضل اخذاً بالغرمة والمشقة ولو مسح على خف مخدس لبد جاز وكذا على جروق وان
كانت اللقافة ذات طاقين وقد شدها برباطات بحيث لا يد طرفها ثلاث اصابع اليد
ذكر الشيخ بدر الدين ابن القاضي من لبس الخفين على الكرايس لم اجد الرواية من الائمة الثلاثة
على جواز المسح على الخفين لكن القياس جوازه نقل من الفتوى الشاذي ان ما يلبس من الكرايس
الحمد تحت الخف يجب ان يمنع المسح على الخف لكونه فاصلاً وقطعة كرايس ليف على الرجل لا يمنع
لكونه غير مقصود باللبس لكن ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الخف غير الصالح للمسح اذا لم

يكن فاصلاً فان لا يكون الكرياس فاصلاً اولى من لم يغسل رجله
فمسح على خفيه جاز كيف يكون الجواب في هذا قلنا ليس خفيه ومشي في الماء
ودخل في خفيه حتى غسل رجلاه ثم نعم وضوء باقي الاعضاء ثم احدث
جاز المسح على خفيه من لم يمسح على خفيه فمشي في الفرات فاصاب الرجل خفيه
فيلايحوز به عن المسح لان الطل نفس بانه تكون في البحر وقيل يجوز لان
الهوا يتقلب ماء وعلى هذا الخلاف جواز الوضوء والغسل منه الرجل المقطوع
احدى رجله اذ ليس الخف بالرجل الصحيح لا يجوز المسح عليها الا ان تكون متخفة وقد بقي
بعد القطع مقدار ثلثة اصابع وان لم يبق هذا المقدار يغسل الصحيح ويترك المقطوعة لا ذم يبق
موضع الغسل وفي المني لم يمسح على خفيه ودخل الماء احدى رجله بان بلغ الماء الى الكعب ينقض المسح
وعليه غسل الرجل الاخرى وفي انتقاض المسح اذا بلغ الماء الى الاكتر فيه روايتان اذا تضاء البصر
فغسل وجهه وتمر الماء على خفيه كان بمنزلة غسل البشرة وكذا الحجاب والراس ولو مسح برؤس
الاصابع والكف لا يجوز الا ان يتلوى الخف عند الوضع مقدار الواجب وهو مقدار ثلثة
اصابع هذا ما ذكر في الحديث وكذا في الذخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان الماء متقارفا
ولو مسح بظهر الكف جاز لكن السنة بباطنه وفي البرازية وضع الكف والاصابع وصدحها جاز ولا حسن
المسح بكل اليد ولو وقع الخرق في مقابلة الاصابع فالمعتبر ظهور ثلث اصابع مما وقعت في مقابلة
الخرق حتى لو انكشف ابهام مع جارتها لا يمنع وان كان مقدار الخرق مقدار ثلثة اصابع اصغرها
لان كل اصبع اصل في موضعها فلا يعتبر بغيرها وهذا اذا لم يكن الخرق في موضع العقب اما اذا كان
في موضع لا يمنع مالم يظهر الكثر العقب وانما يمنع الخرق اذا كان متفرجا يرى ما تحته وان لم يَر
ملحقة بان كان الخف صلبا الا اذا ادر فيه الاصابع يلد فيه ثلث اصابع لا يمنع وان كان
بند وحال المشي لا حال الوضع يمنع لان الخف ليس للمشى ولو كان بيد وقد ثلثة اصابع
الرجل لا يمنع في الاصح ويشترط ان يبد ومقدار ثلثة اصابع بكاملها وفي القنية انما يعتبر ثلث اصابع
في موضع الاصابع في القدم يعتبر اكثر القدم ذكر في الكفاية اذا كان صدر القدم في موضع العقب
يخرج ويبدل لسعة الخف لا ينقص مسحه وفي هذا يشير الى ان المسئلة فيما اذا اراد نزع الخف قصدا
فخرج بعض القدم ثم بدله فتركه فاذا وضعه الدوا على شفا قال الرجل امر الماء فوق الدوا فاذا المراد
ثم سقط الدوا ان كان السقوط عن برء غسل الموضع والا فلا **فصل في الحيض** يستحب للحائض في

في الحيض لا يجوز لها ان تلمس الماء على راسها ولا في غيرها من اجزاءها

وقت الصلوة وتدخل في مسجد بيتها وتبتي وتصل مقدار اداء الصلوة لو كانت طاهرة ثلاثا نزول
عادة العبادة والحائض والجنب زيارة القبر وقراءة دعوات واجابة اذان ونحوها ولو رأت المرأة ما
بعدهن سنة لا يكون حيطا وقيل بعد خمس وخمسين سنة وقيل بعد خمسين والفتوى بعد زماننا على
الخمسين ولو اتي امرأته في حال الحيض فعليه الاستغفار والتوبة هذا من حيث الحكم وامام من حيث
الاستحباب يتصدق بدنها ونصفه كذا في الواقات ولا يمس الجنب والحائض والنفساء ولا يمس
القران الا ابتلا فيه واختلفوا في تفسير الغلاف في قوله هو الجسد وقيل هو الحكم وقيل هو المنفصل منه
كالخريطة والجسد الغير المشترز هو الصحيح وقيل هو حقيقة المكتوب في الكراهة واما لو وضع في
لا يكره لانه لا يمس القران وهذا اقرب الى القياس والاول الى التعظيم ولا بأس بان ياخذ كتب الشريعة
بالكم لان تكرار الحاجة اودت ضرورة مرخصة الى الاخذ بالكم ولا يكتب القران وان كانت الصحيفة
والدور على الارض ولا يقرأه وان كان مادون الآية تعظيما لان القران لا على قصد الدعاء بان قال
بسم الله الرحمن الرحيم عند افتتاح الاعمال وقال الحمد لله رب العالمين لاجل الشكر ولو غسل جنب
فيه ينبغي ان يجوز له قراءة القران ومس الصحف ان غسل يديه ويجوز له التمسك بالقران والمعلمة
اذا احضت فعند الكرخ تعلم كلمة وتقطع ما بين الكلمتين وعند الطحاوي تعلم نصف آية وتقطع
ثم تعلم النصف الاخر واقادع القنوت فيكره عند البعض وفي الحديث لا يكره وسائر الادعية
والادكار لا بأس ويكره قراءة التوراة والانجيل امرأة اذا رأت في مدة حيضها يوما دما
تترك صلواتها في اليوم الثاني طهرا تنصلي بلا غسل لانها لم تخرج من الحيض هكذا الى العشرة
قيل تنصلي في الزايد على العادة وقيل لا تنصلي لوقوع الشك في صيرورتها اهلا وعدم صيرورتها
اهلا في ايام الحيض فبقي كما كانت قالت لها امرأة عالمة بالحمل انك حامل او امرأتان
وهذا يعلمان ذلك فرائد الدم في ايام حيضها لها ان تترك الصلوة وتغسل وفي المقدمة العذر
هو الذي استغفر عذره في اول الوقت ولا يرجد فيه وقت ظل عن العذر يسمع فيه الوضوء وفرض
الوقت وفي البقاء ليس كذلك بل يكفي وجود خمس مرات او اكثر وفي البرازي يكفي في حال البقاء
السيلان مرة وقال الامام الصفاري لا بد من مرتين او ثلث مرات وبمرة لا وفي بعض
الفتاوى رطل رصف او سال عن جراحة الدم ينتظر اخر الوقت فان لم ينقطع الدم توشأ
وصل قبل خروج الوقت فان توشأ وصل ثم خرج الوقت ودر وقت صلوة اخرى وانقطع
الدم توشأ واعاد الصلوة وان لم ينقطع وقت الصلوة الثانية حتى خرج الوقت جازت صلوة

في الوقت الاوّل لان الدم اذا كان سائلا وقت صلوة كاملة صار بمنزلة المستحاضة واذا قدر المستحاضة
او ذوالجرح او مقتصد على منع دم يربط على منع النشف بخرقه الربط لزم وكان كالايجاء فان لم
يقدر على منع النشف فهو ذوقه ربحا فلا ينع حيث لا يخرج بالربط عن كونه حايضا قبل الوضوء
ثوب للعدو والحدث الذي ابتد به واما خارج الصلوة يغسل لانه قادر على غسله حتى يقع الشدوع في
ثوب طاهر وفي الصلوة لا يمكن فسق اعتباره وذكر في القنية اذا اصاب ثوب المستحاضة دم لو
غسلته بغير طهرا الى ان تصلح لكنه لا يبقى الى اخر الوقت جازت صلواتها في **فصل في الاجاس** اختلفوا
المشايخ في بول الهرق فيل هو نجاسة مغلظة وهو الظاهر انه بول مالا يتكلم به وقل هو خفيفة وهو
الايشه بقولها لا اختلاف العلماء فيه وقل انه ظاهر للضرورة هذا اذا اعتادت البول على الثياب وغيرها
اما اذا لم تعتد لا يجعل عفو بول نجاسة مغلظة بول الخفاش لا يفسد الماء وغيره لانه لا يمكن القماء
عنه بول الفرس نجاسة مغلظة وقل هو خفيفة وهو الاصح ولو اصاب دم القلب شيئا نجس لان
الدم الطاهر ما يبقى في القروق او يختلط باللحم واما بول الدم الذي في القلب ليس بشيء وعرض
س البالي في القروق واللحم طاهر يعني في حق الاكل دون الثياب وقل الوضوء معه عتق شاة غير مفسولة
جازت صلوة لان الدم المسفوح ما سال منه وما بقي لا باس بدم سائل غير راس الجرح في نجس وما
يقع على راس الجرح لا يخذل نجاسة مرارة الشاة كالدم وقل يكونها خفيفة عندها طاهر عند محمد
راس شاة يتلطف بالدم فاحرق ولم يغسل طهر ولو نجس كديد او السكين ثم احمر بالنار يطهر والسكين
اذا اموت بماء نجس كموث ثلث مرات بماء طاهر في حق الصلوة ولو احمر التنوير بالعدرة او الحطب
النجس فعند ابي سحر طاهر ثلثا فيطهر وعند محمد لا يطهر قيل لو سعل التنوير لا اختار ولا رواه
يكوه الخنزيرة ولو رشه بالماء بطلت الكراهية وقل لو مسح التنوير بخرقه رطبة نجسة او رش بماء نجس
ثم الزق الخنزير لا باس به وفي النزاي التنوير اذا مسحت بخرقه نجسة مبتلة ان اكلت حرارة النار بدلة الحرقة
قبل الصاق الخنزير بالتنوير لا ينجس ولا ينجس ولو اتخذ من الطين نجس كوزا او قدرا فطوى طهر ولو غسل
الثوب نجس في الطشت فانه يغسل الطشت ثلثا في كل مرة بعد عصر الثوب وقل يغسل الطشت في الاول
ثلثا وفي الثاني مرتين وفي الثالث مرة سئل ابن عباس عن بيضة وقعت من التاجرة فترقت من
سعتها الماء قال يستنفع بالماء ما لم يعلم ان عليها قدرا او قيل يفسد الماء ان كانت رطبة وان كانت
يابسة ثم وقعت في الماء لا يفسده طود يح شاة فيسكن ثم مسح السكين على صوفها او على شيء
من الاشياء واذهب الدم فهو طاهر حتى لو قطع البطيخ بكماء طهرا ولو وضع قديمه وطبا على رضى نجسة

سائل

ان كانت صلبة والرجل يابسة ولم يقف عليها لا شيء عليه وان كانت رطبة والرجل يابسة وبدت الرطبة في قدمه
تحت حصى اصابة نجاسة ان كانت النجاسة يابسة لا بد من ذلك حتى تلبس وتزول النجاسة عنه
وان كانت رطبة يجزى عليها الى ان يتوهم زوالها لانه لا طريق له سوى ذلك واجراء الماء بيقوم
مقام العصر ولو اصاب النجس المايح اللبن او اجر او خشب فغلبه وصل على الجانب الطاهر يجوز ولو اصاب
النجاسة الثوب الواحد فنقلت الى الجانب الاخر ان كان الثوب فاطاقيين يضم بعضها الى بعض
فما في حكم الثوبين فنعت جواز الصلوة منه ان كانت اكثر من قدر الدخول بخلاف الثوب الذي لا طاق
له لان موضع النجاسة واحد فلا يضم بعضها الى بعض ولو صل على بساط ان كان موضع قيامه وكونه
طاهرا من قبل تجزى صلوة وقل ان كان صغيرا لا يجوز بحيث يتحرك طفيه يتحرك طرف الاخر والحدف
الجديد والكوز الجديد والاجر الجديد اذا شربت النجاسة فعند محمد يتي بجثا ابداء وعند ابي سحر يشرب
من الماء الطاهر ثلث مرات ثم يتجفف في كل مرة طهرت رطلان غس يده في من نجس ثم غسل يديه
في الماء ثلث مرات بعنف فيقع اثر السم من على يده فيما طهرا ولو كانت الحنطة منتفخة بالآل
النجس والملح والكم المغلي بالماء النجس فطهرت يغسله وتجفيفه ان كانت الحنطة في الماء الطاهر
حتى يشرب ثم يتجفف ويغلي اللحم في الماء الطاهر ثم يبرد ويغلي ذلك ثلث مرات اعلم انه اذا ذهب
بعض الحنطة بعد ما بال احمر التي ترونها او قسيت يكون كل واحد من القسمين طاهرا اذا جمل
كل واحد من القسمين ان يكون النجاسة في القسم الاخر فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة فكل
الضرورة والذهن اذا اتنجس بصب الماء عليه فغسلوا الدهن بالماء فرفع بشيء هكذا يفعل ثلث مرات
ولو كانت القسار نجسا فطهره ان يصب الماء فيه بقدره فيغلي حتى يعود الى مكانه ثم يغمس في
من الاستفاد ولو دغج الجلد بالماء النجس فغسل بالماء الطاهر طهر والتشرب منه عفو ويجوز بيعه
بيبان وبلا بيان خير المشتري دعى عليه في دوس العيب والعصير يسيل ان لم يظهر الدم لا ينجس
والدودة المتولدة من النجاسة طاهرة حتى اذا وقعت في شيء بعد غسلها لا ينجس وكذا دود كل حيوان
ويجوز الصلوة معه ولو صل معه حيوان حتى يجوز التوضي بسوره كالغارة ويجوز اساءه واما ان
كان سوره نجسا كبر والكلب وغيره لا يجوز ما فيه نجس عند ابي سحر طاهر عند ابي سحر طاهر عند ابي سحر طاهر
وعلى هذا يجوز مع خرقه الخياط وان كثر عند ابي سحر على سطحه نجاسة امطرت السماء عليه ووكف
ان كان السماء بمطر صال ما اصاب المطر لا ينجس ولا ينجس الدهن النجس لو جعل صابونا طهرا
عند محمد يبقى لانه تغير بالكلية وصار شيئا اخر هبت الريح الساقين الجاني والتراب النجس

الماء

ونشر على الثوب نجس قال الامام مرتين الرجوع على نجاسة واصابت ثوبا مبلولا معلقا هذا لا نجس و
 الكلب اذا اكل من غنقود الغيب يغسل ما اصاب منه ثلثا ويؤكل وكذا اذا ايس هذا عند ابي حنيفة وعند
 محمد لا يطهر ابدا لان الاشياء الغير المنعصرة اذا اتجست لا تطهر ابدا عنده وهو اقيس ولا قول
 اوسع وعليه الفتوى وذكر قاضي خان ان كان المستنجس عينا لا تشرب فيه النجاسة ويلتصق بظاهرها
 يطهر بغير عصر بالانقا وعندي ابي حنيفة ومحمد لو جرى الماء على ثوب نجس ثم غلب على خضه انه طهر جاز
 بلا عصر الكلب اذا اخذ ذيل الانسان اذا كان في حال الغضب يجوز صلوته معه وان كان في حالة
 المزاج لا يجوز صلوته معه ما الفرق بينهما قلنا في حالة المزاج ياخذ باسنانه ولسانه لا يخلو عن
 لعابه واما في حالة الغضب ياخذ باسنانه ولا رطوبة في اسنانه كلب في ظل الماء ثم تقض نفسه
 فاصاب شيئا نجسه ولو نفض من المطر اذا لم يصل الى الجلود في القنية الطعام اذا تغير واشتد
 تغيره نجس وفي كتاب الاسرار لا يحرم بالتغير قال فيحرم ما ذكره في النجاسة في التغير وما ذكر في
 كتاب الاسرار على تفسير التغير وفيه مشكل لا تار اللحم اذا انتنت يحرم اكله والسم والدم والرب
 اذا انتن لا يحرم واختلف العلماء في نجاسة الكلب والذي صح عندي من الروايات في الامالي والنوادر
 انه نجس العين عند ما وعندي ابي حنيفة ليس نجس العين ولكن في الحضايل ولو اصاب العين النجس ثوبا
 هل يمنع ام لا قيل ان كان ماؤه طاهرا فالطين طاهر لا يمنع وقيل اذا كان التراب والماء نجسين
 فالطين نجس واذا كان احدهما طاهرا فهو طاهر وعند ابي حنيفة اذا كان كل منهما نجسا فضا وطينا
 فهو طاهر لا طاهر الرواية قال مشايخنا طين بخاري لا يمنع الصلوة وان كان كثيرا فالحاشا مع ان
 ثراه مخلوط بالعذات دفعا للبلوى وفي المنيه ماء طاهر خلط بتراب نجس وعكسه فهو نجس
 في الاصح وقيل العبرة للغالب ولو اشتبه موضع اصابة النجاسة من ثوب يغسل الكل وقيل
 يجرى وكل منهما مخالف لما ذكر في الوقاية من ان الثوب لو نجس طرقت منه فاشتبته وغسل طرفا
 اخيرا لا يخرج من الصلوة فيه فيعرف الغسل الى موضع المستحق غسله رجل رأى على ثوبه انسان نجاسة
 اكثر من قدر الدار لم يمسح في قلبه انه لو اخبر بذلك لغسله لم يمسح ان لا يخبر لان الاخبار مفيدة وان وقع في قلبه
 انه لو اخبر لا طمئت الى كلامه كان في وسعه ان لا يخبر لان الاخبار لا يفيد قال مشايخنا الامم بالمعروف
 على هذا انه ان علم انهم يتكلمون يجب عليه والا فلا ويطلع لدخول الحذاء ما عليه من اسم الله والصحيح
 ذكره ليعتد بالقرآن وكيف اذكره وانما حاله استنجى من نفسه ان اذكره فنزلت آية اذكرني على كل حال
 وفي المنيه لا يقبل القرائن في المستنجى والمغتسل وفي القنية يجوز القرائن في اليد لا تقديري الاستنجاء

يغسل موضعه حتى يطمش قلبه ويظهر بدأ المستنجى مع طهارة موضع الاستنجاء قيل يشترط ازالة الرجة
 عن موضع الاستنجاء ولا يصح الذي يستنجى به فان عجز لا يضره ولو استنجى بالماء ثم وقع الرج قبل ان
 يجس موضع الاستنجاء فلا يصح انه لا يجس ولو استنجى ثم فسي قبل ان يجس موضع الاستنجاء فلا يصح
 انه لا يجس ولو استنجى بالماء ثلثا كان نجسا وان استنجا بعد الانقاء كان الماء مستعملا ولو اما
 الثوب من ذلك الماء ان كان اول مرة يغسل هذا الثوب ثلث مرات ولو اصابه من المرة الثانية
 يغسل مرتين لانه اتصل به ما يطهر بالغسل مرتين وان اصابه من المرة الثالثة يغسل مرة على ما ذكرناه
 كيفية الاستنجاء بالماء فيرجى جالس كل الارضاء الا صائما لما خاف فساد صومه بوصول الماء الى باطنه
 حتى لا يتنفس حال الاستنجاء ولا يقوم حتى ينشفه بخرقته ويستنجى بيساره فيضع اصبعه الوسطى
 خلا من غير ما يغسل موضعه ثم ينصروه ثم خصره ثم سبانه والمراة تشق اصبعها او لامعادون
 الواح كليا يقع في قلبها فنزل فيجب الغسل ثم يغسل ليزول الواحة الكريمة **فصل في المتفرقات** يكبر
 التخنخ ولا متخا في الماء والتخفيف في ضرب الماء على الوجه والا ولى ان تكون المفضضة باليمن والا
 سنشاق باليسرى وان كان في رجله شقاق جعل فيه دواء يؤمر بالمرار الماء عليه لا يمسح بقره ولا
 يكفيه المسح وكذا اذا سقط ولو تقاطر بول مثل رؤس البركة ينجس تلطخ عظم نجاسة ووقع في
 البير فخره الماء وان تعذر اخراجه العظم طهر فصار كغسل العظم يمسح في السوق فينبئ قدماه
 بخارج رش به السوق فصل لم يجز لان النجاسة غالبة في اسواقنا وقيل يجزى ويرى ابي نصر الدبوس طين الشوارع
 ومواطن الكلاب طاهر وكذا طين من سرقين ورد غير طريق فيه نجاسة طاهرة الا اذا راي فيه عين
 النجاسة هذا هو الصحيح من حيث الرواية وقريسيين حيث المنصوص من اصحابنا كذا في القنية دجاجة
 ذبحت واغليت في الماء قبل شق بطنها ينجس الماء والتجاجة ذبعت الجلود بوزن الميتة ثم غسل طهر
 وما تشرب فيه غنقه هذا قول ابي حنيفة وعند ابي حنيفة لا يطهر ابدا ولا يصح ان هذا بلاقفاق وفي القنية
 الميت اذا دبح بدهن الخنزير اذا غسل يطهر ولا يضرباء الاثر وقيل لا يطهر مسافر ان انتهيا
 الى ماء فزعم احدهما انه نجس فقيم وزعم الاخر انه طاهر فتوسطه جاز في حق كل منهما ان لم يقتد احدهما
 بصاحبه لان كل واحد منهما يعتقد ان صاحبه محدث الجلود التي تدبغ في البلدان فلا يغسل من دجاجة
 ولا يتوقى عن النجاسة في دججها ويلتصق بها على الارض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهو
 طاهر يجوز اتخاذ الخفاف وغلاف الكتب والدلاء ولو غسلت يدها عن نجاسة ثلثا يطهر ولو
 تيمم له خول السجدة عند وجود الماء جاز وكذا التيمم للنوم ولو تيمم بطين جاز ارض اصابها نجاسة

فبست طهرت ثم اصابها الماء بعد ذلك يعود نجسا كما كان بخلاف المني اذا فرك لان الفرك في حق المني
 كما لفصل فصار حقيقة الغسل وفي رواية اخرى كارضى لثوبا نجسا مبتلا في طاهر يابس فحاذر
 اثره في الطاهر بحيث لو غسلا يتقاطر لم ينجس في الاصح وكذا الطاهر اليابس اذا بسط على ارض نجسة
 مبتلة فجاوزت بلة النجاسة فيه وكانت بولا او ماء فصب الماء كفاه بلا غصص على ما روي عن ابي سعيد
 صبت الماء على جسده في الحمام ثم على ازاره كفاه بلا غصص ولو استنجى بحجر ثم ابتل موضع فاصاب شيئا
 نجسه في الاصح ولو كان الرجل في مفازة فاصاب المطر التراب حتى صار طينا فانه يسلط بعض ثيابه
 او اعضائه حتى يجف التراب ثم يتم وان لم يمكن ذلك لا يصلح عند ابي حنيفة وعندم الم يجرى ما دوى لا
 ترابا يابسا وقال ابو س يتم بالطين ويصلح بالاماء ولا اعادة عليه ولا صح قولها لقوله ولهذا ذكر
 صاحب المني لو يتم بطين جازم غير ذكر خلا **كتاب الصلوة** منكرها كافر وتاركها عاص
 لا يقتل لكن يجس وقيل يضرب ضربا شديدا حتى يصلي او يموت وقيل يعذر بالمال لو راي القاضي
 او الوالي فخذ للمصلحة وعند الشافعي ومالك والشافعي يقتل ولو قال رجل تزوجت وقلت لا افعل
 قال بعض المشايخ يكفر ومنهم من قال هذا اذا قيل في الصلوة الفريضة في وقتها ولو اراد به لا اصل
 بامرك ينبغي ان لا يكفر ولو قال ترك الصلوة شغل طيب قال بعض المشايخ يكفر **فصل في الاوقات**
والمكان تاخر العشاء الى ما زاد على نصف الليل والعصر الى وقت اصفر الشمس والمغرب الى
 اشباك النجوم يكره كراهة تحريم ولو اد بالعصر في وقت مكره يستوفي سنة القعدة لان الكراهة
 في التأخير لا في الوقت واما اوجده ففيل انه مشروع لا لها تؤدي في وقت الظهر وتقوم مقامه
 قال الجمهور ليس مشروع لانها تقام بجمع عظيم فتاخرها مفسد للحرص ولا كذلك الظهر وموافقة
 الخلف لصلته من كل وجه ليس بشرط وقال شارح القدوري لو صل صلوة الجنازة في الاوقات المكرمة
 لم يعلا ان صلوة الجنازة لا يتعين لادائها وقت في اي وقت صليت وقت ادائها قضاء وقد
 علم في موضع ان الكراهة لا تظهر في حق الاداء كالوصل عصر يومه الوتر يقتضي بعد طلوع الفجر
 بالاجماع بخلاف سائر السنن ولا تقتضي كعتي الفجر قبل طلوع الشمس اذا شرع ثم افسد سمعت
 من مشايخنا يقولون الا فضل للمرأة ان تقبل الفجر بغسل لانه اقرب الى التستر وفي سائر الصلوات
 تنتظر حتى يفرغ الرجال من الجماعة وقيل الا فضل في كلها ان تنتظر حتى يفرغوا من الجماعة بسلط
 مبطل تجتنب بطانة صل على طاهره في موضع النجاسة لم يجز في الاصح فربما غلب في موضع نجس وقام
 عليها جازت صلوة ولو لم يفرشها لا يجوز ولو صل في الحمام والخروج والمقبرة يكره وقيل لا يكره في الحمام

اذا وجد مكانا طاهرا وثوبا ليسر عورة ولم يكن فيه صورتا مثل ولقام على النجس مقدار قوله سبحان ربي
 الا على فسدت صلوة اما لو انتقل الى موضع اخر على الفور لا تقصد التجرد يتادى باحد قدميه والجمعة
 والافت والركبتين واليدين لا يلزم ولو كانت النجاسة في موضع سجوده فيه رايان ولو صل على مصل
 في مكان نجس تصف ما تحته يجوز وقيل لا يجوز ولو اصابه دهن نجس اقل من درهم ثم انبسط فزاد قالوا
 يمنع الصلوة وقيل لا يمنع لا بالنس للصلوة على الارز الذي يمسح به اعضاء الوضوء لكن غيره اولى
فصل في الاذان لو صل في المسجد اهله باذان واقامة او لبعض اهله فانه يكره لغيره وللباقي ان
 يعيد ولا اذان والاقامة وهذا عندنا وعند الشافعي لا يكره وهذه المسئلة في الحاضر بناء
 على نداء مسئلة اخرى وهي ان تكرر الجماعة لصلوة واحدة في مسجد واحد يكره ولا يكره تكرار الجماعة
 بتكرار الاذان والاقامة في كل موضع يكره تكرار الجماعة يكره تكرار الاذان وفي موضع لا يكره تكرار
 الجماعة لا يكره تكرار الاذان والاقامة لانها من سنة الصلوة بجماعة وروي عن ابي س وم
 انما يكره على سبيل التداعي والاجتماع وقام في المحراب واما اذا اقام الصلوة بواحد واشتد
 في ناحية من المسجد فلا يكره ليس على النساء اذان واقامة وان صليت بجماعة لان الاعلام
 فيها لا اعلان فلا يلحق بهن فان فعلن اساءن واذا لم يكن في المسجد الا المؤذن فلا فضل
 ان يصل باذان واقامة وصر في مسجده وهذا جاز من ان يصل في مسجد اخر بجماعة ثواب
 الاذان اذون من ثواب الاقامة ولو سمع الاذان وهو يمشي فلا ولي ان يقف ساعة
 ويجيب وقال النووي شارح مسلم متابعة المؤذن مستحبة لكل من سمعه من المحدث
 واجنبه الحاضر اذ الم يكن في خلافه او جماع وان كان في الصلوة وقال بعض الشافعية
 يجيبه لعموم قوله صل الله عليه وسلم من لم يجيب الاذان فلا صلوة له وقال بعضهم يجيب
 في النافلة دون الفريضة وقال ابو حنيفة لا يجيبه لان في الصلوة لشغلا وان كان قاريا
 قطع وتابع المؤذن اختلفوا عند سماع كل مؤذن ام لا اول مؤذن فقط او لمؤذن مسجد
 وروي عن عايشة رضي الله عنها اذا سمع قال عمل بعد حرام وكانت تضع مغز لها ويذبحي ان يكون
 المؤذن مهيبا ويتفقد احوال الناس وينجز المتخلفين من الجماعة ولا ينبغي لاحد ان يقول
 لمن فوقه في العلم والجاه صان وقت الصلوة غير المؤذن لان استفضال نفسه وسنة
 الاذان في موضع عال والاقامة على الاقامة وفي اذان المغرب اختلاف الشايخ وروي
 عن ابي حنيفة وابي س القوم اذا صلوا في عصر جماعة الظهر او العصر بغير اذان واقامة اخطاوا

السنة وانما اذلالهم راوه واجبا وعن عطاء بن ربي لا قامة اعادة الصلوة وقال الا وزعي بعيد
ما بقي الوقت وقال يجاهد من نسي الا قامة في السفر بعيد صلوة لا يجزأ اخذ الاجرة على الا قامة
والتأخير بالشرط فان علموا احتياجا واجعا في كل وقت بشي فحسن ويجزأها لانه مواساة
ولو خافت بعض اهل المسجد الا ان فصل جماعة فالبقية ايضا ان يصلوا جماعة لان
الاول لم يكن على السنة والاجابة بالقدم لا بالمقول ولو كان في المسجد اجابة عليه **فصل**
شروط الصلوة عريان يمكنه ستر العورة بالدخول بالماء يلزمه ولو قد رعل طين يلمحه بعور
ان علم انه يبقى الى اخر الصلوة لم يجز الا كذلك كما لو قد ران يلصق عليه ورق الشجر وفي المحل
يصل العرا وحدا متباعدين وان صلوا جماعة يتوسطهم الامام ويرسل كل واحد رجليه
تحت القبلة ويضع يديه بين فخذي يمينه ولا يقول قول من قال هذا في النهار وفي ظلمة
الليل يركعون ويسجدون لانه لا اعتبار لستر الظلمة المستحب في الصلوة ثلثة اثواب
فقبض وازار وعمامة وان صلى بازار جازع الكراهة وان كان رفيقا لا يجوز وان صلى في قبض
حلوا الحجب ان وقع بصره او بصر غيره في الركوع على عورته لا يجوز صلوة وحقيقة الرؤية ليست بشرط
لان امكانها بلا تكلف يكفي وعن الاماميين انه ليست بعورة في حوائضه فلا يفسد بوقوع
بصره ولو لم يجد العاري الاطلا الميعة التي لم يدبغ لم يستتر به لخاصته الاصلية بخلاف
الثوب المتجسس لانه نجاسته عارضية حتى جاز بصره ونجاسته الجلال اصلية حتى لا يجوز بيعه
قبل الدبغ فان الله تعالى ما خلق الثوب نجسا وظن الجدل نجسا بالطوبى ان الله ما دام حيا
لا يعطي له حكم النجاسة يصح بناء العصر على قرعة الظهر وبناء الغرض على قرعة النفل وعلى
عكسه والقضاء على الاداء لان التكبير شرط عندنا وكن عند الشافعي في شرط لكل صلوة
تكبيرة على صفة ولا بد ان يكون التكبير قائما حتى لو ادرك الامام وهو راكع فركع وهو راكع
اذرب فسدت صلوة ويجعل باطن كنية التي القبلة في التكبيرات التي في الصلوة والى السماء في التكبير
التي في الحج كافي الدماء الا في الحجر فيجعل باطن كنية الى الحجر ولو قال الله اكبر لا يفسد صلوة لانه اشياء
وهو لغة قوم وقيل يفسد لانه من اسماء الله البليس وان مد في اوله بان قال الله اكبر كحن من حيث
الدين لانه ينقلب استغها ما فتفسد الصلوة ويكفر لو تفهده للشك وان مد في اخره
بان ادخل الالف بين الهاء واللام فهو اشباع ولكن الحذف اولى وان مد الحزة من الكبر
يفسد الصلوة ويصح الشرع بقوله بسم الله قال ابو جهم يصح بقوله الله لان التكبير هو

اولاد

التعظيم

التعظيم لغة وهو حاصل لكل اسم من اسماء الله وقال الجرجاني فرض الغيبة اصابة حقتها القول
تقع قولوا وجوهكم شطره ولا فصل في ذلك وفائدة الخلاف تظهر في اشتراط نيّة عين
اللكبة فعنده يشترط وعند غيره لا وفي الخلاصة اذا لم يسئل القبلة وتحري وصل فان
اصاب القبلة جاز ولا فلا ولو سئل ولم يجبره وتحري وصل لم اجبره بانه لم يصب لا
اعادة عليه وفي التحفة لو كان يعرف الاستدلال بالختم على القبلة لا يجوز له التحري لا من فوق
ولا يستخرج اهل ذلك الموضع ليستقبرهم ولو كبر وغفل عن النيّة ثم نواها يجوز كالصوم ثم
اختلفوا فقيل انه يجوز الى الشاء وقيل الى بعد الشاء وقيل الى بعد الفاحشة وقيل الى الركوع
شرع في الفرض وشغله الفكر بالجارة او المسئلة حتى ان صلوة لا يستحب اعادته ولم ينقص اجره
اذا لم يكن التقصير منه والنيّة ان يعلم بقبلة اي صلاة يصل حتى لو سئل اجاب على النور انما ظهر
او عسر وان لم يقدر على الجواب الا بما علمه يجزأ قال محمد النيّة بالقلب فرض وذكرها باللسان سنة و
قيل ذكر اللسان بدعة الا اذا لم يطعمش قلبه بدون الذكر وفي الحائبة الاولى ان ينوي اعداد الركعات
مع نيّة الفرض والسنة فيقول نويت ان اصل سنة الظهر اربع ركعات مثله وقيل لا يشترط
نيّة عدد الركعات لانه لما نوى الظهر فقد نوى عدد الركعات حتى لو تلفظ به يكون مكروها لانه
عبث لا حاجة اليه الا في نيّة الفرض ان يقول نويت الظهر اليوم لانه لو قال نويت ظهر الوقت
وكان الوقت خارجا وهو لا يعلم لا يجوز اما اذا قال ظهر اليوم فيجوز سواء كان الوقت باقيا
او خارجا ولو نوى الاداء بنيّة القضاء يجوز ما لو نوى القضاء بنيّة الاداء لا يجوز الا اذا كان
مقيما كما يقول نويت ان اظهر الامام من الرجل وصل الفريضة ولم يعلم ان معناها يستحق الثواب
بفعلها والغيب بتركها لا يجوز وعن عثمان من نوى ان يربط الصلوة التي كان يقوم فيها
فلما انتهى يقوم عبرت النيّة عنه عند الشروع جازت صلوة افتتح المكتوبة فظن انها تطوع
فصل عليه التطوع حتى فرغ الصلوة المكتوبة لان قرآن النيّة لكل جزء من اجزاء الصلوة
متقدر فيشترط قرآن النيّة في الجزء الاول قاضيان ويكفي مطلقا النيّة في السنة والتراويح
عند الجمهور لا نعمنا نوافل الادب ما فعله الشارع مرة وذكر اخرى والسنة من واجب النبي
عليه والواجب ما شرع لالحال الفرض والسنة لالحال الواجب والادب لالحال السنة كذا
في البرازي ولو نوى الا قتلا بزيد فاذا اهو عزمه لا يجوز وفي البرازي لو شرع في صلوة الامام
قبل الامام وهو عالم به يصير شارعا من شرع الامام لا يقصد الشروع مع الامام لا في الحال ولو

شرع في صلاة على ان الامام شارع فيها فاذا اهل لم يشع فيها قبل لم يصير شارعا وفي القينة لو اقتدى بالامام
ونوى فرضا اخر لا يصير شارعا أصلا كذا اذا وقع تكبير قبل تكبيرة الامام ولا بد لمن يصلي صلاة الجنازة
ان يقول نويت ان اصلي صلوة لله تعالى ودعاء للميت وفي التوفيق يقول نويت صلوة الجنازة ثناء
لله تعالى وصلوة على النبي ثم دعاء للميت ومن ادرك صلوة الجنازة ولم يعرف انه ذكر الا ان يقول
نويت ان اصلي الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الامام ولو كان ذكرا فلا بد من نيتته في الصلوة وكذا
في الانثى وكذلك في الصبي والصبيبة ولو كان المصلي اماما فلا بد ان يقول نويت ان اصلي لله
تعالى ودعاء للميت الذكر والانثى اما لو كان المصلي جماعة نويت ان اصلي لله تعالى ودعاء
لهذا الميت الذكر او الانثى اقتداء بالامام **فصل في الامانة** الظاهر ان الجماعة سنة مؤكدة تشبه
الواجب في الاثم في الترك لقوله ثم الجماعة سنة مؤكدة من سنن الهدى لا يختلف عنها الا
مناقب وقد نص النبي صلى الله عليه وسلم على السنة وان قيل انه واجب او فرض عين او كفاية اذا ترك الجماعة
بغير عذر يجب التعزير وبما في الجيران بالسكوت رجله مسجد في محلة فحضر مسجدا اخر فتركه
جماعة فالصلوة في مسجده افضل وان كان اقل جماعة لا تكون صلوة مع الجماعة ويتراعى حق المسجد
وان كره امامه لنفسه ولجن اول عدم احسانه في الركوع والسجود يجوز حضوره الى مسجد
اخر لانه قد يكون صلوة مكرهه خلفه وان كان كراهة لبنيا ويلا بمعنى مذموم في الشرع
فالعيب عليه ولا كراهة في امامته ولو حضر مسجد اخر لواعظ فيه دون مسجده جاز لان فيه
ثوابين ثواب الجماعة وثواب استماع النسخة رجل بني مسجد في سكة فاحتاج الى العارة فقا
زع اهل السكة في العارة كان الباي اولي في العارة من اهل السكة ولو نازعه في نصب الامام
اهل السكة كان ذلك اليه الا اذا عين هو ذلك رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر صالح
من عينه الباي في لا يكون الباي اولي قاضيان ولو ترك الجماعة لاستغفاله ليلا
او نهارا لم يقبل شهادته للحديث الذي روياه وفي القينة قراءة القرآن عذر لترك الجماعة لا
دائما وقيل عذر اذا استغفر اكثر اوقات بلا اشتغال فيها وفي تحفة الفقهاء قال مشايخنا
العالم بالسنة اذا كان ممن يجنب الفواحش الظاهر وغيره او روى والاخر ابرسنا فهو اولي الامر
يكن فيه فسق ظاهر ولم يكن متماها لقوله ثم الكبر الكبير ولو اقتدى وامامه سبقه بالنسبة يثني
مالم يقرأ امامه وقيل يثني فيما يقرأ لا فيما يحرم وقيل يثني في سكتائه ولو لم يقرأ امامه في التهجود كبر
للافتتاح ثم يثني ثم يكبر للاختلاف ولا يركع ولو ركع وسجد فسدت صلاته وفي القينة لو رفع

راسه من ركوع او سجود قبل الامام قبل ينفي ان يعود وقيل يتوقف حتى يرفع الامام راسه ولو اقتدى
على سطح وقام بجذرا راس الامام ذكر الحلو ان انه لا يجوز والسد خسر يجوز واقتداء وامام وفي زعمه
انه فلا بد ولم يكن جازوا ان اقتدى بفلا لا ولو دخل المسجد والقوم في الصلوة ولم يكن بين الصف
فرجة يتوقف حتى يجي الاخر فان لم يجي وكان الامام في الركوع جذب رجلا من الصف فقامه
على جنبه وقيل الاولى في زماننا ان يقف وحده ولا يجذب شخصا لان اكثر الناس جاهلون
ولم يطمع لظنه الفساد ولو لم يكن في الصف الاخير فرجة وكانت في الاولى جاوز وقام فيها ولو دخل المسجد
والقوم في الصلوة قام في الجانب القليل من الصف وان كان جانبه مساويا قام في الجانب اليمين ولو سنى
الامام القنوت فركع ولم يركع القوم معه فتدرك في الركوع فعاد الى القيام وقراء القنوت فسدت
صلوة القوم دون الامام لان فعل الجماعة فرض وفعل الامام تطوع واقتدار الفرض بالنفل
لا يجوز وفي الخلاصة لو ترك الامام القنوت وتكبيرات الزوايد في العيدين او القعدة
الاولى او سجدة التلاوة ترك الجماعة ايضا ولو ترك الامام القعدة الاولى في الفرض فلما
قام عاد اليها ذكر انه لم يكن له القعود يقوم في الحال ولو عاد الامام لا يعود القوم معه تحقيقا
لخالفته وقيل يعود معه القوم ولو اقتدى الامام في الصعاء وبينهما قدر صفين او اكثر
لا يصح ولودونه يصح وكذا الحكم في الجامع مجلدا في مسجد المحلة وفي البزازي في مصابيح العبد
لا يفسد وان كثروا اختلف في المتخذ لصلوة الجنازة وفي النواز لجملة كالسجد والسجد
وان كان كثيرا لا يمنع الفاصلة الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربه كان محتوي على اربعة
الاف اسطوانة كذا ذكره الشيخ مظهر الدين في تاريخ خوارزم وفي الجامع القدس الشريف
اغني به ما يشمل على المساجد الثلاثة الاقصى والصخرة والبيضاء ولو اقتدت امرأته
يكبره صلاتها ولو نوى الامام صلوة امرأة ولم يكن حاضرة فحضرته قبل لا يجوز صلواتها
ولو ام الرجل النساء فقط ان كان داخل المسجد فغير مكروه وان كان في خارجه فمكروه
الا ان يكون واحدة منهن محترمة عليه بالنكاح ولو كان بين الامام والجماعة حائط بحيث
لو نظر الجماعة لم يروا الامام فسدت صلواتهم الا اذا كان في الحائط باب بحيث لم يشبه
حال الامام على بعض الجماعة بروية الامام او باستماع صلوة المؤذن وفي المقدمة لو اقتدى
رجل برجل صلوا في الركعة الاولى بعد قراءة الفاتحة مخفيا بعيدا جهر او لو شك
الامام في صلاته ولم يدرك هذا موضع فعدة ام لا فلبث على مكانه فنظر الى القوم ان قاموا قام

وان تعد واقعد كذا في المقدمة ولوان رجلين اقتديا بالامام معا في بعض صلوة ونسب احدهما كذا
ادرك صلوة الامام ونظر الى اخره صلى حتى انه صلى ذلك المقدار فسدت صلوة وفي النبي لا يجوز
اقتداء المحدث وبعده وراخا ان اختلف عندهما وان اختلفا في نفل او في فساد ثم اقتدى
احدهما بالآخر في القضاء لا يجوز لا خلاف السبب وكذا اقتداء الناذر بالناذر لا يجوز وعلى هذا
الاقتداء في صلوة الرغائب و صلوة البرات و صلوة ليلة القدر لا اذا قال التذت كذا كعتبة
الامام بالجماعة لعدم امكان الخروج عن العهدة الا بالجماعة ولا ينبغي ان يتكلف الالتزام ما لم
يكن في الضرر الا في كل هذا التكلف لا قامة امر مكره وهو اذا انفرد بالجماعة على سبيل التذاتي
فلو ترك امثال هذه الصلوة ليعلم انه ليس من الشعائر المحسنة ولو تقدم قدم المأمور على قدم
الامام قليلا قليلا لا يجوز كيفما كان وقيل يجوز ما بقيت الحاذات في شئ من القدم والاصح
ان الاعتبار بالتأني والكيفية لان القوام به ولان القدم متفاوتة بل يصلي الغشاء وصل فتراد
الفاخرة او بعضها فجاء رجلان واقتديا بجمهر فيها بقي وقيل بجمهر ان قصد الامامة الخبز
المحدث ان يتمما كان المحدث اولى بالامامة ولو ظهر له صل ان يصلي بغيره وصورة يجب عليه الاخبار بقدر
الممكن وقيل لا يلزم الاخبار لا نه اسكت عن معصية بل من خطا مغفوة عنه قال صاحب القينة
هذا هو اصح السواحي يمنع الاقتداء كالانها عند ابي اسحق وقال المحرر لا يمنع الاما يجري فيه
السفن ولا قول اصح لا نه رواية عن ابي ج وكل فرض بعد نفل الا فضلا ان يشع الى النفل
نية اويسة او يتاخر او يرجع الى بيته مقتديا او اماما او مصليا وصد وان ملك في
مكانه وتنفل جاز ولا قول اولى التكرار الشهود وقيل يتاخر الامام ويتقدم المقتدي ليجان
حالة النفل حالة الفرض ويستحب للامام في الفرض الذي لا نفل بعده ان يخبر بوجهه
الى القوم الى بين القبلة وهو جاز بيا والمصل اذا لم يكن بخذانه مسبوق فان كان
اختر في الوجه المصل شذع في الاربع قبل الظهر واقيم كان القاضي النسيغ يفتي اولا
بالا تمامها وجد عن الامام رواية انه يقطع على راس الركعتين بقى بقية ولو قام في
الثالثة لم يتم المقتدي الشهادة وان قام ولم يتم جاز ولو سلم الامام قبل اذ المقتدي عن
الدعية سلم مع الامام لان عند محمد يخرج بسلام الامام ثم جده بسلام نفسه اولى
والمقتدي اذا فرغ من الشهادة قبل امامه وسلم جاز حتى لو اعترض الطلوع بطل صلوة الامام
فقط خمسة اشياء اذا تركها الامام تركها المقتدي فتابع الامام القنوت اذا خاف فوت

الركوع وتكبيرات العيدين والقعدة الاولى وسجدة التلاوة والتسبيح **فصل في القراءة** رجل قراء في صلوة
الحديث بالماء والرحم الرقيم بالماء وغير المغضوب بالذال والوقل اعوز بالذال والصد بالسين او قال
في ركوعه سبحان ذي العظم بالذال ان كان يجتهد في اناء الليل والنهار في تصحيحه ولا يقدر على ذلك
فصلو بتجيزة لا نه عاجز وان ترك جهده في بعض عمر فلا يسع ان يترك جهده في بقية عمر وان
ترك فصلوة باطله الا ان يصرف كل عمر وفي القينة يجب على الاي ان لا يترك اجتهاده اناء ليله
ونهاره حتى يتعلم قد ما يجوز به صلوة فان قصر فيه لم يعد رفا ان اجتهد ولم يقدر فهو غدر
وينبغي ان يجتهد حتى يصح جهده في قدر الفرض فان لم يقدر صل بلا قراءة وان قرأ حسب ما ذكره في
صلوة وصارت بمنزلة الكلام وكانت الحراسا ينون يفتون بجواز الصلوة بتلك القراءة لكنه
لا يقتدي بغيره وفي الغزالي الخطا اما ان يكون بقراءة حرف في مكان حرف او زيادة او نقصان
او تقديم مؤخر مكان مقدم او بالعكس او كلمة مكان كلمة او زادها او نقصها او قدمها
او اخرها اذ لم يكن مكان اية او زاد ولو قرأ حرفا مكان حرف اخر ولم يتغير المعنى وهو في القرآن
نحو المسلمين مكان المسلمون لا يفسد عند الكل اما اذا اختلفت المعنى لكنه ليس في القرآن
كالجرح القيام وانه ابي القيتوم عندهما لا يفسد وعند ابي اسحق نقصد وان تغير المعنى وليس
مثله في القرآن فسد عند الكل ولا عبرت بقرئ الخرج وانما العبرة بالاتفاق المعنى عندهما
ولو جهل المثل عنده ولا صل انه ان امكن الفصل بين الحرفين بلا كلفة كالصاد مع الطاء
بان قرأ الطاحات مكان الصالحات فسد عند الكل وان لم يكن الفصل الا بمشقة كالطاء مع
الضاد والصاد مع السين والطاء مع الطاء اختلفوا اذ لا كثر على انه لا يفسد لعموم البلوى فان
اي منصور القراءة في كلمة فيها عين او طاء او قاف او ياء وفيها سين او صاد فقرأ السين
مكان الصاد او بالعكس جاز وذكر العتاي وان لم يكن واصل هذه الحروف مع السين والصاد
وتغير المعنى نحو الصمد بالسين او المعضوب بالطاء او ولا الضالين بالذال والطاء قيل لا يفسد
لعموم البلوى وكثير من المشايخ كالامام الصغار ومحمد بن سلمة افترابه واطلق البعض بالفساد
ان تغير المعنى وقال القاضي ابو الحسن والقاضي ابو العباس ان تعدد فسد وان جرى على لسانه
او كان لا يعرف التميز لا يفسد وهو المختار الخطا في الاعراب ان لم يغير المعنى لا يفسد نحو
لا ترفعوا اصواتكم بكسر التاء والرحم على العرش بنصب النون وان غير المعنى كما في عصى ادم ربه
بفتح الميم فسد عند العامة وكذا ان الله بري من المشركين ورسوله بكسر اللام واياك تعبد

بكس الكاف وفي النوازل لا يفسد في الكلام بغيره فان قيل اي مصلح جازت صلوة بغير قراءة فقل له الاتي
والا بكم والاخرس واللاحق ولا يصح الاتي من لا يعلم القراءة ولا الدعاء ولا الخط والاخرس هو الذي
ولدا للسان ثم قطع لسانه بعد تعليم القرآن فلا يجوز صلوة الاتي لقراءة في القلب والتحريك
باللسان ما يطيق ولا بكم هو الذي ولد له امة بلا تكلم لسان فجاز ان يصلي بغير قراءة في القلب
والاصم هو الذي ولد بلا سمع وفي القنية لو قرأ وهو الذي خلق السموات مكان الذي او
انعم عليهم بكس التاء يفسد وقال قوام الصغار لا تفسد امام يقرأ فيستقل الى موضع اخر فيذكر
كلمة او كلمتين مكان غيره بخلافه لعلمكم تشكرون فقراء لعلمكم قليلا ما تشكرون وينبغي ان يعود
الى ترتيب قراءة الاولى وكذا ان كان اية او اكثر ان انتقل الى ما فوقه ولا فلا وقيل يعود الى ترتيب
قراءة على كل حال لقوله لا نسري الله عنه اذا ابتدئ بسورة فانها وكان يستقل من سورة
الى سورة والسنة ان يقرأ بعد الفاتحة سورة واحدة وروي الحسن عن ابي جهم انه قال لا احب ان يقرأ
سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات حتى لو قرأ سورة فاقصرها فزاد اخرى ليطول القراءة لا اجت
ذلك والركوع افضل ولو قرأها لا يكره وفي النوافل لا بأس ولو قرأ السورة في ركعة ثم كررها في الثانية
يكره في النوافل ويكره قراءة اولى السورتين واخرهما يكره النقص من سورة الى سورة وكذا من اية
الى اية ويكره ان يفصل بين الركعتين بسورة او سورتين ولو قرأ في الاولى قليا ايها الكافرون
وابتداء في الثانية انا اعطيناك ثم تذكر يقطع ويبدا اذا جاء نصر الله وقيل يتم الكون وكذا لو قرأ في
الاولى قليا ايها الكافرون وابتداء في الثانية الم تركيف فعلا وتنت ثم تذكر يتم ولو خافت باية او
ايتين او ثلث بينهما جهر لا يعيد وفي الخافت اذا سمع رجلا او رجلا لا يكره ولجهر ان يسمع الكل
والتسوية في القراءة باعتبار اللفظ لا باعتبار الايات حتى لو قرأ في ركعة سبع الحديد وفي ركعة اخرى
اذا وقعت يكون مساويا في قراءته في اللفظ وان كان اذا وقعت اكثر من جهة الاي ولو
قرأ في الركعة الاولى من المغرب والعصر وفي الثانية ويل للكل لا يكره وقيل يكره لان الاولى ثلث
ايات والثانية تسع ويكره الزيادة الكثيرة ولا يكره زيادة اية او ايتين قال علماءنا ينوي في التلاوة
في الركعتين الاخيرتين الذنوب والدعاء لا القراءة وفي القنية قراءة الفاتحة في الاخيرتين على قصد
القراءة يكره وقيل لا يكره ويكره تعيين سورة ليس من الصلوة قال الطحاوي هذا اذا اعتقد
ان الصلوة لا تجوز بغيرها اما اذا لم يعتد ذلك ولا نهى له ان يسرا وافضل ثوبا لا يكره
وفي الخلاصة القراءة في الحضر يقرأ في ركعتي الفجر اربعين او خمسين او ستين سوى الفاتحة الاربعة

اية ويبنى هذا على اختلاف احوال الناس في الصيف والشتاء وحسن صوت الامام وقوت الاموم
والامام وضعفهم فيجب ان يقرأ في صلوة وفي تحفة الفقهاء عن ابي جهم قدر القراءة في الفجر
للمقيم ثلثون الى ستين سوى الفاتحة في الاولى وفي الثانية ما بين عشرين الى ثلثين
وفي الظهر في الركعتين جميعا سوى الفاتحة مثل القراءة في الاولى من الفجر وفي العصر والعشاء
يقرأ في كل ركعة قدر عشرين اية سوى الفاتحة وفي المغرب ثمانية الكتاب وسورة من قصار
الفصل وقال هذه الرواية اوجب الي وقال مشايخنا للامام العمل بالكثير الروايات الفاتحة في سجدة
له فثم زهاده با وسطحها وفي مسجد له قوم اوساط بادناها وفي مسجد يكون في شوارع الطريق با
قصرها عمل الروايات كلها وفي الوتر يقرأ الفاتحة الكتاب وسورة ولا يتوقف فيه ويقرا احيانا
بسم اسم ربك وقرا ايها الكافرون وقرا هو الله احد ولا يواظب وهذا اذا صلح الوتر بما غرة وان
صلح وصره يقرأ كيف شاء ولو حضر الامام من القراءة بعد ما قرأ مقدار ما يجوز به صلوة ففتح له رجل
فاخذ الامام قال بعضهم فسد صلوة الفاتحة دون الامام وقال بعضهم بفساد صلوة كل واحد
من الامام والفاتحة وقال بعضهم لا تفسد صلوة كل واحد منهما ولا ينبغي للمفتدي ان يفتح من
ساعة فنهايتكم من ساعة لو لم يمكن القراءة الا بالتحفة فهو عندنا لا يصح ان التحفة ترتيب
لا يفسد الصلوة وقيل ان كان لتحسين الصوت ان ظهر به حر وفي تحفة بسم بضم والفتح تفسد عنده
وعند ابي س لا تفسد وهو اختيار الجمهور رواه قرأ اخر السورة في ركعة يكره ان يقرأ اخر سورة
اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح **فصل في الذي يكره في الصلوة ونفسها ولو**
اخرج الثياب والعمامة التي يلبسها بين الناس يقال لها ثياب فاخرة ولبس الثياب والعمامة التي
يلبسها في بيته للعز يقال لها ثياب البذل وتصل فيه يكره صلوة لان فيه ترك لتعظيم الصلوة
ولو فعل ذلك للتدلل او التواضع فهو جائز بدون الكراهة وفي البرازي لو لبس فريجا ولم
ينظر يد يديه في كفيه اختلف المشايخ فيه والمختار انه لا يكره وفي بعض النسخ يكره وفي كراهة البدن
خارج الصلوة اختلاف المشايخ ولو لبس طميه وسجد عليه يتق التراب عن وجهه يكره لانه فرار
عن التعبد ولو كان يتق ثوبه في اختلاف قال بعضهم يكره وان اتقى حر الارض او بردها لا
يكره لانه يؤدي الى تكميل التجرود وذكر الصغار اذا سجد على كية ان كان لوقاية الوجه يكره لانه
ترفع وان كان لوقاية العامة لا يكره وقال الحلواني من اراد ان يصل على قباء جعل كتفه تحت جلده
وسجد على رجليه لان النيل في مساقط الزبل وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وفاقا

وفي موضع السجدة فيه خلاف ولا ينادى بالافتاء وهو قارس قدر الدرهم ولا ان السجود على الذيل
اقرب الى التواضع بقربه من الارض ولو صلح وهو مشدود الوسط لا يكره ويكره الصلوة في ارض
الغير بلا اذنه ان كان فيها الزرع او الكروب الا اذا علم عدم تألمه اذا راى لا يكره الصلوة مع
امام يلبس الحرير ويكره وكبر بعضهم احداث الطاقات في المساجد لان فيها شبهة
اختلاف المكان موجودة وكذا قيام رجل خلف صف وجد فيه فرجة لقوله عدم لا صلوة لمنفرج
خلف الصف وهذا محمول على الكراهة ونفي الكمال وفي القاضى خان الصلوة على الرفرى التي تكون
في المسجد ان كان يجد مكانا في حمار المسجد يكره ويكون لا يجزى لا يكره ولو وقع الاختلاف
بين الامام والقوم فقال القوم صليت ثلاثا وقال الامام صليت اربعا فان كان الامام
على يقين لا يفسد الصلوة بقولهم يكره تغميض العين وتغميض الفم والتغطية وقيام الامام
في غير المحراب بغير ضرورة ويكره لبس ثوب فيه نصا وبركاته يشبه حامل الصنم ولو
كانت الصورة على بدن لا يكره لانه مستور بالثياب وحاصل الكلام كره ان يكون الصورة
في احد الجانبين الا ان يكون تحت رجل المصلح فانه لا يكره وفي الباقي يكره على التقات ويجزى جرائل
عم ان لا نذكر ميتا في كلبا وصورة وهذا الحديث معلول بعلة التعظيم بالاتفاق بدليل عدم
الكراهة اذا كانت تحت رجل لا ستلزامه الالهانة ولو صلح الى صورة صغيرة او مقطوعة
الرأس لا يكره لانه لا يقيد ولو صلح الى ثوبا وكانون بوقد فيها نار يكره لانه يشبه
عبادة اهل يكره عد التسميع بالا صابغ خارج الصلوة على مذهب الامام اختلف المشايخ قال
بعضهم يكره لقول ابن مسعود رضي الله عنه تتبع وتحصى وتذنب ولا تحصى يكره قتل القملة في الصلوة
ولكن يرميها ويكره المرور بين يدي المصلح وياثم بشد طين الا قال ان يكون بينهما حائل او رجل
قائم او قاعد نظره الى وجه المصلح او ستره بقدر الذراع وظل الاصبع والثاني في موضع سجود
ان كان في الصحراء او في المسجد الجامع العظيم الذي له حكم الصحراء واما غيره من المساجد فخايل
القبلة وفي التنية لا يجزى المرور بين يدي المصلح في المسجد الحائط بالحايل من اسطوانة وغيرها
الا اذا كان كبيرا وتكلموا في حقه قبل اذ امر بين يدي المصلح مقدار ما بينه وبين المصلح
يسع ثلاثة صفوف لا يكره والا يكون لو كان الدكان غير مرتفع ويجازي بعض اعضاء
المار بعض اعضاء المصلح لو كان المار على فرس لا يثم مع ان بعض اعضاء الراكب وهو النصف
الا على جاذي بعض اعضاء المصلح وهو النصف لا سفل ولا لتقات في الصلوة انما يكره اذا

في احد الجانبين الا ان يكون تحت رجل المصلح فانه لا يكره وفي الباقي يكره على التقات ويجزى جرائل

لوي عنده حتى يخرج وجهه عن ان يكون الى جهة القبلة من غير حاجة بحيث لا يحول صدره عن القبلة ولو
نظر الى خريفه يمتد ويسيره من غير ان يلوي عنقه لا يكره لانه عم كان يلاحظ اصحابه في صلواته بمؤخر
عينه ولو سجد واراد به الاعلام في الصلوة لا بأس وكذا السجود لدفع ما بين يديه او اوى يديه
واجمع بين التسميع والياد يكره قراءة القرآن في الحمام برفع صوته يكره وبدونه بحيث يسمع هو لا
يكره وكذا لا يكره الصلوة في الحمام اذا كان فيه مكان طاهر ولم يكن فيه تماثيل الحيوان وكان اسمعيل
الزاهد يصلح في مع الخوادم ولو شرع الصلوة بلا خلاص ثم خالطها الريا فالعبادة للسابقين
ولا ريب في الفرض في حق سقوط الواجب واختلافه في نقش المسجد بالذهب والفضة والاصح
انه لا يكره لان فيه عارة ببيت الله وذلك حسن وعبادة في ذلك ترغيب للناس في الجماعة وتعميم
بيت الله لان العسكرين المسجد الحرام في الجاهلية والاسلام وكسر عمر رضي الله عنه الكعبة
وبني اود مسجد بيت المقدس من الممرود وضع قبة فضة فيه وعلى راس القبة وضع حجرا احمر
يضئ اثن عشر ميلا وكانت النساء تغزلن بضوءها في ظلم الليالي وكبره النقوش على الحراب
وصايط المصلى لان في ذلك شغل قلب المصلح اذا نظر ولو ابتلع في الصلوة شيئا بين اسنانه لا
يفسد وان كان قد رخصته في الاصح واختلف اصحابنا في صلح القليل قال بعضهم الزايد على الثلث
كثير وقال بعضهم الثلث كثير حتى لو رمى باصبعه الحجر ثلث مرات فسدت صلوة وقيل كل
عمل لا يمكن اقامته بيد واحدة بل باليدين عادة كسند الا زار وكور العامة فكثير وكل عمل يمكن اقامته
بيد واحدة فقليل مالم يتكرر وقيل لو عمل علا لوراه انسان يعلم انه ليس في الصلوة فسدت
وان شك لا يفسد لانه قليل هذا هو اصح الا قال وذكر في النيا بيع لو مشى المصلح مقدار نصف
لا يفسد وان مشى اكثر من ذلك فسدت الا اذا توقف ثم مشى ولو عث بلحيتة او طر جسد
من فم مرتين لا يفسد وكذا الوضوء مرارا بين كل مرتين توقف وان توالى فسدت رفع اليدين
لا يفسد الصلوة وقيل يفسد ولا يصح الا اول بلا خزيمة ونية الى صلوة اخرى كذا في القينة
وفي البرازي رفع اليدين لا يفسد الصلوة في المختار لان معسدها لم يعرف قربة فيها وفي القاضي
خان اذا سلم الامام عليه سجد التلاوة قد كوفي مكانه بعد ما تفرق القوم فسجد للتلاوة وقد
فسدت صلواته لا تتقاضى القعدة ولو نتف شعرة او شعرتين لا يفسد وان نتف ثلثا ثلث
مرات في ركعة واحدة ورفع يديه كل مرة وان لم يرفع الا مرة فهو واحد قتل الحية بفضة او ضرب
لو خشي اذا هلا يفسد ولا يكره ومع الا من منها يكره وان مشى امامها فقتلها لا يفسد

القبلة

وان رهاحقا كترك الكسل قال بعضهم لم يأتهم وقال بعضهم لم يأتهم وهو الصحيح لا نه جاء الوعيد بالترك
وفي البرزخي لو اجتمعوا على ترك السنة بقاءت لو تركوها تركوا اما لو لم يكن تركها حقا كركوا
ولو تركوا الوتر وعمل الفم والنف في الحنابة بقاءت لو تركوا الوتر وعمل الفم والنف في الوضوء
ركعتي الفجر ثم لم يأتهم ولا يؤدونهم ولو تركوا السنة بعد الركعة ثم اذ بها في اخر الوقت لا يكون
سنة وقيل يكون سنة الكلام بعد الركعة لا يسقط السنة لكن ينقص ثوابه وكذا لو تركها في
الركعة ايضا وفي القنية لو صلى السنة ثم اشتغل بالبيع والاكل ففسد السنة ولو اكل لكمة
او شرب شربة فلا وذكر فيه ايضا المسافر لا يترك السنة الا بعد روزه لا يصل صلواته بجماعة
يجوز له ترك السنة وقيل غير سنة الفجر وقيل سنة الظهر ايضا دخل المسجد ان شاء صلى
السنة ثم جلس وان شاء جلس ثم صلى قبل الفرض سنة الفشاء اربع ركعات افضل وقيل
الاربعة سنة موكدة القاضى اذا دخل المسجد ان شاء صلى للتحية او لا ثم جلس وان شاء جلس
او لا ثم صلى وفي القنية صلوة تحية المسجد ثابته فيلجس ثم يقوم ليكون اروح
والاصح انه يجليها كما دخل الفول بمم اذا دخل احدكم المسجد فليصل ركعتين قبل ان يجلس
ولا يجوز بعد طلوع الفجر في منابى ثم يصلي ركعتين تحية المسجد بعد طلوع الفجر وقال
محمد هذا حسن ولو دخل المسجد بينة الفرض او الاقضاء بنوب عن تحية المسجد وانما يؤمر
لتحية المسجد اذا دخل لغير الصلوة ولو نذر ان يصلي اربعاً بنسيلة يصلي على النبي عم
بعد التشهد ويستفتح اذا قام الى الثالثة وكذا يستفتح نوافل الاربع دون الستين لانها
صلوة واحدة **فصل في ادراك الامام** وقت ادراك فضيلة لاقتناع ما لم يفرغ الامام
عن التمام في الاصح ولو ادرك الامام في الركوع كبر واعتمد يديه تحت السرة ولو لم
يفعل هكذا لا يجوز اقتلاؤه قال صاحب المحيط لا يقطع سنة الظهر لادراك الركعة
لان ذلك ليس اكملها بقى ابطا لا حقيقة وابطالاً لقرينة حرام وفي البرزخي لو شرع في الاداء
واقبت كانا قاضى التسبيح يفتى او لا بما فيها فلما وجد في الامام رواية يقطع على راس
الركعتين ما يقضى المسبوق اول صلوة فيستفتح هذا عند ابى حنيفة وابى س حتى لو فاتت
ركعة او ركعتان يأتى بالقراءة فيها في القضا وان فاتت ثلث ركعات فعندهما يأتى بالقراءة
في القضا وفي اوليهما ثم يقعد بالاتفاق ثم يقضى ركعتين يأتى بالقراءة في اوليهما ويؤد
الثالثة بفاتحة وعندم والشافعي يأتى بالقراءة في اوليهما ويؤد الثانية والثالثة بفاتحة

كراهة الذخيرة ذكر في شرح المشارق لوجه الدين ذهب محمد الى انه اخر صلوة الا في حق القراءة والقنوت
وهذا يدل على انه ياتي بالقراءة في الركعتين عنده اذا فاتت ثلث ركعات وفي البرزخي المسبوق
يقضى اول صلوة في حق القراءة واخرها في حق التشهد حتى لو ادرك ركعة من المغرب قضى ركعتين
وفصل بينهما بقعدة فيكون بذلك قعدات وقراء في كل ركعة بفاتحة وسورة فلو ترك القراءة في
احدهما فسدت ولو ادرك ركعة من ذوات الاربع يصل ركعة بفاتحة وسورة وتشهد ثم يصل
اخرى بفاتحة وسورة ولا تشهد ثم يصل اخرى بفاتحة وتشهد ولو ادرك ركعتين قضى
ركعتين بفاتحة وسورة ولو ترك القراءة في احدهما فسدت والمسبوق بركعتين في الوتر
في رمضان يهتف مع الامام فاذا قام الى القضاء لا يقنت ثانيا وكذا لو ترك في ركوع الثالثة لانه صار
مدا للثبوت ولو قام الامام الى الخامسة سها وتابعه المسبوق فيه ان كان الامام قعد في
الرابعة فسدت صلوة المسبوق فيه وان لم يقعد حتى يقيد بها بالتجديع والقيح ان المسبوق
يترسل في التشهد حتى يفرغ عند سلام الامام ولو ادرك الامام في القيام ولم يركع حتى رفع راسه ثم ركع
فقد ادرك تلك الركعة وروى عن ابى حنيفة انه لو سجد قبل رفع الامام راسه عن الركوع ثم ادركه الامام
فيها لا يجزيه فيما قياس هذه الرواية انه لو سجد قبل رفع الامام راسه عن السجدة الاولى لا يجزيه وان
شارك الامام فيها هو عن ابى س انه يجوز ولو لم يرجوا ادراك الركعة مع الامام ان صلى السنة في صلوة
الفجر بل يرجوا ادراك القعدة قال ابو جعفر يصل عند هاسته الفجر فلا الحمد لان ادراك القعدة
كادراك ركعة وعند لا كما لو ادرك الامام في الجمعة اعلم ان الاولى في سنة الفجر ان ياتي في بيته
لفعله ثم من صل سنة الفجر في بيته وسع له رزقه وقيل المنازعة بينه وبين اهله ويختم له
بالايمان فان لم يفعل في بيته فغند باب المسجد اذا كان الامام يصل في داخل المسجد فان لم
يمكن ذلك فخلف الصفوف بالحائل ويكره ان يصل بلا حائل واشدها كراهة ان يصل في الصف
مخالفاً للقوم ويكره للامام ان يصلي السنة في مكان الذي يصل فيه المكتوبة لما روي عن النبي
هم احب احركم اذا صل ان يتقدم او يتأخر ولا نه لو صل في مكانه لظن الدائر انه في الفضل فا
قتدى به ويستحب للمأموم ذلك ولا فضل في السنة المتأخرة من الفرض ان يصلها في البيت
ولا في المسجد افضل وكذا سنة الجمعة والوتر في البيت افضل **فصل في القضاء** ولو صل خلف امام
يلحن في القراءة ينبغي ان يعيدها وكذا كل صلوة ادت مع الكراهة يكره للانسان ان يقضى
صلواتهم ثانيا اذا لم يكن فيها شبهة الخلاف ولم يكن مؤدات على وجه الكراهة وقال بعضهم

التفعل اول من قضاء الصلوة التي فسدت في قول وهو يرى جوازها وكذا التفعل اول من قضاء الصلوة التي صلها في حال شبابه احتياطاً لاحتمال فسادها قال اول ان لا يفعل ولو فعل لا ياتم لكن لا يصلها في الاوقات المكروهة في النفل وقيل يكبر قضاء لا منه امر ولا دليل عليه قال بعضهم ان يقول في القضاء نويت الفجر ثم الظهر ثم العصر ثم المغرب ثم العشاء ثم الفجر ثم الظهر ثم العصر ثم فقه الى ان ينتهي الفاتيات ولو ترك صلوة وقت واحد مثلاً لو ترك صلوات وقت الفجر يقول نويت اول الصلوات للفجر واخرها وقيل لا يصح ان ينوي الظهر او العصر او غيرها وليس عليه ان ينوي هي الاول والاخرى المعبر في معنى الوقت الوقت المستحب قال بعضهم من غزى في هذا الزمان ففاته صلوة عن وقتها يحتاج الى مائة غزاة لتكون كفارة لها وفي البراري من ذهب الى الغزاة وفاته صلوة عن وقتها فقد ارتكب سبعمائة كبيرة فما ظنك فيمن ترك تعصية ولو خاف المسافر عن السراق او قطاع الطريق له تاخير الصلوة عن وقتها وكذا القابلة اذا اخافت على الولد ولو صلح المصلي بشدايتها جاز والقبول لا يدرك قال ابو جعفر وابو اسحاق اذا كان الفوات سنة صلوات ودخل وقت السابعة يسقط الترتيب ويجوز اداء السابعة وقل عمداً اذا كان الفوات صلوة يوم وليلة وهو خمس صلوات ودخل وقت السابعة يسقط الترتيب ويجوز اداء السابعة ولو ترك صلوة ثم صل بعد خمس صلوات وهوذا كمال الفاتية فان هذه الصلوة موافقة عندنا في جاز اذ اصل السابعة بعد السابعة لا تناف ويعد الخامسة الى الجواز وعقلها عليه قضاء ستة صلوات المؤديات الخمسة والفاتية **فصل في السهو** ولو فرغ من الفاتية وتفكر ساعة ساكتاً اي سورة يقرأ مقدار ركن يلزمه السهو ولو قرأ الفاتية في ظلال القنوت لا سهو عليه وعن قاسم بن محمد اذا ترك التسمية في اول الركعة يلزمه السهو وفي المقدمة لو قرأ الفاتية مع السورة ثم علم انه قرأها لا سهو عليه ولو زاد على الفاتية في الركعة الثالثة مقدار اية طويلة يجب السهو عند السهو وفي الخلاصة القعدة بعد التحدتين للسهو ليست بغير فرض لو تركها جاز واذا قرأ في الشفع الثاني من الظهر او العصر او العشاء الفاتية والسورة ساهياً لا سهو عليه قاضي خان ولو نسي السورة وركع ثم رفع راسه فقرأ السورة انتقض ركوعه حتى لو لم يذكر ركوعه تنفس صلوة قيل قياساً على قول زفر تنفسه وعندنا ساهياً لا تنفسه لان رعاية الترتيب في افعال الصلوة ليس بغير فرض عندنا وفرض عنده قال بعضهم يجب السهو بترك التسمية بين الفاتية والسورة وفي المينة شروع في الصلوة على النبي عم في القعدة الاولى

لزم السهو

يسهوا عليه

لزم السهو ولو زاد أثناء لا وفي مينة المصلي لو زاد حرفاً على التشهد في القعدة الاولى يجب سجدة السهو وفي المينة لو قرأ الفاتية في القعدة قبل التشهد لزم السهو وبعد لا ولو قرأ الفاتية ثانياً قبل السورة لزمه السهو وبعد لا كذا الفاتية في الاخيرين لم يلزمه السهو شاك في صلوة تفكراً والحال حيث شغل عن شيء من افعالها بان كان بين التحدتين او في القعدة لزم السهو والا لا سجدة للسهو في وسط الصلوة لا بنفسه وبغيره ثانياً وقيل يفسد ولو فرغ فشتك انه صلى ثلثاً او اربعاً لا شيء عليه وقبل الفراغ تحريماً يأخذ بالمستيقن صلواتاً مستيقن واحد بالتمام واخر بالنقصان وشك الامام والقوم فلا اعاده الا على المستيقن بالنقصان لا سهو على اللحق بسهو ولا على المنفرد بجمعه فيما يخاف ولو تشهد في قيامه او ركوعه او سجوده فلا سهو عليه ولو قرأ في ركوعه او سجوده لزمه السهو سلم المسبوق ساهياً بعد الامام لزمه السهو وقبل الامام او مع الامام لا سهو عليه امام لو قام الى الخامسة وقد قعد لا يتابعونه بالانتظار ون عوده فسلمون معه ولا فسد ولو اقام في الامام بعد ركعة فنهى الامام قبله وسجد للسهو سجدة المسبوق معه وان لم يسجد مع الامام سجدة في اخر صلوة ولو قام المسبوق قبل سلام الامام وسجد الامام للسهو عاد وسجد معه ان لم يقيد تلك الركعة بالسجدة وان قيدها لم يعد وسجد للسهو في اخر صلوة ولو كان سهواً امام في الركعة الاولى لا يجب السهو على المسبوق ولو نسي عن الون ثم تذكر وان كان في موضع لا يجوز ادائه بطل صلوة مثلاً لو ترك قراءة القرآن فتدكس قبل ان يخطا الى السجدة قرأ ثم سجد للصلوة ثم سجد للسهو ولو تذكر بعد السجدة بطلت صلوة ولو نسي الركوع ثم تذكر فان كان قبل السجدة الثانية ركع وسجد وان تذكر بعد الثانية بطلت صلوة ولو ترك سجدة من ركعة وسجد في الثانية ثلثاً لا ينوب عن الفاتية الا بالنية لا فادى ولو عاد بعد الانتصاب مخبطاً قبل التشهد لنقضه القيام والصحيح انه لا يقتضيه ويقوم ولا ينقض قيامه بقعوده لم يورس في السهو لانه ترك الواجب وقال بعضهم بطل صلوة **فصل في التلاوة** يستحب تقديم التلاوة في اية السجدة على التسامعين وتصلح المرأة للامامة الربط في سجدة التلاوة دون صلاة الجنائز ولو قرأ هذه المجلس مرتين يسجد مرة لان المجلس واحد في النزاري والمستحب في غير الصلوة ان يسجد مع التلاوة ويرفع راسه معه سمعه من اخر من اخر ايضا كفت سجدة واحدة لا تحاد الالية والمكان واختلاف المكان يكون حقيقة او حكماً المجلس النكاح اذا تبدل الى المجلس الاكل فالحاصل اذا كان كثير في امر فقطع

ان كان في سجدة سجدة واحدة وجب ادائها

ذلك الامر وشرع في ترتيبه كمالا من كثير اما اذا قلنا كل اثنين او خطو خطوتين
او كل كلمتين او اربعا فنزل او بالعكس او انقل من زاوية في بيت صغير الى زاوية اخرى فلا وتلا بحجة
في صلوة فركع اجزاء ان نوى ولم يتخلل بينهما وبين الركوع ثلث ايات وفي الوقفات اذا اراد اية
السجدة بالحجاء لم يجبه عليه سجدة التلاوة لانه لا يقال قراء القرآن بل يقال قراء الحجة ولو فعل في الصلوة
لم يقطعها لانه قراء الحروف التي في القرآن وفي البرازي لو قرأها الحروف في الاخرة فيها لا يجب وكذا
لا يجب بكتابتها وفي الحجة وجوب السجدة متعلق بقراءة حروف السجدة مع شيء قبلها او بعد هائبة
المقتدي لا بد من سجدة وجبت بقراءة الامام بشرط وقيل لا اخضاؤها عن قوم بقرعة يستمعون
ولا يسجدون ولا بناء من ولا ينبغي للامام ان يقرأها في صلوة يخاف فيها ولا في الجمعة والعديد
اذا كان القوم لا يسمعون ولو سمع من الطوطى سجدة لم يلزمه في الاصح ومن النائم يلزمه وقيل
لا يلزمه ولو صلى فسمع سجدة وسجد مع تابعيها ان اراد اتباعه فسدت صلوة ولا يجزيه
عما سمع وان تلا في الصلوة وسجد وسلم ثم تلاها خارجا قبل تبدل المجلس قال محمد في كتاب
الصلوة يلزمه اخرى وفي النوادر لا يلزمه في الاصح قال بعضهم يقول في السجدة سبحان وتعالى
ثلاثا وقيل يقول خضعت للرحمن فاغفر لي يا رحمن وفي المحيط لو لم يقرأ في سجدة التلاوة شيئا جاز
لانها ليست اقوى من سجدة الصلوة لكن ان يقول فيها شيئا اولي وفي النخبة يستحب فيها تكبير
مع رفع اليدين اذا كان في غير الصلوة وبلا رفع ان كان في الصلوة وقيل يجب التحريم والتحليل
دون التشهد وقيل لا يجب التحريم وسجدة الشكر غير مشروعة بل مكروهة عندنا في ح و
مستحبة عندها والشافعي اما السجدة التي عقب الصلوة فمكروهة لان الجهر اذا ارادها اعتقد
سنة او واجب وكل مباح يؤدي الى هذا فمكروه كتيبين السورة للصلوة وتعيين القراءة
لوقت **فصل في المسافر** ولو خرج مسافرا ثم بدله ان يرجع وبينه وبين مصره اقل من
ثلاثة ايام اتم ولو صلى مسافرا ومقيم فاحدث فاستخلف المقيم لم يلزمه المسافر الا تمام
فلو كان العبد مشتركا بين مسافر ومقيم قبرا يتم وقيل يقصر وقيل ان كان بينهما في الحزمة
يقصر في نوبة المسافر ويتم في نوبة المقيم والمسافر لا يصير مقيما بنفس التزويج والمسافة
تصير مقيمة به ولو نوى المولى الإقامة ولم يعلم العبد بذلك حتى صلى ايا ما ركعتين
ثم اخبره المولى اعاد تلك الصلوات وكذا اذا اخبرها الزوج اعادت الصلوة في
ظاهر الزاوية وفي المحيط لو نوى الزوج الإقامة تصير الزوجة مقيمة بتعاله وان كانت

بالحضرة

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه في المسافر ولو كان في الحزمة لم يلزمه الا تمام

بعد الدخول عند اي ح وكذا الجيش مع الامير اذا كان رزقهم من مالهم فالعبارة ليستهم لان بعد
ان يذهبوا حيث شاؤوا من ام قوما وسلم على راس الركعتين فذهب والقوم لا يدرون انه
مسافر او مقيم ان كان في بلدة يجازي انه مقيم فتقصد صلواتهم وان كان في خارجها
فالظن انه مسافر فتصلي صلواتهم رجله امرأتان كل واحدة منهما في بلد يتم صلوة في كل واحد
منها واختلفوا في السنن قيل الا فضل الفعل تقرها وقيل لا فضل الترك ترخصا وقيل
الفعل حال التزول والترك حال السير وقيل يصل سنة الفجر خاتمة وقيل سنة الفجر ايضا
وقيل ترك السنة ان كان السنة مشقة عظيمة عليه ولا يصل نية الاقامة في موضع
لا بناء فيه لا يصلح الا لا تراك الذين يسكنون في المقازات ببيوت الشعير يصح نية
الاقامة منهم فيها لان الاقامة اصلهم فيها فلا يبطل بالانتقال من مرغى الى مرغى الا اذا
ارتحلوا عن موضع اقامتهم في الصيف وقصدوا موضع اقامتهم في الشتاء وبينهما
مسيرة ثلاثة ايام في يصيرون مسافرين وكذا السلطان لا يصير مسافرا في ولايته
الا اذا قصد مسيرة ثلاثة ايام فيها وفي البرازي خرج الامير لطلب العدو ولا يقصر وان
طال سفره وكذا اذا خرج لغرض مصر دون مدة السفر ثم منه الى اخر ذلك لعدم نية
السفر في تحفة الفقهاء ثم الصلوة على الراحة انواع ثلاثة فرض واجب وتطوع املا الفرض
على الراحة فيجوز بشرطين احدهما ان يكون خارجا عن المصر سواء كان مسافرا او خارجا
الى الضيقة والثاني ان يكون له عذر مانع من النزول عن الراحة وهو زيادة العلة او المرض
او خوف العدو او التسبب او كان في الارض طين بحيث لا يمكن القيام فيصلي على الراحة بلا يمان
ثم هل يجوز الصلوة مع الجماعة على الراحة بان يقوم البعض بحسب البعض ويتقدم الامام او
يتوسطهم لا يجوز في ظاهر الرواية وروي عن محمد انه قال اذا اصطف القوم صفتا واحدا بحيث لم
يكن بينهم فوج وقام الامام وسطهم جاز ولا فلا واما الصلوة الواجبة فكذلك لانها ملحقة
بالفرائض في الاحكام وكذلك الصلوة المنذورة وكذلك التطوع اذا افسده لانه واجب
قضاؤه بالشروع والافساد واما صلوة التطوع فانه يجوز على الدابة كيفما كان ثم الصلوة
لخوف العدو ويجوز كيفما كانت الدابة سايرة او واقفة لا يحتاج الى السير اما في حال المطر والطين
ان صلى والدابة تسير لا يجوز لان السير مناف للصلوة فلا يستقط من غير عذر وكذا استطاعوا
النزول ولم يقدروا على القعود نزلا او موا قيا ما على الارض وان قدروا على القعود ولم يقدروا على

الموجب

على التجدد نزلوا وصلوا فعودا بالأيام لأن السقوط لغير الضرورة وفي النزادي ويجوز النقل والفرص
خارج البلدة على الدابة بان كان في سفر فامطرت السماء وابتلت الأرض ولم يجد مكانا يابسا
وقف عليها مستقبلا وان كان امكنه ايقاف الدابة والا لا يلزم الاستقبال وهذا اذا كان
وجهه يعنف في الطين واما اذا كانت مبتلة صلب على الطين ان كان طاهرا وهذا اذا كانت
تسير بنفسها اما اذا سيراها لا يصح الفرض ولا التطوع لأنه على كثير هذا اذا لم يجد رعا الايقاف
وان قد رعى الايقاف لم يجز الايمان عليها ولا يسقط الاركان بالعدو يسقط الاخراف ايضا
الى القبلة **فصل في الجمعة** مجزأة قائمة الجمعة لكل امير وان لم يتقلد من الخليفة اذا كان سيرته سيرة
الامراء ولومات وال فصل الجمعة خليفته او صاحب الشرط والقاضي جاز وان لم يكن واحد منهم والتفق
الناس على اقامتها جاز صلح احد بغير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقتدى به من له ولاية الجماعة المصير
شرط الادائها عند اي حنيقة واختلفوا فيه فقال ابو س هو كل موضع له امير وقاض ينفذ
الاحكام ويقيم الحدود وعنده انهم لو اجتمعوا ممن يجب عليهم الجمعة في اكر مساجد لا يجيئونهم حتى
احتاجوا الى بناء مسجد اخر للجمعة وقال بعضهم ان يوجد في كل ما يحتاج اليه عادة وقيل ان يعيش
كل محترق محترقة من سنة الى سنة من غير ان يحتاج الى حرفة اخرى وقيل ان يوجد في عشرة الا في
مقاتل وقيل ما يعده الناس مصرا وقيل كل موضع يكون مثل المدينة فان الجمعة جائزة فيها وجب
الجمعة على من سمع النداء من اهل القرى عند محرم وهو الاصح وبه يفتي لقوله عم الجمعة على من سمع
النداء ويجوز اذا الجمعة عند محرم في مواضع متعددة في مصر واحد وهو رواية عن ابي حنيفة وعليه
الفتوى ذكر في جامع الاحكام المصلي اذا ذهب الى المسجد يوم الجمعة لا يصلح تحية للمسيح اذا كان ا
يقرون في المحل لان استماع القرآن فريضة وتحية المسجد سنة وعند الشافعي واجبة لو
قرأ الخطبة غير البالغ باذن السلطان وصل البالغ صلوة الجمعة جازت وفي شرح الكافي لقراء
الخطبة قبل مجئ الجماعة صل صلوة الجمعة مع الجماعة في جوازها روايتان والاصح عدم جوازها
وذكر في شرح السنة رفع اليدين في الخطبة غير مشروع فان استسقى في خطبة الجمعة برفع
يديه لان النبي كان يرفع يديه الى الاستسقاء وفي النزادي للمسا جرمع الاجر عن الجمعة
في قول الامام ابي حفص وقيل لا يقد رعى المنع فان كان الجامع بعيدا حط من الاجر بقدره وان
كان قريب لا اهل المصرا اذا فاتتهم الجمعة صلوا فرادى الظهر كالمسا فمن قال مشايخنا انما لا
يجوز الكلام في أثناء الخطبة اذا كان الخطيب في التناد والوعظ والصلوة على النبي عم واما

لو شرع في مدح الظلمة ولا بأس بالكلام لئلا يسمع مدحهم المختار ان السائل اذا كان لا يميز
بين يدي المصلي ولا يتخطى رقاب الناس ولا يسئل الحافا ويسئل لا يبرأ بدونه لا بأس بالسؤال
والاعطاء ولو صلى في الجامع والناس تمر بين يديه فلا ثم على المار على المصلي ولا يحل الاعطاء
لسؤل المسجد اذ لم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام ارجوان يغفر الله لمن يخرجهم من المسجد
قال بعض العلماء من اعطى فلسا فيه يتصدق اربعين فلسا كفارة اعطاهم فيه وعن الامام خلف
بن ايقوب لو كنت قاضيا لا اقبل شهادة من يتصدق في المسجد الجامع على هؤلاء وقال ابن
المبارك يجنبني ان لا يعطى هؤلاء لانهم عظموا ما حقر الله تعالى وهو الدنيا ولا يتخطى الرقاب
للدنوت من الامام ان كان يؤذي الناس بان يطاد جسدا او ثوبا وان كان لا يؤذي يتخطى ودني للامام
وقال الفقيه ابو جعفر ان كان في الخطبة لا يتخطى وان لم يؤذي واختلفوا في سنة الاربع بعد
الجمعة قيل ينوي السنة لان الظهر قد سقط بصلوة الجمعة وقيل ينوي الظهر لان الظهر لو سقط يصيب
هذا فلا لان النقل يؤذي بنية الفرض والا صارت فضا وقيل ينوي ظهر يومه وقيل ينوي اخر
ظهره وهو الاحسن لانه ان لم يجز للجمعة فعليه الظهر وان جازت اجزأت عن الاربع عن ظهر فائت
عليه كذا في القنية **فصل** مريض يجز عن الايمان برأسه سقطت الصلوة عنه فاذا ابرئ قيل فلا
قضاء فيما زاد على يومه وليله في الاصح مريض يجز عن القيام يومه برأسه وان امكنه باستعانة
غيره فصل قاعدا جاز ولو صل قاعدا معتدلا يلزمه الاعادة مريض تحت ثياب بخسة اذا بسط اخرى
تحت من ساعها ايضا والجمعة مشقة له ان يصلي معها وجازت صلوة الاخرى وان قد رآه قداء
بالقاري وفي الفتاوى لو برئ لا يكفي في الايمان اصل الاغتناء بل يحفظ بقدر الممكن وفي الثانية لم يرد بان لا
يمكنه القيام اصلا بحيث لو قام سقط كما هو مذهب البعض بل يخاف عن ابطاء البراءة او ادراكه او
وجد في القيام المتأشيدا يكون متعذرا القيام ولو قد رعى بعض القيام يقوم بقدر ما يقدر
ولو قد رآه حتى لو قد رعى التكبير قائما كبر ثم قعد وان لم يفعل يخشى عليه ان تنفس صلواته
وكنا اذا جئنا القعود وقد رعى الا تكاء او الا ستناد الى انسان او حائط او سادة لا يخرجه
الا كذا لك مريض لا يمكنه الصلوة الا باصوات مثله ونحوه يجب عليه ان يصلي **فصل في**
المتفرقات ولو كبر قائما فركع ولم يقف صار مؤديا فرض التكبير والقيام جميعا ولم يلزمه
الوقوف بعده قائما لان ما اتى به من القيام الى ان يصير اقرب الى الركوع يكفي في رفع راسه من السجود
قبل امامه يعود اليه نفس المقتدي بالشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام فعليه ان يعود ويشهد

بخلاف الامام فرغ المقتدر عن التشهد قبل امامه وذهب جازت صلوة صاحب البيت اولى بلامامة من غيره والمستاجر اولى من الاجير من اثم اثنين ان شاء تقدم وان شاء وقام بينهما وفي القينة كان بعض الفقهاء يرسل مكنته في الصلوة ويقول لان في امساكه كف الثوب وانه مكروه واكثر الفقهاء كانوا يمسكون ذلك قال رحمه الله عليه وهو الاحوط ولوراي في ثوبه بخاسة لا يدري متى اصابت لم يعد شيئا اعجبه قراءة الامام فقال بلي بلي او اري او نعم لا يفسد صلوة امام محلة يصلح يصلي العشاء قبل غروب الشمس الى ان اخذ بقوله لا فضل ان يصل وحده بعد البياض ولو غلب على ظنه الرابعة فانها وقعد وضم اليها اخرى وقعد اجنبا فهو مسيئ لان الغالب كالمقيمين وفي البرازي لا يملك القاضي اقامة الجمعة ويجوز في ذلك الشرطي وهذا في عرفهم ولو مات الخليفة وله ثلاث على بلد اقاموا الجمعة ولا يحل الخطيب ان يتكلم فيها الا بالامر بالمعروف ولا يحل للتسامع اصلا وان امر بالمعروف ولو بعد عن الامام اختلفوا المختار التكتوت وقيل جاز قراءة القرآن المتغلب الذي سيرته سيرة الامراء وحكم في رعيته بحكم الولاية يجوز له اقامة الجمعة ويستحب للمريض والمسافر واهل السجى تاخير الظهور الى فراغ الامام عن الجمعة وان لم يؤخر يكره في الصحيح وبعد الفراغ صلوا فرادى باذان واقامة الا انهم اذا كانوا في مقام لا يجوز اقامة الجمعة فيه كالرسايق صلوا الظهور جماعة كما في سائر الايام واهل المصر اذا افتقروا الجمعة صلوا فرادى كالمسافرين ولا يباش للركوب لها وللعديد والمشي افضل ويرجع من طريق اخر تكثير الشهود والمطهر الشديد يذرف في الخلف عن الجمعة **فصل في العبد** يستحب ان يكره طريق الا حتى جهر اثم يقطعها اذا انتهى الى المصلي وفي رواية اخرى حتى يشدع الامام في الصلوة قال بعضهم يستحب ان يجتمع الناس يوم عرفة في بعض المواضع تشيها بالموافقين بعرفة فيكون لهم ثوابهم وعن ابن عباس فعاد ذلك بالبصرة قلنا هذا عبادة مقصودة مخصوصة بمكان يصور عبادة في غيره فان من طاف حول المسجى في غير الكعبة يخشى عليه الكفر ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم التعريف بالمدينة فلا يجوز الاختراع في الدين وما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما في هذا الوعظ والتذكير لا التشبيها بالعرفه واعلم ان ايام النحر ثلاثة وايام التشريق ثلاثة والكل ماضي باربع ايام اولها نحر لا غير والرابع تشريق لا غير والمتوسطان نحر وتشريق معا ولو نسي التكبير فذكر قبل ان يخرج من المسجد كبر للتشريق ولو نسي الامام كبر القصر بخلاف سجود السجدة فيؤدي في حرمة الصلوة فلا بد من الامام ولا يتخلل بينه وبين المكتوبة ما يقطع حرمة الصلوة حتى

لوقام وخرج من المسجد او تكلم فانه لا يكبر ولو قضى ما فاتته في اول ايام التشريق في اخرها كبر لما فاتته قبلها ولا ما قضى منها بعد ها وتكبير التشريق هو ان يقول من الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد روي ان جبرائيل علم لما جاء بالقرآن خاف العجل على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم قال لا اله الا الله والله اكبر ولما سمع اسمعيل كلامهما علم انه فدي فقال الله اكبر والله الحمد فصار ذلك عبرانا في ايام النحر يستحب ان ينصرف الى بيته من غير طريقه الذي اتى به المصلي كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم هكذا صلوة العيد جازية في موضعين لحاجة الضعفاء **فصل في الجنائز** من مات يوم الجمعة يرحى له فضل وكذلك في مكة لا في بعض الايام على البعض فضل والبعض البقاع على البعض فضل فيرحى من مات في يوم فاضل او مكان فاضل ان يكون له فضل كالباء من مجلس الحائض والجنب عند وقت الموت فاضحا ان لقن الشهادة في حال الموت ولا يقال له قل لا اله الا الله تعالى عن مرضه وقال لا اقول يكون كافرا فعوذ بالله وهي ان يقول اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله امنت بالله وعلم انكته وكتبه ورسله واليوم الآخر جميع ما جاء به محمد عام وبما قال هذا اذا كان المريض عالما وان كان جاهلا يقول الملقن طائفتين ويردون كنه تنكري برور ومحمد تنكر نيك حق يغير يد راياندم ان ارادتم تنكر نيك بر كننه ومحمد يغير لغنه وجميع يغير لروود وكل فرشتك وكوكبك انين كما يترك حقلغه وقيامت وصراط حقلغه ويغير لروود ويرد غنه وحق تعالى دن كقود لكل كل حق ايد وغنه اينا ندم به وعند الميت في هذه الحالات لا يكون بكاء حتى لا يشوش الميت ولا النساء **فصل في غسل الميت** ومن العلماء من قال يحل الغسل خرقه في اصبعه يمسح بها اسنانه ولهواة ويدخل في مخزبه ايضا وعليه الناس اليوم وينبغي ان يكون غاسل الميت على الطهارة ويكره حايضا او جنبا قاضحان بغسل الميت لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية الا انه يطهر بالغسل كرامة له وقيل لا يتنجس لانه مؤمن بل الغسل الاجزائه على غير وضوء ولو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله لان الخطاب بالغسل متوجه على من ادم ولم يوجد منه فعل ولو حرك بنية الغسل جاز وفي ظاهر الرواية يكفي ستر العورة الغليظة ويترك في حذاه مكشوفين لئلا يشق الغسل بوضاء الميت البالغ والصبي العاقل في غير العاقل يغسل ولا يتوضاء ولا يحج ان يضع الميت على السجى كما يتيسر ويلقى الغاسل على يد خرقه حين يغسل العورة لان من العورة حرام كالنظر ولهذا التمامت المرأة بين الاجانب يمتها اجنبي بخرقه عند الضرورة واما حكم الخنثى المشكك في الغسل ان مات فليس له جواز يغسل الجواز

ان يكون ذكر او لكن يتيم سواء كان الميم رجلاً او امرأة بخزقة ان كان الميم ذا رحم محرم منه والغسل بالماء الحار مذهبنا وعند الشافعي الا فضل بالماء البارد الا ان يكون عليه وسخ او نجاسة وليس في ماء غسل الميت استعمال القطن في ظاهر الرواية وعندنا ح يحل قطن الحار جرح فيختر يرفقه وبعضهم قالوا يجعل في صمغ اذنيه واقما جعله في دبره فيقبح ولو اوصى بان يغسله فلا فائدة للصبي باطلة ولو كان الفتال واحدا في ذلك الموضع لم يجز له اخذ الاجرة للغسل ولو كان متعدد اجاز اخذ الاجرة ويجوز اخذ الاجرة لحمل الجنابة ودفن الميت وحضر قبره ويكره قراءة القرآن عند الميت حتى يغسل كذا في التبيين **فصل في الكفن** كفن مثل لباسه اذا خرج للعبد والحرادة ما تلبس عند زيارة ابويها وقيل ما تلبس غلبا ويجوز ان تكفن المرأة في الحرير والبرقع والمعصر ويكره للرجال اعتبارا بحال الحيوة ويجوز ان يكفن الرجل من الكتان او الصوف لكن الاول من القطن واستحسن المتأخرون العمامة ان كان من العلماء والتأديا والمشايع لما روي انه لم كان بعمامة الميت ويجعل ذنب العمامة على وجهه بخلاف حال الحيوة فانه يرسل من قبل قفاه لغنى الميت عن الزينة ولهذا يجعل شعر المرأة على صدره وقال بعضهم يكره العمامة لان الكفن يكون شغفا على هذا والسنة ان يكون وتر الخزقة التي تربط على يديها فاخذ من ركبته الى صدرها فتكون فوق الاكفان كيلا يتشدد الاكفان عنها وفي الاحياء تلبس القميص ثم الحار فوقه ثم تربط الخزقة فوق القميص ثم الازار ثم اللقافة ولو نبش وهو طري كفن ثانيا من جميع المال فان قسم المال فهو على الوارث دون الغرماء واصحاب الوصايا وان نبش بعد ما تفتتح كفن ثانيا في ثوب واحد لانه بسبب التفتيح خرج من حكم الادمين الا انه لا يصلح عليه فصار كالاستقط ولو مات بلا ترك تركته يذم الناس تكفينه فيقال ان المال للتكفين وذكر في بعض الفتاوى لو ماتت امرأة ولم تدع شيئا فكفنها وجهها على زوجها عند ابي س وعندهم لا يلح ولد هام على من يحيا النفقة عليه من الاقارب الا اقرب الاقارب فلا تزوج من بيت المال وقال في فتاوى قاضيان على قول ابي س على الزوج وان ترك مالا وعليه الفتوى **فصل في الصلوة على الجنابة** يكره النداء ان فلا نامات ولا بقاء من يعلم بعضهم بعضا ولا يحل انه لا يكره لان في اعلام الناس فيؤدون حقه وفيه تكثير المصلين عليه والمستغفرين له وفي الخلاصة الاولى الصلوة الميت الامام الاعظم ثم السلطان لكل مصر او القاضي ثم املم الجمعة ثم امام الحق وهو اولى من الوالي عند ابي ح ومحمد وعند ابي س ولهم اولى ولو اجتمعت الجنابة

فالافراد بالصلوة لانه مختلف فيه ولو اختلف الجمع فان شاء جعلها صفا واحدا وان شاء وحدا بعد واحد الا انه يوضع الرجل قدام الامام ثم القبي ثم الخنثى ثم المرأة ثم المراهقة ثم الرضعية ولو ماتت امرأة في صلوة الجماعة لا تقاد افضل صفوف الرجال في صلوة الجنابة اخرها وفي غيرها اولها اظهار للتواضع لتكون شفاعة ادعى الى القبول فلو كان القوم بسعة يصنفون ثلثة صفوف يتقدم واحد فيهم للامامة وخلفه ثلثة وخلفهم اثنان وخلفهما واحد لقوله عم من صلح عليه ثلثة صفوف غفر له ويسقط صلوة الجنابة بصلوة القبي عليها كما يسقط في بقية ردة السلام برودة القبي من الجماعة وفي المحيط لوصلة الميت واحد يكفي ولو وصلت النساء جماعة على جنازة قامت الامام وسطهن كما في الفريضة يكر تأخير الصلوة ودفنه ليصلح عليه الجمع العظيم بعد صلوة الجمعة ولا بد لها من شرائط الصلوة من الوضوء وطهارة الثوب والمكان واستقبال القبلة كما يعتبر في سائر الصلوات ولو وجد من الميت بعضه مع الرأس يصلح عليه وبلا راس لا كذا نصف راسه كله بلا راس يصلح عليه وفي بعض الفتاوى اذا وجد بعض اعضاء الميت فان كان الرأس معه غسل وصلح عليه ودفن سواء كان اقل او اكثر فان لم يكن معه الرأس نظرا ان كان الذي وجد اكثر اجزاء الميت صلح عليه فلا فلاح والقسامة على هذا الاولى ان لا يصلح على ميت بين القبور ويكره صلوة اخرى عند القبور ولو اجتمع ولو صلح على ميت كان على راية او على ايدي الناس لم يجز به يفتي ولا بد من الدعاء بعد الثالثة يدعوا لنفسه لكي يغفر له فيستجاب دعاه والميت كانه المقصود والمسلمين لا نفهم كالبنيان يشد بعضهم بعضا وليس في الدعاء شيء معين ولو دعى بالمروي اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واثنانا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وخفف هذا الميت بالرحمة والغفران اللهم ان كان محبنا فزد في احسانه وان كان مبينا فجاوز عنه ولقنه الاس والبشرى والكرامة والزلفى اللهم لا تحرمنا اجره ولا تفتنا بعدوا وغفر لنا وله ولسائر المسلمين اجمعين انك انت ارحم الراحمين ولو قر الفاححة بنية الدعاء لا بقاء من به اما بنية التلاوة وذكره ولا يدعو بعد الترابعة في ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا اتنا الدنيا حسنة وفي الاخرى حسنة وقنا عذاب النار وينوي في التسليمتين الرجال والحفظة كما في سائر الصلوات وينوي للميت كما ينوي الاحياء ولا يرفع صوته بالسلام كما في سائر الصلوات ولو اوصى ان يصلح عليه فلا ن قيل يتعين وقيل لا يتعين والذي صلب الامام في صلوة روايتان روي عن

اي من لا يصلح عليه كذا فاضحان **فصل في المتفرقات** يكره لمبني الجنازة رفع الصوت بالذكر وقراءة
القرآن قبل الكراهية تحريم وقيل هو تارك الاولي كذا في القنية وفي المنية رفع الصوت بالذكر وقوله
سيموت كل حي ونحو خلفها بدعة وفي الزاوي يكره رفع الصوت بالذكر ويذكر بنفسه مخفيا
وقد جاء سبحانه من قبر عباده بالموت وتفرغ ذاته بالبقاء سبحانه الحي الذي لا يموت ولا ينبغي
للنساء ان يخرجن للجنازة لا نعم نهى عن ذلك وقال انصرفن ما زورات غير ما جورات ولو
كانت الارض راحة فلا بأس بالشفق واتخاذ التابوت ولو من حديد ولكن يفرش فيه التراب
ويحوز للنساء التابوت مطلقا سواء كانت الارض راحة او لا وفي القنية التابوت في بلدنا
افضل من تركه ويكره ان يتخذ لنفسه تابوتا قبل الموت وكذا يكره الصلاة في التابوت وراى
ابو بكر رجا عنه مسحات يريد ان يحفر قبر نفسه فقال لا تعبد قبر نفسك واعبد نفسك
للقبر وذكر في كتاب الوصايا في المنية لو اوصى بان يصل عليه فلا بد ان يحضر بعد موته الى بلد
اخر او يكفن في ثوب كذا او يطيق قبره او يدفع الى انسان شيئا ليقام على قبره فربما طلة ولو
اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلا بد ان الزاهد يراعي شرطه ان لم يتضرر الورثة
بمؤنة الحمل وفي الزاوي لو ذهب الى الوصل قبل الجنازة لينتظرها ان لم يكن له حاجة كثيرة
كره ولا لا ولو مات في غير بلده فصل عليه غير اهله ثم حمله اهله الى مقبرته ان كانت الاولي
باذن الولي باو باذن القاضي لا تغادر ويكره الخروج من القبر ليذهب به الى بلد اخر وكذا يكره
الذهاب بالميت اكثر من الميادين من الموضع الذي مات فيه وان مات ولم يدفن اياها بان
جعل في تابوت ليحمل من مصر الى مصر لا بأس به لما روي ان يعقوب بن حماد مات في مصر ونقل الى
الشام وتابعت يوسف بن حماد من حبش الى الشام لكن السؤال بعد الدفن وذكر في الزاوي
السؤال فيما يستقر فيه حتى ان الميت لو اكله السبع فالسؤال في بطنه والسؤال للكلبي روح
من الاسن والجن حتى الرضيع ويلقنه الملك ويلهمه الله الجواب مات امرأة ولا يحرم لها
فاهل الصلاة من جيرانها يتولون دفنها ولا يدخل في قبرها احد وفي الرقصة ينزل في
قبرها المحارم نسبا او رضاعا او مصاهرة ولا فالشباب التائب مات في
السفر فاحرصا حبه ماله وصرفه الى تجهيزه بلا اذن الحاكم جازا استحسانا وهو مروي
عن محمد ولا يمنع القاري عن قرأته الا اذا عرف انه يعتاد السؤال بقرائته وفي القنية يكره
القرآن عند الدفن بل يقرأ قبله او بعده لغوات الاستماع بلا اشتغال الى الدفن من اكثر الجماعة

قراءة القرآن عند القبور لا يكره عند محمد وفي القنية وضع اليدين على القبر بدعة والقراءة
عليه بدعة حسنة وقيل لا يعرف وضع اليدين على المغاير سنة ولا مستحبا ولا يرى به بأسا
وسئل عن بعض الفضلاء عن وطئ القبر فقال يكره قيل هل يكره على انه تارك الاولي فقال
لا بل يائمه لانه عم قال لان اصنع قدس على جرحا الى قبر وطئ القبر قبل التابوت والتراب
الذي فوقه بمنزلة التسقف فقال وان كان بمنزلة التسقف لكن حرم الميت باق فلا يجوز ان
يوطئ وسئل الخنذي عن رجل لو كان قبر والده بين القبور هل يجوز له ان يمر بين قبور المسلمين
بالدعاء والتسبيح وقراءة القرآن ويروى قبرها فقال له ذلك ان امكنه من غير وطئ القبور
وفي القنية واضح المرادة الميتة روحها ان كان كشف وجهها من قبل وان لم يكن فيقبرها
وان لم يكن فيشيع صالح وان لم يكن فشاب صالح ويجوز القاء المطر على رأسه ولقنه ايضا وقيل
يكره من الابريسم ولو اتي القوم مع الميت الى القبر يكره الرجوع قبل الدفن بلا اذن الولي قيل يحضر
القبر قد رصف العامة وقيل الى الصدر وان زاد فحسن يكره البناء على القبر والكتابة وان
لم يعلم بعلامته زائلا وقيل لا يكره البناء اذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات
وسئل ابو حامد عن المرأة التي تجلس في بيت الميت فتدب به وتذكر مناقبه وتبكي وتبكي النساء
معها فقال ان جئ بها وهي تفعل ذلك لطمع يكره ذلك وان فعلت ذلك لا طمع
فلا بأس وفي القنية تطيب القبر قبل يكره وقيل لا ولا يصلح عليه ولا يغسل اهل البغي
كذا اقطاع الطريق وقيل يغسلون ولا يصلح عليها كالكافر الذي له ولي مسلم زجرا له وقيل هذا
اذا اقبل حال الحارة واما اذا اقبل بعد موت بنوت يد الامام عليها يغسلون ويصلحون
وكذا لو قتل ظالما يغسلون ولا يصلح عليه لانه ساع في الارض بالفساد وروي عن محمد بن قيس
مظلوما لا يغسل ويصلح عليه ومشايعنا جعلوا حكم المقتولين بالمعصية حكم اهل البغي
على التفصيل وفي جمع النسخ سئل عن قتل الاعونة والظلمة والسعاية فقال يباح قتلهم
ويتاب قاتلهم فان قيل كيف يتاب قاتلهم وهم مسلمون قلت من شرط
الاسلام الشفقة على خلق الله والفرح بفرحهم والحزن بحزنهم وهم على عكسه فان قيل
لو قتلوا في ايام التوبة قال كذلك الجواب لقوله تعالى ولوردوا لعلهم اعنوه
سئل عنه ايضا عن قتل ولا زمانه فقال يقتلون بلا انذار ولو عمر ادا مائة فأت
وتركها مع ابن فان عمرها باذنها فالعارة لها والنفقة دين عليها فتعزم حصته لابن

ولو عمرها بنفسه بلا اذنها فالعمارة ميراث عنه وتقرم قيمة نصيبه من العمارة وتصور كلها
لها ولو عمرها بلا اذنها فلها كلها وهو متبرع وعلى هذا التفصيل عمارة الكرم الميت اذا دفن
في قبر دفن فيه ميتا اخر قال ابو القاسم ان بليت عظام ولم يبق من عظامه شيء يدفن فيه الثاني
فان بقي من عظامه فانه يعال ولا تحرك العظام ويدفن الثاني يجنب الاول وان شافا جعلوا
بينهما حاجزا من التراب فاصحان **كتاب الزكوة** اداد الزكوة على وجه
التشهير افضل والنافلة لا ولو كان له ولدان معسران فادفع الزكوة الى فقير ليدفعها
الى والديه يكره قال ابو حنيفة وم اذا دفع الزكوة وكيل الاب الى ابن او وكيل الابن الى الاب
جاز ولو دفع الى فقيرة زوجها موسر فرض لها النفقة او لم يجز عند الامام ومحمد ولو
دفع الى فقير له ابن موسر جاز وقال ابو يوسف ان كان في عياله ابنه الغني لا يجوز
ولا يجوز ولو قضى عليه بنفقة ذي رحم محرم فكساه واطعمه ينوي به الزكوة صح عند
ابي يوسف ولا يجوز صرف الزكوة وكفارة اليمين والظهار والقتل والقتل وجزاء الصيد
وعشر الارض وغلة الوقف الى بن هاشم ولا الى غني ولو كان لشخص قوت شهر يساوي
نصبا يجوز صرف الزكوة اليه وان كان اكثر من شهر لا وقيل يجوز وان كان له طعام سنة لان
مستحق الصرف كالعديم وان كان له كسوة للشتا دستاوي نصبا ولا يحتاج اليه في الصيف
يجوز له اخذ الزكوة ولو كان له ضيق قيمتها عشرة الاف ولا يحصر فيها ما يكفي له وعياله
اختلف العلماء فيه قال ابن مقاتل يجوز صبي له ام غنية ولا اب له يجوز دفع الزكوة اليه
ولو دفع الزكوة الى مجنون او صبي لا يعقل لا يجوز الا ان يدفعه الى ابويه او وصيته
ولو قبض وهو يعقل القبض بان كان لا يرضى ولا يجزع عنه جاز ولو دفع الزكوة لمحترم
ول دفعها اليك قرضا ونوى الزكوة بحرية لان العبرة للقلب دون اللسان
وقيل لا يجزيه ولو ابراء المديون بنية زكوة مال في يده لا يسقط لانه ادى النقص
عن الكامل بخلاف ابراء النصاب من فقير يسقط زكوة لانه ادى الدين عن الدين
وكلاهما ناقضان ولو وهب مقدار زكوة من الدين للمديون الفقير بنية الزكوة
من ذلك الدين لا يسقط وما ياخذ ظمرا زمانا من الصدقات والعشر والجزية
واخراج المصادرات فلا صحانه يسقط جميع ذلك من ارباب الاموال اذا
نوى عند الدفع التصديق عليهم لان ما في ايديهم اموال المسلمين وما عليهم

من التبعات فوق ما لهم فلوردة اموالهم لم يبق في ايديهم شيء وكانوا فقراء معني ولكن الا
عادة احوط لان الحق له يصل المستحق ظاهرا ولا ان ما اخذه السلطان هو اجرة الارض
للحامية عليها فانه بمنزلة الراعي كما ان الراعي يحفظ الغنم ويأخذ الاجرة فلا يسقط الزكوة
من الباقي والسلطان يحفظ البلاد ويأخذ اجرتها لا يسقط العشر وغيره من الباقي
وفي البرازي السلطان اذا اخذ صدقات اموال الظاهرة يجوز ويسقط في الصبي ولا يؤثر
بالاداء ثانيا فان صدر السلطان او اخذ الجبايات وينوي الدافع ان يكون عن الزكوة
فالصحيح انه لا يقع عن الزكوة قال الامام السرخسي بناء على عدم ولاية الظالم لاخذ من
اموال الباطلة وانظر الى الفقهاء لان اعتباره يؤدي الى سد باب الزكوة لان احدا
لا يجز في هذا الزمان عن عروض الظلم اما ظلم ما في الحقوق بتبعة ديواني فلو اعتبر عن
الزكوة لصاع حق الفقراء بالكلية دفع الزكوة الى مملوكه غير جائز وفي الميسر لا يجوز
الدفع الى من يملك نصبا الا لطالب العلم والغازي والمنقطع لغتله عم يجوز دفع
الزكوة لطالب العلم ولو كان له نفقة اربعين سنة وروي عن ابي جلاب اسلمها شي
اخذ الصدقات كلها والحرم كانت لعهد النبي عم لو صول خمس خمس عوضا عن الصدقات
فاذا لم يصل العوض اليهم لا هال الناس اموال الغنائم وقسمتها وايضا لها الى مستحقها
عادوا الى المعوض عنه ولا هلكوا جوعا فيجوز لهم ذلك دفعا للضرورة عنهم ولو بلغ المال
الحديث نصبا لا يجب فيه الزكوة لان الكل واجب التصديق والعبرة لينة الدافع لا لعلم
المدفوع اليه صلى لو قال لمحترم وهبت لك هذا الشيء او اقترضت ينوي به الزكوة
وقع عن الزكوة ويجوز نقل الزكوة من مكان المال بلا كراهة الى بلد اخر اذا كان فقرا
اجوع او اسرف او اقرب للموت او اودع لافضل في صرف الصدقة ان يصرفها الى
اخوانه ثم اعلمه ثم ذوي الارحام ثم جيرانه ثم اهل سكنه ثم اهل مضره قال الامام
اليزدوي ان كان الدين مهورا مؤجلة لا يمنع منه غير مطالب به عادة وقيل ان كان
الزوج على عزم عن قضائه يمنع ولا فلا لانه يعد دينه في زعمه والدين يمنع الزكوة وان
كان مؤجلا ولو لحقة دين بعد وجوب الزكوة لا يسقط الزكوة عنه لانه عرف ما نجا
فلا يجوز ان يكون رافعا ويجب في ما في درهم بخاري خمسة دراهم اعتبارا بداراهم
كل بلدة ومنهم من اعتبر الدرهم الشدعي ولا يجز الا كل من العلة قبل اداد الخراج والعشر

الا اذا كان عازما على اداء العشرة وان الكلفة فيه ضمن عشرة قال بعض المشايخ من قسم
هذا المثل وان كان يغير حق على التسوا يكون ما جورا لانهم جعلوا المثل واجبا لا زما
لا يعمونه فلا يضاف الى القسامة الا السوية قال الامام اذا كان عند مودعة
مات المودع بلا وارث له ان يصرف المودعة في زماننا الى نفسه لانه لو اعطاها
لبيت المال لضاع لا يظم لا يصرفونه مصارفة فاذا كان من اهل صرفه صرفه الى
نفسه فان لم يكن من المصارف فصرفه الى المصروف ودفع الزكاة الى مديون او الى من
الدفع الى الفقير ولو اقرض النصاب بعد الحول لم يضمن له ابلعوا ما لم يعمل بها في
السنة اربعة اشهر ويستبها في الباقي ينبغي ان لا يجب فيه الزكاة ولو كان لرجل
غتم سائمة فحال عليها الحول وجب فيها شاة قال ابو حنيفة يجوز ان يدفع القيمة قالوا هذا شنيع
لان صاحب الغنم لو اراد ان يدفع مكان الشاة كلها كان له ذلك قيل هذا لا يكون شنيعا لان
المقصود من الزكاة اوصول النفع الى الفقير وما يكون اخذ الكلي نفع الا يرى ان الراعي
اذا اخذ الصدقات واجتمع عنده غنم وخاف عليها من الذيب والسارق اخذ كلها مكان
الشاة ليتوصل به الى حفظ الغنم له ذلك وفي المينة من عليه العشر لو ادى العشر بنفسه
الى الفقير لم يجز قضاء فلا امام ان ياخذ ثانيا لان اخذ له ولو جعل الوالي الخراج لذي
الارض جازا اذا صح مصرفا ولو جعل العشر لم يجز وان صلح مصرفا في المقدمة لواخذ
الخارج من الارض او المال من التغلي او الهدية من الكفار يصرفها الى من شاء ولا يصرفها
الى الفساد والى من هو من اهل الفساد واعلم ان المصارف المذكورة في قوله تعالى انما
الصدقات للفقراء الالية مصارف العشر والزكاة وما اخذه العاشر من تجار المسلمين
وان مصارف خمس الغنائم والمعدن والكثرة ثلثة وهم النمام والمساكين وابن السبيل
واما مصارف ما اخذ من خارج الارض وجزية الرؤس وما اخذه العاشر من تجار اهل
الذمة والمستامن فصالح المسلمين من سد الثغور وحمارة الرباطات والجسور وادراق
العلماء النافعين والقضاة العادلين والمقاتلة والتجيين ومصارف بيت المال فاعلم
المرضى والفقير الموتى ونفقة اللقيط ومن هو عاجز من الكسب والواجب على الامراء ان
يجعلوا لكل نوع من الاموال المذكورة بيتا على صفة فيصرف كل واحد منها في مصرفه ولو اخذوا
منها لانفسهم زائدا على ما يكفيهم يكون ظلما لكان في مختصر الحياوي وفي المقدمة يصرف ما

معمولی

يعطى للعسكر من المال الى القضاة العاديين والمدرسين والعلماء النافعين لان الاسلام عز معاونة
الله فاستغنى عن معاونة العسكر ولو نوى الزكوة فيما يدفعه الى صبيان اقاويه الفقراء يوم عيد ائنه
تهدى اليه الباكورة ان يشتره بقدوم صديقه او يخبر به او المعلم الذي لم يستاجر به يجوز لو وكيل
باداء الزكوة اذ اصر فيها اذ اولده الكبير والصغير وامرأته واهم محارجه جاز ولا يمك لنفسه شيئا
ولو امر لغيره ان يؤدي زكوة ماله من مال نفسه او قال له هب فلان شيئا او قال عوض فلان
شيئا في هبته لي من مالك او انفق على عيالي او ابناؤ داري من مالك ولا خطبه بينهما ولا يشترط الرجوع
قال الامام السرخسي يرجع بلا شرط الرجوع وفي المحيط لا يرجع المعوض الا جني على الموهوب له وان كان تعويذه
بامر لان ما هو متبرع بنفسه لا يوجب الضمان الا اذا قال عوض عني على اني ضامن لك ولو صادف
السلطان فقال لرجل خلصني او اسير في يدك اذ قال لغيره خلصني فدفع المأمور من ماله فخلصه قال يرجع
فيها بلا شرط وقيل يرجع في الاسير في المصادرة وقال السرخسي يرجع فيها كالمدني لو اهدى امر غيره بقضائه
فجعل المطالبة الحسبية كالمطالبة الشرعية وهي في الدين اذا امر غيره باخذ مال انسان فالضمان على
الاخذ لان الامر لم يصح فلا يجب الضمان على الامر ولو دفع المربي المال الى فقير ولم ينو ثم نوى اذ كان قائما
في يد الفقير صح وان تلف لا وان لم يؤدي الزكوة لا يجب للفقير اخذه بلا اذنه فان اخذ للمالك ان يسترد
هلاك واستهلك **كتاب الصوم** لو صام الناس بشهادة اثنين لهم ان يفطروا بعد الثلثين وان لم يروا هلال
شوال وبشهادة واحد لا يفطرون ولكن يقبل في حق الصوم بشهادة الواحد بالسماء وعلته ام لا عند
البعض كذا في المغني وقيل ان خبر الواحد فيه انما يقبل اذا لم يكن في السماء وعلته اذا اجاز من خارج البلدة او في
البلدة واخبر بالرواية من مكان مرتفع واختاره الامام ظه الدين وفي ظاهر المذهب لا يقبل واختار
الفضيل ان الشاهد الواحد اذا استرقق لا يشق الغيم ابعث الهلال لا يقبل اما بلا تفسير فلا يقبل وفي الظاهر
يشترط العدالة قال شمس المية الحلواني اراد به المستور فظاهر المذهب اشتراط العدالة حتى اذا راى الواحد العدل
هلال رمضان يلزمه ان يشهد بها في ليلة حرا كان او بعدا ذكر كان او اني خبر الجارية المحذرة يخرج
وتشهد بغيره اذ ان المولى والفاسق اذا راى وحده يشهد به ان القاضي لا يقبل شهادته لكن القاضي يرد
ولو قبل شهادته وامر الناس بالصوم فافطروا وادعى من اهل البلدة كثر عند البعض قال الفقيه ابو
جعف لا يلزمه الكفارة وفي المغني قال الامام الحلواني والصحيح من مذهب اصحابنا ان الخبر اذا استفاض في
بلدة اخرى وتحقق يلزمهم حكم تلك البلدة ولو شهدوا في التاسع والعشرين من رمضان انهم راوا
الهلال قبل هذا الايام يوما لا يقبل القاضي شهادتهم لا نعم تركوا الواجب عليهم وهو شهادتهم وقت
دعوتهم لا اذ لم يكن ذلك المكان ولو راى هلال رمضان في القرية يرستاق وليس فيه قاضي
ووال شهد الناس وقبلوا شهادته عليهم ان يصوموا بلا رواية ثم راوا هلال الفطر ان كانوا عدة شعبان

بقوله وكذا الوراء الى الجدران هكذا سؤال في ذلك السلوك لاجاب ان ينظر والى
ولو راى الى امامه هل سؤال هل حصل ليس له ان يعيد ولو صار ما غايبه وشكك فيكم

ثلاثين وقد كانوا اهل لاشعبيان قضا يومئذ وان صاموا تسعا وعشرين لا قضاء عليهم اصلا
فان كانوا اشعبيان من غير رؤية هلاله قضا يومين لا باس بالاعتماد على قول المجتهد وعن ابن قنار
انه كان يسألهم ويعتمد قولهم اذا اتفق جماعة منهم قال بعض الفقهاء الشرط عند الوجوب
الصوم والافطار رؤية الهلال ولا يؤخذ بقول المجتهد واهل الحساب عند الاشتباه لقوله عم
من اني كاهن الوعر افاصد قريما يقول فقد كفر بما انزل على محمد فاذا اتفق ابو جعفر والشافعي
انه لا اعتماد على قول المجتهد وكذا لا يعتمد على قول من قال ان يوم الاضحى يكون في اليوم الذي كان فيه
غرة رمضان بل لا يتفق وكذا لا يعتمد على قول من قال ان يوم الاضحى يكون في اليوم الذي كان فيه
اول يوم من رمضان معتمدا على قول من رضى يوم شرم يوم صومكم لانه يحتمل ان كان ذلك العام الذي
قال فيه لا على الابد من اول رمضان الى غرة ذي الحجة ثلثة اشهر فلا يعاقب يوم الاضحى يوم اول الصوم
الا ان يتم الشهر ان من الثلثة وينقص الاربعة فاذ امتدت مدة الشهور الثلثة تأخرت عنه فاذا انقضت الشهور
الثلثة او شهران يقدم عليه الاضحى فلم يصح الاعتماد على هذا بكونه الاشارة الى الهلال كونه مجاهدا على جوارح
او ذهب به اخذوا بالليث وقال الشافعي وهو قول عامة مشايخنا انه لا يكره ولو ذكر بلسانه ولم ينس
بقوله ولكن شجر على نية الصوم او زاد في العشاء على خلافه في الاكل او سرفه على نية الصوم جاز في كل يوم
يكفيه اصل النية وفي كل صوم لا يكفيه اصل النية كقضاء النذر المعين والنافلة لا يجوز ولو قال بوب
ان اصوم غدا ان شاء الله صومه ولو نذر قضاء ولم يعين اليوم جاز ان ياتي رمضان كان تعيين
اليوم وتعيين رمضان احوط ولو نذر قضاء ونفلة فهو قضاء وقضاء وكفارة نفلة ولو نذر حيطا
فبله بزازة ثم ادخله فيده ثم اخرجه وفعل ذلك مرارا لا يفسد صومه وان فعله عشر مرات وبقي في
الحيط عشر الزايق وفي النظم يفسد الصائم اذا عمل عمل البرسيم وادخل البرسيم في فمه وخرجه منه خرا
الصبيح او حمرنا وصغرة فاختلطت في الزايق فصار الريق اخضر او احمر او اصفر فابتلع الصائم هذا الريق
وهو ذاك لم يفسد صومه ولا الصبيح اذا قال الرجل لامرته انظري ان الفجر طالع او غير طالع فظرت ورجعت
فكانت لم يطعم فاجامعها ثم ظهر ان الفجر كان طالعا اختلف الشايع فيقال بعضهم ان صدقها وهي نية كفارة عليه
مطلقا هو الصحيح على ما يقتضيه الباشان في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا افطرت
في رمضان ولم يكفر حتى افطرت في يوم اخر كان عليه كفارة واحدة وان افطرت في رمضان عليه ككفر كفارة
واحدة وقال محمد بكيفية واحدة وان احتلم في نهار رمضان ثم اكل متعمدا كان عليه كفارة وان كان جاهلا
فذلك عندنا في حجة ظاهر الرواية ثم محمد اذا استسقى في وقتها بالافطرت ثم اكل بعد ذلك متعمدا لا كفارة
عليه هو الصحيح قاضيان ولو نزل الخياط الى راس انفه ولكن لم يظهر ثم جذب به فوصل

الى جوفه لم يفسده استنشق فارفع الماء الى انفده حتى يخرج من
فمه ولم يصل الى دماغه لم يفسد قليل دمع كقطرة او قطرتين ونحو
ذلك دخل النهم فابتلع لم يفسد وكثيره بحيث يجد ملوحة في جميع فمه
يفسد كذا في عرق الوجه ولو دخل جوفه طعام الادوية لا يفسد
ولو طار ثلج او مطردون الثلث قيل يفسد وقيل لا ولو جعلت قطنة
في قبلها ان انتهت الى الفرج الداخل وهو الرحم يفسد ولو افطر
بزاق حبيبه لا كفارة عليه وقيل يكفر من اكل في رمضان شهر متعمدا
يؤمر بقتله لان هذا الصنع دليل الاستحلال افطر في رمضان مرة بعد
اخرى بتراب او غيره لاجل المعصية فعليه الكفارة زجرا له والفتوى
على هذا وبه روى ائمة الامصار ولو خرج الدم في فم الانسان واختلط
بالزراق ثم ابتلع يجب القضاء ان كان لون الدم غاليا على لون الزراق
والالا وفي الخلاصة لو ادخل الرجل اصبعه في دبره وقت الطهارة
لا يفطر ان كان يابسا وان كان مبلولا يفطر لاحتمال انه يدخل مع اصبعه
ماء وفي جوامع الفقه لو ادخلت الصائمة اصبعها في فرجها او دبرها
لا يفسد على المختار الا ان تكون مبلولة وكذا يجب الغسل في الغسل
وفي النقاية الامم اذا خافت على نفسها في الصوم بالطبخ والحبز وغسل
الثياب افطرت وقضت وكذا الرجل في كسب نفقة نفسه واهله ولو اتعب
نفسه في شئ او عمل حتى اجهد العيش فافطر كقوله لا ولو نذر بصوم
يوم فاكل عرض او حيض بقدره ولو ضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعينة
فله ان يفطر ويطعم لكل يوم نصف صاع المرض المبيح للفطر هو عجزه عن القيام
في الصلوة عند ابي يوسف ومحمد لان الشرع اعتبر العجز عن القيام في الصلاة
عذرا في ترك فرض القيام فكذا كرهنا وفي شرح الطحاوي المريض الذي
يباح الافطار له هو الذي يخاف ان يزداد عيانه وجعا وحماه شدة
وقيل معرفة ازدياد المرض اما بغلبة طنه او بقول الطبيب للحاذق
المسلم وان لم يجد طبيبا حاذقا ولم يقع تجربة اكل قطعة خشبية

او كما غدا ثم اكل الطعام وكوا خذا الرجل الحتمي يوما وتركه يوما فاكل يوم
الحتمي قبل اخذه فلم ياخذه في ذلك اليوم كفرا وافطرت على ظن يوم
عاد بها في الحيض فلم تخض كفرت لانه اكل بغير عذر والاصح عدم لزوم
الكفارة وكوصام مريض لا يتمكن من الصلوة الا قاعدا ولو افطر يتمكن
من القيام صل قاعدا وصام جميعا بين العبادتين الغازي اذا كان
بازاء العدو ويعلم قطعا انه يقاتل في رمضان وخاف الضعف على
نفسه حال القتال حل له الاكل مقيما كان او مسافرا واذا وجبت الكفارة
على السيلطان وهو موسر بما له الحلال وليس بتبعة لاحد يفدى
باعثا رغبة وقال ابو نصر يفدى بصوم شهرين لان المقصود من
الكفارة الانزجار ويسهل عليه افطار شهر واعتاق رقبة فلا يحصل الزجر
وفي الامة اكل صوم التطوع بغير عذر روايتان والاصح انه لا يحل ولكن
يجل بعذر والضيافة عذر فيما يروى عنهما وعن ابى جنيفة لا تكون
عذرا لقوله عليه السلام اذا دعى احدكم الى الطعام فليجب فان كان
مفطر فلياكل وان كان صائما فليصل اي فليدع لهم والا اول اظهر لقوله
عليه الصلاة والسلام من افطر لحق اخيه له ثواب الف يوم ومن قضى يوما
من التطوع كتب له ثواب الف يوم والصحيح من المذهب انه ان لم يتاخذ
صاحب الدعوة ترك الاكل وان علم انه يتاذى يفطر وان كان يثق بنفسه
بالقضاء يفطر والا فلا وهذا قبل الزوال اما اذا كان بعد الزوال لا يفطر
ولو كان في القضاء يكره له الافطار بعذر الضيافة لان القضاء خلف
عن الاصل وحكم الخلف حكم الاصل وفي الحائبة لو حلفت بطلاقه ان لم يفطر
فلان وفلان متطوعا يفطر لحق اخيه الحالف وان كان قاضيا وكوصام
يوم النير وزجارت من غير كراهة هو المختار اما الكلام في الافضية ان
كان هو يصوم ذلك اليوم قبل تطوعا فالافضل ان يصوم على عادته
وان كان لا يصوم ذلك اليوم قبله تطوعا فالافضل ان لا يصوم لانه
تشبيه هذا اليوم وتعظيم هذا اليوم حرام حتى حكي عن ابى حفص الكبير

انه قال لو ان رجلا عبد الله تعالى خمسين سنة ثم جاء يوم النير وز
فاهدى الى بعض المشركين بيضة يريد تعظيم ذلك اليوم فقد
كفر واحبط عمله خمسين سنة ويستحب صوم ايام البيض وهي ثلاثة
عشر واربعة عشر وخمسة عشر في كل شهر ومن الناس من كرهه ذلك
اليوم مخافة الخافه ويستحب صوم ثلثة من اخر الشهر وكولهم الوارث
فدية في الصوم بحريه ان شاء الله تعالى في الصلوة يعني لم يخكم في
الصلوة حكما في الصوم قطعا لانا حكما به في الصوم قطعا ان كان مع
الايمان ورجونا القبول من الله في الصلوة وان كان مع الايمان ولم يذ
قال محمد بن جرير ان شاء الله وذكر في الثانية ولومات رجل وعليه صلوات
شهر ونحو ذلك ولم يترك مالا فاستقرض ورثته قفيز حنطة وتصدقوا
على مسكين ثم المسكين تصدق بذلك على بعض الورثة ثم دفع الوارث
الى المسكين ثانيا عن اسقاط صلوة الميت ولم يزل الوارث يفعل ذلك
حتى تم لكل صلوة منوان جاز ولو اوصى بكفارة صلاة لرجل معين
بحوز للوصي ان يصرفها الى غيره وفي القنية ولو اراد ان يؤدي لعدية
عن صلوات ابيه الى فقير وهو فقير فانه يعطى منوين من الحنطة
او قيمتها الى فقير ثم يستوعبه منه ثم يعطيه هكذا يفعل الى ان يتم كفارة
صلوات ابيه اما لو كان الاب غنيا لا يكفيه ثلثة الفداه اسقطت بنحو
مقدار جاز ولو اوصى بثلث ماله للصلاة بحوز للوصي ان يصرفه الى
الورثة اذا كانوا محتاجين وكوا وصى ثلث ماله للمساكين فاحتاج ورثته
وهم اكابر حضور فان اجتمعوا ان يجعلوه لانفسهم واحتاج بعضهم
واجتمعوا ان يعطوا اليه جاز كذلك في القنية ولو دفع جملة كفارة الصلوة
لفقير واحد جاز بخلاف كفارة اليمين ولا بحوز لفقير واحد اقل من
منوين وكفارة الوتر منوان صائم نوى السفر لقبول ان يخرج من العمران
لو اكل يكفر يستحب ان يصوم قبل عاشوراء يوما او بعده من الفداه لاهل الكتاب
اراد نذر صوم يوم فخر على لسانه شهر لزمه صوم شهر نذر صوم يوم

عن اسقاط الصلوة

عن دفع كفارة الصلوة
لفقير واحد بخلاف كفارة اليمين

الصلوات
والصيام
والزكاة
والحج
والصلاة
والصيام
والزكاة
والحج

الجمعة مدة عمره او سنة مثلاً نشق عليه في الربيع والصيف يصوم عنه في
الحزب والشتاء ولو نذر اعتكاف شهر فهو متتابع وتعين الشهر الذي يليه
يكروه الاكل والنوم غير المعتكف في المسجد واذا اراد ذلك ينبغي ان ينوي الاعتكاف
فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر نية او يصلي ثم فعل ما شاء ولا يجب على المرأة
صدقة الفطر الا اذا اها بعد السبب وهو راس يموه ويل عليه وقال بعضهم
لا يجوز تجهيلها اصلاً ولا ضحية وقال خلف بن ايوب يجوز تجهيلها بعد دخول
رمضان لا قبله وقيل يجوز تجهيلها في النصف الاخير من رمضان اقامة للاكثر
مقام الكل وقيل يجوز في العشر الاخير وكذا لا تسقط لولحرمها وعند الحسن يسقط بجن
يوم الفطر لا تقربته تنعلق بيوم الفطر فيسقط بمصيبة كالاضحية فانها تسقط
مضى ايام الفطر قلنا التقربته مالمية فلا تسقط الا بالاداء وكذا الاضحية لا تسقط
ولكن تنقل الى الصدقة بالقيمة **كتاب الحج** الصدقة افضل من حج
التطوع كذا عن الامام ومرايه انه لو حج وانفق على نفسه لما فلو تصدق بهذه
الالف على المساكين كان افضل لان يكون صدقة وليس فضل من انفاق الف في سبيل الله
تعالى وقيل ان الحج التبرع افضل من انفاق الف في سبيل الله تعالى هو المختار لانه
المشقة فيه عائدة الى الابدن والمال جميعاً والحج راكبا افضل لانه اذا مشى ساء
خلقه وجادل الرفقاء وقد كرهه الامام للجمع بين المشى والصوم في الحج والا فضل
للحاج البداية بمكة ثم بالروضة وان قدم لزيارة الروضة جاز والحج افضل
ثم الصدقة ثم العتق ويكره الخروج الى العدو والحج للمديون بلا اذن الفراء
كذا في البرازي والاعمى لو ملك زاد او راحلة ولم يجد قايماً لا يلزم الحج
بنفسه وفاقوا الا لزمه عندهما الا عند ان خيفة فلو وجد قايماً لا يلزم
الحج بنفسه وفاقوا الا لزمه عندهما والجمعة وعندهما في الحج روايتان والفرق
على احدي الروايتين بين الحج والجمعة فقالوا لا وجود للتايد الى الجمعة ليس بناد
بل غالب فلزم الجمعة بخلاف الحج مقصداً ومريضاً وعجزاً فامر رجلاً ان يحج عنه
فلومات قبل ان يبرحان وفاقوا ولو برى لزمه الاعادة عندنا وعند الشافعي لا

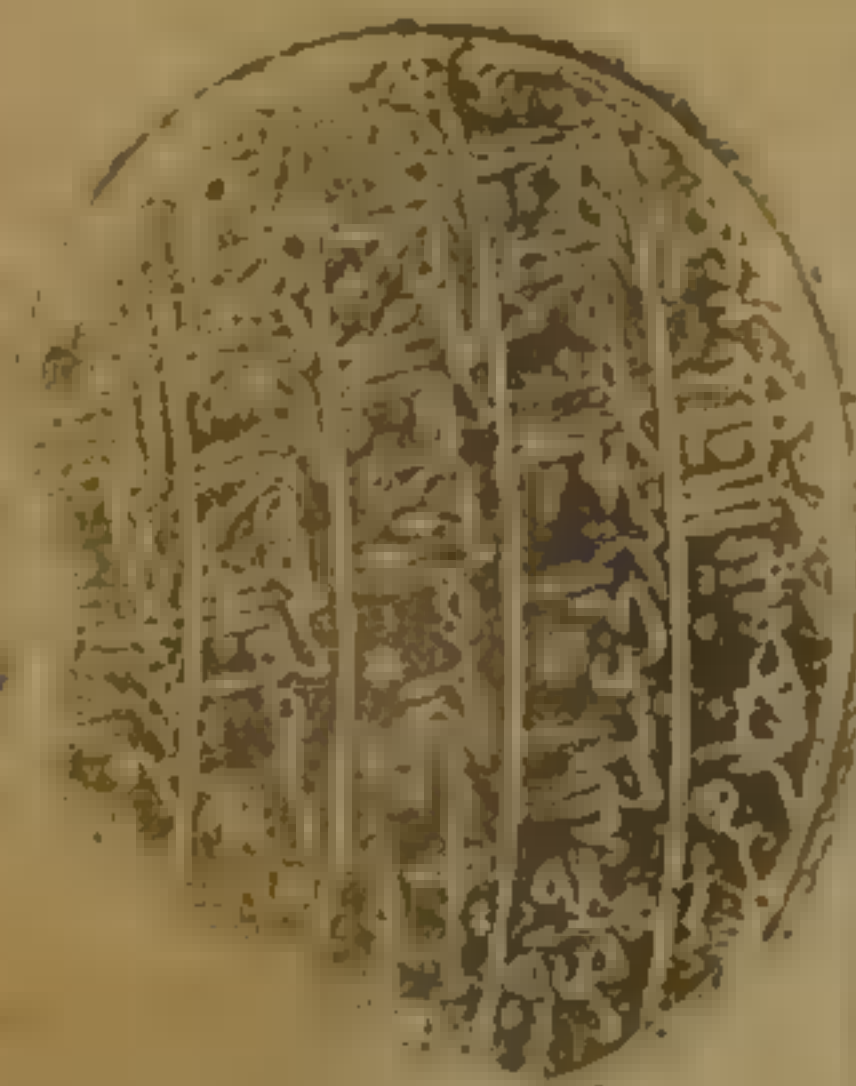
لا ولو

ولو كان له بيت زائد عن حاجته باعه وذهب الى الكعبة وان لم يكن للنجارة وكذا
العتق والفرس ولو استطاع الى الحج ولكن لم يكن له بيت للسكنى لم يشتري البيت
ولم يبعه بل حج ولو اشتراه او بناه صار عاصياً ولو كان تاجراً او بزازاً فلا بد
ان يكون زائداً على راس المال لان راس المال اذا ذهب يلزم ان يكون التاجر
معتلاً عن الكسب وهو غير جائز ولا بد ان يكون زائداً على نفقة شهر بعد الفطر
الى وطنه لان الكسب لا يكون حاصلاً هذا عند ابى يوسف وعند ابى حنيفة
لا بد ان يكون زائداً على نفقة يوم وآمن الطريق قيل شرط الوجوب وقيل شرط
الاداء وقاندت الخلاف تظهر في وجوب الايضاء ففعل القول الاول لا يجب الايضاء
وعلى الثاني يجب قتل بعض الحاج فهو عذر في ترك الحج قال ابو بكر الاسكاف
لا قول الحج فريضة في زماننا في سنة ستة وعشرين وثلاثمائة قال ابو القاسم
الصفا والبادية دار الحرب وقال ابو الليث ان كان الغالب السلامة في الطريق
يجب والا فلا وعليه الاعتماد ولو لم يكن للمرأة محرم او زوج فحجت لا يسقط عنها
الحج وليس عليها ان تزوج ليصير لها محرماً ما موراً بالحج قال حجت عن الميت
واكثر الوارث قال قول له مع يمينه الا ان يكون مديوناً امران الحج بالدين فعليه
البينة عبد او صبي حج فعتق وبلغ لزمه ثانياً ويجوز الصبي بعد البلوغ
الا حرام قبل الوقفة ونوى حجة الاسلام جاز والعبد لو فعل ذلك بعد العتق
لا يجوز لان احرام الصبي غير لازم لعدم الاهلية اما احرام العبد لازم
وان طريقه خروجه اداء الافعال وكل من سقط عنه فرض الحج فحج مع ذكر اجزائه
اذا كان حراً بالغاً صحيح العقل نحو الفقير والزمن والاعمى لانه اهل للفرض فيقع
الفضل منه موقع الفرض كما اذا صلا الجمعة من لا تلزمه تقع عن فرضه فكذلك هذا
رجل او جبار حج من عامه فمات في الطريق ليس عليه ان يوصى بالحج عنه مات
الحاج عن الميت بعد الوقوف به في اجزاء عن الميت حج عن غيره بلا امره
يصل الثواب اليه ان كان اهلاً للمأثور بالحج ينفق من مال الامر ذاهباً
وجائياً واذا نوى المقام خمسة وعشرين يوماً فمن مال نفسه وفي غير ذلك
لو انفق من مال نفسه لا يقع الحج عن الامر ولو نذر مائة حجة يلزمه الكل

الحج والصوم اذا اجبا
يلزمه ثانياً بعد البلوغ والعتق

في حق وجوب الايصاء ويكون الاحرام قبل الشرح المجوع بعد ها التجيل افضل
اذا كان يملك نفسه ان لا يقع في محذور لان المشقة فيه اكثر لان الاجر يقدر
بالثعب قال عليه الصلاة والسلام من احرم من المسبح والافصى الى المسجد
الحرام عفت له ذنوبه وان كانت اكثر من زبد البحر ووجبت له الجنة
واذا اراد التجارة فبعد الحج افضل الحج راكبا افضل وعليه الفتوى وان
الترمه ما شيا يلزمه المشي من وطنه وان شاء ركب وارق دما صبي حرم
عنه جاز وجنبه عما يجنب المحرم عنه والاجزاء لو فعل شيئا لمس امرأة بشهوة
فامني قبل الوقوف فسد حجه وكذا ان لم يمش في رواية والتكبية اسم وضع
اجابة الداعي في دعائه وهي منصوبة بفعل مضراى اجبتك مرة بعد
اخرى واختلفو في الداعي قيل هو الله قال الله تعالى يدعوك ليغفر لكم
من ذنوبكم وقيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال ان سيدا بنى دارا
واخذ فيها مادبة وبعث داعيا واراد بالداعي نفسه عليه السلام
والاظهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام لما روى عن ابراهيم عليه السلام
ما فرغ من بناء البيت امره الله تعالى ان يدع الناس الى الحج فصعد
الى قميس وقال ان الله امرني ان ابني بيتا ابنيته له فقد بني الانحوا فاسمع
تعالى اولاد ادم عليه السلام في اصلا ابائهم وارحام امهاتهم فمنهم من
بى مرة او مرتين واكثر من ذلك وعلى حسب جوابهم فنجوا ومن لم يجيب
الداعي فلم ينج **كتاب النكاح** يستحب ان يكون النكاح ظاهرا وان
يكون قبله خطبة وان يكون عقده في يوم الجمعة وان يتولى عقده ولي
وان يكون شهوده عدلا **مسائل الفاء النكاح** قال كوني امراتي بما نذرت
فقبلت او اعطيتك مائة على ان تكوني امراتي فقبلت او صرت لي امرأة او
صرت لك زوجا فقبلت عند الشهود كان نكاحا قال لها زوجيني نفسك
فقلت بالسمع والطاعة صح النكاح قال بين يدي الشهود لامرأة وهي ايم
يا عروسي فقلت لبيك انعقد النكاح في كل ما من البرازي وفي المنية
وكل رجلا ان يخاطب له بنت فلان فقال لو كبل لا ينهاه بى بنته فقال

وهبتك ثم ادعى الوكيل انه اراد لموكله ان كان هذا من الخاطب على وجه
الخطبة ومن الاب على وجه الاجابة لا انعقد فلا نكاح اصلا وان كان
على وجه العقد انعقد للوكيل بلا قبول للموكل وان قبل له قالت زوجتك
نفسى ان شاء زيد فابطل زيد مشيئة في المجلس جاز وبعد لا ولو بدا
الزوج بها فقبلت من غير شرط تم النكاح بالا بطلان المشيئة لفظ الاتراك
الدم ويردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بد له من قرينة
تدل عليه وهي ما الخطبة او تسمية المهر واما بدون احدهما ان جرى بينهم
ان يعقدوا عقد النكاح جاز كذا قال صاحب التدوير رجل اراد ان
يعقد مع اخر عقد نكاح بلفظ التزكك كن بنى كويكي سنوك ولم يكن ذكر
شيئا من اسم الزوج والزوجة لا ينعقد وان ذكر ان يعقد رجل بعث
اقواما لخطبة امرأة الى والدها فقال لاب زوجته بنتي من فلان وقبل
عن الزوج فضولا واحدا من القوم لا يصح النكاح لان هذا نكاح بغير شهود
لان القوم كلهم مخاطبون من تكلم ومن لم يتكلم هذا ان جرى لعرف على ان
يتكلم واحد ويسكت الباقي والمخاطب لا يصلح شاهدا وقيل يصح النكاح وهو
الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبا لجعلنا المتكلم خاطبا
والباقي شهودا هكذا نقل من المحيط ولو وكل رجلا بان يزوجه فلانة
بالف درهم فزوجها اياه بالعين ان اجاز الزوج جاز وان رد بطل النكاح
وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فالحيار باق وان اجاز على المسمى عتي
ذلك لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى ولا يجب
المسمى وان لم يرص الزوج فقال لو كبل انا انعم الزيادة والزمك النكاح لم يكن
له ذلك قاضيان وفي القنية جماعة خطبوا امرأة للاخذ بقولهم قبلتيه
فقلت قبلته ان ارسلهم الى التزوج يلزم النكاح وان ارسلهم لا التزوج فان
قبلوا منها بعد قولها قبلت فهو فضولي ان قال الزوج قبلت حين بلغ اليه الخبر
يلزم والا قبل يلزم مطلقا وقبل لا يلزم مطلقا والاول اصح وفي الثانية رجل
ارسل رسولا ليخطب له امرأة بعينها فذهب الرسول وزوجها جاز لانه



امره بالخطبة وتقام الخطبة بالعقد وذكر فيه ايضا رجل تزوج امرأة بالعربية
او بلفظ لا يعرف معناه او زوجته المرأة نفسها بذلك ان علما ان هذا اللفظ
ينعقد به النكاح يكون عقدا عند الكل وان لم يعرف ما معنى اللفظ ولم يعلم
ان هذا اللفظ ينعقد به النكاح لا يكون نكاحا رجل طلب من امرأة نكاحا
فحضر الشهود فقالت المرأة الى زوج فقال الرجل ليس لك زوج فقالت المرأة
ان لم يكن لي زوج فقد زوجت نفسي منك وقبل الزوج ولم يكن للمرأة زوج
قالوا يجوز النكاح لان التعليق بشرط كائن تيجيز وينعقد النكاح بلفظ
الصبي موقوف على اجازة الولي ان كان عقدا يملك الولي كالزوج الصبي امه
يتوقف على اجازة الولي واذا قال الرجل لامرأة زوجتك بالث ان رضى فلان قال
ابو يوسف في الامالي ان كان فلان حاضرا في المجلس ورضي به جازا متحسنا نا
وان كان غائبا لم يجز وان رضى بعد ذلك رجل تزوج امرأة على ان امرها بيد
قال محمد تجوز النكاح ولا يكون الامر بيد هاتين القنيتين ابوالليث هذا اذا بدا
الزوج اما اذا ابتدأت المرأة فقالت زوجت نفسي منك على ان يكون الامر بيدي
اطلق نفسي كلما شئت فقبل الزوج جاز النكاح ويكون الامر بيد هاتين
البدلية اذا كانت من الزوج كان التفويض قبل النكاح فلا يصح واذا كانت
البدلية من المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد كلام
المرأة قبلت والجواب يتضمن اعادة السؤال فصار كانه قال قبلت على ان يكون
الامر بيديك فيصير تفويضا بعد النكاح وفي المنيعة الاب والوصي يزوجان
امه اليتم لا بعده ولا امه من عبده زوج صغيرة من الغائب فلفه بعد موت
الاب فاجاز جاز في قول ابو يوسف تزويج المجنونة الكبيرة الى الابن لا الاب
والبيع الى الاب قالت زوجتي ممن شئت لا يملك ان يزوج من نفسه ولو قال ضع
ثلت مالي حيث شئت له ان يعنه في نفسه ومن البرازي لو كانت المرأة متعقبة
حاضرة فاشارة اليها ولا يعنه فيها الشهود كفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم ولا معرفة الشهود
لان الحاضر يعرف بالاشارة ولو قال رجل له ابنة واحدة اسمها فاطمة فقال وقت
العقد زوجت ابنتي عائشة منك ولم تقع الاشارة الى شخصها لا ينعقد النكاح

ولا ولاية له في بيعها ولا في تزويجها

لانه اذا لم تقع الاشارة لا يحصل التعريف وليس له ابنة بذلك الاسم
ولو اقر رجل ان هذه المرأة امره او بنته او اخته من النسب ثم اراد
ان يتزوجها وقال غلطت او اوهمت او ظننت كذا او سمعت كذا او صدقت
لزمه ان يتزوجها قال بعد النكاح هي اختي من الرضاع او بنتي او امي ثم قال
اوهمت لا ينعقد النكاح ولو ثبت بلا رجوع عنه او شهد له الشهود يفرق
الشهود في التعديل اذا شهدوا في المنكوح بالرضاع قالت امرأة هذا
ابني من الرضاع وثبتت عليه ومع هذا تزوجت به جازا النكاح لان
الحرمه لا تثبت بقولها كما بعد النكاح بل تثبت بالحرمه بقول الرجل
بعد النكاح وقبله الا اذا صدقها الزوج وبثبت عليه غنيه ولو قال
زوجت ابنتي منك وله ابنة واحدة ولم يرد على هذا جازا لانه امكن تفهيم
النكاح بالتسمية ولو كان له بنتان اسم الكبرى عائشة والصغيرة فاطمة فاراد
ان يزوج الكبرى وعقد النكاح باسم فاطمة يجب ان لا ينعقد النكاح على
الصغرى وفي القنية نكاح المكروه والسكران جائز دون المجنون والصبي
بلا اذن وليه ما سمع احدا شاهدين ثم عقد اسمع الاخر دون الاول لم يجز
ولا ينعقد النكاح بشهادة العبد والسكران الذي لا يعقل وشهادة المذلة
وفي البرازي لو اجتمع له وليان متساويان في الدرجة ملك كل النكاح لعدم
تجزى الولاية بخلاف الجارية المشتركة لان الملك تجزى فلا يملك أحدهما
مسائل الكفاءة وفي المنيعة لوزوجها بالشرط الكفاية برضاها
فظهر غير كفوفلا خيارا لاحد ولو زوجت نفسها غير كفوفلا بن العم ان
يرفع الى القاضي حتى يفسخ وفي الجامع الصغير والفصولين يخاصم في الكفاءة
ذوالرحم المحرم منها وكذا بن العم وكل ولي اذ يلحق بهم العار وقيل ان
الفسخ للمصيبة ولو تزوجت بغير كفوفلها الامتناع عن الوطئ حتى
يرضى الولي ولو انتسب الى غير شبيه فزوجها فان كان النسب المكتوم
اشرف لا خيار لها ولا اولياء وان كان دونه الا انه كفوف بالنسب
المكتوم فلا خيار لها ولا اولياء لانه كفوف لهم ولها الخيار لانه شرطها زيادة

دون الاخرم

منفعة وقد فاتت فيثبت لها الخيار وفي المحيط لزوجها الولي من غير
 كفو فنارفته ثم زوجت نفسها اياه فالولي ان يفرق بينهما لان حق الفسخ
 يتجدد بتجدد النكاح وفي امنية رجل زوج بنته الصغيرة من رجل
 على انه حر الاصل وكان معتقاً فهو باطل زوج ابنته من ذكر انه لا يشرب
 الخمر فوجده الاب يشرب الخمر فكبرت فلم ير ضل بوها وغلب على الصلاح
 واصل بيته فرق بينهما وعن ابي حنيفة ان كان نكاحها من غير كفو
 غير صحيح وفي الخاتمة هذا القول صحيح واحوط وهو المختار في زماننا للفتوى
 اذ ليس كل ولي يحسن المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعدل فسد
 هذا الباب يكون اسد وفي الحقائق المطلقة ثلثا لوزوجت نفسها من
 غير كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار
 وهذا مما يجب حفظه وفي البرازي المناكحة بين اهل السنة والاعتزال
 لا يصح وقيل لا ينبغي للحنفي ان يزوج بنته من الشافعي المذهب ولكن يزوج
 منهم وسئل شيخ الاسلام عن شفعوى صار حنيفاً ثم اراد ان يعود الى
 مذهب الاول فقال الثبات على مذهب الامام خير واولي ولهذا قال بعض
 العلماء انه يصرر اشد التحيز لانتقاله الى المذهب الادون العالم الفقير
 كقول الغني الجاهل لان شرف العلم اقوى وارفع وكذا العالم الذي ليس بقرشي
 كقول الجاهل القرشي والعلوي لا تعتبر الكفاءة بين الزميين الا اذا كانت
 بنت ملك خدعها حائكا وكناس فتفرق لتسكين الفتنة **مسائل**
حرمة المصاهرة وفي الفتية صبي قبلته امرأة ابيه او على العكس بشهوة قال
 رايت رواية منصوصة عن الفقيه ابي جعفر ان كان الصبي يعقل الجماع ثبت
 حرمة المصاهرة والا فلا وكذا بنت المرأة الصغيرة قبلت زوج امها بشهوة
 او على العكس ان كانت بنت خمس سنين لا تثبت الحرمة وفي بنت التسع تثبت
 وكذا في بنت السبع ان كانت ضخمة مشتهاة والا فلا وذكر في منية المفتي لو قبل
 او عانق ام امراته او بنتها يفتي بالحرمة ما لم يثبت انه بغير شهوة وفي الخاتمة
 لو قبلها وقال لم يكن ذلك عن شهوة صدق الا ان يكون مع انتشار الآلة

وقيل لا يصدق ان كانت القبلة في الفم او الذقن وفي غيره يصدق وفي الامالي
 لو قبلت ابن زوجها وقالت كانت عن شهوة ان كذبها الزوج لا يفرق
 اعلم ان حرمة الشهوة ان كان شابا ان ينتشر لته او يزاد انتشارها ان كانت
 منتشرة قبل وان كان شيخا او عتيقا تحرك قلبه او يزاد حركته ان كان مخترا
 قبله ولا يعرف ذلك الا بقوله ولو مسها بحاييل ان وصلت حرارة بدنهما الى يده
 تثبت الحرمة والا لا وعلى هذا لو مسته امرأة بشهوة سواء كان المس عمدا او
 خطأ او نسيانا ونظرت الى ذكره ولولا ط المرأة لا يوجب الحرمة لانه ليس مسبب
 للولد وكذا المس بشهوة مع الانزال لا يوجب الحرمة في الاصح مس شهرا امرأة
 لا يوجب حرمة المصاهرة في الاصح وكذا النظر في ظاهر فرجها الا اذا نظر في داخله
 وهو لا يمتس الا عند استلقائها امرأة لو قصدت على راس الماء فنظر الى فرجها
 في الماء يثبت الحرمة والصحيح خلافه لان الرؤية لا تحقق في الماء وكذا في المرأة
 بخلاف ما اذا راه ما وراء الزجاج ولو اراد الدخول بالصغيرة ان كانت بنت
 خمس لا يدخل وان كانت تسعا يدخل وقيل ان كانت ضخمة يدخل بها وان كانت
 مهرزولة لا يدخل واكثر المشايخ لا يعتبر السن بل الطاقة هكذا اختان الصبي
 رجل وطى امرأة ابيه حرمت على ابيه وكان على الاب كل المهر ان دخل بها
 فان قال الابن علمت انها حرام على وتعمدت افساد النكاح كان عليه الحد
 ولا يرجع الاب عليه بما غرم من المهر لان وجوب الحد عليه يمنع وجوب
 الضمان وان لم يعلم الابن بذلك ووطئها عن مثبته لا حد عليه ويجرم على
 ابيه وجب المهر على الاب ولا يرجع على الابن لانه لم يتعمد افساد وان قتل امرأة
 ابنه بشهوة تثبت حرمة المصاهرة على ابيه وتجب المهر على الاب ان كان دخل
 بها قال الابن تعمدت افساد النكاح رجوع الاب بما غرم من المهر وان لم يتعمد
 افساد لا يرجع صغير او صغيرة بينهما شبهة الرضاع لا يعلم ذلك حقيقة قالوا
 لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك انسان فان اخبره عدل ثقة يخذ
 بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبريان فالاحوط
 ان يفارق بينهما قاضيان **مسائل المهر** ذكر في مجمع مولانا حافظ الدين

البرازي قد جرى بين التزكية الدم ويردم والمفهوم من اللفظ الاول في عرفهم
اجابة الخاطب بالوعد بعقد النكاح ومن اللفظ الثاني استمرار اولياء المرأة على
ذلك الوعد وقد يعطى الخاطب في هذه الحالة فرسا يسمونها بانثلق يعني حق
التزكية ويكون ذلك لابنها ويعطى ثوبا يسمونها سودكر يعني حق الارضا
ويكون لامها ويعطى شيئا اخر يسمونها اغرلق ويكون ذلك لاختها وكذلك
يعطى ولي البنت للختن اثوابا ولاقارب يسمونها يندس وذلك على وجه المكافاة
واظهار الرضا بالقرابة السببية وكل من الجانبين لا يدفع ما يدفع من
الدراهم والحيوانات والاثواب الا بشرط جريان العقد بينهما في المستقبل
فهو ينصق للنكاح بينهما باللفظين المذكورين وهل لكل من الجانبين
ان يرجع بما يدفعه بعد جريان العقد او قبله بافشاء العزائم واظهار
البداية من الاسباب الجواب انه ينصق للنكاح باللفظين المذكورين
وكل ما يرسل الخاطب الى البنت او المرأة المخطوبة من طعام يتسارع اليه
الفساد منه مدية مطلقة ليس له ولاية الرجوع في ذلك وما سوى ذلك فمهددة
معتدة بشرط جريان العقد بينهما في المستقبل والمعلق بالشروط كما ينجر عند
وقوعه فلا يمكن الرجوع به جريان العقد واستحصال المقصود واما قبل
ذلك فكل واحد من الطرفين ولاية الرجوع به في المدفوع ان كان قائما
او قيمته ان كان هالكا لان ذلك بمنزلة المقبوض على موسم الشراء هكذا
اجاب فقهاء بلاد الشام افاض الله عليهم سبحانه بالانعام وقد خيرت فيها
اكثر ذوى الافهام والله يصمي عن زلة الاقدام وفي الفتاوى الظهيرية ما دفع
الى ولي المرأة من مال يقال له اغرلق وقتنا نلق فله ان يرجع عليهم ولو دفع
الى اجنبى لا يجوز له الرجوع لانه كان له اجرا بمقابلة سعيه المراد من الاجنبى هو
الذى لا يقدر المنع وان قدر كان حكمه حكم الاولياء ولو تزوج المرأة وبعث
اليها هدايا وعوضته ثم زفت اليه ثم فارقتها وادعى ان ذلك عارية فالقول له
فاذا استرده من المرأة فلها ان تسترد ما عوضته عليه قبل الا يرجع كل واحد
بما فرق على الناس صاحبها بانه صريح او دلال ولا بالما كولات من الاطعمة

والفواكه الرطبة قنية وذكر قوام الدين في شرح الهداية رجل اهدى شيئا
لاحد من اقرباء المرأة فان كان على رسم الاجارة في السعي فلا يسترد بعد الفسخ
ولا يضمن ان هلك وان كان بطريق الرشوة فيسترد القائم ولا يضمن الهالك
والصيافة من الطرفين تبرع والهبة الجارية بينهما كذلك في الانعقاد وغيره
سواء والاموال التي تدفع الى ولي المرأة من المهر المجل تكون لها فلوصرف ولتها
الى جهازها خالص من الضمان والا ففى دينها عليه تطالبه من ايها شأرت
الا ان تكون المرأة بالغة فيصرف ولها تلك الاموال الى مصالحها باذنها والجهاز
الذى اشترى لها الاب من مال نفسه في حال صغرها او بعد ما كبرت وسلمها
اليها كانت لها ولا رجوع عليها ولو استملك الزوج ما بعته الزوج اليها
فانكر الهبة وحلف يمينه ان يجوز له التصمين لان حكم العارية كذلك وكذا
لو اتلف الزوج ما بعته اليه يمينه ان يجوز لها التصمين وفي فتاوى قاضيتان
اذا دفع رجل الى رجل شيئا لابنته الصغيرة او الكبيرة على ان يزوجهما عليه ويصير
الشيء بمنزلة المهر فليس له ان يرجع فيه ولو دفع الى جدتها كانت في عياله يصير
بمنزلة المهر فليس له ان يرجع فيه ايضا ولو دفع الى امها ان كانت في حمايتها وعياله
يصير بمنزلة المهر فليس له ان يرجع فيه ولو دفع الى العصباء او الى الولي شيئا
وليس في عياله لم يرد ان يرجع فيه لانه يصير رشوة فان كان الشيء دراهم او دنانير
فله الرد ان كان قائما ومثله ان كان ضايعا وكذا المغلى وان كان حيوانا يدفعه ان كان قائما
وقيمة ان كان ضامنا يوم القبض وقال ابو حنيفة ان كان الشيء حيوانا يضمن قيمته يوم قبضه
ان هلك بفعله وان هلك بغير فعله لا يضمن لانه امانة في يده ولو بعث الرجل بعد الخطبة
قبل التزويج الى المرأة شيئا وعوضته المرأة وابوها شيئا من عنده او بعث اليه شيئا ايضا
فوقع التزويج بينهما بسبب ذلك كله منهما الاخر ما بقى من ذلك بعينه وما تلفت من المرأة
لانه معد للمهر لا الرجل وقيل يضمن كل منهما ما تلف للاخر والاول اصح واقيس وقيل يجعل الثاني
للمعارف غنية وفي الفصول بعث رجل الى امراة متاعا وبعث ابو المرأة الى الزوج متاعا ايضا
ثم قال الزوج الذي بعثه كان صداقا كان القول قولهم البين فان حلف فان كان المتاع قائما فللمرأة
ان ترد المتاع لانها لم ترض بكونه مهرا وتزوج على الزوج من المهر وان كان المتاع هالكا ان كانت

مثلي اذ كنت مثلي ذلك عليه وان لم يكن له مثل ترجع على الزوج بما بقي من المهر واما الذي بعث ابو
 المرأة ان كان هالك لم يرجع على الزوج بشيء وان كان قائما وبعت الاب من مال البنت البالغة
 برضاها لا يرجع لان زهبة احدي الزوجين للاخر وذكر فيه ايضا رجل خطب بنت رجل وبعت
 اليها بعد ايام ثم يزوج ابوا بنت منه قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك ليسترد وكذا كل ما
 بعث ابو المرأة اليه وهو قائم واما الهالك والمستهلك فلا شيء له من ذلك وفي القينة ولو حمل
 الى الخطبة امتعت من جنس ما يحمل اليهن في العادة ودفع اهل الخطبة اليه مثل ما حمل اليه ولا
 رجوع اذا افرقوا وذكر فيه ايضا خطب لابنه خطبة وبعت اليها دنائير ثم مات الاب فان
 بنت الوصلة فهو لابنه والاميرات اقول المراد من قوله فان تمت الوصلة تمامها بالنكاح بعدت
 الاب في المستقبل لان ان اذا دخلت على المأني ينقل معناه الى المستقبل حينئذ يكون ديناً على
 الابن من جهة المهر المعجل فمضى دين ابنه متبرعاً قبل موته وان كان الاب حياً يرجع الى ابنته وفي
 البرازي لو تزوج الاب بالمهر الابن ورد الابن النكاح عماد المهر الى الاب كما في سائر الديون ولو اعطى
 ارضاً بمهر امرأة ابنه ولم تقبض المرأة حتى مات الاب لم تملك القبض بعد الموت لان الهبة لا
 تتم بلا قبض وان كان ضمن المهر والمسئلة تجاها مملكت القبض لان الضمان لا يبطل بالموت وضمان
 الاب مهر على ابنه لا يصح بلا قبض المرأة واذا قال الاب زوجت فلانة من ابني على كذا لا يلزم على
 الاب الصداق بلا ضمان وان كبر الابن ثم ادى يرجع وان شهد الاب عند الاداء انه يؤدى ليرجع
 على الابن رجع وان لم يشهد عند الغنائ وان كبر الابن ثم ادى يرجع ان شهد والا ولو بعث الى
 امرأة ابنه شيئاً ثم ادعى انها امانة صدق وكذلك بعد موته وفي القينة قال الزوج بعد موت
 زوجته جهازها كان صلته ولي منه الارث وقال الاب كنت اعرت منها ان كان العرف مستمرا ان
 الاب اذا كان يدفع ذلك بطريق التملك اليها فالقول قول الزوج ولا يصدق الاب الابينة وان
 كان العرف مستمراً فالقول للاب وفي جامع الفصولين لو تزوج ابنه وسلمها الى زوجها بجهازها
 ثم قال انها عارية قيل القول قوله لان التملك يستفاد من جهته وقيل لا يقبل الابينة لان الجهاز
 غالباً للمرأة وقيل الجواب على التفصيل ان كان الابن لاشراف لا يقبل قوله انها عارية وان كان الاب من لا
 بجهازها قبل قوله انها عارية وذكر فيه ايضا لو كان لها على ابها دين فحضرها ابوها ثم قال بجهازها
 بدين لها وقالت بل من مالك فالقول للاب وقيل القول للبنت والاول اخيه فانه لو قال الاب كان
 لامك على مائة دينار فاحترقت جهازها زهبة لك وقالت بل من مالك فالقول للاب وذكر فيه

ايضا جهاز لابنته وسلمه اليها ليس له في الاستحسان ان يسترد منها وعليه الفتوى قال رحمه
 الله الصواب في تسليم ثياب الختن ما اجاب وذكر في الواقعات زوج ابنته وجهازها فانت الابنة
 وقال ابو هان الذي دفع اليها كان ماله فانه اعادها فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة الذي
 يشهد عند التسليم الى بنته ان سلمت هذه الاشياء بطريق العارية او يكتب نخبة ويشهد الاب
 على اقاربه ان ما في هذه النخبة ملك لابي عارية بيدي منه ولو تزوج المرأة بالف ثم تزوجها
 بالدين والمهر الفان وقيل الف كذا في المينة وفي القينة جدد الحلال بمهر يلزم ان جدد لاجل
 الزيادة للاحتياط ولوجود الاحتياط لا يلزم الزيادة بل انزع لان الغرض بقاء الاول
 الزيادة ولان النكاح الثاني لما لم يثبت فكيف يثبت ما في ضمنه قال بعض الفقهاء لو هبت
 المرأة المهر او ابراته ثم جدد النكاح بمهر فعلى قياس قول ابي حنيفة وم لا يثبت خلاف الـ
 س وقيل بالاتفاق لا يثبت الثاني بعد الاول ولما اختلف في حال قيام المهر والاصح انه يختلف
 فيه وفي المحيط هذا اذا لم يكن الزيادة في ضمن العقد فان كان كذا اذا تزوجها على الفين بعدما
 تزوجها على الف لم تصح الزيادة عند ابي حنيفة وم لان العقد الثاني لم يثبت ما في ضمنه وهو
 الزيادة وعند ابي س يحسب لانها مقصد شئين جدد النكاح وزيادة المهر فيطلب التجديد
 لان النكاح الاول لا ينفخ بالثاني فيثبت الزيادة حملاً على الصحة ولو تزوج في السر على مهر ثم تزوج
 في العلانية بالكثران اشهد انهما اراد بالزيادة تزويج التسمية فلها مهر السراجاء وان لم يشهدا
 يتخذ بالعلانية عند ابي حنيفة وم وان لم يتزوج في السر لكن تواضعاً على شئ ثم تزوج في العلانية
 على خلاف جنسه او على جنسه بالكثران اتفاقاً على المواضعة وفي الجنس يتخذ بالسرو في خلافه
 مهر للثقل وان اختلفا يتخذ بالعلانية في الوجهين وفي المينة تزوج على مهر معلوم ثم تزوج
 على الف اخر ثبت التسميان في الاصح ولو زوجت ام الصغيرة وصغيرتها وقبضت مهرهما بلغت
 الصغيرة فطلبت المهر من الزوج فان كانت الام وصياها كان لها ان تأخذ المهر من امها وان
 لم تكن وصياها تأخذ المهر من الزوج وهو يرجع على الام لانها اذا لم تكن وصياها ليس لها حق
 القبض والتصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع الى الاجنبية وكذا الجواب فيما سوى الاب والحد
 اب الاب والقاضي لان غير هؤلاء لا يملك التصرف في مال الصغير فلا يملك قبض صداقة وان
 كان عاقلاً ولو تزوج الاب بنت البالغة برضاها واخذ المهر فاشترى لها جهازاً به وسلمها
 فليس لها الكاره لان الاب ما دون بشرها الجهاز عرفاً وعادة وسواء علمت اولم تعلم انه اشترى

لما لم يثبت

من مالها وفي المينة لو كل رجل رجلا ان يزوجه امرأة على الف درهم فزوجها الوكيل على الف درهم
وزاد لها من قبل نفسه شيئا معلوما لا يجوز لانه خالفه وان زاد زيادة مجهولة تخوات
يهدى لها هدية فان كان مهر مثلها الف او قل جاز وان كان اكثر لا يجوز وفي القينة اختلاف في هبة
المهر فقالت وهبة لك بشرط ان لا تطلقني وقال الزوج بغير شرط فالقول لها ولو تزوج على انها
بكر ووجد هاتين يجب جميع المهر لان البكارة لا تقير مستحقة بالنكاح تزوج بالفان كانت شحبة
وعلى الفين ان كانت جميلة صحت التسميان ولو وطئ في النكاح الفاسد مرار افنية مهر
واحد وكذا لو وطئ مكاتب او جارية ابنة بشبهة مرارا ولو وطئ ابنة جارية ابية بشبهة
يجب كل ووطئ مهر لان شهمة الملاك غير ثابتة فصار كل ووطئ في ملك الغير وكذا في الجارية المشتركة
والنكاح الفاسد وهو النكاح بغير شهوة ونكاح اللفظ في عدة النكاح الخمسة في عدة الرأفة
ونكاح الامتة على الحر اما النكاح الحرام مع العلم بانها حرام فاسد عند أبي حنيفة خلافها عند
مسألة متفرقة رجل اعطى لعتة الغير نفقة على طمع ان يزوجه فان ابنتها ان شرط في
الاتفاق في التزويج رجوع بالنفق وان لم يشترط لكن اتفق على هذا الطمع اختلف المشايخ قال
الصدر الشهيد انه لا يرجع وقال ظهير الدي بوجع وان تزوجت نفسها منه لانها رشوة
هذا اذا دفع الدرهم لنيق اما اذا اكل معها لم يرجع عليها بشئ وفي القاضية ان
رجل نفى بامرأة وحبلت منه فلما استبان حملها تزوجه الزاني ولم يظنها حتى ولدت قالوا
ان لم تكن في عدة الفرج جاز النكاح وعليهما التوبة وقال ابو الليث ان جلات بولد لسته
اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز النكاح ويثبت النيب واليرث ولا يرث منه
الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنى وفي القينة جاهلة متى خاضعت الزوج
انقضت كلمة الكفر مفاضية وفرار عنه يحرم اللعنة وتجبر على الاسلام والحمل قاض ان يجدد
النكاح بينهما بمهر يسير ولو بينا رضيت او ابت وقيل تجبر على النكاح وتقر خمسة وسبعين
وليس لها الا التزويج بزوجه الاول وفي المينة تزوج على نقد البلد فكت فعليه قيمة يوم
الكر وفي المينة لو اخبرها نفقة بطلاقها من الغائب وكعهان نفقة وتزوج وكذا اذا
جاء غير نفقة بكتاب طلاق ولعل على نفقائه من الزوج وفي البرازي ولو شهد الزوج
طلقاتها طلاقا ثلثا ان كان غايبا ساع لها ان تزوج وان كان حاضرا لان الزوج اذا انكر
اجتمع الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بحضرة الزوج ولا يجوز المنكحة بين

من مالها وفي المينة لو كل رجل رجلا ان يزوجه امرأة على الف درهم فزوجها الوكيل على الف درهم
وزاد لها من قبل نفسه شيئا معلوما لا يجوز لانه خالفه وان زاد زيادة مجهولة تخوات
يهدى لها هدية فان كان مهر مثلها الف او قل جاز وان كان اكثر لا يجوز وفي القينة اختلاف في هبة
المهر فقالت وهبة لك بشرط ان لا تطلقني وقال الزوج بغير شرط فالقول لها ولو تزوج على انها
بكر ووجد هاتين يجب جميع المهر لان البكارة لا تقير مستحقة بالنكاح تزوج بالفان كانت شحبة
وعلى الفين ان كانت جميلة صحت التسميان ولو وطئ في النكاح الفاسد مرار افنية مهر
واحد وكذا لو وطئ مكاتب او جارية ابنة بشبهة مرارا ولو وطئ ابنة جارية ابية بشبهة
يجب كل ووطئ مهر لان شهمة الملاك غير ثابتة فصار كل ووطئ في ملك الغير وكذا في الجارية المشتركة
والنكاح الفاسد وهو النكاح بغير شهوة ونكاح اللفظ في عدة النكاح الخمسة في عدة الرأفة
ونكاح الامتة على الحر اما النكاح الحرام مع العلم بانها حرام فاسد عند أبي حنيفة خلافها عند
مسألة متفرقة رجل اعطى لعتة الغير نفقة على طمع ان يزوجه فان ابنتها ان شرط في
الاتفاق في التزويج رجوع بالنفق وان لم يشترط لكن اتفق على هذا الطمع اختلف المشايخ قال
الصدر الشهيد انه لا يرجع وقال ظهير الدي بوجع وان تزوجت نفسها منه لانها رشوة
هذا اذا دفع الدرهم لنيق اما اذا اكل معها لم يرجع عليها بشئ وفي القاضية ان
رجل نفى بامرأة وحبلت منه فلما استبان حملها تزوجه الزاني ولم يظنها حتى ولدت قالوا
ان لم تكن في عدة الفرج جاز النكاح وعليهما التوبة وقال ابو الليث ان جلات بولد لسته
اشهر فصاعدا من وقت النكاح جاز النكاح ويثبت النيب واليرث ولا يرث منه
الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الزنى وفي القينة جاهلة متى خاضعت الزوج
انقضت كلمة الكفر مفاضية وفرار عنه يحرم اللعنة وتجبر على الاسلام والحمل قاض ان يجدد
النكاح بينهما بمهر يسير ولو بينا رضيت او ابت وقيل تجبر على النكاح وتقر خمسة وسبعين
وليس لها الا التزويج بزوجه الاول وفي المينة تزوج على نقد البلد فكت فعليه قيمة يوم
الكر وفي المينة لو اخبرها نفقة بطلاقها من الغائب وكعهان نفقة وتزوج وكذا اذا
جاء غير نفقة بكتاب طلاق ولعل على نفقائه من الزوج وفي البرازي ولو شهد الزوج
طلقاتها طلاقا ثلثا ان كان غايبا ساع لها ان تزوج وان كان حاضرا لان الزوج اذا انكر
اجتمع الى القضاء بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بحضرة الزوج ولا يجوز المنكحة بين

بني ادم والجن والانسان المائى لاختلاف الجنس زنى بامرأة يحرم عليه بنتها من الرضاع ولو قال
لاخر تزوج هذه الحرة فتزوجها فاستولدها فاذا هي امة العير ضمن قيمة الاولاد ويرجع بها
على الغار ولو غرته لامة بغير إذن سيد هارجع عليها بعد العتق وباذنه يرجع عليها في الحال
مسألة الزوج الثاني قالت امرأة لرجل طلقني زوجي وانقضت عدتي حل له تزويجها
ان غلب على ظنه صدقها وان لم تكن عادة لانها من الامينات في الاخبار عن الحمل وانقضت العدت
والوطئ والقول قول الامين والاحوط ان يسمع من غيرها ولو من واحد قالت تزوجت
بزوج اخر يعني حلال كردم ان كانت عادة تصدقها وكذا ان وقع في قلبه انها صادقة
ولو انكرت دخول الثاني بعد اقرارها بالصدق ولو اقربت بحملها ثم انكرت ان كانت
عامة بشرط الحمل الاول لم تصدق ولا تصدق وفي الاجناس لو اخبرت بان الثاني دخل
بها حل الاول وان كذبها فيه وان انكرت في دخول الثاني واقربها الاول لا تحل له وفي
البرازي لو ادعت وطئ الثاني وقل الاول مكان الثاني وطئك يفرق بينهما ويجب على الاول
نصف مهر قالت الاول تزوجت بلخر وانقضت عدتي فتزوجني ثم قالت بعد زمان كذبت
ولم اكن تزوجت ولم يكن اقرب بدخول الثاني تصدق وبطل النكاح وان اقربت لا ولو طلق
ثلاثا ثم تزوجه بعد ايام فقالت تزوجتك قبل الزوج الثاني تصدق ولو قضي القاضي
لعدم لزوم دخول الثاني اخذ بقوله من يراه لا ينفذ القضاء لانه مجهور بخالفه اجماع
قال صدر الشهيد من اتى للحل قبل الدخول فعليه لفة الله والمليكة والناس اجمعين
وقد صح ان سعيدا رجع عن هذا القول من البرازي المطلقة الثلث اذا تزوجت
بزوج اخر ثم فارقه قبل الدخول فعادت الى الاول بقضاء القاضي يجوز النكاح الاول
في قولهم جميعا فلو تزوج بغير اذن القاضي لم يحز عندنا وعند سعيد ابن المسيب يجوز
وهذه المنة ما يعلم ولا يعمل ولا يفتى كي لا يتجاسر العوام كذا في الفتوى النسخ في باب الخط والاباء
ففي القينة رجل طلق امراته ثلثا وانكر الطلاق بعد التطلق او قال طلق رجعا فز
ومحزرت المرأة عن اقامة البينة لكنها علمت يقيناً انه طلقها ثلثا لها قتله اذ قصد الجماعة
معها الا انها لو قتله ثبتت قتلها باقرارها قتلته او بلا بيات قتلته والاولى انها قتله بالم
او حتى او الزينو لا يجوز ذلك لابلالة القتل حتى لا يولم يقتل بعجزها عن الام عليه لاهلها اجماع
الجنون يحلل والحينار لها في التقري على مذهب كذا في القينة ولو قال طلقني ثلثا ثم

فتزوجها

يجب قتلها

ارادت ان تزوج نفسها منه جاز في المختار سواء اقرت على ذلك او قالت
 كذبت وفي شرح النافع للمصنف اذا جامعها المراهق قبل البلوغ فلا بد
 ان يطلقها بعد البلوغ لان الطلاق منه قبل البلوغ غير واقع وفي البرزنجي
 صبي لا يجمع مثله اذا دخلت فرجه في فرجها لم تحل للزوج الاول به
 ولا يثبت حرمة المضاهمة ولو طلق ذي من زوجته ثلث ثم تزوجها
 ثانيا بلا تحليل ثم اسلم بقي على نكحها عند أبي حنيفة خلافا لما
 وفي الحقايق للحلل ما جوز لا نه يورثي الحوصول الاول للحلال ولا
 ضرر لاحد وتاويل قوله لعن الله الحلل والحد له ان يقول حللت
 لك بنتي بكذا او ما اشبهه وفي النهاية لو خافت المرأة ان لا يطلقها
 الحلال فتقول زوجتك بقي على ان امرتي بيدي اطلق كما يريد فيقول
 لها الرجل قبلت وصار الامر بيدها رجل غايب عن امرته وهي بكر عشرين
 فزوجت باخر فولدت المرأة اولاداً منه فالاولاد كلها للزوج الاول
 عند أبي حنيفة ويجوز للاب الثاني دفع الزكاة الى هؤلاء الاولاد وروى
 عبد الكريم الجرجاني عن أبي حنيفة ان الاولاد للزوج في ثلثه والفتوى
 على القول الاول لكن صدر الشهيد باختار قول الجرجاني وهو قول ابن
 ابي ليلى وكان ابو يوسف يقول ان جاءت اقل من ستة اشهر من
 تزوج الثاني وقال محمد ان جاءت اقل من سنتين من دخلها الاول
 الاول وان جاءت اكثر من سنتين من دخلها فالاولاد للثاني
كتاب الطلاق مسائل المبرح وفي القنية كتب المرأة انت طالق وقالت لزوجها
 اقراء فقراء لا يقع ما لم يقصد خطابها به وكذا لو قالت لزوجها اقراء هذا الدعاء
 وكبت انت طالق باين فقال لا تطلق ان كان معروفا بالجهل وذكر فيه من بعض
 الفقهاء لقننه الطلاق بالعربية فطلقها وهو لا يعلم يقع ومثله من ابن سماعه عن
 محمد وقيل يقع قضاء لا يانته بخلاف البيع والشراء وفي البرزنجي اذا اراد الزوج ان يقول
 زينب طالق فجزى على لسانه مرة طالق يقع على التي سماها في القضاء وفي الديانة لا يقع
 على واحدة منهما اما التي سماها في القضاء فليعدم الارادة واما التي ارادها فليعدم التلفظ

بها
 شهر رمضان الاول والى جاز لستة
 الشهر رمضان الاول والى جاز لستة

بها

بها ولو وهب امراته لانسان فان نوى الطلاق يقع ولو قال لم يكن بيتنا نكاح ونوى الطلاق لم يقع
 ولو قال انا برئ من كذا وكذا ونوى يقع ولو قال لها انت طالق وطالق يقع وان قصد ان لا
 يقع لا يصدق قضاء ويدين وذكر فيه لو دخل ذكر مسايلا طلاق عند امراته ويقول انت طالق
 لا ينوبه لا تطلق وفي المسنة لو قال الزوج لغيره اخبر امراتي بطلاقها او بشرها بطلاقها او اخبر
 انها طالق او قل لها انت طالق او اعمل اليها طلاقا يقع بخلاف قوله قل لها انت طالق حيث لا يقع ما لم
 يقل للمعور لها ذلك في امالي ابو يوسف اذا اراد ان يكلم امراته فسبقه لسانه فقال انت طالق
 ففيه طالق في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى هذا قول أبي حنيفة وابوس وقيل لا يقع فيها
 بينه وبين الله تعالى ولو كثر انت طالق يقع ثنتان في المدخول بها ولو بغيره ولو نوى
 بقوله طلقك الخبر عن المأخوذ كذا وبوسع ان يسكتها فيما بينه وبين الله ولو قالت امرأة
 لزوجها طلقني ثلثا فقال انت طالق قبل يقع ثلثا وقيل واحد وقيل ان نوى جوابها ثلثا والا
 فواحدة ولو قال فعلت فثلث بكل حال وفي القنية اذا قرأته طلاق امراته ثلثا ثم كذبت في
 اقراره فعند القاضي يقع ثلثا والمفتي يفتي باباحته اذا قال عنه كذبت في اقراره قال له
 عليك مباح ان كنت كاذبا يا اقرارك ولو شهدا على المظلوم عند اختلاف الظالم بالطلاق
 الثلاث انه يحل كاذبا يصدق في الحرمة والطلاق جميعا وهذا صحيح وهو رواية عن السلف من
 البرزنجي ولو طلقها حالة الصبا والعنق فاجاز بعد البلوغ والعقل لا يقع ولو طلقها اجنبي
 فاجاز الزوج البالغ العاقل يقع النكاح والمغني عليه والصبي والمجنون والذي يشرب الدوا مثل
 النج والافيون فغير عقله فطلق او اعتق او تصرف بغيره فاختص بالعبارة لا يثبت عليه الحكم
 ولا يقع طلاقه وقال عثمان رضي الله عنه لا يقع طلاق السكران وبه ياخذ الشافعي والطيحاوي والكوفي
 ومحمد بن سلام ومن بعض علماء النافذ من السكران لا ينفذ بهزله ولا يبطله الشرط الفاسد
 ولا ينفذ بيعه ولا شراؤه ولا رده استمنا انا على امراته يدعيه وقال طلقها وكنت مجنوناً ان
 عرف عنه المجنون بان كان رأى القاضي او كان شهودا عند اهل ذلك المجنون فالقول له والاله او ي
 البرزنجي ولو اكره بالضرب والحبس على ان يكتب طلاق امراته فكتب فلانة بنت فلان طالق لا يقع
 لان الكتابة كالخطاب باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا وفي شرح المشارق لابن رسته ولو
 نوى طلاق امراته لا تطلق واذا كتب طلاق امراته فحوز ان يكون ذلك طلاقا لانه لم قال
 ما لم يتكلم به او يعمل به والكتابة نوع من العمل وهو قول محمد بن ولوقال نسأ اهل هذه الحالة

بالعادة

طوالق وهو من اهلها ونساء هذه الدار طلقت امراته فني نساء هذه القرية اختلصوا قبل هو
 كالخلة وقيل كالمرو ولو كل رجل وكيدا ان يطلق امراته فطلق ثلثا ان نوى الزوج ثلثا صح لانه
 وافق الموكل وان ينوشيا لا يصح عند ابي حنيفة لانه خالف الموكل ولو قال رجل طلقت امراتي
 فلانة وسميتها بغير اسمها ونسبها لا يطلق الا ان ينوي بها لان الغايب يعرف بالاسم ولو
 قال طلقك غير مرة قال ابو القاسم الصغار يقع ثلثا ولو قال انت طالق فقال له انسان ما
 قلت فقال قد طلقته او قال قلت لها انت طالق فهو واحدة ولو قال انت طالق بالكر طلقت
 بلاية وفي النفاية لو قال لامرأة سئمت طلاقك او رضيت طلاقك يقع وان لم ينو لانه صرح الطلاق
فصل في مسائل التعلق ولو قال بطل ان فعلت كذا فامراتي طالق ثم فعل ذلك وله امرأتان تطلق
 احدهما وله ولاية التعيين وفي رواية تطلقا ولو كان لرجل ثلث نساء فقال امراتي ثلث
 تطلقا يقع ثلث طلاقات لكل واحدة منهن عند ابي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق
 باني وهو الصحيح وفي المنية لو قال الزوج وله اربعة بنوة حلال الله على حرام يقع على واحدة غير
 معين واليه البيان وقيل يقع على كل واحدة تطلقا وقيل كل واحدة فبرعي واليه البيان ولو
 قال ان فعل كذا فامراتي طالق ولم يكن له امرأة وتزوج وفعل الخبث وذكر فيه وفي القينة ايضه
 لو قال الرجل ان تزوجت فلانة او امرأة فلان اذا زوجها ففي طالق فامر غيره فزوج منه
 تلك المرأة لم تطلق قال المنكوحه فاسد ان لم اطلقها فعندي حر هو على الطلاق باللسان
 كذا قوله ليطلق فلانة ثلثا اليوم وهي اجنبية او حر او مطلقة ثلثا ولو حلفت لزوج
 هذه المرأة اليوم ولها زوج فهذا على النكاح الفاسد لان الصحيح لا يقصود هذا وفي المحيط
 طلق امراتي ان شئت لا يصير وكيدا ما لم تشاء ولها المشية في طهر عليها فاذا شئت صار وكيدا
 فطلاقا لا يقع في مجلس شئتها ينبغي ان يحفظ والوكلاء ما قلون عن هذا وتوحدون ولو اراد السفر
 فخلفه صهره وقال ان غبت عنها شهر او لم تصل اليها عند راس الشهر ففي طالق فقال الخنثى
 بالفارسية ووجد الشرط يقع لان الجواب يلزم ما افاده السؤال فلو قال لمد يونه ان لم
 تقض حتى الى شهر فامر امراتي بدي فقال المديون فليكن كذلك فوجد الشرط له ان يطلقها
 كذا في البرازي وذكر فيه لو قال لامرأة انت طالق ان شربت المثلث وقامرت ولعبت في الحمام
 حكى ان الفضل كل واحد من هذه الاشياء شرط واحدة وبغيره من الشايع الكلي شرط واحد
 حلف ان لا يشرب المثلث ولا يقامر ولا يلعب بالحمام وكل واحد شرط هو قبل ان امرتك زنت فعلق بها

طلاقها فلقول قوله انها لم تفعل ان لم ينو المجازات ولو قال له في حال الغضب فلي المجازات فيقع
 في الحال وعليه الفتوى ولو قالت لزوجها يا قريظان وبأسفله أو نحوها من السته فقال ان كنت كما قلته
 فانت طالق ثلثا طلقت امراته سواء كان كما قالت او لم يكن لانه في الغالب على المجازات وان نوى
 الشرط يدعي فيما بينه وبين الله وتفسير القريظان ان يرى مع امراته او ذات رحم محرم منه وجلا فبد
 خاليا بها وقيل هو السبب للجمع بين الاثنين لمعنى مدموم فتفسير السفلة قيل الذي لا حسب ولا
 نسب له فيسرق شيئا لا يحفظ وقيل هو الخايب والحمام والدباغ والسمك وقيل يخلف الى القفا ولو
 قال انت طالق ان اكلت فيه وشربت فايهما وجد طلقت ولو وجد لم تطلق الا واحدة ولو قال
 لاجنبية ان طلقك فعندي حر يصح فكلما قال ان تزوجك وطلقك ولو حلف بتزويج هذه المرأة
 اليوم ولها زوج فهذا على النكاح الفاسد لان الصحيح لا يقصود ولو قال لاخرا غبت عن زوجتي
 شهرا فطلقها فغاب عنها شهرا ثم غاب عنها فطلقها الوكيل او طلقها قبل ان يغيب مرة
 ثانية لا يقع كذا في شرح الجمع ولو قال كل امرأة اتزوجها ففي طالق ان كملت فلانا فتكلم ثم تزوج لا
 تطلق ولو تزوج ثم تكلم تطلق وكذا لو قال ان دخلت الدار فنسائي طوالق فدخلت الدار طلقت
 هي وغيرها ولو قال لامرأة غيره ان دخلت الدار فانت طالق فاجازة الزوج فدخلت طلقت وكذلك
 الامر باليد ونحوه من الفضولي يثبت حكمه مفسورا على حالة الاجازة حتى لا يقع الطلاق الموقوف
 قبل الاجازة وهذا بخلاف البيع الموقوف على اجازة المالك فانه اذا اجاز ثبت الملك للمشتري
 في الولد والزيادة الحادثة بين العقد والاجازة **فصل في مسائل الامر باليد** ان غبت عند
 عشرة ايام ولم تصل اليك النفقة فامرك بيدك ثم اختلفا بعد مضيتها في وصول النفقة فالقول
 للمرأة وقيل على العكس ولو قال ان فعلت كذا فامرك بيدك ثم طلقها قبل وجود الشرط طلاقا
 بانئام تزويجها يبقى الامر بيد ما بعد الى بعد ذلك الفعل وفي ظاهر الرواية لا يبقى وقيل ان
 تزويجها قبل انقضاء العدة فالامر بيد ما وان تزوجها بعد انقضائها لا يبقى الامر باليد
 يتوقف بان قال امرتك بيدك اليوم يصير الامر بيد ما بلا علمها وقبلها ويرتد بردها
 ولا يبقى الامر بعد اليوم وفي المطلق يصير الامر بيد الموقوف اليه في مجلس علمه وقوله في المجلس
 ليس بشرط ويرتد برده وفي المعلق بالشرط يصير الامر بيد ما اذا جاء الشرط ولو وكلها بطلاق نفسها
 فهو عليك لا عليك عزها ولو قال لاخرا امراتي بيدك ويد فلان او بيدك فطلقها
 لا يقع مالم يجر الزوج ولو قال لاحدى الاربع امر نسائي بيدك ينوي الطلاق فقالت طلقت

٢ كذا جامع النعمان

نساء وكلها وقع عليها وعلى غيرها وقبل على غيرها ولو قال امرأته واحدة من نسائي ينوي
الطلاق فطلقت نفسها او غيرها يقع ولو طلقت واحدة وقال الزوج عينت الاخرى لم يصدق
قضاء ولو قال ان دخلت الدار فنسائي طالق فدخلت الدار طلقت هي وغيرها ولو جعل امر
امراته الصغيره او المجنونة بيدها وطلقت يقع ولو قال انت طالق رجعي ان شاء الله تعالى
يقع ولو قال انت طالق باين ان شاء الله لا يقع **فصل في مسائل الخلع** ولو خالع عينا ان يكون
الولد عنده لا عند صاحبه الخلع وبطل الشرط ولو اختلفت بسقوط مهرها ونفقة عدتها على
ان تسكن الولد كسنتين بنفقتها وامسكت بعض المدة ثم هربت ووارت نفسها ثم ظهرت يرجع
الزوج عليها بقيمة النفقة في المدة التي لم تسكنه قالت لزوجها لاحق لي عليك فطلقتني فطلقها
فيها باين ان قال لها على وجه البدل والاخر رجعي قالت المسترجعة لزوجها تزوجني فقال هي لي
المهر الذي ادع على فارتجعت فابراة مطلقا غير معلق بشرط التزوج بمراد اذ تزوجها
والا فلا لان ابراه معلق دلالة وقيل لا براه وان تزوجها لان هذا ابراه على وجه الرشوة
فلا يصح واليه اشار في بعض النسخ قال المطلقة لا تزوجك ما لم يبق ما لك على من المهر وهو
مهرها على تزوجها والمهر على الزوج تزوجها اولا ثم تزوجها لان العوضي على المرأة في النكاح
متمم فلهذا المسائل تدل على ان ابراه بشرط الزوج لا يصح لانه رشوة ابراه المرأة المهر بشرط ان
يسكنها بالمعروف وحين معاشرتها ولا يؤذيها ولا يظلمها فقبل ثم تزوج عليها واغار على طاعتها
واذيعها فطلقها فالابراة بهذه الشروط غير صحي ولو اختلفت نفسها بالمهر العدة ونفقة ولده
سنة ثم مات الولد بعد خمسة ايام وتزوجها يرجع بنفقة العدة ونفقة ولده سنة وفي القينة صح
قبول الصغيرة الخلع في حق الطلاق لا ابراه من المهر ولو قال ان اعطيني امسي اعطيني
كذا فانت طالق يقع بالا عطا لكن لا يقتصر على المجلس ولو قال انت طالق عا ان تعطيني كذا قالت
في المجلس قبلت يقع وان لم تنودي البذل في المجلس وكذا لو قال انت طالق على الف فقبلت في المجلس لا يتعلق
الطلاق بالبذل بل بغيره القبول منها الا اذا قال ان اعطيني كذا فانت طالق ففيها يتعلق الوقوع بالاعطاء
لا بالقبول ولو قال ان لم تعطيني كذا فانت طالق لا يقع الا بالموت لان العدم يظهر بهذا وكذا ما يتعلق
بالثني بتعليق الخلع واصافته من جانب صحيح ومن جانبها الا قال خالعتك غدا على كذا تقبلها في
المجلس وقع باين غدا على كذا وكذا لو قال خالعتك ان اعطيني كذا بالتعلق والاضافة لما لو قال
خالعتك ان اعطيني كذا فانت قبلت غدا فلا **فصل في مسائل الاستثناء** القول قول الزوج

اي الزوج
زوجها

العاقله

في دعوى الاستثناء والشرط في الطلاق والخلع فان قال الشهود شهد انه خالع او طلق بلا
استثناء او قال لم يستثنى لا يثبت قول الزوج وان قالوا لم نسمع غير كلمة الخلع والطلاق فالقول
للزوج وان وجد منه ما يدل على الصحة من قبض البدل فالقول لها وان ذكر البدل وان
قال خالعتك على كذا وقبلت ثم ادعى الاستثناء لا يصدق قضاء ولو قال انت طالق باين يلحق
الباتنة الواقعة بقوله انت باين لان الاول وان كان بائنا يقع بمقارنة الصريح وكذا يلحق
الاباحة الابانة بانسك تطليقة وكذا يلحق الباتن بقوله انت طالق باين ويلحق الثلث ايضا هذا
كله مذكور في القينة **فصل في مسائل القدة** وفي القينة طلق المدخولة ثم راجعها ثم طلقها
قبل الدخول لعدة عليها عند زفافها في الباتن طلقها ثلثا او قبضت طلقها قبل ذلك
بواحدة وانقضت عدتها فان كان انقضاء العدة معلوما عند الناس لا يقع ثلث والبيع
كذا في القينة وذكر فيها ايضا حكم عليه بوقوع الطلاق الثلاث بالبينة بعد انكاره ثم لو اقام
البينة اني كنت طلقها قبل ذلك طلقة بدة مديدة لا يلتزم اليه وذكر في طلقها ثلثا ثم قال
بعده كان قبله طلقت واحدة وانقضت عدتها ولم يقع الثلث فعدت في ذلك فقد ذكر في
الجامع انها يصدقان وذكر في النزاري انها لا يصدقان وعليه الفتوى وان لم تصدق
هي لا يصدق اجماعا وذكر في القينة تجب العدة في الرقاة لانه يمكن الفتى وكذا تجب العدة
في المجبوب لانه يمكن دخول المني بالحي ولهاذا يقع نكاح المجبوب محلا اذ جعلت المرأة فطلقها
فولدت وفي النزاري اذ جعلت المرأة العدة فانقضت عدتها بوضع الحمل وفي المتوفى عنها
زوجها لو جعلت بعد وفاته نفقة بلا شهر طلقها ثلثا او طلقها العدة مع العلم بالحرمه
لا تستأنف العدة وتنقض عدتها بثلث حيض ويرجأ اذا علم بالحرمه ووجد فيها شرائط
الاخصان ولو كان منكرا اطلاقها لا تنقض العدة ولو ادعى السبهه ليستقبل العدة واذا
افتر الزوج انه طلقها مذكرا فان كذبت او قللت لا ادري فالعدة من وقت الاقرار في حقها ويجب
لها نفقة لانه حق حتى يجوز له التزوج باخها واربع سواها وان صدقة نفقة في وقت
الطلاق لذا ذكر محمد بن كني هو المحمول على ما اذا كان متفرقا من الوقت الذي استند الطلاق
اليه اما اذا كان مجتمعين فلا يصدقان في الاستناد ومشايج يلزمها العدة في هذه الصورة
ايضا من وقت الاقرار عقوبة على كتمانها الطلاق ولكن لا يجب لها نفقة العدة ومدة السكن
لا تترافعا بسقوط حقها وعليها المهر ثانيا بالدخول ان كان باينا الاقراره لا يصدق

الحامل في انقضاء العدة في اقل من سنتين الا اذا اقربت باستقاط سقط مبني الخلق او بعضه
وفي القينة اذا اقرت ان طلق امراته ثلثا ثم قال كذبت في اقراره فعند القاضي يجب بالطلاق
الثلث والفتي باباحته اذا قال عنده كذبت في اقراره قال له عليك مباح ان كنت كاذبا في
اقرارك ولما اذا سمعت المرأة اقراره بطلاق ثلث يسع لها ان تستكى معه وفي الفتاوى
الصغرى لو بلغت فرائد الدم ثلثة ايام وانقطع سنة او اكثر فعدتها لا تنقضي بالاشهر
مالم تبلغ حد الياس وهي خمس وخمسون سنة قبل يفتي وفي الفائق يشترط للحكم بالاياس
في هذه المدة ان ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي سنة اشهر في الامح ثم يشترط ان يكون
انقطاع الدم سنة اشهر بعد مدة الياس الامح ليس بشرط وفي جمع النوازل اذا تزوجت
الاياس بعد التمام بالاشهر ثم رأت الدم فالامح ان كان حيا جاز في القاضي يجوز اولم
يقض فيكون عدتها في المستقبل بالحضي **فصل في مسائل النفقة** اذا لم يعط للزوجة
نفقتها وكسوتها فلها ان تنفق من طعامه وتختار له ما يرضاه من غير اذنه وفي الجامع الصغير
له امراتان طلب احداهما ارضا على حدة قال محمد بن سلام الزوج مخير ان شاء جمع بينهما
وان شاء فرقا بعد ان لا يجوز عليهما قالت المنكوحة لا اسكن مع امك ليس لها ذلك لانها
كساء اخر ولو طلبت نفقته وزوجها صاحب مائة لا يجيبها القاضي فزعم النفقة والكسوة
سنة اشهر فلو لم يست وخرقت قبل المدة ان خرق من ليس غير معتاد ليس لها اخرى وان خرق
من ليس معتاد فلها كسوة اخرى وان بقي الثوب بعد المدة ان كان لعدم اللبس او لبيس ثياب
اخرى معه بحيث لو لبسته لا يخرق فلها كسوة اخرى والا لا كذا النفقة وفي الاختيار اذا
كان زوج المعرة معروفا لها ابن موسر من غيره او اخ موسر يؤمر بالانفاق عليها ويرجع
على الزوج اذا اليسر ويجلس الاخ والابن اذا امتنع افعلى هذا ان ادانة لنفقتها يجب
اولا على من كانت عليه نفقتها لولا الزوج وكذا ينفق على اولاد الصغار لمعسر من كان يجب عليه
نفقتهم لولا الاب ويرجع على الاب اذا اليسر رجل طلق امراته وبنهما صغير وللمصغر عمة
مرضعة وتسكنه بغير اجر ويرضى الاب وتبني الام عن ذلك وتطالب الاجرة ونفقة الولد
فالام الحق بالولد وانما حق الام اذا طببت باجر الرضاع اكثر من اجر ثلثها والهي ان يقال للام
اما ان تسكن الولد بغير اجر واما ان تدفعه الى القربة وفي المسئلة ليس على الاب نفقة زوجة
الاب التي ليست ام هذا الابن الا اذا احتاج الى من يخدمه فيجب نفقة خادمه اي

خادم كان في العسار والبسار بنصاب حرمان الصدقة لانصاب وجوب الزكاة ولو
استدانت الام وانفقت على الصغير بامر القاضي فلع الصغير لا ترجع عليه ولو اتفق الاخ الكبير
على اخيه الصغير من نصيبه من التركة ان كان طعاما لم يقض وان كان دراهم فكذا ان كان في حجره
وفي غير ذلك يقض ان لم يكن شيئا وجب النفقة على الاقارب لاني فتيرة لانه امانة الخاضع
وكذا من لا يحسن الكلب بكونه من البيوتات او طلبة العلم لان العجز عن الكسب ثابت في حق هؤلاء وكذا
يجب النفقة لزمين واعني **كتاب الايمان مسائل الفاظ اليمين** البراءة من الاسلام
يمين وكذا البراءة من القبلة في الصحيح ولو قال بحق الله يكون يمينا وحق الله لا يكون يمينا الا في
احدى الروايتين عن ابي يوسف ولو قال والحق لا افضل كذا فان اراد يمينا فهو على ما اراد ولو
قال انا بري من الله تعالى او من القرآن او من النبي او كافر او يفراني او يهودي فلولم يعلق بيشي
كفر ولو قال انا بري من الله ان كنت فعلت كذا وقد فعل يكفر الا في رواية عن ابي حنيفة وابي
ولو قال ان فعل كذا يكون يمينا حتى لو فعل بوجوب الكفارة ولا يكفر ولو قال يعلم الله تعالى اني لم افعل
كذا وهو يعلم انه قد فعل فجعل المشايخ على انه يكفر منهم من قال انه لا يكفر وهو رواية ابي حنيفة
مسعود لان احلف بالله كاذبا يجب الى من احلف بغير الله صادقا واذا اراد يمين حقه فاراد
المطلوب ان يخلف بالله فقال الطالب لا اريد اليمين بالله تعالى وانما اريد اليمين بالطلاق او العتق
يكفر ويحلف عند المشايخ والاصح انه لا يكفر وقيل الاول اصح لقوله عدم ملعون من حلف بالطلاق
وحلف به وقيل ان اضيف الى المستقبل الكفر والى الماضي يكفر ولو قال انا بري من الكعبة او من بيت الله
تعالى فليس يمين وكذا لو قال صلو في وصاياي هذا الحاكم فليس يمين وعليه الاستغفار وفي القينة لو
نذر بعصية كان يمينا نذرا ان لا يتركب المخير بغيره عليه كفارة اليمين ولو قال والله والرحمن الرحيم
او قال والله العزيز الحكيم كان كل واحد منهما يمينا ورواية الحسن كلها يمين واحدة ولو قال والله
والله يمينان في ظاهر الرواية وذكر ابن سماعه يمين واحدة والله يمين واحدة الايمان اذا كثر
تداخلت ويخرج بالكفارة الواحدة عن عهد اليمين الجميع قال شهاب الائمة هذا قول محمد وهو
المختار عندني وعند ابي سفيان لا تناظر ولا يفتي به وفي البرازي عن الامام من حلف باليمان في مجلس او
محال في كل كفارة وان قال اردت بالتأني الاول لم يصح في الحلف بالله وروى عن محمد لا يكون اللغو
الا في اليمين بالله فقد عبر عن الكرخي فقال لو كان الخلو هو الذي يلزمه الحنث فلا عرف فيه
وذلك لان من حلف على غير امر بظنه كاقال وليس كذلك لغو الخلو عليه وفي قوله والله ولا

يلزمه الحث ولو حلف لا يعرف فلانا فهو مسعوفه بوجهه لا باسمه ونسبه لا حيث ولو حلف
لاعداؤه لي على فلان فعاد اقبله وحفظ لسانه وجوارحه عنه لا حيث غنية واليمين بغير
الله يلغو المحلوف عليه وتبقى قوله امراته طالق او بعد حرقه الطلاق والفقن ومن اليمين
يمين يسمى يمين الفور وهو ما يكون معروفة دلالة وهي يمين اخربت جوابا للكلام او بناء
على امر فيستفيد بدلالة الحال كمن قال لا اخرجك من دارك تعدي معي فقال ان تعديت فغدي
حرو وكذا اذا ارادت المرأة الخروج فقال ان خرجت وفي الفينة لو قال لها ان لم اضر بك
فانت طالق فهو على اربعة اقسام فان كان فيه دلالة الفور بان قصد ضربها فاشغ انصرف
الى الفور وان نوى الفور بدون الدلالة يصدق ايضا لان فيه تعليقا وان نوى الابد
او لم يكن له نية انصرف الى الابد وان نوى اليوم او الغد لم يعمل بنية وذكر فيه ايضا قالت
طلقتني فقلت ان لم اطلقك فكذا فهو على الفور قال لها بسبب الخصومة امر تريدني
ان اخرجني اتي فان خرجت فانت طالق ثلثا ثم خرجت امره حاجتها بالخصومة لا يقع
الثلث وهي على الحال باع زوجها لها جوزه فطالبها شها فم ادفع فقال ان لم تدفعي الى الثلث
فانت طالق ثلثا لا حيث مادا ما حيي الا اذا اراد الفور ولو خاتم اخذ فقال تزوجته
اكرر واداري تاخوهر من بخانه من ايد وخير من جدد فانت كذا ثم تصالحا ودخلت الاخت
بينه واكملت من طعامه باجازة لا حيث خرج من داره وحلف لا يرجع ثم رجع بشئ رسيه
في داره لا حيث قال ان دفعت شيئا بغير ادني فانت طالق فدفعت من مال نفسها بغير اذنه
لم يقع وفي الفينة قال لها ان دفعت لا ختك شيئا فانت كذا ودفعت اليها ارزاد دفعه الى اختها
لا حيث ولو حلف ان ادخلت فلانا هذه الدار فانت كذا فدخل فلان بلاد عوتها لم حيث
وان رصيت بقبلها حلف لا ياكل من مل فلان فشاهد فلانا فاكل الخالف من ماله لم حيث ولو حلف
لا يشرب الخمر في هذه القرية فشرب في ضياعها لم حيث غنية وفي الجامع الفضولين لو حلف لا
يزوج بنته الصغيرة فزوجها رجل والاب حاضر ساكت فقال بعد هذا النكاح في المجلس
اجزت النكاح زعم محمد انه لا حيث اذا زوجها غيره واجاز هو ولو قال لها لا اخرجني من الدار
الا باذني فان خرجت فانت طالق فوقع فيها غرقا وحرقا فالب خرجت لا حيث قال لها ان لم
اكر عظامك تحت جلدك فهذا على الضرب الشديد ولو حلف رجل على ضرب عيبه بالسياط
حتى يموت فبالغده فيضربه بقر لانه المبالغة في اليمين ولو قال لا ضربك بالسيف حتى يموت فضر به

للمرأة
بهرت

الرجلين

به ما لم يمت لا يبر لان هذا على الموت حلف لا يدع فلانا يلهي الدار فهو على النهر ان لم يملك عليه
منعه والافعل النهر والمنع جميعا اجر داره كسنة ثم حلف فقال للمستاجر لا اتركك في داري
فاذا قال له اخرج من داري بتر ولو قال ان لم اخذ حتى منك عذا وامرأة طالق وقال الا
ان اعطيتك فغدي حرقا السبل ان يمنع المطلوب فيخرج الطالب وياخذ منه جبرا فان لم يمكنه
الجبر اتي الحاكم وخام حلف لا يسكن في هذه الدار فاراد ان يخرج فوجد الباب مغلقا
حيث لا يمكنه الخروج او قيد ولم يترك الخروج لم حيث في الصحيح وقيل حيث ولو قال لها ان
سكنت هذه الليلة هذه الدار فلما لم تقدر على الخروج ليل لا حيث بخلاف الرجل ولو تحقق الغد
في حقه ايضا بالنقض فهو معذور ولو ادعى عليه الفاقا نكر المدعي عليه فحلف امراته كذا ان كان
عليه الفاقا وقال المدعي امراته كذا ان لم يكن على المدعي عليه الفاقا برهن المدعي على انه الف وقضى
بها طلقت امرأة المدعي عليه رضي عليه محمد وقيل لا تطلق وقيل ان شهد واعل الاقراض لا يفرق لان
بقاء الدين بالاستصحاب والخلف كان على عدم قيام الدين وقيام الدين لم يثبت بدليل يكون معتبرا وان
شهد واعل قيام الدين بان قالوا له عليه كذا وقضى به القاضي يفرق بينه وبين امراته وان
برهن المدعي عليه انه كان اوفاه قبل دعواه ان زعم انه لم يكن له الا هذه الالف فيم القاضي باطل
ما يتعلق الحقوق بفاعلها كالبيع والشراء والاهارة والقسمة فاذا حلف لا يفعل فامر غيره بفعل
لم حيث الا ان يكون سلطانا او خوة لا يتولى العقود بنفسه فيحلف بامرته ولو كان الخالف هو
الوكيل لم حيث وما لا يتعلق بالحقوق بفاعلها كالحاج والطلاق والهبة والصدقة وما لا يكون
له حقوق كالضرب والقضاء والاقضاء حيث في جميع ذلك بالامر كما فعله بنفسه غنية ولو
حلف احد الزوجين ان ذلك الطير غراب والاخرانه حمامة ولم يعلم انه غراب او حمامة لا حيث
واحد منهما لا انه يحتمل فلا يقع بالشك وفي جامع الفضولين لا يؤخر فلانا حقه عليه شهرا
وسكت فلان عن نقاضيه حتى مضى الشهر لا حيث سكران قال لا اهران لم اكن عبد لك وامرأة
طالق ثلثا لا حيث ان كان متواصلا ولو قال اكر من امثب باين شهر بكنم فكذا فاقصابه حتى
بحيث لم يمكنه الخروج حتى اصبح حث وفي الفتاوى للقاضي ظهير الدين حلف لا يفعل كذا مادام
فلان في هذا البلد فخرج فلان من البلد لامر بفعل الخالف ذلك الفعل قبل عود فلان او بعد
عوده الى البلد لا حيث لانتهاء اليمين بخروج ذلك الرجل عن تلك البلد واليمين يقع على ذاته
لا على اياته ولو قال لو اذني ان تزوجت امرأة مادما حيي وفي طالق فتزوج امرأة ثم تزوج

اخرى في حياتها طلقت الاولى دون الثانية ولو قال ان دخلت دار فلان مادام فلان فيها فانت
 طالق ثم ان فلانا تحول من تلك الدار زمانا ثم عاد ثم دخلها قيل تطلق وقيل لا وبه اخذ ابو
 الليث وعند محمد مثله وقال محمد ما كان مثل مادام وسئل عن محمد عن قال لا اكلمك مادام
 على هذا الثوب او ما كان على هذا الثوب فلو تزوجت لمسه قال محمد لا يحنث ولو قال ان تزوجت
 عليك مادامت في كذا او مادامت امراي فلان فلو طلقها باينا او خالفها ثم تزوجها ثم تزوج
 عليها لا يحنث وفاقا سوا تزوجها في العدة او بعدها لانتهاء النكاح بالطلاق البائن وفي
 البراري لو قال ان كان فلان فيها فامرأة كذا وفلان فقيه عند الناس ان نوى الخالف
 ما بعد الناس فقيه اوله بنو شيئا وقع وان اراد حقيقة الفقيه فذلك في القضاء وفيما بينه
 وبين الله تعالى لا يقع لانه ليس بفقيه حقيقة لما روي عن الحسن البصري انه قال سمعته
 انسانا فقيها فقال ما رايت فقيها قط اما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في العقب البصير
 يعيوب نفسه وذكر فيها ايضا حلف لا يتزوج من بنات فلان او من ساكني هذه الدار
 ولم يكن لفلان بنت ثم ولدت وكذا لم يكن في الدار ساكن ثم سكنها قوم بعد الحلف فتزوجها
 لم يحنث عند محمد والخالف الحنث وهو قولهما حلف لا يتزوج من اهل بيت فلان حنث ان تزوج
 بنت ابنه لا يتزوج بنت بنته وفي القينة حلف لا يحنث هذا الحديث عند فلان فحنث عند
 الاسطورة او الحافظة هو جيلة الجاهليين وفلان حاضر حنث وفي المنة لو حلف لا يكلم فلانا
 فكلم غيره وغرضه اسماعه لا يحنث وكذا لا يحنث لو قال يا حنظلة كذا وكذا وان كان فقصه
 اسماعه لانه لم يكلم ولو حلف لا يكلم فلانا فقصه فلان الباب فقال كيف لم يحنث وهو له كي تزوج
 يحنث ولو قال لا يسكن كوفة شهر فسكنها يوما يحنث كذا قال ابن زمرتان باجنا بانهم فسكنه
 شيئا فليلا حنث نظيره لا اكلم فلانا اياما فكم مرة حنث غنية وفيها لو ادخلت اباك منزلك فانت
 طالق فدخل ابو هاشم منزله بلا دعوة لم يحنث حلف لا يكلم غنية فاكل ورمى قشر لم يحنث بخلاف
 ما لوردي قشره واكل الباقي يحنث رجل امير البلد اراد ان يحنث ان لا يخالف الملك فكتب على كفة البسر
 الملك فلما قيل عبيدك كذا فشا نك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشرب بيه اليمى الى
 المكتوب على الكفة وكلتا يديه في فيه وهو يقول لا اخالف هذا الملك لم يحنث رجل هرب في دار رجل
 فحلف صاحب الدار لا يعلم ابنه هو ان اراد لا يدري في اي موضع من الدار لا يحنث حلف لا يبيع
 هذه الجارية ولا يهبها فيبيع النصف بكل الثمن ويهب النصف لم يحنث رجل قال لامرأة ان لم

تطحن قدرا نصفها حلال ونصفها حرام فانت طالق فالجيلة ان يجعل الحز في القدر فيطبخ البيض فيها
 ولو كان في فيه لقي فقال رجل ان اكلتها فامرأة كذا وقال الا حزان طرحتها فبدي حوفا للجيلة
 فيه ان يطرح بعضها وياكل بعضها او ان ياخذها انسان من فيه حلف بثلاث طلاقات ان لا
 يدخل دار فلان فالجيلة انه اذا انتهى الى بابه يحمل من فوقه ويدخل وكلما اراد ان يدخل يفعل هكذا
 وفي المنة لا يشتري بهذا الدرهم غير الدقيق فاشترى ببعضها دقيقا وببعضها شيئا اخر لا
 يحنث حلف الاكلم صديق فلان او زوجته او ابنه او كل من كان منسوبيا الى فلان لا بالملك براجي
 وجود النسبة وقت اليمى حتى لو حنث الصديق او الزوجة او الولد بعد اليمى فكم لا يحنث
 ولو قال لا اكلم عبيدك فهو على ثلاثة وان حكم مع اثنين لا يحنث وكل شيء من هذا يضاف اليه
 اضافة ملك او غيره فهو على ثلاثة الا الاخوة والبنين والاعمام فان ذلك على الاثنين حلف لا يكلم
 فلانا وفلان لم يحنث بكلام احدهما الا اذا نوى ذلك هو المختار حلف لا يكلم مع فلان وسلم على جماعة
 وهو منهم حنث الا اذا استثنى ونواه بقلبه ولو سلم وهو على يمينه او يساره في الصلوة لم يحنث
 ومشايخ لم يحنثوا لفتوته فحنث حلف ان يكلم فلانا وفلان فامرأة طالق فكلم احدهما حنثا لغير
 يعنون كلامهما فلا يكلم واحدا منهما الا من يخانه او ردمه ويأخذ كرمه فانت طالق ذلك لحنث بالخذ
 وكذا لو قال ان دخلت دار فلان او يدخل فلان دارك فانت طالق يحنث بدخول احدهما وكذا لو
 قال ان دخل فلان وفلان الدار يحنث بدخول احدهما وهذا كله اختيار المتأخرين ولو حلف بالطلاق
 بان لا يقول ذلك للسر الذي بيننا ثم ذكر الحلف عليه مع غيره لم يبق ذلك سرا حنث حلف لا يكلم
 فسل عن الشيء بالاسم فها هو كان كذا فترك راسه بالكذب لم يحنث وفي اجناس الناطق اذا حلف
 لا يدعوا فلانة فكتب اليها يدعوها كتابا واوى اليها بيده فلم ينطق لا يحنث وذكر في القينة
 لو حلف ان لا يضربها الا في جرم ثم ضربها فقال الرجل ضربتها من جرم فالقول له مع اليمى
 ولا يطلب البينة منه سواء كان اليمى بالله او بالطلاق وقيل ان بالطلاق يقيم البينة والاول
 اصح وايضا لا يطلب منه تبسيب جرمها لان الهوا كثيرة بين الزوجين ولا ينبغي له تبسيب
 جرمها لانه منهي عن حلف لا يتجاوز ولا يعبر هذا الماء وهو جار ثم عبر بعد ساعة لا يحنث
 عند ابي سنان لم يبق ذلك الماء قال مشايخنا فمروا لحنث دعته جماعة الى شرب الخمر فقال
 لي احلف بالطلاق ان لا اشرب الخمر وكان كاذبا فيه ثم شرب قيل طلقت المرأة والامم انها لا
 تطلق حلف لا يهب فذهب بشرط العوض ينبغي ان لا يحنث حلف لا يشتري لا يحنث بالتعاطي

وقد اختلف فيه ائمة تجاري وسمي قند حلف لا يبيع لا يحنث ببيع التلجاة حلف لا يدخل
داره فدخل اصطبله لا يحنث وقبل يحنث حلف لا يلبس من غزل امرأة فلبس ثوبا من غزلها
فوق ثوب ليس من غزلها يحنث بالاجماع وقيل لا يحنث قياسا على مسئلة لبس الحر برقوق
الدثار فانه لا يكره عند ابي حنيفة لانه اعتبر حرمة استعمال الحر اذا كان متصلا
بيده حلف لا يلبس من ثيابها فباع ثيابها منه ولبسها لا يحنث الا اذا نوى غزها حلف
ان يلبس من غزها فلما اشترى الغزل منها لم يحنث ولبس لا يحنث حلف لا يسافر مع
فلان فخرج مسافرا في قافلة فيهم فلان يحنث وقيل لا يحنث مالم يجمعهما الطعام الواحد
حلف لا يصلي خلف فلان فقام بجنبه ويصلي يحنث لان المراد به الاقتران وان نوى
حنيفة الحلف لا يصدق قضاء ولو قال لا اصلي معك فصليا خلف امام لا يحنث
الا اذا نوى ان يصلي معه حيث لا يكون معهما ثالث ولو قال ما اخبرت الصلوة عن
وقتها وقد كان نام حتى خرج الوقت ثم قضاهما فالصحيح انه ان نام قبل دخول الوقت
وانتبه بعد خروجه لا يحنث وان نام بعد دخول الوقت يحنث حلف لا ياكل هذا
العسل فاكله كذلك يحنث ولو صب ماء فشربه لا يحنث في الاكل واليشرب
لا ياكل هذا الرغيف ودهن وصب فيه ماء ثم شرب منه لا يحنث وان اكل مبلولا حنث حلف
لا يتعشى فاكل لقمته او لقمتي لم يحنث حلف لا ياكل من هذا اللحم فاكل من مرقته لم يحنث وكذا
لا يحنث باكل من اللحم وعليه الفتوى وعند الفقيه ابو الليث يحنث اشترى متاعا من
اللحم فقالت زوجته انه اقل مني من وطئت عنك فقال الزوج ان لم يكن متاعا فلا يطبخ
اللحم قبل ان يوزن فلا يحنثان حلفا ان لا ياكل من خبز فلان فاكل من خبز مشترك بينهما
وبني غيره يحنث وفي النوازل لانه اكل حصته ولو حلف رغب فلان لا يحنث وكذا
دار بيني اختي قال زوج احديهما ان دخلت الا في نصيبك وهي لم تقسم فدخلت لا يحنث
لعدم الدخول في غير نصيبها بخلاف لا يضرع ارض فلان فزرع ارضا بينه وبين غيره
يحنث لان نصف الارض ارض لان نصف الدار صار لا ياكل حراما فاشترى بددهم غضب خيرا
واكله لا يحنث وهو ان غضب خيرا فاكل حنث وان بدله الخبز بزيوت واكل لا يحنث لا يضع قدمه
في دار فلان فدخلها ركبها او ماشيا حنث وان نوى ماشيا فدخلها ركبها لا يحنث لا يكره
دخلها مكرها وان كان مكرها وهو قادر على المنع اختلفوا قال ابو شجاع لا يحنث والاصح

الحنث حلف لا ياكل بنصف درهم فاكل بعشرة لا يحنث اعتبارا للفظ حلف لا يركب فهو
على ما يركبه الناس كالفرس وغيره ولا يحنث لعبور الماء ويحنث بالسفينة لانها مركب
البحر وفي الفتاوى لا يحنث في غزوة الا في البر دون والفرس لا يركب دابة لا يحنث الا بركوب
الحمار والبغل والبرذون والفرس لا يركب ما يدب ولا يحنث بالبغير الا ان ينوي فان نوى الحنث
خاصة لا يصدق قضاء اذا كان اليامي بالطلاق لا يركب فرسا فركب برذونا لا يحنث وكذا
العكس لان الفرس العربي والبرذون العربي ولو بالفارسية حنث على كل حال لان لفظ اسب يطلق
على الكل حلف لا ينظر اليه فالرؤية على الوجه والراس والبدن جميعا وان كان اقل من النصف لا وان
راه ولم يعرفه فقد رآه وان رآها جالسة او متقيئة او مستلقية فقد رآها الا اذا نوى رؤيته
الوجه فبدن لا قضاء واذا رآها خلف الزجاج والسرويتين الوجه يحنث حلف لا يضرب فلانا
فراه بالمدى فآلمه لا يحنث حلف ان سرق مني فانت كذا فسرت من طعام مشترك بينهما
لا يحنث مالم تأخذ زيادة من نصيبها وان اقرت بالسرقة لا يحنث مالم يصدقها الزوج
وفي الجامع الفصولي لو حلف لا يقر زيدا بما له عليه فقال له زيدا لي عليك كذا فاقوى برأ
لا يحنث لانه ليس باقرار احبار والاخبار لا يحصل بالاشارة حلف لا يترت
فلانا في داره فزاني فلانا نازل في داره حنث لوقال له اخرج فاني اخرج فسكت وفي
المسنة لا ياكل هذا اللبن فشرب لا يحنث ولو حلف لا يشرب فاكل لا يحنث حلف لا يذوق فاكل
وشرب حنث والشرب غير الاكل في العربية وبالفارسية يحنث فنهما وبه يعني حلف لا
يذوق فاكل وشرب حنث والشرب غير الاكل في العربية وبالفارسية يحنث فنهما وبه يعني
حلف لا يشرب مع فلان والشروط ان يضمها في مجلس واحد وان اختلفت الاينة حلف لا
ياكل مع فلان طعاما فاكل من انا وفلان من انا اخر لا يحنث حلف لا ياكل مع فلان فيمنه
على ان ياكل من مائدة واحدة ولو قال لها وفي يديها قدح ان شربتيه او حبيتيه او
اعطيتي انسانا فانت طالق يرسل فيه ثوبا فيشرب لكي انا يحتاج الى هذا الكلف ان لو
قال مع ذلك او شيئا منه اما لو كان كذا فاشرب بعضه فصب بعضه لا يحنث حلف لا ياكل
حراما فاضطر الى ميتة فاكل حنث حلف لا ياكل من مال فلان فغصب منه حنطة فطبخها او
دقيقا وخبز واكل حنث وقيل لا يدخل جماعة على بيت رجل واخذوا ماله وحلفوا عليه ان
لا يخبر باسمائهم فاحيلة ان يقال له نعت عليك اسماء الرجال فمن ليس بسارق اذا سالناك

قالوا اذا انتهينا الى السارق فاسكت او قل لا اقله اذا قال الرجل عبد حران وهبت
لفلان شيئا او تصدقت عليه شيئا او اعطيته او خلته او اقرضته ثم فعل ذلك ولم
يقبل الخوف عليه فانه يحنث وان حلف على عقد فيه بدل مثل البيع والاجارة والصرف والدم
وخواتم فعل الخالف ولم يقبل الاخر لا يحنث لان الاول عليك من احد الجانبين الا ان
القبول شرط لبثوث الحكم في حقه فوجد ما ينطلق عليه الاسم فحنث والثاني عليك من الجانبين
لغة وشرا فلا يتحقق الاسم لا بوجود الاحباب من احدهما والقبول من الاخر ولو باع بيعا
فاسدا يحنث لان اسم البيع لغة يقع على الفاسد وكذا لو حلف لا يصيب يقع على الصحيح لان المقصود
هو التقرب ولا يحصل في الفاسد اما اذا حلف في المأجور بان قال ما صليت فانه يقع على الفاسد
ايضا لان المرجح هو الاخبار واسم يقع عليهما اي على الصحيح والفاسد والاعتبار باليمين على نية
المستخلف واعتقاد الخالف بالتاويل على خلاف قصد طائفة اليممين لا بدفع اسم اليمين الكاذبة
قال ابراهيم النخعي ان كان المستخلف ظالما فالنية بنية الخالف وان كان مظلوما فالنية بنية المستخلف
وفي الفتاوى الظهيرية رجل حلف رجلا ونوى الخالف غير ما اراد المستخلف ان كان بالطلا
او العتاق يعتبر بنية الخالف ظالما او مظلوما وان كان بالله تعالى كان الخالف ظالما يعتبر
بنية المستخلف في قول ابي حنيفة وم وقال مالك من استخلف غيره على شئ ونوى الخالف في
حلفه غير ذلك الشئ سواء كان متبرعا في يمينه او بقضاء القاضى يعتبر بنية المستخلف لا
بنية الخالف ونورثته لقوله عليه الصلوة والسلام اليمين على نية المستخلف وقال
الشافعي اليمين على نية الخالف الا اذا استخلفنا القاضى في دعوى توجهت عليه اليمين فيعتبر فيه
بنية المستخلف وحمل الحديث على هذا اذا استخلفه بالله تعالى اما اذا استخلفه بالطلاق فيعتبر
بنية الخالف لان القاضى ليس له الالتزام بالحلف بالطلاق **كتاب الوقف** ذكر في المبسوط
الوقف لا يجوز عند ابي حنيفة لان المنفعة معدومة والمصدق بالعدوم لا يصح والاصح
انه جائز عنده لكنه غير لازم ولا يخرج عن ملكه فيباع ويورث الا بقضاء القاضى صورته
ما ذكر في القاضى وان وهي ان يسلم الوقف الى المتولى ثم يريد ان يرجع عنه حتى اعدم لزوم
عند ابي حنيفة فيختصم الى القاضى فيقضى بالزوم على قوله ما يلزم لانه قضى في محل مجتهد فيه
وفي القنية حكم الحاكم بعد موت الواقف بلزوم الوقف لم يخرج لان الوقف اذا لم يكن لازما انتقل
الى ملكه الورثة بموت الواقف وايضا يزول الوقف عن ملك الواقف بتعليقه بموته فيقول

اذا مات فقد وقفت داري على كذا وهذا الوقف لا يكون لازما الا بعد الموت بالاتفاق وفي المينة
في باب الحيلة لو وقف وخاف ان يبطله قاض على قول الامام ابي حنيفة فعليه ان يقر في صدق
الوقف اني رفعت الى قاض من قضات المسلمين فامضى ذلك فلا يبطل بعد ذلك ابد وفيه نظر
لان ذكر السرحى والذي جرى الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الوقف بان قاضيا قضى بلزوم
هذا الوقف فليس يثبت لان اقراره لا يصير حجة على القاضى الذي يريد ابطاله وايضا يلزم الوقف
عند بقول الواقف وقفت هذا في حيوتى وبعد عيالى مؤبدا فعلم من هذا ان لزوم الوقف عنده
غير منحصر بالقيدين الاولين قال الطحاوي الوقف في مرض الموت كالمعلق بما بعد الموت و
الصحيح انه يتزول الوقف في الصحة فلا يلزم عنده ويلزم عندهما من الثلث لان حق الورثة يتعلق
باله ولو قال ان مت من مرضي هذا فقد جعلت هذه وقفا لم يرجع وفي الخلاصة قال الامام الشافعي
ولوضاف الواقف ابطال وقفه يذكر في صدق الوقف ان يبطله القاضى ففقد الارض ما جعلها
وجمع ما فيها وصية من تبايع ويصدق بنيتها على الفقراء اذا ادعت الى الخراب فلا يفيد
للوارث الرغف الى القاضى وابطاله والوصية بحمل التعليق بالشروط قال حنيفة هذه سبيل لم
تص وقفا الا في موضع تعارفوا ذلك وقفا بعد موتى او قال سبيل مؤبد بشرطها وفي القنية
لو قال هذه الدكان موقوف بعد موتى او قال سبيل ولم يعين مرفا لا يصح ولو عيى مرفا مثلا لو
قال داري هذه مسجلة الى المسجد بعد موتى يصح ان حرج من الثلث وعيى المسجد والا فلا وذكر
فيه ايضا الوقف على الصوفية وطلبة العلم قبل لا يجوز لانهم ليسوا بعلو من وقيل يجوز لارادته الفقراء
ويصرف الى الفقراء منهم وهو الاصح وفي البراري الوقف على الصوفية وصوفى خاتنه لا يجوز وقال
شمس الانبى يجوز على الصوفية واخرج الامام السفدي رواية عن الحضا ان لا يجوز على الصوفى
والعريان فيرجع الكل اليه وفي القنية والغنية والبراري لو وقف على من يقرأ القرآن عند قبره
لا يصح وكذا الوصية وقيل يصح الوقف على من يقرأ القرآن عند قبره كل يوم ويسلمها الى المتولى الوقف
على اهل البدعة قبل باطل وقيل جائز لكن غرل واقم اهل الحق من العلماء والصالحين والفقراء مقامه
لان تظهر المهلكة عندهم واجب على الامام والقضات وان صرح الواقف بان وقفت لاهل البدعة
فباطل اتفاقا غنية وفي البراري ولو وقف للصوفى على اهل المسجد يقر ونية ان كانوا يحصون يجوز وان
وقف على المسجد يجوز ويقراد في ذلك المسجد وقيل لا يكون مقصودا على هذا المسجد قبل لا يجوز وقف
الكتب واجاز نصير بن يحيى وهو المختار وقف العلماء والجواري على مصالح الرباط يجوز وقف

البقرة وغيره لينزوه لا يجوز وفي القنية رعية وقفت واستمئت منها مساجدها ومقابرها
لكنها لم تحدد فاشترى منها رجل ارضا فادعى الموقوف عليه فساء والشري وادعى المشتري صحة
وبطلان الوقف بسبب عدم تحديد المستفيدين وحكم الحاكم بجهة البيع وفساد الوقف بنقد
الحكم وقيل انما ينفذ البيع ويبطل الوقف اذا لم يكن محكوما به ولو وقفت رعية لابن من ذكر الحد
ان امكن لانه لا يصح الوقف بدون تحديد ولو وقف بفترة على رباط ليكون للابن والابن ابنا
السبيل ان كان في موضع تعارفه ذلك جاز ولو وقف مشاعا على رجلين لم يجز عند محمد وبه يفتي
وعند ابي س يجوز لو حكم الحاكم الا في المساجد والمقابر ولو وقف ارضا على مستحق فاستحق
منها شيئا يبطل الوقف فيما بقي والوقف القديم الذي لا يدري شرط الواقف خلته فالراي فيها
للقاضي او الامام في تعيين الجهة وتقسيم الغلة غنيمة وفي القنية لو وقف ارضا على اولاده وهم فلان
وفلان وفلان ثم بعدهم على اولادهم واولاد اولادهم ما تولدوا ابنا بعد بعض فلو مات واحد منهم
عن اولاد فلا شيء لولد مادام من البطي الاول حتى ولو جعل التولية الى هؤلاء الموقوف عليهم
ثم بعدهم الى من وصل اليهم فبنة التولية بالاستحقاق ثم مات واحد منهم لا ينسب التولية للباقيين
بالكلية حتى يجعل القاضي التولية اليهم بالكلية او يقيم اليهم مقام الميت غيره وفي المنة لو وقف
على اولاده واولاد اولاد لا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل اولاد البنات الا في رواية الحضاف
والفتوى على الاول ولا يصر في الفقر مادام واحد منهم باقيا الا اذا سماهم فقال وقفت هذا
على فلان وهذا على فلان وهذا على فلان فمات واحد منهم يصر في نصيبه الى الفقراء وقفت منزلا
على ولديه واولادهم ما تاسلوا ليس له ان يسكن فيه لان حقها في الغلة وفي القنية ولو
وقف في فرض موته لاولاده لا يصح ولو وقف لولد وجعل اخره للفقراء فمات ولد يصر في الفقر
لا الى ولد ولد ولو جعل الفقراء بعد اولاده لا يصر في الفقر مادام واحد باقيا من اولاده وان
انقرض كلهم يصر في الفقر ولا يدخل اولاد الاولاد الا بدكوا الانقطاع او الانقراض كلهم في
النسل فيدخل النسل بعد الغسل حتى ينقطع وفي وقف الفقراء الصرف الى فقير من اولاد الواقف
افضل ثم الى قرابة الواقف افضل ثم الى واهله ثم الى جيرانه ثم اهل مصره وقفت ضعيفة على الفقراء
ثم افقر لم يحل الاكل الاوقاف المطلقة على الفقراء للترجيح بالحاجة ام الفضل قال بعضهم
بالحاجة وقال بعضهم بالفضل اذا لم يدرس المدرس ولم يؤذن المؤذن في
اكثر السنة فليمتولي ان يعطى كل واحد منهم ما شاء اذا كان الوقف على كل من يدرس

هذا هو الحق في الوقف
على من يشاء من الفقراء
او من يدرسون في المدارس
او المؤذنين في المساجد

اليه

ويوم ويؤذن ولو كان موقوفا عليهم بلا شرط الخدمة فياخذ واماعتن لهم ولا يعتبر وقت
خروج الغلة قيل له لو كان حقه مجال في الغلة لا يفيده الا بعض السنة فيشتغل بقدر ذلك
هل يستحقه قال الجواب ما قلناه يعنى يعطى كل واحد منهم ما شاء ولو استحق الامام في المسجد
خليفة ليوم فيه زمان غيبته لا يستحق الخليفة من اوقات الامامة شيئا ان كان الامام ام اكثر السنة
الواقف اذا شرط لنفسه شيئا من الوقف يجوز ويجوز ان ياكل ويؤكل مادام حيا فاذا مات كان لولده
وولد ولده غنيمة لا لجل الامام غلة اوقات الامامة اذا كان غنيا شرها الا اذا كان الوقف عليه بعينه
ولكن استحسن في الغنى الذي لا يتجدد وقد فرغ نفسه للامامة ان يجل له كالفقيه والمفتي وكذا الاوقاف
على الفقراء يجوز للاغنياء اذا فرغوا انفسهم للتفقه فانه كالفقيه وان لم يفرغ نفسه فان كان مفتيا
جاز والا فلا وقيل يجوز للامام الغنى اخذ غلة الامامة وان لم يفرغ للامامة وكذا سكنى الدار التي وقفت
ليسكن امام المسجد وان كان غنيا ولم يفرغ للامامة ولو لم الامام شهر واستوفى غلة السنة ثم
نضب اهل المحلة اماما اخر ليس لهم ان يستردوا ما اخذ الامام الاول وكذا لو انتقل بنفسه ولو فرغ
الامام دارا واحدة من دور الموقوفة الى وجهه الى رجل جانا فاسكن فيها من وكان القيم س هذه
الدور اليه ليستغلها بنفسه فعلى الساكن اجر المثل ولو شرط الواقف الولاية لنفسه صح عند ابي س
وينزع لو كان خائنا وان شرط ان لا ينزع ولو صار بعده عدلا لا ينتقل الولاية اليه من طلب التولية
لا يولي الامن الى فان اخرج منه كافي القضاء والامارة واذا اراد المتولى ان يفوض الى غيره عند
موته ويوصيه ذلك جاز كذا في القنية رباط استغن عنه ويجنبه رباط صرف وفقه الى ذلك
الرباط وان لم يكن في جنبه رباط فانه يرجع الوقف الى ورثة الواقف وذكر في بعض الفتاوى ان
ارض الوقف عن الاستغلال يتبع ويتخذ بثمنها ارضا اخرى في اكثر رباعته وقفت قديم لا يعرف
صحته ولا فساده لو باعه وارث الواقف لفرضه وقطر القاضي بصحة بيعه ولا يفتح هذا الباب
وبعض المتأخرين جوزوا بيع وقف خرب لغارة وقف اخر وفي النزاري بيع عمارة المسجد لمصلحة
لا يجوز وان كان باع القاضي وان باع بعضه لاصلاح باقية الخراب جاز وسئل عن وقف لقدر استغلا
هل يجوز ان يبيعه القاضي ويشتري بثمنه اخر قال نعم قبل لو لم يعطل ولكنه لو باع من غير نقد واشترى
بثمنه ما هو خير منه قال لا يبيعه وذكر في بعض الفتاوى ان ضعف الارض عن الاستغلال يباع
ويؤخذ بثمنه ارضا اخرى رباعته وليس ذلك الا للقاضي وقال بعضهم لا يجوز بيع الوقف
لو تمجلا محكوما ولا يصح واستبدل الوقف لا يجوز الا في رواية عن ابي س قيل يجوز استبداله

محمد

مالم يكن متجلا ولا اصح انه لا يجوز استبدال الوقف ولا بيعه بعد صحته لانه لا يقبل الملك كالحق لا يقبل
الرق ولان القضاة الغلبة ابطالوا اوقاف المسلمين لظهور الخيثة وفي البرازي قال السرخسي
والقدوري تعليق الوقف جائز بشرط في اصل الوقف من الاستبدال والبيع والشراء ارضا
اخرى بنمهاج الشرط والوقف عند ابي س وعنده محمد الوقف جائز والشرط باطل كذا القاضى قولها ل
مع ابي س وعليه الفتوى لان الوقف لا يحتمل الانتقال من ارض الى ارض اخرى مسجد عتيق حرم لا
يعرف بانيه فاتخذ بحينه مسجد اخر ليس لاهل المسجد ان يسجدوا ويتعبدوا فيه ومسجدهم لان على
قول ابي س هو مسجد ابدار جل قال هذه الشجرة للمسيح لا تقير للمسيح حتى يستلمها الى قيم المسجد ولو غرس
شجرة في المسجد فالشجرة للمسيح رجل بني في ارض الوقف بناء او نصب فيها بابا هذا على وجهين اما لو غرس
خشب البناء انه ينسب للوقف اولم ينو في الوجه الاول يصير وقفا لانه جعله وقفا لوقف البناء
بتعاليفه يجوز الثاني لا يصير وقفا لانه لم يجعله وقفا وفي البرازي لو غرس في الوقف وماله
ان كان من غلة الوقف فوقف وان كان من ماله ان قال للوقف فوقف وان لم يذكر شيئا فهو ميراث
عنه وفي القاضى ان مسجد بنى من ثمنه التفاح يباح للفقير ان يقطر وايضا التفاح والصحيح انه
لا يباح لانه كذا كذا للمسيح يصر الى عارة المسجد وفي الجامع الفصولي مريض قال وقتت بستي على
مسجد كذا ولم ير على هذا ولم يسلمها وصية فيه بلا تسليم وهذا استحسان القضاء بالوقفية
قبل يكون قضاء على الناس كافة حتى لو برهن المتولى على وقفه ارض وحكم القاضى على وقفها على
ذي اليد ثم ادعى اخر انه ملكه لا تسلم دعواه فجعل كلقضاء بحرية الاصل وقيل لا حتى لو ادعى الاخر
انه ملكه ليسم فجعل كلقضاء بالملك ومتولى ذي يد لو برهن على الوقف وبرهن الخارج على المالك
يحكم بالملك على الخارج عند ابي ح وم وعنده ابي س تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخا
على المالك كمن ادعى قنا وقلا ذواليد هو ملكي وحررتني يقضيه بينة ذي اليد اتفاقا والفتوى
على قولها ولو ادعى كوما فاقرد واليدانه وقف الكرم بشرائطه ولا بينة لليداني فلا خليفه وياخذ
القيمة واذ انكل لا يباخذ الكرم وفي تحفة الفقهاء لو ادعى دارا فقال ذواليد انها وقف على الفقراء
وانا قمتهم صح اقراره ويكون رد اذا العيب صار مستهلكا له لصيرورتها وقفا ولو اراد المدعى
خليفه لياخذ القيمة فعلى قياس قول ابي س لا يخلف بعد اقراره بالوقف لانه لا يضمن قيمة
العقار على قياس قول محمد يخلف وان كل ياخذ قيمة منه ويفتي بقوله كيدا حيتا هذه
الحيلة لدفع اليدين عن نفسه وعلى هذا لائق بالدار لابنه الصغير ولو كان بيده ضيقة

وادعى اخر انها وقف واحضر صك فيه خطوط العدول والقضات الماضين وطلب الحكم ليس للقاضي
ان يقض بالصك لانه انما الحكم بالحجة وهي البينة او الاقرار او النكول عن اليدين لا الصك اذ الخط
ما يورثه وهذا لان القاضي يكتب لتخمين احديهما يكون في يد الخصم والاخر يكون في ديوان
القاضي لانه ربما يحتاج اليه لمعنى من المعاني وما في يد الخصم لا يؤمن عليه من الزيادة والنقصان
كذا في شرح قو حصار وفي الفينة اما الكتاب الشرعي وجد في يد الخصم هل يدفع الحكم من الخصم الفتوى
على انه يدفع ويعل القضاة بكتاب القضاة الماضين ببرائتهم وكذا في باب الخانوت لوح مضروب
بوقفية الخانوت لا يجوز للقاضي ان يقضيه به على وقفته مالم يشهد الشهود ولو باع الارض ثم ادعى
انه وقفها هو قبل البيع فان اراد تخليف الخصم قبل الايجل حصل لان الخليف يعتمد صحة الدعوى
ولم يصح للتناقض بين بيعه ودعوى الوقف ولو برهن قبل رد للتناقض وقيل يقبل وهو الاصح
اذ التناقض يمنع صحة الدعوى والدعوى ليس بشرط لقبول البينة في الوقفاذ هو حق الله تعالى
وهو التصديق بالغلة فلا يجب فيه الدعوى كبنية الطلاق وحق الامرة فعلم من هذا لو اخر وابعد
العلم بالبيع لا يمنع في تأخيرها الا انه لو كان الموقوف عليه مخصوصا ولم يدعى لا يعطى من الغلة شيئا
ويصرف جميع الغلة الى الفقراء اذ البينة قبلت حتى انه تعالى فلا يظهر حكمها الا منقهم وقيل
لو كان الوقف على قوم باعيا لهم لا يقبل البينة بلاد دعوى وفاقا ولو على مسجد او الفقراء يقبل
عندها ولا يقبل عند ابي ح ود كوفي جامع الفصولي باع شيئا ثم ادعى انها كانت ملك فلان
لا يسمع ولو باع قناتم ادعى انه كان حرا لا يسمع فبعضهم قاسوا مسألة الوقف على هذا ولو باع
امة ثم ادعى انه حررها قبل لا لو كان عبدا مالم يدعى العبد ولو ادعى الموقوف عليه انه وقف
عليه لو ادعاه باذن القاضي يصح وفاقا وبغير اذنه فيه روايتان والاصح انه لا يصح لانه حقل الغلة
لا غير فلا يكون في شئ اخر ولو كان الموقوف عليه جماعة فادعى منهم واحدا انه وقف بغير اذن القاضي
لا يصح في رواية واحدة ولو غصب الوقف احد ليس لاحد من الموقوفين عليه خصومة بل اذن القاضي
ولو ادعى المتولى انه وقف فانكروا واليد فصلى على مال لم يجز اذ الصلح كالباع وليس للمتولى بيعه ولا
استبداله وتقبل الشهادة بالتسامع على الوقف ولو صرح حايه بخلاف سائر ما يجوز به الشهادة بالتسامع
اذ اصرح حايه ولو شهد احد بها انه وقف على زيد وشهد الاخر انه وقف على عمرو وقيل ويصرف غلته
الى الفقراء لانها اتفاقا انه وقف وفي البرازي شهدا بانه وقف ارضه ولم يحدد هالنا ولكن نعرف
ارضه لا يقبل شهدا لهما لانه لو كان ارض اخرى وان كان بيتا وعرفاه تقبل وكذا لو قال

ولو شهدوا انه وقف على كذا ولم يبينوا
الوقف جاز ولو كانه واشهادهم بالتسامع

لا يعرف له ارضا اخرى لجواز ان يكون له ارض اخرى ولا يعرف انه لو شهد اهل المدرسة على
وقف تلك المدرسة واهل المحلة على وقف تلك المحلة هل يكون اهل المحلة فضلوا فيها فقالوا
اهل المدرسة لو كانوا يأخذون الوظيفة من ذلك الوقف لا يقبل وكذا من اهل المحلة وكذا لو
شهد على وقف مكتب والشاهد صبي لا يقبل وقيل في هذه كلها يقبل وهو الصحيح لان كون الفقيه
في المدرسة وكونه الرجل في المحلة ليس بلام بل يتقبل وشهادة اهل المسجد في وقف المسجد
تقبل لانهم لم يجروا لانفسهم بهذه الشهادة لقاعدة ان في يد رجل اقام رجل عليه بينة
انها وقفت عليه واقام قيم المسجد بينة انها وقف المسجد فان ارضا في السابق منهما وان لم
يؤثر خافي بينهما نصفان ولو اقام الوقف بينة على غاصب الوقف سمع بالاتفاق ثم
انه وقف على كذا ولم يمس الوقف جاز وفي البرازي اجر الوقف باجرة المثل ثم زاد الاجر
في اثناء المدة ان زاد عند كل الناس في رواية فتاوى سمرقند لا يفسخ وفي شرح الطحاوي
يفسخ لكن يجب في ما مضى الى وقت الفسخ المسمى بقسطه وان كان الارض بحال لا يمكن فسخها
بان كان فيها زرع لم يفسد يجب المسمى الى وقت الزيادة وبعد ما يجب اجر المثل فان زاد من
ينازع مع المستاجر في الاجرة تعنتا لا يقبل تلك الزيادة وكذلك يتدنا الزيادة عند الكل وذكر
في المحيط ما يؤيد هذا القيد اجر المتولي حرام الوقف باجر ثم زادت اجرة ليس للمتولي ان
ينقض الاجارة قبل انقضاء المدة اذ كانت الاجرة الاولى باجر المثل او بزيادة تتقارب الناس
فيها لان في الزيادة على اجر المثل تعنتا وان كانت لا يتقارب الناس في مثل تكون فاسدة
ولم ان يجرها اجارة صحيحة امامي الاول او من غيره باجر المثل او زيادة ما يرضى المستاجر
وان كانت الاولى اجر المثل ثم ازاد اجر المثل كان للمتولي ان يفسخ الاجارة ولم يفسخ يكون
على المستاجر الاجر للمسي كذا في الطحاوي نعم لا من قاضيان فانوت لرجل في ارض وقف فابا
صاحبه ان يستاجر الارض باجر المثل فان كانت العمارة لورفعت يستاجر باكثر مما يستاجر فانه
يؤمر برفع العمارة والايترت في بيع بذلك الاجر ولو كان يجب المسجد ارض لرجل فضاقت
بأهله فوخذ ارضه بالقيمة كرها اراد اهل المسجد نقض المسجد وبنائه احكم من الاول ان لم
يكن الباقي من اهل المحلة المسجد ليس لهم ذلك وان كان من اهل المحلة لهم ذلك بناء مسجد
فنازعه بعض اهل المحلة في العمارة فالباقي اولى مطلقا وان تنازعا في نصب الامام والمؤذن
مع اهل المحلة ان كان ما اختاروه اولى مما اختاره الباقي كان منصوبهم اولى لان ضرره

ونفعه عايد اليهم وان كانوا سواء لمنسوب الباقي او لا والمتولي بناء المنارة من مال الوقف
لانتمية الدعاء الى الصلوة ويجوز ترك سراج المسجد من المغرب الى العشاء لاكل الليل الا اذا
جرت العادة بذلك المسجد كسجد ناصلي الله عليه وسلم اراد اهل المحلة ان يجوزوا المسجد الى
مكان اخر ان تركوا بحيث لا يصل فيهم ذلك والا فلا وفي الظاهر يقر لهم مسجد عتيق لا يعرف باسمه
لاهل المحلة ببعده وحرف منه الى مسجد اخر **كتاب البيوع** وفي البرازي عن الامام
ابي الليث لا يحل لرجل ان يشتغل بالبيع والشراء وسائر المعاملات ما لم يحفظ كتاب البيوع وعلى كل باع
ان يستحب فقيها يشاوره في معاملاته احتياطا عن الربو وعن العقود الفاسدة وفي القينة بعث
هذا بالف ان شئت فقال شئت صح البيع وقيل لا لان المشتية غير البيع ولو قال بعثك هذا بالف ان
رضي فلا يجاز اذا بين وقت الرضا كان بمعنى شرط الخيار ولو قال بعثك بالمدد ثم قبضه المشتري
ولم يقل شيئا انقذه البيع فكان بمعنى بيع بالمعاطي وكذا لو اكل او لبس سادما شيئا وفارقه ثم جا
بالعطاء واعطاه غنة كان به بيعا بالمعاطي ولو قال بعثك بعدي هذا بالف فقبضه المشتري
ولم يقل شيئا والمعاطي انما يكون بيعا اذا لم يكن بناطرا مع الفاسد اما اذا كان بناء عليه فلا
ولو قال بعث راس هذا العبد او وجهه او روجه صح وفي المينة قال اشتريته منك بكذا فقال
هوك او انت الثمن ثم العقد ولو قال ابيعك واراد به الاحباب فقبل وقال المشتري اشتريته
منك بكذا فقال بعث ثم العقد باع راكبا او ماشيا سريعا انتقل من مكان الى مكان قبل قبول الآخر
لا ينعقد وقيل ينعقد بعد خطوة او خطوتين قال له ان الناس يشترون منك بالمدد وقال
البائع بعث منك بالف فقال المشتري اشتريت صح ان كان لاهل وجه الهزل فان اختلفا في الجحد
والهزل فالقول للذي الهزل فان بدله شيئا من الثمن لا يبيع دعوى الهزل سماع المتعاقدين كلامهما
شرط انعقاد البيع حتى اذا اجاب احدهما او قبل ولم يسمع الاخر لا يتم البيع بالاجماع وكذا في النكاح
والخلع ولو سمع اهل هذا المجلس وزعم احدهما عدم السماع ان لم يكن في اذنه وقروا لا يصدق قضاء في
سلام المشتري البائع في السلعة بعشرين فقال البائع لا يبيعه الا بخمسة وعشرين فقال المشتري
لم اترك لي خمسة ورضي البائع بذلك ولم يوجد منه قول ولا فعل فهذا ليس ببيع فقام من هذا ان
يجز الرضا بدون قول وفعل لا يكون ايجابا ولا قبولا كذا في القينة وفي المينة قال بعثه بعشرة
وقال الاخر بعته بتسعة وتعايضا ومضيا عليه كان البيع بتسعة فينظر الى اخرها كلاما وفي بعض
البيع لو استفتى عن سادس سلعة فقال البائع ابيعها بخمسة عشر وقال المشتري لا اخذها الا

الاعشرة ثم ذهب المشتري بها فم يكون فان اجاب بشئ فقد اخطأ الا ان يقول ان كان السلعة
في يدي المشتري حين ساوم وذهب بها فهو بخسة عشر لان المشتري رضي بذلك حين ذهب بها
وان كانت في يد البائع فذهبها الى المشتري فهو بخسة لان البائع رضي بخسة حين دفعها ولو قال
بعثك بالف درهم ثم قال بعثك بمائة دينار فقبل المشتري كان الشراء بالتمن الثاني وفي المنة
لو قال اشترت هذه الدار بعشرة او هذا الثوب بعشرة او هذا البطخ بعشرة وهو في بلدة يتعامل
الناس بالدنانير والدرهم والفلوس انصرف في الدار الى الدنانير وفي الثوب الى الدرهم وفي
البطخ الى الفلوس وان كان المشار اليه خلاف جنس المسمى فالعبرة بالتسمية اذ لم يعلم المشتري انه
خلافه فان علم فالعبرة للمشار اليه فلو قال بعثك هذا الحمار واشار الى عبد صح اذ اعلم المشتري
به قال اشتر لي جارية بهذا الالف درهم واشار الى الدنانير تعلق التوكيل بالدنانير
فلو اشترى بالدرهم يقع لنفسه ولو باع بغير ثمن لا يملكه المشتري وان قبض المبيع وان سكت عن
التمن يملكه رجل في البيت فقال الذي على السطح بعته منك بكذا فقال اشترت صح
اذ كان كل منهما يرى صاحبه ولا يلتبس الكلام للبعد فامثال هذه الصورة ان كانا في حال
يوجب التباس ما يقول كل منهما لصاحبه ينحو الا فلا ولو بايها وهاهنا يشيان عداية او على
الدائمين فان اجاب متصلا بكلام صاحبه جاز وان فصل لا بخلاف السفينة فانها كالبيت
ولو كتب كتابا فقال اني بعته من فلان بكذا فبلغه الكتاب فقبل في المجلس ثم وان كان المتبايعان
واقفين فصار احدهما فقبل بعده او اكل لقمته فقبل لا يجوز ولو كان احدهما في اداء الغرض
فقبل بعد الفراغ منه او دكة من التطوع فاضاف اخرى فقبل جاز ففهم من هذا ان الحجاب الاخر
باق ما لم يختلف المجلس حقيقة او حكما وان طال لان المجلس جامع لم يفرقة فاعتبر ساعته
ساعة واحدة دفعا للسر وتحقيقا للسر وفي البرازي لو بعث رسولا الى البراز ان ابعت الح
نوبيا كذا فبعث اليه البراز ذلك الثوب معاوم غير فضاء الثوب قبل الوصول الى الامر وتصاد
عليه لضمان على الرسول ثم ان كان رسول الامر فالضمان على الامر وان كان رسول البراز فلا ضمان
على احد لكن اذا وصل الامر ضمن الامر وكذا لو ارسل رسولا الى اخر وقال ابعت الح عشرة درهم
فصار لرسول معه فالامر ضمان من اذ اقر رسوله وعين باي ح لو قال البائع الثوب لك بعشرة
فقال هاته حتى انظر اليه او قال حتى اريه غيري فخذ على هذا فضاء منه فلا شئ لان اخذ
على النظر وبه اخذ ابوس ولو قال هاته فان رضيته اخذته فضاء فهو على ذلك الثمن ولو

قال ان رضيت هذا الثوب اخذته بعشرة فعليه قيمته لان المقبوض انما يكون مضمونا اذا كان
التمن مسمى قبل هذا قول ابوس ويكفي عنده ان يحيل قلبه وفي الفتاوى المنسقة المقبوض على سوم
الشري مضمون وان قال البائع ان هلك فلا ضمان عليك ولو استباعد فوسا وتقرر الثمن فمده
بأذن البائع او قال لو انكسر القوس فلا ضمان عليك فمده فانكسر ضمن قيمته وان لم يضر القوس فلا
ضمان ولو باذن البائع لان عدم اشتراط الضمان في المقبوض على سوم الشراء باطل كذا في البرازي
وذو فيه ان اخذ لاعلى وجه النظر ثم قال انظر اليه فضاء لا يخرج الكلام الاخر عن الضمان التوا
بأول مرة ولو غلط ولم يغير المبيع وهلك ضمن القيمة لانه قبضه على وجه البيع ولو اشترت امرأة
شيئا قالت كنت رسول زوجي ولا تمن لك علي وقال البائع بعته منك فاقول للمرأة والبسة
للبيع ولو اشترى رضا بخسة درهم فقال انما اشتريت منك ربة ارض وقال البائع بل الكناسه
فقط يعبر بالتمن فان كان مثل ذلك الثمن مثل ذلك الارض يكون القضاء ببيع الارض والبيع
الكناسه وكذا لو اشترى روية ماء فقال انما اشتريت الراوية مع الماء كذا في القيمة ولو اخذ
الموسط الثمن وادخل في كم البائع فقال لا اخذه ومدة فضاء فان فعله المتوسط بائن للمشتري
يضمن البائع والا فهو غاصب فيضمن المشتري ايها شاء ولو كان المتوسط قبض الثمن البائع
بأذنه هلك فهو من البائع والا فهو من المشتري ان كان قبضه برضائه ان لم يوجد منه نصيب عدا ولو
باع الى رجل مقين وشرط ان يعطيه المشتري اي نقد يروج يومئذ كان البيع فاسدا لانه يلزم
ان لا يثبت الثمن في ذمة المشتري في الحال وليس كذلك ولو باع نصيبه من الدار قال ابو حنيفة لا يجوز
حتى يعلم العاقدان مقداره للجهاالة المانعة من الجواز وقال ابوس جاز سواء علماه او لم يعلماه
لان هذه الجهاالة لا تقضي الى المنازعة برضاها بذلك وقال محمد بن حنبل ان المشتري وحده وقال
في الجامع الفصولين لو باع نصيبه من الدار صح وان لم يعلم البائع ان عمله المشتري اما لو لم يعلم المشتري
قال ابو حنيفة لم يجز لم البائع او لا وقال ابوس يجوز والمشتري الجاز اذ اعلم ومحمد بن ابوس في رواية
واجمعا على جوازه لو علم المشتري سواء علم بايها او لا ولو اشترى من اخر ثوبا بكذا ثم بددهم على ان
تمن هذا بعينه حال وثمن الباقي مؤجل لا يملك المشتري قبض شئ من الثياب حتى يوفي جميع الثمن
حالا لان الصفقة واحدة وفي النخعة لو باع الحمار والميثة او الخنزير والدم او جلد الميثة فانه لا يجوز
اصلا حتى يملك القبض بخلاف ما اذا كانت هذه الاشياء متباينة فينعفد البيع بالقيمة وذكر في
الميثة لو قال لآخر ان لك ارضا خربة في موضع كذا لا يساوي شيئا فبعه مني بكذا ولم يعرفها البائع

بالحال

مطلب

هلك فيها هلك من مال البايع وعندم يكون تخلية فلو هلك يهلك من مال المشتري وعليه الفتوى
وفي القينة باع حنطة في بيت مقفل ودفع المفتاح اليه فقال خليت بينك وبينه فهو قبض وان
لم يقل خليت لا يكون قبضا لا يصح تسليم الدار والبايع فيها متاع الا اذا اذن له بقبض المتاع قال
المشتري هلك المبيع في يد البايع قبل القبض وقبل نقد الثمن وقال البايع هلك في يدك فاقول
قول المشتري وفي النزاع وكان الامام يقول القبض انما يكون قبضا ان يقول البايع خليت
بينك وبين المبيع فاقبضه ويقول المشتري قبضته فان كان المبيع دابة فاخذ براسها
وقادها او عبد او امة فقال تعالى او امشي معي فتخطي معه ولو ثوبا فاخذ بيده او هو
موضوع على الارض فقال خليت بينك وبينه فقال قبضه صار قابضا ولو اشترى عقارا
فقال البايع سلمه وقال المشتري قبله والعقار غابث عن حضيتهما كان قابضا في قول
الامام وقال اذا كان يقدر على فتحه ودخوله صار قابضا والا لو قال المشتري للبايع لا
اعتمد على المبيع فسلمه الى فلان يسكه حتى اودي لك الثمن سلم البايع المبيع فهلك عند فلان
يهلك من البايع لان الامساك كان لاجله وفي المينة لو باع خلا في دين وحل بينه وبين
المشتري وختم المشتري على الدار وتركه على حاله فهلك يهلك من مال المشتري اذا كان البايع
اعار الدار منه اشترى حنطة بعينها فاستقار من البايع هو القافا من البايع ان يكيل فيه فان
كان الجواق معينة صار المشتري قابضا بكيل البايع وان كان غير معينة بان قال اعربي جوا
وكلها فيه فان كان المشتري حاضرا فهو قبض والا لا وقال ليس بقبض في الوجهين حتى يقبض
الجواق ويسلم اشترى حنطة في مصر فاهلاك قبل تسليمه الى منزل المشتري على البايع لان
التسليم عليه كالواستاجرة الى مصر كذا كان له ان يبلغ عليها الى منزله وليس كالحاري منه بالقر
وكذلك ما يبلغ على ظهر الدابة كالحم وغيره يجبر البايع على عمله الى منزل المشتري بشرط الحمل
الى منزله مفسد بشرط الايفاء لا يصح اشترى بكر او قطعا يصير قابضا فلو هلك في
يد المشتري فان احدث البايع المبيع المنع بعد وطئه صار ناقضا قبضه والهلاك على البايع
الا انه يبقى حصة نقصان البكارة من الثمن على المشتري ولا يجوز بيع المنقوض قبل القبض بخلاف
العقار وعندم لا يجوز بيع العقار قبل القبض ايضا ولو اوصاه برجل فأت قبل القبض
صح الوصية ولو وصيه من البايع قبل القبض فهو حيان من الاقالة ولو وصيه اخيره او تصدقا
به او اخره فالاصح انه يجوز ولو جعل العين مهرا او بدل الخلع او ميراثا يجوز بيعه قبل

القبض ولو حال رجلا بالثمن على المشتري سقط حقه في الحبس اعاد البايع المبيع للمشتري قبل
قبض الثمن او اودعه منه بطل حق الحبس بخلاف المرتقن وجد البايع الثمن رصا او سترة
او مستحفا فله ان يسترد المبيع ولو وجد زيوفا او بنهرجة لا المرتقن يسترد في الوجه كلها
ولو اشترى شيئا مكابلا او موازنة فلا يبيعه مكابلا او موازنة حتى يكتمل او يوازنه والصحيح
البايع لو كاله مرة بخفض المشتري يكفي به ولا يحتاج الى الامادة لان المبيع صار معلوما ولو كان
مكبلا او موازنا به او ميراثا جاز له ان يتصرف فيه قبل الكيل والوزن ولو جعله ثنابا
اشترى ثوبا بها يجوز للبايع الثوب المتصرف فيه قبل الكيل والوزن اشترى ثوبا واستاجر
البايع فيه او صبغه فحذرك ثم هلك الثوب قبل ان يحضر البايع فيه فله ان يقول البايع **فصل**
في مسائل خيار الرؤية ومروى شيئا فشره فلا خيار له الا ان يطول المدّة والشهر طويل ما
دون قليل ولو تغير فيه الخيار في التغير ولا يصح في دعوى التغير الا بحجة الا اذا اخطأت
المدّة فعلى المشتري البينة على البايع اليقين في عدم التغير وقيل لوراه غير قاصد بشره فلا خيار
ولو راي ثوبا ملغوا فادراه قبل وهو لا يعلم فله الخيار ولو اشترى ضيعة لم يرها ولها اكار
فزرع الاكار برضى المشتري بطل خيار الرؤية ولو وكل او رسل قبل الشراء حتى راه ثم اشترى
الموكل ذلك الشيء او المرسل بنفسه يثبت خيار الرؤية التوكيل بالرؤية مقصود الا يصح
حتى لو وكل بها وقال ان رضى به فحذره لا يجوز اشترى جزرا في جوال في اعله جزر هو بلا
وفي اسفله فغير فان كان قيمة الطول اكثر كان عيبا ولو اشترى كرز جني من الجوز فقلع فوجده
جيدا وقطع من الاخر فوجده رديا لا يردده ويرجع بالنقصان وقيل اذا اشترى جزرا او بصلا
او شيئا مغيبا في الارض لا يسقط خيار الرؤية عند ابي ح مالم يرى الكل ولو اشترى شيئا لم يره
فليس للبايع ان يطالبه بالثمن قبل الرؤية ولو اشترى قطنا بكرمان وحملها الى سمرقند ثم راه ليس له ان
يرده بخيار الرؤية او العيب الا ان يردّه من مضعه فله ولو اشترى حنطة او شعيرا او مبيع موجود
في ملك البايع لكن لم يصف البيع اليه بالاشارة ولا باع بطريق السلم جاز لانه باع ما يملكه وفي القينة
لو باع شعيرا لم ولم يصف البيع اليه ولا وصفه فالبيع جائز لانه باع ما يملكه ولو لم يكن في ملكه مقدار
ما باع قال بعضهم بطل في كله لانه باع ما يملكه وما لا يملكه وقال بعضهم لو باع كرا من حنطة ان لم
يكن في ملكه بطل وان كان بعضه في ملكه بطل في المعدوم وفسد في الموجود وان كان في ملكه لكنه من نوعي
او في موضعين لا يجوز وان كان من نوع واحد في موضع واحد لكنه لم يصف البيع اليها سبل

قال بعثت منك كذا كيلا من الخنطة جاز واذا علم المشتري مكانها بخبر ان شاء اخذها بذلك
 في ذلك المكان وان شاء ترك وفي المينة لو قال بعته جميع ما في هذه الدار من المتاع والمشتري
 يعلم ما فيه جاز وان لم يعلم لم يخبر عندها ويجوز عند ابى يوسف ولو باع جميع ما في هذه القرية
 من متاعه لم يخبر عندها وانما يجوز واذا كان في صندوقه ولو قال اشتريت منك الف من من
 هذه الخنطة فوزنت فاذا هو خمسة مئة من قبل تقع في الوجود وقيل لا لان الفساد قوي في تفسير
 اليه والاصح انه جائز في الوجود وكذا في العدييات المتقاربة اغا الخلاف في العدييات المتفا
 اذا وجد ما نقص فقد ابى حنفية فسد العقد في كله وان سمي لكل واحد منها وعندها يجوز
 ويخير المشتري وذكر في الكافي بيع ما لم يره انما يجوز اذا كان المبيع حاضر مستورا كسمن
 في زوا ما اذا كان غائبا لا يجوز وقيل هذا موقوف بوقت امكان الفسخ اذا اراده والصحح انه
 ثابت في جميع العقرم اذا اجاز به بالقول قبل الروية لا يزول خياره لانه ثبت عند الروية
 فلا يسل قبل وقته واذا اجاز به بالفعل بان تصرف تصرفا لا يقبل الفسخ كالاعتاق والتدبير
 او بوجبه حقا لغيره كبيع المطلق والبيع بالخيار للمشتري والرهن والاجارة يسل خياره
 واما الفسخ بالقول في الزمان قبل الروية لعدم لزوم العقد لان اللزوم بعد تمام الرضى وتعلمه بالعلم
 بادصاف مقصودة وهو غير حاصل قبل الروية ولو قال اشتريت به هذه الدراهم التي في هذه
 الصرة فباع بها فاذا هي ما خلاص نقد البلد فانه يطالبه بنقد البلد لانه مشروط عرفا ولو
 قال اشتريت به هذه الدراهم في هذه الخابية فباع بها ثم راي الدراهم فله الخيار ويسمى هذا الخيار
 خيار الكسرة وكذا لو اشترى بهذه الدراهم طعاما في حققة ثم علم مقدار فله خيار الكمية فعمل بهذا
 ان الطعام اذا لم يكن في الحققة بل كان في موضع يمكن الوقوف عليها فلا خيار له ولو اشترى خنطة
 ولم يرها ولم يقبضها حتى باعها بالبيع من غيره وسلمها اليه وانفقها انفق البيع الاول وعليه
 رد الثمن على الاول مؤنة رد البيع بخيار روية او شرط او عيب على المشتري ولو اشترى
 المتقاربة كالبيض والجوز او المكي والموزون فان كان في وعاء واحد فزاد البعض ثبتت
 الروية حتى لو رضى ليقط خياره اذا كان الباقي على تلك الصفة وان كان في وعاءين اختلف للشاي
 قال مشايخ العراق روية احدهما روية كله وقال مشايخ بلخ لا يكون كذلك والاصح هو الاول
 فاذا قال المشتري لم اجد الباقي على تلك الصفة فالقول للبائع وبالمينة على المشتري ولو اختلفا
 في الروية وعدمها فالقول للمشتري لان البائع يدعي العلم بالصفات والمشتري ينكر الشرايا لخنطة

مطل

لا يصح

لا يصح ما لم يتبين انها جيدة او وسطية او رديئة **فصل في مسائل**
خيار الشرط قال البائع للمشتري بعد قبض المبيع بايام للتعاخي
 ثلاثة ايام وله الخيار ولو اشترى شيئا وقبضه ثم وكل رجلا على
 ان ان لم ينقد الثمن الى عشرة ايام فالوكيل يفسخ البيع بينهما
 لم يفسد البيع لان هذا الشرط لم يذكر في البيع موضح الشرط حتى لو لم
 ينقد الى عشرة ايام كان للوكيل ان يفسخ اشترى مكيلا او موزونا
 او عبدا او شرط الخيار في بضعه او ثلثه جاز خيار البائع باق بعد موت
 المشتري ولو اشترى جارية على انها بكر فقال المشتري لم اجد هذا
 بكر او كانت البائع كانت بكر او قال قول للبائع وان لم يقبضها حتى اختلفا
 نظرت اليها النساء ولزمتها بقولهن بلايين وان لم يكن عند القاضي
 من يثق بهن لزمتها ولا شيء عليه وفي البرازي اشترى لؤلؤة على ان
 وزنها مثقال فاذا هي مثقالان فالزيادة له بلا شيء لان الوزن فيما
 يضم التبويض ينزل بمنزلة الوصف ولو اشترى بقرة على خلوب لبون
 جاز على رواية الطحاوي وعلى رواية الكرخي لا وعلى انها تحل كذا
 لا يجوز اجماعا وفي المينة لو اشترى شاة على انها خلوب يعني باشر
 جاز وعلى انها لبون يعني شيرناك لم يجوز وكوفيها ايضا اشترى شاة
 او بقرة على انها لبون فحل لبونها بطل خياره ولو اشترى كبشا على انه نطوح
 وليس كذلك لا خيار له كما اذا اشترى جارية وشرط انها مغنية وليست كذلك
 وفي القنية قال اشترى منك هذه البقرة على انها ذات لبن وقاب
 البائع انا ابيعها كذلك ثم باشر العقد مرسل من غير شرط ثم وجدها
 بخلاف ذلك ليس له الرد ولو اشترى جارية على انها بالغة فوجدها تحتض فله
 الرد ولو اشترى شاة على انها حامل فالبيع فاسد لانه اشتراط فيه حظر
 وفي البرازي لو اشترى جارية على انها حامل فسد للاشتراط ومن
 الامام انه يجوز ولو اشترى بقرة على انها لبون او خلوب او ذات لبن قال
 الكرخي انه لا يجوز وافق الظهري والطحاوي على انه يجوز لانه ذكر على سبيل

غير

الوصف لا الشرط كما لو اشترى فرساً على أنه هلالج فاذ هو غيره يردده
وفي القنية اذا اشترى جارية وبراء البائع من الحمل جاز البيع لان
الحمل عيب ولو اشترى على انها حامل فيجوز ان يقال البيع فاسد ويجوز ان يقال
البيع جائز والاستتباء انما يقع للاستتباء في الرواية وكان الفقيه ابو جعفر يقول
ان كان المشتري اشترط فالباع فاسد لان قصد الزيادة لعله يحتاج الى الظاهر
فاشتريتها على انها حامل وان كان البائع هو الذي اشترط فالباع جائز لان
قصد البراءة من العيب فلا يفسد واذ لو اشترى في المجرى ولم يفضل بين
البائع والمشتري وقال لو اشترى جارية على انها حامل فاذا هي ليست بحامل
فالباع لازم وليس له ان يردّها لان الحمل في الجوار عيب فكانه قال على انها
معيبة ولو قال هكذا جاز ولو اشترى جارية وعلى وجهها اسفنداج ظنه
من حسنهما فلما غسلت وجهها زال ذلك الحس فليس له الرد لان القيمة في
الجواري ليس بعيب ولو شرط الحضانة في العبد فاذا هو غفل لا يرد في
عكسه يردده ولو وجد عينا له ان يردده اشترى جارية على ان البائع له
يكن وطئها ثم تبين خلافه ليس له ان يردّها وفي رواية له الرد اشترى
عمامة على انها شهر ستانية فاذا هي خوارزمية لا يصح اشترى
فرساً على ان سنه خمسة سنين فوجد هاسته سنين فله ان يردده ولو
اشترى بقرة على ان سنه خمسة سنين فوجد هاسته سنين لزم
يردها لان الفرس لم يوكّل له والمراد منه القيمة والقيمة تزداد وتنقص بهذه
الصفة والبقرة لم يكن من هذا القبيل وفي البرازي لو قال بعثك هذا بال
وعلى ان تقرضني مائة لا يفسد لان لا يصير شرط الحكم الواو والبيع بالشرط
ان كان بكلاً على فان كان الشرط بما يقتضيه العقد صح البيع وان كان على ألف
مقتضى العقد وفيه منفعة لاحد العاقد يفسد البيع ولو كان بكلاً ان كقولاه
ان كان كذا بطل البيع سواء كان ضاراً له او نافعا او كيف ما كان الا في صورة وجهه
وهي ان يقول بعثت ان رضى فلان به ويجوز له الخيار اذا وقت بثلاثة ايام يعني
الخيار وفي الخائنة ينصب القاضي خضماً على عليه خيار الشرط ليرده عليه اذا

كان غائباً وكذا في خيار الرقبة **فصل في مسائل البيع** الفاكيد رجل باع سلعة بالف درهم
على ان يعطيه على التفريق ان كان ذلك شرطاً في البيع لا يجوز البيع وان لم يكن ذلك
شرطاً في البيع بل ذكر بعد البيع كان البائع ان يأخذ الثمن جملة كذا في قاضحان ولو باع
نصف حاصل الكرم مشاعاً ولم يذكر لم يحجز الامن الشريك والحيلة فيه ان يبيع الكل
ثم يبيع في نصفه ولو اشترى الكرم مع الغلة وقبضه ان رضى الاكراه جاز وله حصته
من الثمن وان لم يرض لم يحجز البيع ولو اشترى اوراق التوت على ان يأخذ شيئاً فاشترى
يحجز وان لم يذكر شيئاً فاشترى ان اخذ في اليوم كله جاز وان مضى يوم فسد والحيلة
ان يشتري الشجر فيأخذ الاوراق ثم يبيع الشجر من البائع ثوب بينهما
وباعه احدهما بغير اذن شريكه ولم يجوز له ان يبيع البايع ولو باع
عبد من احد البائعين والاخر بغيره بصفقة واحدة بغير اذن الغير فان علم
الغير واجازه البيع جاز البيع وان لم يجوز فان كان المشتري ان علم وقت الشراء
بذلك لزمه البيع في الواحد بخصته وان لم يعلم بذلك الا بعد البيع ان علم قبل القبض
فله ان ينقض البيع منهما وان علم بعد قبضهما لزمه في عبد البائع بخصته من الثمن
وفي القنية عمارة مشتركة بين رجلين باع احدهما او فضولي جميع العمارة يتوقف
البيع على اجازة شريكه فان لم يجوز يفسد البيع كاجازة احد الشريكين الدار المشتركة
وفي المنية داراً او ارض بين رجلين باع احدهما كله جاز في نصيبه ولو باع نصيبه مشاعاً
لشريكه ان يبطل البيع وناد صاحب القنية قبل كذا في الاول وقبل لا وفي الاصح له الابطال
في الصورتين ولو باع نصف عبد مشترك بينه وبين غيره جاز وينصف الى النصف بقتنه
النصف الى نصيبه خاصة وفي الجامع الفصولي ذكر خواهر زاده المال بين الشريكين اذا
باع احدهما نصيبه من شريكه جاز كيف ما كان وان باع من غيره بغير اذن شريكه ينظر
ان كان الشركة بسبب اختلاط المالاين من غير خلط او بسبب خلطهما لا يجوز لان في الخلط
زوال ملك الخلط الى الخلط لوقوع التقدي منه في الاختلاط وكشمة زواله الى شريكه
فضار الزوال ثابتاً من وجه دون وجه فصار نصيب كل زائلاً الى الشريك في حق البيع
من الاجنبي غير زائل في حق البيع من الشريك عملاً بالشبهة وان كان بسبب الارث
والهبة والصدقة والشراء والاستيلاء او ملجى هذا المجرى جاز وفي القاضحان

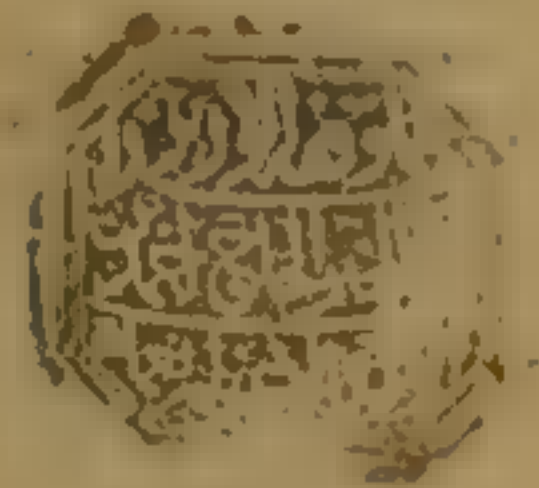
دار بين رجلين باع احدهما نصفاً شاعياً من بيت معي من هذا الدار لرجل قال ابو ج لا
يجوز البيع لان شريكه يتضرر بذلك عند الفسخ وكذا لو كان دار بين الورثة فباع
احدهما بيتاً من تلك الدار لا يجوز وفي المينة لو كانت الشجرة مشتركة بين ثلث فباع
احدهم نصيبه من احد صاحبيه لا يجوز ولو باع منهما يجوز وكذا الزرع
المشتري ولو باع رب الاشجار حصته من العامل لا يجوز لان ثوب
الاشجار تركها على الاشجار وليس للعامل ترك ما اشترى
عليها وهو مع هذا لو اشترى العامل حصته رب الاشجار
ولم يتنازع حتى ادركت حياز لزوال المفسد لكن
باع جدياً في السقف واخرجه وسلمه جاز البيع **فصل في**
مسائل الاستحقاق ولو اشترى ارضاً فيها اشجار ولم يذكر
في البيع ثم استحققت الاشجار قبل قبض المشتري لا يسقط بشئ من الثمن
بل خسر المشتري ان شاء اخذها بجميع الثمن وان شاء فسخ وان استحققت
بعد القبض سقط حصتها من الثمن وكذا لو اشترى داراً فاستحق بناؤها
وفي القنية لو اشترى ارضاً خربة فانفق في عمارتها وتسوية اكامها وحفرها
ثم استحققت لا يرجع على البائع ولا على المستحق بما انفق على عمارتها وكذا لو اشترى
داراً فخصصها وطوى سطوحها ثم استحققت لا يرجع على البائع بقيمة الحصص
والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يمكن ان يفصله ويهدمه ويسلم اليه وذكر
فيه ايضا لو غرس في الارض المشتري اشجاراً او كروماً ثم استحققت يقوم الاشجار
على المستحق غير مقلوعة ويرجع على البائع بما انفق وما لحقت من المؤنة وقيل لو حفرها
بيرا وطواها بالة يرجع بقيمة ما طوى دون ما انفق في الحفر وقيل انما
يرجع بقيمة البناء على البائع اذا كان البناء قائماً وقت الاستحقاق فينقصه المستحق وشر
المشتري المنقوض على البائع ويأخذ منه قيمة مبنيا يوم استحق الدار ولا
يرجع ما انفق ولو انهدم ما بنى قبل الاستحقاق لا يرجع بما انفق على
البائع لان شرط الرجوع قيام البناء ولو كان البائع غائباً والمستحق
اجبر المشتري به بانه فقال المشتري غربي يا غي وهو غائب قال ابو حنيفة

لا يلتفت

لا يلتفت الى قول المشتري فيؤمر بهدمه فيندفع الدار الى المستحق فلو حفر البائع بعد
هدمه لا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء ويرجع على البائع لو كان البناء قائماً
فسلمه الى البائع فهدمه واخذ المنقوض واما بعد هدمه فلا يسلمه على البائع فلا
يشئ عليه وفي الجامع الفصولين لو باع المشتري الاول الثاني امة فاستولدها الثاني
فاستحققت يرجع المشتري الثاني على المشتري الاول بالثمن وقيمة الولد ولا يرجع على بايعه
الا بالثمن عند ابى حنيفة وعندهما يرجع بقيمة الولد ايضا ولو استولدها على امة او صدقة
او وصية او شراً اخذ المستحق الامنة وقيمة الولد الموجب للرجوع هناك مطلق للاستلحة
في الظاهر فقد وجد ويرجع الاب على البائع بثمنه وقيمة ولده لا عقره عندنا ولا يرجع
على الوهاب والمصدق والموصي بقيمة الولد عندنا ويرجع عند الشافعي لتحقق الرجوع
ولنا ان مجرد الرجوع لا يكفي لاثبات حق الرجوع فان من اخبر ان هذا الطريق امس
فسلكه فذلك ماله لا يرجع على المخبر فثبت ان الرجوع في المعاوضات لان السلامة
تصير مستحقة فيها فاما التبرعات فلا تصير مستحقة بصفة السلامة وبهذا لا يثبت حق
الرجوع بالعيب ولو اشترى كوماً فبني او غرس فاستحق ثلث الكرم شاعياً اهل يجبر المشتري
على تقريع كل الارض اجيب بانه يقيم الارض بينهما في واقع في نصيب المستحق يوم
بقلعة ثم يرجع على بايعه ولو استحق فاداد المشتري ان يرجع بثمنه على البائع فقد مات
ولا وارث له فالقاضي ينصب عنه وصيلاً ويرجع المشتري عليه وايضاً ذكر فيه فصول
ولو اشترى ثوباً فحاطه قميصاً فبرهن اخر ان القميص له فالمشتري لا يرجع على بايعه بثمنه
اذ البيع لم يستحق والمستحق لم يبع اذ البيع كرماس والمستحق قبضه ولا له ما خاطبه فيصا لم
يجز ان يملك اخذ الاسبب جديد بشراء او غيره وكذا حكم شراء توفيقه ثم استحق الدقيق
وكذا لو اشترى لحماً ففواه فبرهن الاخر ان الشوي له لم يرجع على بايعه لانه لما شوي لم
يجز اخذ الاسبب جديد وفي القنية لو اشترى ابلاً مهازلاً فغلقه حتى سمن ثم استحق
لا يرجع على البائع بما انفق وقيمة العلف وكذا لو اشترى عبداً او بقرة فانفق ثم استحق
وذكر في الجامع الفتاوى رجل باع دابة لآخر فولدت الدابة عند المشتري او لا ثم استحق
الدابة باخذ المستحق الدابة بجميع اولادها ويرجع المشتري بالثمن وقيمة الاولاد على البائع
في قولهم جميعاً وذكر في بعض الفتاوى رجل اشترى كوماً فقبضه ونصرف فيه ثلث سنين

ثم استحق رجل واقام البينة واخذته بقضاء القاضي ثم طلب الغلة التي اتلفها المشتري هل يجب
رده ام لا الجواب فيه يوضع من الغلة مقدار ما اتفق في عارة الكرم مع قطع الكرم واصلاح الشوا
وبنيان الحيطان وممرته وما فضل من ذلك ياخذ المستحق من المشتري ولو اشترى بقرعة على
الفاصل فقلت عنده اولاد اشرب من لبنها وانفق عليها يرد البقرة مع اولادها
ومثل ما شرب من اللبن لان البيع فاسد فيكون البقرة في ضمانه وفي المنيعة المشتري
بالشراء الفاسد قبل ملك المقر لا العين بدليل انه لا شفعة به ولا يحل الاطى بالجارية
وفي الاصح ملك العين بالقبض بدليل انه لو بيعت بجنبها دار فله الشفعة ولوردها
على البائع فله الاستبراء وقيل يكره وطى المشترة بالشراء الفاسد ولا يحرم ولو علمت
بالوعد صارت ام ولد وغرم قيمتها لا غيرها في الاصح ولو اذنت قيمتها في يد شم
استهلك فعليه قيمتها يوم القبض عند اي حينة اي س وعنده يضمن قيمتها يوم الهلاك
بيع الغلق بجوز وكذا بيع لحم السباع والخمار مذبوحا بجوز وبلاذخ لا بجوز بيع
سرقين الرباط لا بجوز الا اذا جمعه وكواشترى حراما فله ان يردده على بايعه وان قال وقت
البيع هذا البشع حرام لان بيع الحرام لا يفتقد اصلا وفي القينة لو اشترى شيئا فوجد
ازيد دفع الزيادة الى البائع والباقي حلال له في المثليات وفي القيمات لا تحل حتى
يشترى الزيادة من البائع الا اذا كانت مما لا يجري فيه القيمة فحينئذ تعذر ولو اشترى
شيئا فبينما يقيس فقلت البائع اشترته مني رخيصا وقال المشتري ان وجدت له
من يشتره باز يدفعه فباعه باز يد لا يفتقد لان هذا تعليق الاقالة بشرط لا تعليق الوكا
وتعليق الاقالة بالشروط لا يصح وفي الخلاصة اذا باع رقبة الطريق على ان يكون البائع حق
المرور جاز وان بيع حق المرور لا بجوز في رواية الزيادة وفي البراري الطرق ثلثة طرق
الى الطريق الاعظم وطريق الى السكة الغير النافذة وطريق خاص في ملك الانسان فلهذا
لا يدخل في بيع الدار والارض بلا ذكر والاوتان يدخلان بلا ذكر وكذا القاء الثلج وتسييل
الماء في ملك انسان لا يدخلان بلا ذكر ولو اشترى عقارا لا يجبر البائع على اعطاء الصك
ولا على الخروج الى الشهود وان كت الصك واتى بالشهود يجبر على الاستهاد وان ابي برقع
الى القاضي وكذا لا يجبر على دفع الصك القديم ولكن يومر البائع باحضار الصك القديم حتى
ينسخ منه المشتري ويكون في يد القاضي اشترى خلا في خايبه فحمله المشتري في جتره له

فوجد فيها فارة ميتة فقال البائع كانت في جرتك وقال المشتري بل في خايبتك فالقول لك
لانك اراه العيب ولورده المشتري لفساد البيع فلم يقبله فاعاده المشتري الى منزله فقلت عن
لا يلزم الثمن ولا القيمة وكذا الغاصب اذا ردة المعضوب الى المفضوب منه فلم يقبله فحل الفاسد
الى منزله فضاء عنده لا يضمن ولا يجرد الغصب بالحمل الى منزله اذا لم يضع عند المالك لانه
صار امانة عنده فان ومنعه بحيث تناوله يضمن حمله الى منزله فضاء ضمن وقال ابن السلا
ان كان فساد البيع متفقا عليه بولي المشتري وان لم يقبله البائع وان كان مختلفا لا يبرأ الا
بقوله او بقضاء القاضي وقال ابو بكر الاسكاف يبرأ في الوجهين وفي البراري لو باع ارضا
على وجه لم يدخل زرع في البيع افي صاحب الحيط فساد البيع كبيع جذع في سقف واقية
البيع بان البيع موقوف فاذا زرع الزرع جاز البيع وفي الجامع الصغير باع الزرع حصته
من رب الارض او غيره لا يجوز وفي مواضع اخر يبيع من رب الارض قبل النبات لا يجوز
وبعد يجوز وفي الفناوى الزرع اذا كان كله لواحد او كان مشتركا بين رجلين او ثلثة
باع واحد فسطح بلا ارض ان كان مدركا جاز وان لم يكن مدركا لا يجوز وان لم يفسخ حتى ادرك
عاد جاز الزوال المانع وهو لزوم الضرر بمطالبة المشتري بتفريق الارض كمنع من
السقف ولو اشترى فضيلا ولم يقبض حتى صار حيا بطل البيع عند الامام وقال لا يطل وفي
الخلاصة بيع الموهون يفتى بانه غير نافذ في حق الموهن وليس للراهن حق الفسخ بمنزلة بيع
المستاجر والمشتري الخيار ان شاء انفس العقد في الحال وان شاء توقف الى انقضاء مدة
الاجارة ومعنى قول الفقهاء باطل انه سبيل لانه غير منعقد علم به او يعلم عند اي حينة
وم وعنده اي س فرق بين حالة العلم وحالة عدم العلم فانه يجعل الرهن والاجارة بمنزلة
العيب وشراء العيب مع العلم بعيبه يمنع بثوت الخيار للمشتري وعند هذا ذلك بمنزلة الاستحقاق
والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع عند الاستحقاق بيع المفضوب من غير الغاصب اذا كان
الغاصب مقرا وله بينة على العيب يصح في الاصح وقيل يجب ان يصح موقفا صورته باع
مفضوبا في يد رجل قد عصبه فالبيع موقوف فان سلمه الى المشتري ثم البيع وان حجد ولا
بينة للمفضوب منه لم يجز لان مجوز التسليم وان لم يسلم حتى تلف انقضى البيع ولا
ياخذ المشتري منه قيمته لان القيمة كانت واجبة قبل البيع لا بسبب وجد بعد البيع
فلم تكن خلفا عن المبيع ولو باع الابن ثم سلم في المجلس لا يجوز هذا متصلا الى قوله وقال



يتوقف بيع الموهون والمستاجر يعني اذا باع الراهن الرهن والموجر العبد المستاجر فانه
يتوقف على اجازة المريتض والمستاجر الا ان المريتض يملك نقض البيع اذا باعه الراهن بغير
اذنه فولاية الفسخ الى القاضي لا اليه والمستاجر يملك الاجازة ولا يملك الفسخ فان لم يجز للمستاجر
حتى انقضى الاجارة بينهما نفذ البيع السابق كذا في الخاتمة من شرح الجمع وقال الطحاوي
اذا ظهر بالعبد بعد البيع وسلم الى المشتري جاز البيع وان امتنع البايع عن التسليم او المشتري
عن القبض ولا يحتاج الى بيع جديد وقال بعض الفقهاء رجل قال عبدك عند فلان فبعه
منى لا يجوز لان العبد اتى في حق المتعاقدين وفي المنتقى عن ابي حنيفة اذا باع الابن
والمشتري يعلم مكانه جاز فان قال المشتري بعني وانما اعلم مكانه وقال البايع علمت فالقول
للبايع هو الصحيح وان باعه ولم يعلم احدها مكانه لم يجز فان وجدته فدفعه اليه فاعتقه
عتق وعليه قيمته ولو ابيع المبيع قبل القبض فجعل الراذ على البايع بيع افرس الذي لا يؤخذ
بلا حيله لا يجوز كذا في القنية وفي الجامع انفسولين الولاية في مال الصغير الى الاب
الى وصيه ثم الى وصيه وصيته وان بعد فلو مات ابوه ولم يوصي فالولاية لاب الاب ثم الى وصيه
ثم الى وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه القاضي اذا كان منصوصا عليه في منشور
والافليس له نصب الوصي والمتولي في الاوقاف فلا بد ان يذكر فيه ان فلان القاضي ما دون
بالاثابة من جهة السلطان ولكل من هو لولاية التجارة بمثل القيمة او مستر العقب في
مال اليتيم ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال والعقار والمنقول وكذا شراؤهم باليتيم بغير
العقب ولو فاحشا ينفذ عليهم ويجوز للوصي ان يبيع مال اليتيم من نفسه اذا كان نفعه
ظاهرا عند ابي حنيفة وعندها لا يجوز كالوابع الوكيل من نفسه لا يجوز قبل النفع ان
يبيع ما يساوي درهما بدرهمين وقبل ان يبيع اكثر من قيمته بحيث لا يتغلب الناس فيه ولا
يجوز بيع الوصي ماله من يتيم اصلا ولو باع الوصي باجنبي بمثل قيمته يجوز وقبل يجوز
بأحدى شرائط الثلثة اما بان يبيع بضعف قيمته او للصغير حاجة الى ثمنه او على ميت
دين لا وفاء الابه وتقبل يجوز للوصي بيع عقاره اذا خاف من خرابه او اخذ متغلب اياه
فان لم يكن احد الشرائط الثلاث **فصل في مسائل بيع الاب** ولو باع الاب ضيعة ابنه
او عقاره بمثل قيمته ثم كبر الابن ان كان الاب عادلا او مستورا عند الناس يجوز وان
كان مفسدا لا يجوز هو الصحيح وان كان منقولا وهو مفسد فيه روايتان وفي رواية يجوز

ونفذ الثمن منه ويوضع على يد عدل وفي رواية لا يجوز الا اذا كان قتيلا للصغير وهو الصحيح
وينقض القاضي البيع ان لم يكن اصلا للصغير سواء كان البايع ابا او وصيا ولا يجوز للقاضي
بيع مال اليتيم من نفسه اذ يجوز من القاضي انما يكون على وجه الحكم ولا يجوز حكمه لنفسه قبل
بيع القاضي مال اليتيم لنفسه كشرائه الوصي لنفسه حتى لو رفع الى قاضي اخر فلو كان فيه خير اجلوه
ولو شرا ولو اشترى القاضي مال اليتيم من وصيه او باعه منه وقبل وصيه فانه يجوز ولو وصيا
من جهة هذا القاضي ولو باع الوصي مال احد الصغيرين من الاخر جاز وكذا الاب لا القاضي
وفي البرازي والزيارات للاستتر وشون ان القاضي اذا باع مال احد الصغيرين من الاخر
جاز ولو فعل ذلك الاب والوصي لا يجوز ولو باعت المرأة متاعا زوجها بعد موته ونعت
انها وصية ولزوجهها صغار ثم قالت لم يكن وصية لم تصدق على المشتري ويتوقف بيعها على بلوغ
الصغار فبعد لو صدقوها فانها وصية والا بطلوا ولو ادعى العبي قبل البلوغ انها لم تكن وصية
تسمع لومادونا في التجارة وفي القنية لومات عن زوجة لها اولاد صغار فلها بيع من منقولات
التركة لحاجتهم الى نفقة دون غيرها وفي البرازي لو باعت الام مال ولدها الصغير بلا امر القاضي
ولم تكن وصية قبل الولد ابطال البيع وقبل لا وينعقد البيع بمجرد ايجاب الاب في المشتري من ابنه
الصغير او باع منه بكذا الوفور يشقته اقيم عبارة الواحدة مقام عبارة اخرى في الجحج الى القول ناسا فيكون
اصلا في حق نفسه ناسا على الصغير حتى لو بلغ الصبي كان العهدة عليه على ابيه بخلاف ما اذا باع مال
ابنه من اجنبي فبلغ الصبي كان العهدة على الاب فاذا انقضت على الاب في صورة الشراء في ابنه الصغير
لا يبرأ من الذي حتى ينصب القاضي وكذا لا يقبضه فقبضه ورده على الاب فيكون امانة
عنده ولو باع مال ابنه ثم ادعى غيبا فاحشا لا يسمع هذا اذا اقر يقبض على المثل واشهد على ذلك
في الصك واما اذا لم يقر به ولم يشهد على ذلك في الصك افاقا بعث ولم اعلم العقب اولم اعلم ان البيع
لا يجوز مع العقب فلو ادعى بعد ذلك سمع وقبل اذا غيب الاب غيبا فاحشا الحكم فيه ان ينصب
القاضي قتيلا من الصبي يدعى على مشتريه ولا يسمع دعوى الاب اصلا ولو ادعى الاب بعد بلوغه العقب
عند الشراء والمشتري انكره يحكم الحال لو لم يكن المدعى قد رما يتبدل السعر والا يصدق المشتري
ولو اقام البينة فثبت الزيادة اولى ولو قال الاب ضاع الثمن او نفقت عليك قبل قوله ان كان
نفقة مثلية تلك المدعى وفي المنتقى الامم اذا ادعى شيئا بخلاف الظاهر لا يقبل قوله كالموصي
اذا ادعى انه اتفق على الصبي مالا كثيرا ولو اتفق الوصي من ماله على الصغير ولم يشهد الرجوع

وقت الاتفاق فله ان يرجع ولو كان المنفق ابالم يرجع وقيل لا يرجع الوصي ايضا الا اذا كانت
اتفق عليه ليرجع عليه ولو اتفق الوصي على التيمم في تعليم القرآن والادب من ماله ان كانت
يصح وهو ماجور والا في كل تعليم ما يقرأ في صلواته ولو اذن القاضي للصبي جاز وان ابى
ابوه او وصيه وانما يخرج القاضي وفي المينة لا يجوز البيع والفتنة على من يحن ويهين وعلى
البرم والمغني عليه الا اذا كان وكيله وقد وكله بماله **فصل في مسائل البيع الذي تعارف اهل زماننا**
احيا الاواني على الربو او شرب ولا يمنع الناس عن الحيل لان اكثر الناس يحتاجون اليه في
زماننا فينا بغير القاضي بتعليم الحيل وكذا القاضي اذا لم يكن الدعوى عنده لانه يعلم
العلم وهو من في الحقيقة لا يملكه ولا يتنفع به الا باذن مالكه وهو ضامن ان اكل من غره وكف
الدين بهلاكه وللبايع استرداده اذا قضى دينه حاصله لا فرق بينه وبين الرهن في حكم
من الاحكام لان المتعاقدين وان سمي بايعا لكان غرضهما الرهن والاستيثاق بالدين اذا العاقدان
يقول كل واحد بعد هذا العقد رهنتم ملكي فلانا والمشتري يقول ارتقت ملك فلان
والعبارة في التصرفات المقاصد والمعاين لا الالفاظ والمبايع وسئل الامام المازني عني
باع نصف الكرم من اخربيع الوفا وخرج هو في الصيف الى كومه مع اهله وخرج هذا المشتري
مع اهله وادركت الغلات فاخذ البايع نصفها والمشتري نصفها هل للبايع اذا تقابلا البيع
واعطى ثمنه الى المشتري ان يطالبه باحمل من الغلات قال لو اخذت بغير رضى البايع فللبايع
ان يطالبه به لا لو اخذت برضاه لكونه هبة فهو على الحقيقة رهن وليس له ان ياكل غلة الرهن
فاد الكهفان قيل ينبغي ان لا يضمن لان الاذن من البايع موجود دلالة لان غرضهما من
هذا التبايع اخذ غلته والانتفاع به سواء كله او بعضه لا عبارة للاذن السابق لان العسيلة
غير موجودة وقيل - النسفي اتفق مشايخ زماننا على صحة بيعا على مكان عليه بعض
السلف لانها تلفظا بلفظ البيع والشراء بلا شرط فيه والعبارة للمفرد لا المقصود كمن تزوج
امراة ومن ينه ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد حتى لو كان البيع قتا او دابة فهناك
عند المشتري فلا شيء لواحد منهما على الاخر **الصحيح** ان بيع الوفا ان كان بلفظ البيع والشراء
لا يكون رهنا ثم لو ذكر شرط الفسخ في البيع يفسد البيع ولو لم يذكر الشرط فيه وتلفظ بلفظ البيع
والشراء ثم ذكر الشرط على وجه الوعد جاز البيع ولزم الوفا بالوعدة اذا الواعدة وقد
تكون لازمة فيجعل لازمة لحاجة الناس وقيل ان تواضع الوفا بالوعدة قبل البيع ثم عمد

احتياجا

منهاهم قلنا صح

البيع

البيع بلا شرط الوفا والعقد جائز ولا عبارة الواضحة السابقة وقال بعض المشايخ لو عقد بلا
ذكر شرط الوفا ثم شرط الوفا يكون بيع الوفا اذا شرط الاخر يلحق باصل العقد عند ابي حنيفة
وعندهما الاوهم بشرط الاتحاد في مجلس العقد اختلف فيه والصحيح انه لا يشترط وبعض المشايخ
جعل باطلا اعتبارا بالهزل وبعضهم جعله في حكم الكره فينقضه المشتري ان شاء لانه لم
يكن راضيا به وقال بجم الدين النسفي اتفق مشايخنا في هذا الزمان على جوازه وضافة بعض الحكماء
اليه وهو الانتفاع لحاجة الناس اليه ولتعاملم فيه والقواعد قد تترك بالتعامل كافي **الاصح**
الاستصناع قال صاحب النهاية وذكر في الفصولين قال بعض المشايخ في زماننا الشرط لو لم يكن
في العقد جعلناه بيعا صحيحا يرضى المشتري حق ينتفع بالبيع كسائر املاكه وجعلناه رهنا في حق
البايع حتى لا يخرج المشتري المبيع من ملك البايع ويجبر المشتري على قبول الثمن وردد المبيع على
بايعه لان هذا البيع مركب من هبة العوض وهبة المبيع وكثير من الاحكام له حكمان فالحال
الناس حذر عن الربو اخصوصا في ديارنا فانهم قد اعتادوا في هذا ولو اختلف المتبايعان فقا
المشتري شريته بانا وقال البايع بعتة وفاد في القول للبايع اذ المدعي يدعي روال حقه عنه
وهو ينكر وقال بعض المشايخ القول في هذه المسئلة قول المشتري لو لم يشهد عليه الظاهر
وهو نقصان الثمن ونقصا به ملا يتعاني الناس فيه ويعبر فيه يوم البيع وقال بعض المشايخ
لو ادعى البايع وفاء والمشتري بانا او بالعكس والقول لمدعي البتات قال بعض المشايخ كينت
افيه الناس في الابتداء ان القول لمدعي الوفا وله وجه حسن الا ان ائمة تجاري هكذا فاقوا
ولو قرأ في مرض موته انه كان باع كومه في صحة من فلان الاجنبي بيعا صحيحا وقبض ثمنه ولم
يخرج الثمن من ثلث ماله هل بيع اقراره في كل الثمن بالتصديق الورثة اجاب اكثر اهل القبلة
في زماننا وان لم يعتمد على جوابهم انه يصح اقراره وان لم يصدقوه ونحو ان اقرار المريض يدعي لا يبي
فيصح من كل ماله على ما عليه رواية القدر وروي واجيب انه لا يصح بالتصديق الورثة وليس الامر
كأن يجرى اقرار بلا استيفاء دين ثبت لمريضه كالأقر في مرضه بيع بات ثم اقر بقبض ثمنه
يعبر من ثلثه وفي الفتاوى الصغرى اذا اختلفا في الصحة وفي الفساد فالحال ان القول
لمن يدعي الصحة والبيينة بيينة مدعي الفساد واذا اختلفا في الصحة والبطلان فالقول لمدعي
يدعي البطلان **فصل في مسائل الاختلاف بين البايع والمشتري** لو ادعى احد هما الطوع والاخر الكره
فالقول لمن يدعي وان اقاما البيينة بيينة مدعي الاكر اولى وفي البرازي لو ادعى المشتري

دفعه

الطوع

البات والبايع الوفا القول قول البائع لان المشتري يدعي زوال ملكه عنه وهو ينكر وذكر صاحب
النافع والديناري في ان القول لمدعي البات الا اذا شهد الظاهر للبائع بان يكون الثمن ناقصا
كثيرا الا اذا ادعى المشتري تغير السعر فان تغيره يمنع جعل الحال على الخينة القول للمشتري
لان يمسك بالاصل الظاهر وتقريره ان المبيع يساوي الفانبايعه بسمائة فالقول للبائع وان
كان باع بسمائة فالقول قول المشتري وانما بخاري اتفقوا بان القول لمن يدعي البات
فصل في مسائل العيب ولو اشترى ثورا فابق من قرية المشتري الى قرية البائع لا
يكون عيبا وفي الغلام عيب قبل هو عيب في الثور لان خلع الواس عيب هذا الى وقيل اذا دأب
على ذلك فهو عيب اما المرقان او الثلث لعدم الختان في الغلام عيب اذا كان بلديا وان
كان جليل فلا قال ابو حنيفة انه لا علم لي وقت الختان ولا رواية في عندنا وقدره بعض
المشايخ بسبع سنين وقيل بعشرة وفي القاضى خان اشترى غلاما وقبضه فادعى انه
يقول في الفرائض فان القاضي يدعه على يد عدل ينظر فيه رجل اشترى بعيرا وقبضه ووجد
به عيبا قد ذهب ليرده فعطب في الطريق فانه يهلك في المشتري وان اثبت العيب يرجع بنقصان
العيب رجل اشترى عبدا فابق من يده وقد كان ابو عبد البائع لا يكون له ان يرجع بنقصان
العيب مادام العبد حيا البقاء عند ابي حنيفة وكذا لو اشترى دابة فسقط منه ثم علم بالعيب لا
يرجع بنقصان العيب رجل اشترى تجارية وقبضها فوطئها او قبلها بشهوة ثم وجد بها عيبا
لا يرد لها لكن يرجع بنقصان العيب واذا رضي البائع ان ياخذها له ذلك ولا يدفع النقصان
ولو وطئها اشترى ثم وجد عيبا فباعها بعد العلم بالعيب او قبله لا يرجع بنقصان العيب ولو
اشترى حمارا فوجد حرونا وهو في وقت الشراء يقف في الطريق في بعض المواضع من غير مانع
كان له ان يردده وفي الخلاصة اشترى امرا فوجد مخلوقا للحيمة له ان يردده في الجارية ليس لعيب
اشترى تجارية قد ولدت عند البائع لامي البائع ولم يعلم المشتري بذلك عند العقد هل له ان
يردها فيه روايتان في رواية لا ترد اذا لم يكن بسبب الولادة نقصان ظاهر وفي رواية تنق
لان التكرار الذي يحصل بسبب الولادة لا ينزل ابراهيم عليه الفتوى نفس الولادة عيب في
بن آدم وفي البهائم لا الا ان يوجب نقصان رجل باع شيئا فباع وهو يبيع بذلك ينبغي ان
يعين العيب فان باعه ولم يعينه قال بعضهم يبيع فاسقامردود الشهادة والهي ان لا يصير
مردودا الشهادة لانه من الصغار رجل اشترى دارا فقبضها فادعى اخريتها فاسلاما واقام

البينة قال يجب وهذا عيب والمشتري بالخيار ان شاء امسك جميع الثمن وان شاء ردها فاشترى
اشترى غلاما وبركته وورم فقال البائع انه حديث اصابه من الضرب فاشتراه على ذلك
ثم ظهر انه قديم ليس له رده قال بعض المشايخ هذا لا يبيح السبب اما لو بينه فظهر انه
كان بسبب اخر فله الرجاء ان المسبب يختلف باختلاف السبب ولو باع فرس ساه جراحة وقتل
وقال البائع للمشتري لا تخف منها فان هلكت بسببها فانما منى فذلك بسببها لا شيء عليه
كذا في الغنم بخلاف ما اذا اشترى وبه حي فقال البائع انها غيب فادعى ربع او على العكس
فانه يردده ولو اشترى فرسا ظهر برحله فرحمة هي الزحرام وقال البائع هي فرحمة اخرى
فاشتراه على ذلك ثم ظهر انه ان الزحرام ليس له الرد مكسلة الورم قال محمد بن سلام لو اشترى
جارية بها فرحمة فظهر اليها ولم يعلم انها عيب ثم علم انه عيب فله الرد والصحيح انه اذا كان
عيبا بينا لا يخفى على الناس لا يكون له الرد والافله الرد لانه علامة لا يبنى الأحكام عليها
اشترى حافونا فوجد بعد القبض مكتوبا على بابه انه وقف على كذا لا يردده اشترى ارضا
فظهر انها مشؤمة يتمكن من الرد لان الناس لا يربحون فيها اشترى حمارا لا ينفق فهو عيب
ولو وجد جارا يتخفى في كل سنة اشهر مرة فله الرد ولو كانت مغنية فله الرد اشترى كروما
بتمر ودرت واكل منها ثم وجد بالكرم عيبا فله ان يرد الكرم وفي البراري اشترى كروما فاكل ثمرة
فاطلع على عيب او بقرة وشرب لبنها واطلع على العيب قال في الفتاوى يرجع بنقصان
العيب فيهما ولا يرددها وان رضي به البائع وانما مثل ان لا يكتساب العيب ليس برضى الاصل
ان امتنع الرد اذا حصل بامر مضمون من المشتري كالمقتل يمنع الرجوع بالنقصان وان كان
بغير مضمون كالاعتناق يرجع ولو حلب اللبن فاكله او باع لا يردده لان اللبن جزء منها وانما
دليل الرضا وفي الفتاوى الحليب بلا اكل او بيع لا يكون رضى وحلب الشاة رضى شرب
اولا وجز صوف شاة رضى ما يظن من العيوب في حيوان وقتن وامة فالطريق في الرجوع
الى اهل البصرة وان اخبر به واحد عدل يثبت العيب في حق الخصومة وان شهد به عدل
وشهد اخر ان انه كان عند البائع يرد عليه والعيب الذي لا ينظر اليه ذكر كقرن وثني
يثبت بخبر الواحد في حق الخصومة لا في حق الرد في ظاهر الرواية كل عيب يدخل تحت عموم
المفهومين بان يقوم مقام صحيح بالف درهم ويقوم مقام آخر مع هذا العيب بالف درهم
فهو يسير اما الذي لا يدخل بان اتفق المفهومون في تقويمه صحيحا بالف درهم واتفقوا في

تقوية مع هذا العيب باق ففاحش ولو اشترى حنطة مشاء اليها فوجد هاردية لا
يثبت له حق الرد لان الرداة ليست بعيب بخلاف ما اذا وجدها مسوسة او غنية
وكذا لو اشترى جارية فوجدها سوداء الوجه او قبيحة الوجه لا يثبت له حق الرد ^{الخط}
عيب وهو ان يشيب شعر الراس قبل وقت المشي وفي البرازي السن الساقطة ^{الاسنان} والخض
والسواد عيب والايسر وهو ان يعمل بيسارة تزدل لان عمل بكلمات يديه ولوراء عارجل
ورما فقال البائع انه من الضرب فبان انه خنام يرده اكل الطيب وخضاب الشعر وانثر
الجلد السياط عيب اشترى جارية لا تحسن الطبخ والخنز لا ترد وان كانت تحسنه ثم
نسيت في يد البائع فللمشتري الرد اشترى دابة او غلاما فاطلع على عيب ولم يجد المالك
فاطعمه وامسكه ولم يتعرف فيه ما يدل على الرضا يرده اذا حضر ورجع بالنقصان اذا
هلك ولو وجد بالدابة في السرع عيبا وهو يخاف فخص لا يمنع الرد اطلع على عيب بها فاعلم القاضي
وبرهن على الشراء والعيب فوضعها القاضي عند عدل وهلك عنده ثم حضر البائع ان كان لم
يقض بالرد على الغائب لا يرجع عليه بالتمن وان قضى رجع لان للقضاء على الغائب نفاذ في الاصل
من المحابنا اشترى شاة حاملا فولدت عنده ثم اطلع على عيب لا يرد هان هلك الولد له الرد
ولو قال البائع للمشتري بعد اطلاعه على العيب ابتيعها قال نعم ولم يتمكن من الرد اشترى
عبدًا ومن لم ير رجل عيوبه فاطلع على عيب فركه لاضمان عليه عند الامام لانه ضمان العهد وعلى
قول ابي تميم لان ضمان الدورك في الاستحقاق وان ضمن له السرقة او الخربة او الجنون
او العي فوجد ذلك ضمن الثمن للمشتري وان مات عنده قبل الرد وقضى على البائع بالنقص رجع
به على الصخر فمن ولو وقف الارض او جعلها مسجدا ثم اطلع على عيب اختار هلال بانه يرجع
بالنقصان ان اشترى عبدًا فابى ثم وجدته ولم يعلم بما ابقى عند بايعه بل ابقى عند بايعه
فله الرد شرب الخمر على سبيل الادمان والاعلان عيب بخلاف الشرب على سبيل الكتمان
السعال عيب لو فحش والالاو الحرن عيب وهو الكسل في الدابة لا تسير الا سير يلغ
والجوح عيب وهو لا يقف عند الكبح بالجمام اشترى دابة فوجدها قليلة الاكل فله الرد
لا للوجود الحار بطي الزهاب الا اذا اشترى على انه عجول وفي القسنة لو اشترى فرسا فوجد
كبير السن قبل ينبغي ان لا يكون له الرد الا اذا اشتراها على انها صغيرة السن اشترى جارية
على انه صغيرة فاذا هي كبيرة ليس له الرد لان المقصود منها الخدمة فالكبيرة اقد رطبها وقل

بحوز الرد لو وجدها كبيرة السن بحيث ضعفت قوتها ولو قايض ثورا ببقرة حامل فولدت عند
المشتري ووجد الاخر عيبا فرده يرجع بقية البقرة ولو علم بالعيب القديم بعد ما تقيب عنده يرجع
بالنقصان ثم زال عيب الجدي فله ان يرده بالنقصان قال بعض المشايخ ليس له الرد وقال بعضهم
يرد ان كان بدل النقصان قايما والا فلا ولورد العيب بقضاء او بغير قضاء او تقايلا ثم اطلع البائع
بعيب حدث عند المشتري فله الرد ولو باع المشتري بعد الصلح عن العيب ثم زال العيب في يد
المشتري الثاني ليس للبائع الاول ان يرجع على مشتريه ببطل الصلح وفي النهاية رجل اشترى
جارية فوجدها ذات زوج كان له ان يردها فاذا تقيمت بعيب اخبر رجعه بالنقصان ثم ابانها
الزوج فللبائع ان يسترد النقصان لزال ذلك العيب وكذا لو اشترى عبدا فوجد مريضاً كان له
ان يرده فاذا تقيمت اخبر رجعه بالنقصان ثم برقا من مرضه فللبائع ان يسترد النقصان لزال ذلك
العيب الا ان يكون بالمدوات رجل اشترى جارية وقبضها فوطئها او قبضها بشهوة ثم وجد
عيبا لا يرد هان ولكن يرجع بالنقصان العيب واذا رعى البائع ان ياخذ هاله ذلك ولا يرجع بالنقصان
ولو اشترى عبدا صغيرا فوجد به بول في الفراش كان له ان يرده فان لم يتمكن من الرد حتى تقيمت
عنده بعيب اخر كان له ان يرجع بالنقصان فاذا رجع بالنقصان ثم كبر العبد هل للبائع ان يسترد
ما اعطيه من النقصان لزال ذلك العيب بزوال سببه بالبلوغ لارواية فيه عن الثلاثة لكن
بالقياس الى هاتين المستلتي يستردان البلوغ ليس بالمدوات كذا في جامع الفصولين والمشتري
اذا علم بالبيع وقد مات الباع احدث عنه عيب يرجع بالنقصان على بايعه وبايعه لا يرجع على بايعه
حتى لو صالح عن ذلك مع بايعه لم يصح وهذا عند ابي حنيفة خلافا لهما ولو باق العبد ثم ادعى المشتري
العيب لم يرجع بالنقصان مالم يميت او يهود لان للبائع ان يقبله معيبا الزيادة المتصلة المتولدة
من البيع كالجمل وجلاد يبيض العين وبراقه بطل خيار الشرط ونقد البيع عند ابي حنيفة وابي
س خلافا لمحمد فعنده لا عبرة للزيادة المتصلة المتولدة في المبادلات وان كانت الزيادة المتصلة
غير متولدة من الاصل كالصنع والخياطة ولت السوق بالسمي والغرس والبناء بطل الخيار
بالجماع والمنفصلة المتولدة كالولد والارض والعقر واللبى والصوف والتمر ونحوها يمنع وغير
المتولدة كالهبة والصدقة والكسب لا يمنع الرد وان فتح المشتري بخيار الشرط رد الاصل ولم
يرد غير المتولد من الاصل ولو اشترى غلاما فوجد به عيبا ثم استعمله ايا ما فله الرد وفي الدابة
لما احتسبهم في استعمال العبد دون الدابة وفي البرازي قال البائع ركبته بعد الاطلاع

على عيب الخاضك وقال المشتري بل ركبها لارتها عليك فالقول للمشتري ولو خام بايعه في عيب ثم
ترك الخصومة اياما ثم خاصه فقال البائع لم امسكه طول المدة بعلم عيبه فقال المشتري
امسكته لانظر هل يزول العيب ام لا فله الرد وكذا لو اراد رده بعيب ولم يجد بايعه فامسكه
واطمحه ولم يتصرف فيه نظر فايدل على الرضا ثم وجد بايعه فله الرد ولو قال البائع بعد تمام
البيع قبل القبض تعيب المبيع والقيمة المشتري في اخباره ويقول عرضته ان ارد عليه ويكذب
فقبضه لا يكون رضى بالعيب ولا تصرفه اذ لم يصدقه لكن الاحتياط ان يقول له لا علمي بذلك
وانا لا ارضى بالعيب فلو ظهر عندي عيب ارد عليك وطى الثيب يمنع وكذا النظر بشهوة في زجرها
الداخل والمسى بشهوة وان وجد منه قبل العلم بالعيب والاستخدام مرة لا يكون رضى الا على كره
من العبد لان الاستخدام جبر انصرف مختص بالمال لا يكون دليل الرضى ولو قال البائع للمشتري
بعد ما وجد المشتري عيبا هل يتصرف قال نعم لزمه ولا يتمكن من الرد هكذا اجاب علي الرازي قال
صاحب الجامع فكان ينبغي ان يقول بدل قوله نعم لان قوله نعم عرضي على البيع وقوله لا احتراز
عن ذلك ولو وجد المشتري المبيع معيبا فقال البائع بعه فان لم يشتروا رده على ففرضي فلم يشتر
لا يرد على بايعه ومثله لو اعطى المشتري المثلث الى البائع فوجده زيوفا فقال المشتري انفقته
فان لم يرج رده على ففرضي ولم يرج يردده استحقاقا قال خواهر زاده ولو اشترى عبد اقر
المشتري انه ملك البائع ثم استحق من يده بالبينة يرجع على البائع بالتمن وليس للبائع ان يقول
للمشتري اقررت انه ملكي ومضى رجلي ان المشتري يخاصم فلا ترجع على بالتمن كما لو غصب منك
حقيقة لان المشتري يقول انا اقررت ملك بالتمن بشرط ان املك المبيع ظاهرا وباطنا واذا
صار العبد ملكا للمشتري ظاهرا لا يبق الثمن ملكا ظاهرا وان كان ملكا لك باطنا حتى
يستوي قبضه بعقد التساوي بخلاف الغصب لان الغصب لا ينزل ملك المعضوب ظاهرا
كما انزله من حيث الباطن ولو اشترى عبد اقرتضا انه ملك البائع ثم استحق من يده للمشتري
ورجع بالتمن على البائع ثم وصل العبد الى المشتري بسبب من الاسباب الباطنة يومر بالتسليم
الى البائع لان اقراره بالملك لم يطل وفي الذخيرة لا يؤمر بالتسليم اليه وان وصل الى يده لانه كان
مقرا بالملك للبائع فمقتضى الشراء وقد انقضى الشراء بالاستحقاق ففرضي الاقرار ولو استحق
المبيع فطلب المشتري منه من البائع فقال البائع ان المبيع ملك لي فشهد بالزور فضدقه
المشتري رجع بثمنه على بايعه مع هذا الاقرار اذ المبيع لم يسلم له فلا يحل منه للبائع كذا

في الذخيرة ولو برهن المشتري على المشتري ان العيب له ولم يوقت رجع المشتري على بايعه بثمنه ولو
وقت باقل من مدة الشراء يقضي به للمدعي ولا يرجع بثمنه على بايعه كذا في الجامع المصنوعين ناقلا
عن الكرخي وهذا موافق لقول ابي س اقول يقضي للورخ عند ابي س لانه يرجع حالة الاضرار و
وينبغي ان يقضي بقول ابي س لانه ارفق للناس واظهر ولومات المبيع قبل القبض ولو كسب فهو
للمشتري وان بطل البيع بوجه عند ابي حنيفة وقال اللبائع والتساب المبيع بالبيع الفاسد للبائع
اتفاقا اذ ارده المشتري واكتساب المعضوب اذا ضمن للغاصب اتفاقا كذا في جامع الفصولين
صبي باع او اشترى وقال انا بالغ وهو ابن اثني عشر سنة ثم قال لست ببالغ لم يلقفت لقوله ولو
كان ابن احدى عشر سنة ثم قال لست ببالغ صدق **كتاب الشفعة** اذا اخبر الشفع بالشر
ينبغي ان يطلب الشفعة ويشهد على طلبه لو كان عنده من يصلح لذلك والا يخرج الى الناس وطلب
ثانيا ويشهد على ذلك ولو لم يطلب في بيته وخرج الى الناس بطل الشفعة والاشهاد ليس
بشرط لطلب الشفعة ولكن شرط الاشهاد لثبت به طلب الشفعة بيقنة حتى يسقط عنه اليمين
على طلبه ولو قال الشفع طلبت الشفعة حين علمت وقال المشتري بل اخرت الطلب فالقول قول
الشفيع مع اليمين ولو قال الشفع علمت يوم كذا او زمان كذا فطلبت وقال المشتري لم تطلب فالقول
قوله الا ان يقيم الشفع البينة على طلبه قال ابو س اذا طلب الشفع الحكم بالشفعة من القاضي
يخلفه بالله تعالى لقد طلبت الشفعة حين علمت الشراء وان لم يطلبه المشتري وهو اختيار ابن ابي
لبالي وعند ابي حنيفة وم لا يخلفه مالم يطلبه المشتري وهذا يدل ايضا لان الاشهاد في
الشفعة على طلب الموائمة ليس بشرط لازم طلب الشفعة باي لفظ يفهم منه طلبها كقوله
طلبت الشفعة واطلبها وانا اطلبها والطلب على ثلث مراتب طلب الموائمة وهو ما تروى طلب
الاشهاد وهو ان الشفع اذ اتى المشتري يقول اطلب الشفعة في دار اشتريتها من فلان
وبذلك حدودها فسلمتها الى فلان الدار لا تعرف الا بعد ودها وطلب عند القاضي بان يقول
اشترى فلان من فلان دارا وذكروا دها لان الدعوى انما تتم باعلام المدعي ولو بيعت دارا ^{بد}
ولتبيعها فيها دعوى يقول طلبت الشفعة ان لم يثبت للحج الذي ادعى فيها شفع ظن
ان المشتري فلان كره طلب الشفعة فاذا علم ان المشتري غيره كان لم الشفعة وقيل اذا توهم
الشفيع ان المشتري فلان فسكت ثم علم ان المشتري غيره فطلب لايصح طلبه رجل اشترى دارا
فلقية شفعها والمشتري واقف مع ابيه وكلم الشفع على ابيه قبل ان يطلب الشفعة بتطل

شفعة وان سلم على الابن لا تبطل شفعة لان الشفع لم يحتاج الى الكلام مع المشتري فكان محتاجا
الى السلام لان الكلام قبل السلام مكروه ولو قال المشتري للشفيع لم تطلب الشفعة حين لقيتني
وقال الشفع طلبت الشفعة كان القول قول المشتري ويخلف بالله انه لم تطلب الشفعة حين
لقيتك ولو غرس المشتري كوما او بني فيها بناء كان للشفيع ان يعقله وياخذ الارض بالشفعة
ولو اشترى وزحف بالنفوس ينبغي كغيره كان للشفيع الخيار ان شاء اخذها وان شاء تركت
فاصحبك ولو سمع الشراء في طريق مكة فطلبها طلب الموابنة ثم يוכלل احد بطلب الشهادة ولو لم
يوكل ولم يكتب ومضى بطل الشفعة وان لم يجد ذلك ايضا قبل بطلت وقيل لا فاشهد حين
جاء وقيل هذا اذا لم يملك في الطريق بعد ما خرج ووصل الى الامن في جدر فبقا الى وطنه والا
فلا كذا في القينة ولو طلب الموابنة ثم تطوع بركتين ثم طلب بطلب الشهادة بطلت شفعة وان
المستلثان تدلان على ان طلب الشهادة عقيب طلب الموابنة من غير تأخير لازم ولو اخبرك
والشراء في اوله او في وسطه فقرأه الكتاب الى اخره بطلت عند عامة المشايخ وعند
الخيار الى اخر المجلس ما لم يشتغل بما يدل على الاعراض وهو مختار الكرخي لان ملك الدار لا
بد من التامل ولو ادركت البكر وجب لها الخيار والشفعة فانها تقول اخترتنيما جميعا
الشفعة ونفسي ولو قال بعد ما بلغه البيع الحمد لله اقول كسبي ان الله لا يبطل الشفعة وقيل
يبطل وفي المينة لو قال الشفع للمشتري انا شفيعك اخذ الدار بالشفعة بطلت ولو قال من
اباعها ولم يعلم بكم بيعت لم يبطل لانه رغب بتمن دون تمن ورغب عن مجاورة بعض دون
بعض قال شيخ الاسلام لو علم الشفع البيع عند احد هذه الثلاثة وهي البايع والمشتري
والعقار فطلب وانهد عليه بكيفية فلا حاجة الى طلب الشهادة وثانيا وان ترك الاقرب
فطلب الابعد في مكان اخر بطلت الشفعة الا ان يكون في مصر حينئذ لو ترك الاقرب لم تبطل
الا اذا جاء وزعن الاقرب ولم يطلب وعن محمد مدة هذا الطلب ثلثة ايام صورة هذا الطلب
ان فلانا اشترى هذه الدار وانا شفيعها وقد كنت طلبت الشفعة وانا طالبها الا ان فاكدها
على ذلك ولو بايعا وطلب الشفع الشفعة ذلك بخبرتها فلو كان المبيع بيع معاملة لا
بصدق ان على ذلك الا اذا كان بتمن يسير بدلالة الحال عليه حتى لو اختلف البايع والمشتري
وقال البايع بعته معاملة وقال المشتري لا فان كان بتمن يسير فالقول للبائع والا فللمشتري
تعلق ابطال الشفعة بالشرط جاز حتى لو قال سلمت لك ان كنت اشتريت لنفسك فاذا

اشترى بها غيره كان الشفع على شفعة ولو قال للمشتري وهو ما مور سلمت لك الشفعة خاصة
دون الامر فهو تسليم الامر ولو قال الشفع للمشتري سلمت لك شفعة الدار ثم علم انه اشترى بها
اخره فهو على شفعة ولو رد المشتري بسبب هو فتح من كل وجه لم يبطل حق الشفعة ولو
سلم الشفعة ولم يعلم الشراء يسقط الشفعة لانه صريح في الاسقاط كالاطلاق وفي المحيط لو باع
الشفيع حق الشفعة من انسان لا يكون تسليمها لان المبيع لم يصادف محله ولو سلم الشفعة ثم
خط البايع من التمن فلها الشفعة وفي المحيط يثبت الشفعة للحمل بدارة اليه ورثتها من ابيه فلو وضعت
لاقل من ستة اشهر من البيع فلا شفعة ولو لم يطلب اب الصبي الشفعة او سلمها فلا شفعة
للصبي بعد البلوغ عند ابي حنيفة وابي س وعندهم له الشفعة عند بلوغه ولو ارسل المشتري
رسولا صيا او عبدا او فاسقا او كتب كتابا فسك ولم يطلب كان تسليمه فان اخبره فضولي
فلم يطلب فغلى الاختلاف المشهور انه بشرط العدد او العدالة عند الامام خلافا لهما ولو
جعل له المشتري مجدا او مقبرة او ربا ط كان للشفيع نفق ذلك وله ان يفتش القبر ويرفع
لميت وفي شرح الجمع هذا فيما اذا جعله على هيئة المجدد ولم ياذن للناس بان يصلوا فيه
حتى يكون رتبة الارض والبناء باقية على ملك المشتري اما اذا اذن للناس بان يصلوا فيه ينقطع
فيه حق الشفع لان المسجد يملك رجله دار في ارض الوقف لا شفعة له فلو باع عمارته فلا
شفعة فيها وفي البدرية لو باع العقار مع العبد والدواب يثبت الشفعة للكل بغير العقار
شفعوي المذهب بالجوار طلب الشفعة بالجوار فسال القاضي هل ترى الشفعة بالجوار فان قال
نعم يقضي بالشفعة والا فلا ولو كان الخليط في البيع غايبا يقضي بالشفعة للخليط في حق المبيع اذا
طلب لان الغائب يحتمل ان لا يطلب فلا يؤخر حق الحاضر بالشك ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى
له بها وبعد القضاء له لو ترك شفعة ليس للخليط في حقه ان يخذها لانه بالقضاء انقطع حقه
ويبطل شفعة ولو لم يطلب الخليط في حقه حين غيبة الشريك فاذا حضر ولم يمس الخليط في حقه
ان يخذها والشريك في حق المبيع احق بالشفعة من جاري ليس شريك فيما يجب للخليط اما اذا
كان شريكين فيما يجب للخليط بان بنيا قبل القسمة على موضع مشترك كانا شريكين شايعا ثم
اقسم الباقي اما اذا اقسما الارض وخطا خطا في وسطها ثم اعطى كل واحد منهما شيئا حتى
بنيا حائطا فكل واحد جاري لصاحبه في الارض انما الشريك في البناء لا غير وفي الزاري قربة
خاصة باعها بدورها وبكر ومها واراضها وناحية منها يلي ارضي انسان فالشفيع

أخذ الناحية التي تليه سكة غير نافذة وفيها سكة أخرى فباع واحد منهم دارا في السكة السفلى
والشفعة لأصحاب السفلى ولو بيعت في السكة العليا والشفعة للكل وكذلك فخر خاصي انتزع منه
فخر آخر فباع رجل أرضا على النهر المنتزع يكون الشفعة لأصحاب النهر المنتزع منه يكره الحيلة
بعد ثبوتها بالاتفاق كما إذا قال المشتري للشفيع بعد ثبوت حقه أنا أبيعها منك بما أخذت
وقال الشفيع نعم يسقط الشفعة ولا بأس قبل ثبوتها هو المختار لأنه ليس بإبطال حق ثابت
وكذا الحيلة في الزكاة والربا وقال بعضهم الاحتمال لاستقاط الشفعة لا يكره إذا كان غير محتاج
في المختار ومن جملة الحيل ما ذكر في القصة أن يكون الثمن حنطة أو شعير أو فلوسا أو غيرها
من الأجناس غير معلوم المقدار بالمعيار ولا بالكيل ولا بالقبض بالحنطة ما باع حاصل الكلام
فباي كب لغز الحكم للحاكم يسقط الشفعة بذلك وذكر في بعض الفتاوى استأجر من زيد
توبا بلبسه جزء من مائة جزء من داره ثم باع بقيتها منه فلا شفعة للجار ولا خليط في حق
المبيع في الجزء الأول لأنه أجره ولا بقيتها لأن المشتري خليط في نفس المبيع ولو اشترى الجزء
منها بثمن كثير ثم اشترى بقيتها بثمن يسير وخاف أن لا يبيع البايع بقيتها بثمن يسير
يشترى الجزء الأول على أنه بالخيار ثلثة أيام فإذا امتنع البايع من بيع البقية بالثمن اليسير
رده ولو وهب له بيتا من داره ثم باع منه بقيتها فلا شفعة للجار ومن جملة الحيل في استقاط
الشفعة أن يقر البايع بجزء معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي منه إلا أن هذا يكون
على الاختلاف فإنهم اختلفوا أن الإنسان إذا أقر لغيره ببيع هل يثبت الملك للمقر له بالأقرا
قال بعضهم لا يثبت لأن الأقرا ليس من أسباب الملك ولهذا يثبت من العبد المأذون ولو
رهى شاة وأباح لبسها للمرهق كان للمرهق أن يشرب ويأكل ولا يكون ضامنا كذا في
قاضيان ولو قال الشفيع إن لم أجي بالثمن إلى ثلثة أيام فأنا بوري من الشفعة فأبجي بالثمن
في ذلك الوقت قبل بطلت الشفعة لأن تسليم الشفعة استقاط محض يصح تعليقه بالشروط
وقيل لا يبطل وهو الصحيح لأن الشفعة متى ثبتت بطلب الموائنة والاستهاد وتؤكد لا يبطل
مالم يسل بلسانه كذا في قاضيان ولو أقر اثبات الشفعة عند القاضي فسال القاضي عن
الشفيع عن موضع الدار وحدودها لانه ادعى فيه حقا فلا بد أن يكون معلوما كما لو ادعى
رقبته فإذا بين الشفيع ذلك فسال عن قبض المشتري الدار لانه لو لم يقبضها لا يصح دعواه
على المشتري حتى يحضر البايع فإن بين الشفيع ذلك فسال عن سبب شفعة لا احتمال أن يزعم

ماليس بسبب سببا أو يكون محجوبا بالغير فإذا بين سببا صالحا وأنه غير محجوب بالغير فساله
متى علم وكيف صنع حين علم الإنفا بطل بطول الزمان وبما يدل على الاعراض فإذا بين ذلك فساله
عن طلب التقرير وكيف كان وعند من أشهد وهل كان الذي عند ما قرب من غيره على ما بينه
فإذا بين أقبل على المدعي عليه ولو اتقسم شريكا أرضا مشتركا وأقر كل واحد منهما بأنه لا دعوى له
على صاحبه فزعم أحدهما أن فيه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبى فله أن يرد ذلك إذا كان الغبى فالحق
عند بعض المشايخ **كتاب الصلح** ولو صلح عن دعوى دين ثم برهن على الإيفاء أو الإبراء
لا يسمع البينة لو كان الصلح على الإنكار لأن هذا الصلح افتداء عن اليمين فلا ينتقض وكذلك لو
أقر دين ولم يدعي الإيفاء أو صلح ثم ادعى الإيفاء أو الإبراء لا يقبل ولو ادعى الإيفاء أو الإبراء
وانكر الدين ولم يقدر المدعيون على إقامة البينة على ما ادعى فصلحه ثم برهن على الإيفاء أو
الإبراء يقبل لعدم التناقض وهذا الصلح لم يقع فداء عن اليمين إذ لا يمين على المدعي عليه في هذا
الوجه فيبطل الصلح ولو ادعى ما لا فصاحه ثم ظهر أنه لا يمين عليه بطل الصلح ولو ادعى عليه
الفا فانكر ثم فصلحه على أن باعه بها عبدا فهو أقرار بالمالك بخلاف ما إذا فصلحه على هذا العبد
فإنه لا يكون أقرارا وفي الأصل إذا فصلح على عيب عدهم ثم زال ذلك العيب بطل الصلح ورد
عليه ما أخذ لأن الخصومة وكذا الصلح على مال ثم تبين أنه لم يكن عليه ذلك المال ولو ادعى
دارا فانكر ذواليد فصلحه على ألف على أن يسلم الدار لذي اليد وينقطع دعوى الخراج ثم
برهن ذواليد على صلح قبل هذا الصلح أمضى الصلح الأول وأبطل الصلح الثاني ولهذا قالوا كل
صلح بعد صلح فالثاني باطل ولو اشترى ثم اشتراه ثانيا يبطل الأول ولو صلح ثم اشترى
جاء الشراء وبطل الصلح ولو ادعى توبا معينة فانكر فصلحه ثم برهن أن المدعي أقر قبل الصلح
أنه ليس له ثوب لا يقبل ونفذ الصلح ولو برهن أنه أقر بعد الصلح أن الثوب لم يكن له بطل الصلح
لأن المدعي زعم أنه أخذ بدل الصلح بغير حق بخلاف أقراه قبل الصلح لجواز أن يملكه بعد أقراه
قبل الصلح وإذا جرى الصلح بين المدعيين وكتب الصك وفيه إبراء كل واحد منهما صاحبه
عن الدعوى ثم إن الصلح وقع باطلا لفتوى الأئمة فإراد المدعي أن يدعي المدعي لا يصح دعواه
للإبراء السابق رجل ادعى دارا فانكر المدعي عليه فصرح على نصف تلك الدار ثم وجد المدعي البينة
وأقامها يأخذ النصف الباقي هذا رواية ابن سماعة ما في ظاهر الرواية لا يسمع دعوى الباقي
فلا يأخذ مجمع الفتاوى وفي البرازي القم بسرقه وحبس فصلحه ثم زعم أن الصلح كاه لأجل

أو الأبراء

قد زالت

الخوف على نفسه ان كان الحبس حبس الوالي يصح الدعوى لان الغالب انه حبس ظمأ وان كان حبس
القاضي لا يصح الدعوى ويصح الصلح لانه لا حبس بغير حق ولو ادعى على صبي في داره او عبدا
فصلحه ابوه فان لم يكن للمدعي بينة على ما ادعاه لم يجز صلحه الاعلى مال نفسه وان كانت
له بينة جاز الصلح على مال ولده بقدر قيمة المدعي بما وبن زيادة قليلة واذا كان للصبي دين على
اخر فصلحه ابوه على مال قليل ولا بينة له والاخر منكر للدين جاز وان كان الدين بينة او
باقوا جاز صلحه على ما يتغابن الناس في مثله ولو حظ ما يتغابن فيه ان كان وجب بمبايعة
الاب جاز على نفسه وضمن قد ردد الدين لابنه وان لم يكن بمبايعة الاب لم يجز واصلح
وصح الاب كصلح الاب ولو كان للمرأة على الزوج مهر ثلثون درهما فالت رضى منه خمسة
دنانير ان دفعها اليه في الحال وقال المتوسطون يدفعها بالتقارب يصح هكذا ان كان
برضاها فاعلم من هذا ان جهالة الاجل في بدل الصلح لا تمنع صحته اذا كان الصلح ببعض
الحق استحسننا لان جهالة الاجل لا تمنع الصحة في المعاوضات وهذا اسقاطا
وراد الخمسة للمعاوضة ولو صلحه عليه درهم من دعوى الدنانير الى الحصاد لم يجز لانه صرف
وفي القيمة لو ادعى اعيانا ودنانيرا او دراهم وفضلها على الكل بالدرهم جاز اذا كان بدل الصلح
اكثر من الدرهم الذي في الدين لان الابرامعى الاعيان لا يجوز وما زاد على الدرهم الذي كان
بدل الاعيان وقيل جاز لانه يمكن التجوز بان يجعل ما اعطاه بدل عن الاعيان وابراؤ
عن الدين ولو قال ابرأتك عن هذه الدار وعن خضومتي في هذه الدار بطلت البرائة ولو
قال ابرأتك من ذلك او تركت او احق لي فيها بطل دعواه وقيل في الثالث لا في الاول والثاني
لان الابراؤ عن الاعيان لا يجوز ولو قال احق لي على فلان او قبلت اولى ببق لي حق بطل الخصومة
التي كانت معه ولا يجوز دعواه بعده بسبب قبله ولو صالح عن مائة دينار على خمسة
دنانير ان كانت الدنانير قامة في يد المدعي عليه وهو مقر لم يصح وان كانت هالكة او كان منكرا
صح ولو قال ليس لي شيء في يد فلان من داره غيره ثم ادعى عليه شيئا لا يسمع دعواه الا انه
يقع البينة انه اخذ منه بعد الاقرار عنه وفي القيمة ومضى ادعى ارضيا فصلحه على بعض منها
لم يطل الخصومة في الباقي وقيل بطل ولو ادعى على ميت مالا وورثته غيب الا واحد فحكم
رجلا واقام البينة لم يجز على الغائبين ولو قال لخصم انت بري من دعوي على ان خلف
لي مالي قبلك شئ فقلت لم يبرأ ولم انكف ثانيا ولو قال الدين لمديونته اذ الى غدا ختما

من الالف على انك بري من الباقي وقال ابوس براد سوا ادى غدا اولى بؤدى وقال ان ادا
في غدا يكون برياً والاعاد الدين على ما كان ولو قدم الابراؤ بان قال ابرأتك عن خمسة مائة من
الف على ان تعطيني خمسمائة في غدا يقع الابراؤ اتفاقا اعطاه اولى يعطيه ولو قال ان اديت الى غدا
خمسمائة من الف فانت بري من الباقي يكون الابراؤ معلقا بالاداء بالاتفاق لانه اني يصح الشرط
بخلاف كمالها لا تختم الشرط وابوس جتم العوض والاداء لا يصح عوضا لانه واجب عليه
قبل الصلح فيكون وجوده كعدمه فيكون الابراؤ مطلقا لا معلقا بالاداء ولو صالح عن الف
درهم على كيلي او وزني في الذمة واقر قاقيل القبض بطل لانه بمنزلة بيع الكالي بالكالي وفي
القاضي ان رجل قال لا خير لي عليك الف درهم فقال المدعي عليه ان حلفت ان هذا على اديتها
اليك فحلف المدعي ودفع المدعي عليه الدرهم قالوا ان ادى اليه الدرهم بحكم الشرط الذي شرطه
فهو باطل والمدفع ان يسترده لان هذا الشرط باطل رجل عليه دين رجل قد دفع المدين دينه
الى صاحب الدين بعد ما خرج اللصوص واستولى عليه وامتنع الدائن قال ابوس ليس للدين الا
عن الاخذ قال الفقيه ابو الليث وعندي ان له الامتناع عن الاخذ لان اموالهم صارته في ايدي
اللصوص فكان له ان يمنع كالكييل بالنفس اذا سلم نفسه المكفول في المفاضة كذا الغاصب اذا ادى
المغصوب في موضع يخاف فيه لا يجبر المغصوب منه على القبول كذا ههنا وفي البرازي صولح من
دعوى الدين على الدرهم فاقر قاقيل قبض بدل الصلح يجوز لانه اذا كان عن اقراء فاقترق عيني
بدين برغمهما وان كان عن انكار في زعم المدعي كذلك وفي زعم المدعي عليه بدل الما لا اسقاط
البين وقبض البدل شرط في المعاوضة بعد الاسقاط بشرط كافي الخلع والعق على مال وذكر
في بعض النسخ ولو صالح عن مال كيلي او وزني بشرط بيان القدر والوصف وبيان الاجل ليس
بشرط ولو بين الاجل ثبت الاجل ولو ادعى على اخر الف فانكر فاصطلى اعيان عشرة دنانير ثم اقرقا
من غير قبض لا يصح لانه صرف في زعم المدعي ولو صالح عن دعوى كرم او در على درهم او صلح عن مائة
على نصفها فاقبض قبل الاقرق ليس بشرط ولو صالح على ثياب في الذمة ان ضرب لها اجلا جاز ولو
صلح على عددي او ذرعي بغير عيניהما لم يجز الا اذا اتى بشرائط السم ولو صالح من العشر
بالخمس ثم نقض الصلح لا ينقض لان الصلح باق من جنس حقه اسقاطا والساقط لا يعود وهذا
اشبه بالصواب والصواب ان الصلح اذا كان بمعنى المعاوضة ينتقض بنقضهما وقول بعض
الفقهاء الصلح ينتقض بنقضهما محمول على هذا واذا كان الصلح استيفاء لبعض حقه واسقاطا

يعتبر

لما بقيه لا ينقض بنقضهما ولو ادعى عبدين في يد رجل فانكر ثم صالحه من دعواه على احدهما
 بعينه ثم اقام البينة ان العبدين له لم ان يأخذ الاخر ولو اراد ان يحلفه ليس له ذلك الصلح
 بعد حلف لا يجوز وفي القصة الصلح بعد الحلف في جميع الدعاوي لا يجوز لانه افتداء عن اليمين
 وقيل يصح وهو رواية عن ابي حنيفة وجه عدم الصحة ان اليمين بدل عن المدعى به واذا حلفه فقد
 استوفى البدل فلا يصح الصلح المسروق منه اذا صلح مع السارق على مال يلفق بالسرقة ودفعه
 فان كان المسروق قابلا يصح والا فلا ولو قال من له الاجل لاحاجة لي في الاجل او قال برئت من الاجل
 فالاجل على حاله ولو قال ابطلت الاجل او قال تركت الاجل صار الدين حالا والصلح على المودع على اربعة
 اوجه الاول ادعى صاحب المال الابداع ومجد المودع الثاني لو ادعى الابداع والاستهلات
 والمودع اقر الابداع وسكت ولم يدعي الرد والمالهلاك في هذين الوجهين الصلح جائز عند علمائنا الملة
 الثالث اذا قال هلك او رددت وصلح المالك سكت او قال لا ادري فاصطلى الاجور في قول ابي
 حنيفة وبابن سفيان والراجح اذا اقل ضاعت المودعة او رددت وقال المالك لا ابل استهلك
 فاصطلى المجرى في قول ابي ج وابن سفيان الاول والفتوى على قولهما وعامة المشايخ لم يفرقوا بينهما اذا
 بدا المالك بقوله استهلكها فقال المودع ضاعت وذكر وان اختلفا فيها وقيل اذا بدا المالك
 وانكر المودع جاز الصلح هذا اذا المالك المودع ولم يبق البينة على الرد والمالهلاك اما اذا حلف واقام البينة
 لا يجوز الصلح اتفاقا فعلم من هذا ان الصلح بعد الحلف لا يجوز في جميع الدعاوي وفي البرازي زعم الاجير
 المشترك هلاك الغنم او سرقة وصورة على شئ لا يجوز عنده لان الاجير المشترك عنده بمنزلة المودع
 اذا ادعى التلف لا يصنع لا يصح وعند محمد لا يجوز الصلح خاصة او عاما وعند ابي من ان كان مشتركا
 يجوز وان كان خاصا لا يجوز الصلح **كتاب الهبة** لا يقع الهبة الا بالقبول بالقول واستحقاقا
 في صحة الصدقة من غير قبول بالقول كما بان العادة في الامصار كلها بالتصدق على الفقراء من
 غير اظهار القبول بالقول ولا بد في الهبة من القبض في مجلس العقد وان لم ياذن الواهب والتولية
 قائم مقامه وهي ان يملك في موضع العين وقتا يمكن له قبض العين كافي البيع وقال ابو سفيان لا يصير
 قابضا ما لم يقبضه بيده وفي القاضيان رجل اقرانه وهب لفلان هذا العبد قال بعضهم
 يكون اقرارا بالهبة والقبض جميعا والاصح ان الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض وفي النوا
 لو قال الموهوب له قبضته والموهوب حاضر صار قابضا لتمكنه منه وبعد الافتراق لا يجوز
 القبض الا باذن الواهب الا اذا امره الواهب بالقبض حين وهب فحينئذ لا يقيده بالمجلس

الوديعة او رددت بنقضها اذا ابدى المودع وضاعت في المالك استهلكها
 اي في تمام البينة

وهبة الدين والابراء يرتد بالرد ولكن قبوله ليس بشرط حتى لو مات الموهوب له قبل العلم او سكت ببر
 وفي الخلاصة لو قال لغريمي موهبت ديني لك ولم يقبل المديون لا يصح من غير قبول لان هبة الدين من عليه
 الدين عليك لا يتم الا بالتلك ولهذا لو وهب الدين من الكفيل يرجع على الاصل واما الابراء فصح من قول
 لانه اسقاط ولو ابراء الكفيل لا يرجع على الاصل ولهذا قالوا لو قتل المديون وابنه لفظ الابراء ولم يعا
 الدين لفظ الابراء فابراء يسقط الدين لانه اسقاط كالطلاق والعتاق ولو علق هبة الدين بامر
 كائن يجوز ويكون تخيرا لو قال ان كان لي عليك دين فقد ابراءك وله عليه دين برئ لانه علق بشرط
 منجز ولو قال لمديونه اذمت فانت برئ او في حل جاز لانه وصية ولو قال لمديونه ان مت فانت برئ
 لا يصح لانه تعليق وسئل عن بعض الثقة من المشايخ عن النبي اذ كان في يد الغاصب فحل ما لك
 ما هو له عليه هل يملكه الغاصب بالخلاف ام لا قالوا لا يملكه حتى يخبره فيه او يتصدق به او ما
 اشبهها من الفاظ الموجبة للملك الا اذا حصل الفساد بخبره فحينئذ يحصل التملك بلا تعيين
 وقال اهل البيت يبيع الملك بغير تعيين على ما هو واجب في الذمة لا يمين قائم في يد الغاصب وعن علاء
 الائمة الخياط من عليه حقوق فاستحل من صاحبها مطلقا ولم يخبره فحمله في حل بعد ان علم انه ان
 فعله يحمله في حل والا فلا فهذا حسن وان روى انه يصير في حل مطلقا ولو قال ابراءت جميع غرماي لم يكن
 براءة لانه لم يبيع البراءة على قوم معينين ولو قال كل من تناول من خلتي فهو حلال قيل لا يحل له حتى اذ كل من
 يتناول لزمه العثمان لان الابراء من المجهول غير جائز وقيل يحل لان هذا اباحة واباحة المجهول جاز
 رجل قال انت في حل مما اكلت من مالي فله ان ياكل الا اذا قامت اماراة النفاق ولو قال ادخل في كرمي
 من العنب له ان يأخذ منه ما يشبع انما واحد ولو قال من اكل من مالي فهو حل فالفتوى انه يحل
 له ولو قال رجل من تناول من مالي فهو مباح فتناول رجل من غير ان يعلم اباحة جاز ويجوز تعليق
 الاباحة الى وقت وجوده حين غرس او الزرع حين زرع فيباح وقت حصول الثمر والمحبوب غنية
 دابن الميت اذا وهب الدين من الوارث صح لانه وهب من عليه الدين معنى لانه يملك التركة ان لم يكن فيها
 دين مستغرق وان كان فللوارث فيها حق حتى لو تزوج جارية من هذه التركة لم يخرب ولورد الوارث الهبة
 ارتد عن ابائهم خلافا للمحد وقيل هذا فيما اذا اوهبه من الميت ورده الوارث سئل عن الحافظ عن مات
 وترك ورثة ودين على الناس وعروض قبل ان يموتوا ذلك وهب احد الورثة حصته من التركة
 لباقي الورثة وحصته من الدين من عليه الدين هل يصح هذه الهبة قال نعم استحقاقا لا لصلح البعض
 الورثة مع البعض وهذا مخالف لما ذكر في القصة ولو وهب البعض الورثة حصته من الدين لوارثا وغيره

صح ان القبض موجود فيه

فيما لا يخلو القسمة ولا يصح فيما يجتمعها شغل الوهب بملك الوهب يمنع القبض وبذلك غيره لا ولو وهب دار الرجل وسلم فيها متاع الوهب لا يجوز لان الوهب مشغول باليمن بهبة فلا يصح التسليم رجل وهب دار فيها متاع الوهب او جوارقا او خرا او غيره طعام لو اهدى الوهب لان الوهب مشغول باليمن بهبة كذا ذكر في قاضيان ولو وهب الدار ثم المتاع او بعده او ضمنها لافارة ثم ضمنها في المجلس او في غيره ثم سلم يصح وبعد التسليم لا ولو وهب مزرعا في ارض او ثرا في شجر او حيلة سيف او بناء دار او دينيا على رجل او قفيزا من صبرة وامره بالحصاد والجزا زوال النزاع والنقض والقبض والكيل ففصل في استئناسا ولو لم ياذن وفعل في المجلس او غيره ضمن المرأة عما نذرها دين فوهبة لولدها الصغير صح لان هبة الدين من غير من عليه الدين يجوز اذا سلطه على القبض لان الاب والاية قبض الهبة لولده الصغير وكان قبضه بحكم الولاية قبض الصغير فصار كانه سلطت الصغير على قبضه ولو وهبت مهرها الذي على زوجها لولده الصغير وقبل الاب فيه قولان في جوازها وعدم جوازها كذا في القنية وفي الثانية وهب رجل لابنه الصغير دارا وهي مشغولة بمتاع قال ابن بصير جاز ولا يحتاج الى التفريق لانها مشغولة بمتاع القابض وهو الاب ولو تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكن فيها لا يجوز عند ابى حنيفة ويجوز عند ابى س وعليه الفتوى امرأة وهبت مهرها لزوجها ليقطع لها في كل حول ثوبا مرتين وقبل الزوج ففرض حولان ولم يقطع قبل ان كان شرط في الهبة فمهرها عليه على حاله وان لم يكن شرط في الهبة سقط مهرها ولا يعود بعد ذلك وفي الهداية اذا وهبت ام الصغير للصغير هبة ملكها الصغير بجرم قولها وهبت اذ كان في عياله والاب ميت ولا وصي له وكذلك كل من يعوله كالاخ والعم ولو وهب الاب لابنه الصغير شيئا ملكه بمجرد قوله وهبت له لان ذلك الشيء في قبض الاب فيسقط قبضه عن قبض الصغير وكذلك الحكم اذا كان في يد مودع الاب لان يد المودع يد المالك بخلاف ما اذا كان في يد الغاصب او المرفق او المستأجر لان كلا منهم قابض لنفسه فلا يكون قبضهم قبض الاب ولو قبض بنفسه في هبة الاجنبي جاز وان كان الاب حيا اذا كان يعقل لانه تصرف نافذ وفي المحيط يجوز قبض الهبة لزوج الصغيرة مع وجود الاب اذا بنى بها لان الاب ليس له ان يتزاع الصغيرة من الزوج فصار حضرتها كقيمتها واما الام فليس لها ولاية القبض مع الاب وان لم يكن له حق ان يتزاع الصغيرة فيها لان الولاية تسلب عنها وكذلك لا يصح قبض الاجنبي مع وجود الاقارب لان القريب ان يتزاع منه وفهم منه انه يجوز القبض في هبة الاجنبي للصغيرة لا يجوز لغيره ووصيم والجدا اب الاب ووصيه ولا يجوز قبض

في هبة الصغير

في هبة الصغير

غيرهم مع وجود واحد منهم سواء كان الصغير في عيال القابض او لم يكن ويجوز قبض امه والا ان كان الصغير في عيال لها ولو تصدق على ابنه الصغير دارا والاب ساكنها جاز عند ابى س وعند الامام لا يجوز وبه يفتي رجل له على اخيه ان يبلغه ان المديون قد مات فقال قد جعلته في حل او قال وهبت منه ثم ظهر انه حي ليس الطالب ان يأخذ منه شيئا لانه هبة من غير شرط كذا في قاضيان وفي القنية لو خطب لابنه الصغير امداء وبعث اليها قدر امي المهر ثم فسدت المصاهرة فالبغوث لابن فان عقد النكاح فهو لابن ايضا ولو وهبت دارا من زوجها وهي ساكنة فيها مع متاعها وزوجها ساكن معها في الدار جازت الهبة ويصير الزوج قابض الدار لان المرأة مع متاعها في يد الزوج فيصح التسليم كذا في قاضيان ولو جهر الاب بنته ثم مات الاب وبقية الورثة يطلبون القسمة فان كان الاب اشترى لها في صغرها او بعد ما كبرت وسلم اليها وذلك في صحته لا يبطل الورثة عليه ويكون البنت خاصة ولو وهب لبعض اولاده دون البعض الاخر جاز عندنا وكوه ولم يجز عند احمد وبعض التابعين لان رجلا جاز الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني وهبت بابني هذا فلما كان لي فاشهد عليه فقال عم اله اخوة قال نعم قال عم او كلهم اعطيت مثل ما اعطيت قال لا قال عم اني لا اشهد الاعلى الحق ولنا انه جاء في بعض الروايات فاشهد على هذا غيري ولو كان حراما لما امره بالاستنها على غيره والمراد من الحديث التخيير واللايق توفيقا للحديثين قال بعض المشايخ لا باس ان يفضل بعض اولاده على غيره بالا عطاء لا اشتغاله بالعلم والصلاح ويحرم الفاجر الفاسق ولو قال الاب جميع ما هو حقوقي ومالي لولدي هذا الصغير فهو اكرام لا تملك بخلاف ما عينة فقال حانوتي الذي املاكه فهو هبة قيم بكونها في يد ابنه ولو اشترى ثوبا فقطعه لولده الصغير صار واهبا له بالقطع له ومسلما اليه قبل الخيانة ولو كان كبير الم يسلم اليه الابد الخيانة والتسليم وقبل لا يملكه وان لم يسه الا ان يقول هو لولدي او وهبته ولو قالت امرأة لزوجها وهبت لك على ان تحسن الي في المحسن اليها فالحق ان الهبة باطلة وتكون بمنزلة الهبة بشرط العوض امرأة وهبت مهرها من زوجها على ان لا يطلها فقبل الزوج قال خلف من العلماء صحته الهبة طلقها ولم يطلها لان تركه الطلاق لا يكون عوضا فبقت هبة بشرط الفاسد والهبة لا تبطل بشرط الفاسد من القاضيين وفي شرح الجمع ولو قالت المرأة للزوج وهبت مهري لك على ان تعقب لي كذا فلم يهبه فالحق ان المهر باق وفي الجامع الفصولين قال الزوج وهبت مهرها في صحتها وقال ورثتها فممن موقوفها فالقول للزوج لان الزوج يدعي صحة الهبة فالقول قول من يدعي الصحة وقبل القول قول ورثتها لانه دين اختلف في سقوطه والحوا

مطلب

تضاف الى اقرب الاوقات وفي البرازي وهبت الزوجة دارها من زوجها وهي ساكنة فيها مع زوجها
جاز ولو وهب رجل من رجل ديناً على اخ وامره بقبضه جاز وان لم يامره لا ولو وهب جميع ماله من
ابنه فهو اثم نص عليه محمد وان اراد ان يصرف الى اخيه وابنه فاسق فالصرف الى اخيه افضل من تركه
له لانه اعانة على العصية ولو وهب للصغير شيئاً من المأكول بياح للوالدين ان يأكلاه ولو وهبت
مهرها لزوجها صحته وقال ورشها مرضى وماتت وهي كانت تقوم لحاجتها وترجع بلا عيب
فيها كالمصحح فيصح المهر ومن اراد ان يهب نصف داره مشاعاً يبيع منه بغير معلوم ثم يبرأ
عن الثمن وفي القنية من سبب دابة فقال من شاء فليأخذها لم يكن للاخذ الا ان يقول
لقوم معينين ولو ابى الزوج عن الاضطرار مع امراته فقال ابراسي عن المهر فاضطج معك
فابراته قبل الابراء وقبل يبرأ لان الابراء للتودد الداعي الى الجماع وقال النبي ع ثم ادعوا لهما
ولو كانت قد فزع لزوجها دراهم عند الحاجة الى النفقة او شئ اخر فهو ينفعه على عياله ليس
لها ان ترجع بها عليه ولو قال عند المزاج هبي لي هذا فقالت وهبت وقال هو قبلت وسلم اليه
جاز ولو ابرأ الدين لم يدونه ليصلح مهما عند السلطان لا يبرأ لانه رشوة ولو خطب امرأة في بيت
اخيها فاني ان يدفعها اليه حتى يدفع اليه دراهم فدفعها وزوجها منه ربح ما دفع لانها رشوة
المتعاشقان يدفع كل واحد منهما لصاحبه شيئاً فهو رشوة ولا يثبت الملك فيه والدفع استرداد
ولو قال جميع مالي او جميع ما املك فهو لفلان فله هبة يتوقف على القبول والقبض وفي البرازي
رجل سبب دابة ضعيفة فاصالحها انسان ثم اراد المالك اخذها واقر المالك وقال قلت عند
التخليفة هي لمن اخذها فلا اخذ ذلك ولو انك ذلك وبرهي الاخذ واستحلف وكل المالك ففي الاخذ
سواء كان حاضراً وسع قوله المالك او لارجل سبب دابة لهالة فاخذها انسان بعهدها عليها
قال ابو القاسم لصاحبها ان يستردها الا ان يقول عند التسليم من شاء فليأخذها فحينئذ تكون
الدابة لمن اخذها ولو قال عند التسليم حلجة لي بها ولم يقل هي لمن اخذها لا تكون له قاضية
دعي قوما الى طعام ورفقهم على اخوته ليس لاهل هذا الاخوان ان يتناول من اخوان اخر ولا يدخل
الثمار وادباق التوت في هبة الاشجار بغير ذكرها في البيع فاذا لم يذكرها فسدت الهبة لانه يمنع
التسليم ويصح رد الصغير الذي يعقل العقد الهبة رجل مات وتركت عينا غصبا في ايدي الناس ولم
يصل الورثة الى تلك العينة لم يكن له ثواب في الآخرة فالقياس ان يكون للورثة لانه صار مورثا
وفي الاستحسان ان توى تلك العينة قبل الموت والثواب له وان توى بعد الموت والثواب

للوارث

للوارث لان في الوجه الاول لم يحس الارث وفي الوجه الثاني جرى لانه قام وقت الموت رجل له على اخو
دين فاقضاه فنفذ ظمناً فان صاحب الدين تكلموا فيه قال اكثر المشايخ لا يكون للاول حق الخصومة
بسبب الدين وقد استقل الدين الى الورثة وقال بعض المشايخ بان الخصومة للاول وان ادى الى الوارث
او ابراه الوارث لكن المختار ان الدين للوارث وللادول الخصومة للظلم بالمنع لاني الدين اذا استقل
الى الورثة ولو قطع مال انسان ظمناً لافضل صاحب المال ان يحلله لانه لو رآه في حرارة الدنيا فأنقذه
كان مكسباً ثواباً عظيماً فكذلك اذا انقذه من نار الآخرة اذا سرق شيئاً من ابيه فأت ابوه وهو وارث
لم يؤخذ به في الآخرة وانتم في السرقة اما عدم المواخلة فلان الدين انتقل اليه واما الاثم بالسرقة
فلانه جنى على الموت رجل له دين على اخ لا يقدر على الاستيفاء كان ابراه فخير من ان يدعي في الآخرة
لان فيه واحداً له في الآخرة بواحدة وفي الابراء عشرة له بواحدة الصلوة لارضاء الخصوم لا يجوز
بالابدان بصلي به تعالى فان من لم يصف من خصمه يؤخذ من حسناته يوم القيمة جاء في بعض الروايات
في الكتب انه يؤخذ بدائق ثواب سبعة صلوة مع الجماعة فلا فائدة في النية فان كان عني فلا يؤخذ
به في الفائدة كذا في البرازي وايضا ذكر فيه لو قال حللني من كل حق هو لك علي ففعل برئ عند
ابي سفيان لم يعم عليه الفتوى اذا ابرأ من الحقوق المحمودة جازت عندنا بقوض او بدونه
بجلم مات وعليه ديون قد نسيها او اخذ يوم القيمة فهذا على وجهي اما اذا كان الدين من جهة
التجارة او من جهة الغصب في الوجه الاول يرحى ان لا يؤخذ لانه ناس وقد رفع عن امته النسيان
بالحديث وفي الوجه الثاني يؤخذ لان في اوله صار ضماناً وفي القنية لو وهب شيئاً لاثني
ما يحتمل القسمة فسدت عند الامام به يعني فاذا قبضها ثبتت لها قبل القسمة ملك فاسد ولو
اقتسمه عاد الى الصحة وبه يعني قبل هذا اذا كان الموهوب لهما غنيرين اما اذا كانا فقيرين
فجاز لانه حينئذ يكون صدقة فلا يجوز هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لومى شريكه ولو قبض ثبت
ملكاً فاسداً به يعني وقبل جاز من شريكه ولو وهب عا ان به بالخيار جازت الهبة وبطل الخيار وهبة
المهر للزوج الميت يصح فيكون ابرأ للوارث غنير والشيوع الطاري في الهبة كالاستحقاق بعد
الهبة او الرجوع في بعض لا يبطل الهبة بخلاف الرهن والمستاجر ويجوز الهبة من مشاع لا يقسم
اي لا يبقى منتقلاً به اصلاً بعد القسمة كعبد واحد ومائة واحدة او بقي لكن لا يبقى بعد
القسمة من جنس الانتفاع الذي قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغيرة ولو وهبت المرأة
من الزوج عا ان لا يطلها الى وقت كذا فطلها قبل ذلك الوقت فالهبة باطلة ولو لم يطلها كما

اي يطلها الشيخ الطائري

لو هبت شيئا على ان تزوجها وكذا لو هبت لاحد على ان تزوجها فلا تأويل يجوز لوسعي في تزويجها
 له تزويجها وفي القينة لو باع الأب في دار الاسلام من ابنه الصغير جاز لان الشرط فيها
 القبض لا التسليم وهو في قبض الأب فلا يخرج من قبض السابق مادام في دار الاسلام ولو زنت
 امرأة او سرق وتصدق زوجها على اطلاق عضونها او يطلقها على مالها فوهبت له مالها
 وطلقها وقع رجعي بلا شيء لانه يعني الاكراه ولو انكر الزوج بذلك فالقول قوله والنية للمرأة
 ولو وهب للصغير فقبض الاب من مال الابن لا يجوز واذا لم يخبر فللواهب ان يرجع ويجوز
 هبة المشاع للفقيرين وقيل هذا انوى الصدقة وهب لتكون صدقة الاول اصح ولو زان
 الموهوب عن ملك الموهوب ثم عاد اليه صح الرجوع وقيل الحرمة تمنع الرجوع وان كان كافرا لان
 المانع الحرمة دون الارث فكان نظير العتق دون النفقة ولو زاد في نفس الموهوب بشئ يوجب
 الزيادة في القيمة كالسمن والجمال والاسلام والعلم والحرقة وانقصه ببيع الرجوع مع الزيادة
 لانها ليست بموهوبة حتى يسترد ولا بد ونها لتقدر انقصا لها ولو كانت من حيث السر فقلها
 الرجوع ولو زاد في نفسه من غير ان يزيد في القيمة كما اذا وهب امه وبكرت وشيئت فله الرجوع لان
 الثمن انتقص بهذه الزيادة ولو كانت الزيادة منفصلة كالارض والاولاد والعرفان يرجع في
 الاصل دون الزيادة ولو دوى في مرض حتى صح فللواهب ان يرجع وفي القاضى خان لو وهب
 عبدا كافرا فاسلم عند الموهوب له لا يكون للواهب ان يرجع ولو نقل الموهوب له من مكان الى مكان
 بالكره حتى زادت قيمته يرجع عنداني من ولا يرجع عندها وتنقطع المصحف يقطع حتى الرجوع ولو
 منع القاضى الرد بتيوت الزيادة ثم رالت عاد للواهب حتى الرجوع كما لو وهب من اخر ثم رجع فلا بد
 ان يرجع بخلاف ما لو باع الموهوب لم الموهوب من اخر فزعه المشتري ليعيب ليس للواهب ان
 يرجع وكذا لو باع ثم اقال ولو قال الموهوب له وهبتها صغيرة فكبرت وزادت خيرا وقال
 الواهب بل وهبتها كذلك فالقول للواهب وكذا في كل زيادة متصلة متولدة او غير متولدة ايا في
 البناء والخطبة فالقول للموهوب له رجل له دين على عبد الغير فوهبه المولى لصاحب الدين وقضه
 الموهوب له بكل دينه فاراد الواهب الرجوع فيه كان له ذلك عندها وهو انظار من قول ابي ج
 ودوى الحى عن ابي حنيفة لا يرجع لانه يزاد قيمته بسقوط الدين وهذه الزيادة متصلة ففسا
 كما لو كان مريضا فبرئ على ظاهر الرواية ان العتق من الزيادة من حيث المشاهدة ولم توجب
 ورجع قال ابوس يعقود وقال محمد لا يعود ولو وهب للصغير لملك الرجوع في الاصح وقيل هذا

في تزويجها ولو هبت لغيره فلا تأويل يجوز لوسعي في تزويجها

في تزويجها ولو هبت لغيره فلا تأويل يجوز لوسعي في تزويجها

اذا نوى الصدقة ولو عوض اجنبي متبرعا وقال خذ هذا عوضا عن هبتك لفلان فقبض لا يرجع
 الواهب في هبته لان غرضه المكافاة وقد حصل له وكذا لا يرجع الموهوب له في عوضه وان كانت
 كثير لان المقصود هو تملكه في الموهوب وقد حصل له ولا بد من بيان الموهوب له والا اجنبي
 انما اعطاه عوضا عن هبته حتى لو لم يعينه كان هبة مبتدأة فيصح لكل منهما ان يرجع في هبته وكذا
 لا بد من القبض في العوض لان التعويض عليك مبتدأ فشرط فيه ما شرط في الهبة من القبض والا
 وفي المحيط لا يرجع العوض الاجنبي على الموهوب له وان كان تعويضه بامر له لان ما هو متبرع لا
 يوجب الضمان الا اذا قال عوضى عنى على انى ضامن لك ولو تصدق على غني لا يرجع لوجود العوض
 وهو الثواب لان العبد ولعن لفظ الهبة الى التصديق يدل على المقصود وهو الثواب وكذا لا يرجع
 لو وهب للفقير لانه مجاز عن الصدقة لانه صرف المال الى محل الصدقة فليس يحتاج معه
 دراهم فاراد ان يوشى الفقراء على نفسه ان علم انه يصير على الشدة فالايثار افضل والا فالانقار
 على نفسه افضل المكدي يسأل الناس الخافا ويأكل اسرافا فخل الصدقة عليه مالم يتبين انه
 ينفق الى معصية حسنة انصبى له ولا بويه اجر التعليم والتسبب لوجوده وبقائه ولو جعل
 ثواب عمله لغيره من المؤمنين جاز وفي القينة ولو جعل ثواب عمله من التطوعات لغيره من المؤمنين
 جاز وقيل كذا في الفرض الاصح لاني الفرض لان بثوته في التطوعات واجب بالنظر لخالف للفقراء
 ولو وهب للصبي شئ من المأكولات قال محمد يجوز لابويه ان يكلامنه وقال اكثر مشايخ بخارى
 لا لجل كسائر تبرعات الصبي قالوا لو نزع الصبي ما عاينوا وجابه من البسائر اوصى الفهر الج
 البيت لا يجوز الشرب لغيره منه ولو خلط الماء الذي اتي به الصبي بما يحب ان كان المخلوط هو الصبي
 فلا يباح الشرب لانه ملك ما فيها من الماء بالمخلوط ويجب عليه ضمان قيمة ما يحب ان كان فيه قيمة
 لان افعاله ليس بهدروا امر به غيره فالضمان على الامر وان لم يكن فيه قيمة يسباح بغيره اى
 شئ كان وفي الذخيرة لو جاء صبي من الكوز من ماء مباح لا لجل لابويه ان يشربا منه اذا كانا
 غنيين لان الماء صار ملكا له ولا لجل لهما ان يكلامن ماله بغير حاجة **كتاب الاقرار**
 ذكر في نظام الفوائد استدلال بعضهم على كون الاقرار اخبارا لا يسأل منها اقر بنصف داره صح
 ولو كان تملك لا يصح به ومنها اذا اقرت بالزوجة صح ولو كان تملك لا يصح الاجتزاع من الشهر
 ومنها اذا اقر المريض بدين مستغرق جميع ماله صح ولو كان تملك لا يصح ومنها اذا اقر العبد
 الماذون لرجل معين صح وان كان تملك لا يصح ومنها اذا اقر مالا لغيره ولم يقر له يعلم ان المقر كاذب

نفسه

لاجل له في الباطن الا ان يسلمه بطيب نفسه ولو كان تليكا لجل منها لواقر مجهول صح ولو كان تليكا لجل
يصح واستدل بعضهم على ان الاقرار تليك بسبيل منها اذا اقر رجل فداقراره ثم قبل المصح ولو كان
اخبار المصح ومنها اذا اقر المريض لوارثه بدني لم يصح ولو كان اخبار المصح ومنها ان الملك الثاني بسبب
الاقرار لا يظهر في حق الزوايد المستهلكة حتى يملك المقر له بطلانها ولو كان اخبار المصح فمضوا
عليه وفي القينة لوقال فلان على الف درهم فقال فلان مالي عليك شي برى المقر له اقرب له لانه كذبه
في حق لو عاد الى التصديق لا يستحق عليه شي فاذا اعد الاقرار بعد ذلك فقال بلك على الف
درهم فقال المقر له اجل هي له اخذها منه لانه كان اقرارا اخر وصده فيه فيلزمه وكذا لو كان
المقر به جارية او عبدا على هذا ولو انكر المقر الاقرار الثاني وادعاه المقر له ان اقام بينة عليه
يسمى دعواه ولو اراد تخليفه لا يلتفت اليه للتناقض بين هذا الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول
في كسره رحمه الله ينبغي ان يقبل بينة المقر له على المقر بعد مارة اقراره الاول على اقراره ثانيا وهو
الاشبه بالصواب لانه اذا كان بين رجلين اخذ وعطاه فادفع احدهما حق صاحب فقراره
لاحق له عليه ثم ردانه صاحب الحق فيكتب اقراره ويشهد عليه وفي البرازي في يد رجل يار
ادعاه اخر فقال اشترتها منك القياس ان يقر بالمدعى الى ان يبرهن بالشراء وفي الاستحسان
يجهل به ثلثة ايام بعد التكفل فان برهن فيها والاسم الى المدعى ادعى عليه ما لا فقال قبضة
منك لكنه ملكي يوم بالود اليه ينبغي ان يكون على القياس والاستحسان الذي ذكرناه وفي القينة
اقر لرجل بالف ثم انكر اقراره بها قال ابو نصر الطائيب ان يحلف بالله تعالى ما اقر به بكذا وقال
ابو القاسم ان يحلف بالله ماله عليه كذا الا على الاقرار وهذا المذهب ان ماله اليهما كغير من اصل
الفتوى اقر ثم مات فادعى الورثة على المقر له انه اقر بثلثة ايام لم يجبه حلف المقر له بالله لقد
اقرار اصحى ذكر خواهر زاده تعليق الاقرار بالشرط باطل بان فلان على الف درهم ان قدم فلان
او ان شاء قبل بطل اقراره به وقيل بطل الشرط ولو قال ما في يدي من قليل وكثير من عبدة وامعة و
غيرها فلان صح الاقرار لانه عام لا مجهول وكذا في قوله ما في خانوتي فلان ولو قال في صحة جميع
ما هو داخل في بيتي امراتي غير ما علي من الثياب ثم مات وادعى ابنه انها تركه ابيه قال ابو القاسم
هناك حكم وفتوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء لها ما كان في الدار واما الفتوى
فكل شي علمت المرأة انه لها بملك الزوج ببيع او هبة او غيره كان ملكها والاجتزاع بهذا
الاقرار وما يمكن ملكه قبل هذا الاقرار لا يكون ملكا لها بهذا الاقرار فيما بينه وبين الله تعالى

وهو تركه وفي النوازل لوقال جميع ما في منزلي فلان وله دواب وغلمان في الرستاق ان كان يذهب
بالنهار ويأتون بالليل الى ذلك المنزل يدخلون في الاقرار ولو اقر مجهول لا يصح سواء تفاحشت
جهالة كما اذا قال لواحد على درهم او لم يتفاحش كما اذا قال لاحد هذين على درهم لان المجهول
لا يصح به الاحتفاق لكن قال صاحب المحامي انه يصح بمجهول اذا لم يتفاحش لا مكان ان يتفق المقر
لهم على الاخذ ويصطلي ان بينهما ولو اقر في حق نفسه لزمه قيمة لان الاقرار بما يمكن تسليمه اقرار
بالقيمة وفي القينة لوقال رجل فلان بن فلان على كذا فجاء رجل بهذا الاسم والنسب وادعى المال المقر به
فقال المقر بمنعت رجلا اخر يصدق قضاء ولا يقض عليه ولو قال لا تخبر فلانا ان له على الف درهم
الصحيح انه لا يكون اقرارا ولو اشترى امة متعنة فلما اشفت وجهها قال هي جارية لي اسم دعواه
في الصحيح لان ثراها اقرار منه بالمال البائع وكذا الاستدعاء ونحوه ولو قال المقر اخذت منك الف
ودعوت وقال المقر له بل اقرضتك فالقول قول المقر مع بينة لانه انما اخذ كان بالذن
فلا ضمان عليه غير ان المقر له يدعي الضمان عليه فلا يصدق الا بينة ويصح اقرار السكون رجرا
له ويصح الاقرار من غير قبول المقر له لكن بطل برده والمقر له اذا صدق الاقرار ثم رده لا يصح رده
ولو كان ثوبا في جراب او منديل فاشتراه فلما اشتره قال هذا متاعى ولم اعرفه قبل دعواه بينة
غنية وفي دعوى المشتري قال ابوس من بيد الدار اذا قال لمديعها سلمها بالف لا يكون اقرارا ان
الدار للمدعى كالحاكم هذا خلا فاجواب لاصل والمقر له اذا اقر الذي فلان فصدقه فلان صح
وحق القبض للاول لا الثاني كالكوكيل والموكل دار في يد رجل اقر انها فلان ولاحق له فيها ففك
المقر له ما كانت لي فطكن فلان فصدقه فلان وفي الثاني ولو اقر لوارث ثم مات فاختلف المقر له
والورثة فقال المقر له اقر في الصحة وقال الورثة لا بل في مرضه فالقول للورثة وبينة المقر له اولي
وان لم يقيم البينة فادعى استحقاقهم له ذلك قال اخر لي عليك كذا فقال استهزاء نعم احسنت فهو
اقرار فيؤخذ به ولو ادعى عليه اربعة الف دينار فقال دفعت من هذا القدر ثلثا فلهذا اقرار
بالقدر المدعى عيني في يد رجل يقول ليس هذا لي وادعى رجل فقال ذواليد هي لي صح ذلك منه وهذا
لا يمنع الدعوى لان قوله ليس هذا لي لم يثبت حقا لآخر وكل اقرار لا يثبت حقا لانسان فهو باطل قال
مشايخي ان الرجل اذا اتى الملك فقال هذا الشيء ليس لي فان كان غرضه ان يدين له يصح
نفيه ويكون لذلك الخصم حق لو ادعاه الثاني بعد ذلك لا يصح وان لم يكن له غرضه ان يدين له نفيه
حتى لو ادعى بعد ذلك انه له يصح دعواه ولو قال اقرت بلنالك ولكن ما اخذت يحلف المقر له انه ما اقر

ط

حاز لا اذا اقرار لا يجب الملك وهو يدعي انه اقراه لا لا المقرض ينكر فنجعل ولو ادعى ما لا يسبب
فانكر فقال المدعي انه كتب لي به خطا فانكر المدعي عليه ان يكون خطه فامر ان يكتب فكتب فكان
بين الخفيين مشابهة تدل على ان كتابتهما واحدة لا يحكم عليه لانه لا يكون اعلى مما قال هذا خطي
وانا كتبه ولكن ليس على هذا الحال ونحو القول قوله ولا ينبغي عليه واجاب عنه بخاري انه
حجة يقضي به عليه وذكر الامام ابو العلاء الدينسوري في فتاواه هذه المسئلة قال اذ اكتب خطا
بدين باسم رجل يحكم به عليه اذ اكتبه على الوجه الذي يكون مثل حجة بين الناس ولو انكر خطه
فيستحكم عليه ولو نكل عن اليمين يحكم عليه كذا في الجامع الفصولي ولو قال الدائن لاحق لي اليوم ببراءة
في الحال لا في المؤجل ولو اقر المريض لامرأة بدين المهر صح الى مهر مثلها كاملا وكذا لو اقرها في
مرضه بمهر الف وقد تزوجها عليها ثم اقامت الورثة البينة بعد موته ان المرأة وهبت مهرها
لزوجها في حيوة هبة صحيحة جازا اقراره لها ولا تقبل البينة لانه علم كذبها باقرار المتأخر
لا احتمال العقد في مرض الموت ثانيا وذكروا في القينة مريض اقر لامرأة بصدقاتها وماتت في ساقية
فاقام الورثة بينة على ان يصالحها بصدقاتها في صحته وقبضها بطل حقها في المهر وذكروا في الخطا
ان اقرار المريض بالمهر لا يصح وايضا ذكر فيه لو اقر الصبي بالبلوغ وهو ابن اثني عشر سنة قبل قوله
ولم يحل لانه اذا كان صادقا فلا معنى لتخليفه وان كان كاذبا فالصبي لا يأنم باليمين الكاذبة وان
بالبلوغ سنا لم يقبل لان تاريخ الموالي يعرف ويثبت بالبينة الا اذا كان مجهول الحال المذكور
ولو اقرت المريضة باستيفاء مهرها ان ماتت وهي منكوجة او معلقة لا يصح اقرارها ولو قالت لا مهر
لي عليه ذكر الخفاف في الجليل يصح اقرارها فاضح ان ولو اقر المريض باستيفاء دين وجب في الصحة
يصدق سواء كان عليه دين الصحة او قالت المريضة في مرض الموت ليس لي علي زوجي حتى لا قبل
ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقرارها بناء على مسئلة ذكرت في جنابات الخط
ولو قلنا لم يجز حتى فلان ثم مات ليس لورثة المخرج ان يدعوا على الجارح بهذا السبب لكذا هذا
قال بعضهم لا يصح مسئلة المخرج على التفسير ان كان معلوما فلا يقبل وقال بعضهم في مسئلة المخرج
انه لو رثته ان يدعوا على الجارح مطلقا ولم يفضل ولو اقر مريض في مرض موته ان هذه البقرة
صداق امراته لا يصح في تعيين البقرة صداقها ولو اقر في مرضه بارض في يده وقف فان اقر من قبل
نفسه فمن الثلث لمريض يقر بعتق عبده او بقرانه بصدق به على فلان وان اقر بوقف من جهة
غيره فان صدقه ذلك الغير وورثته جازي الكل وان اقر بوقف ولم يبين من اوقفه او من غيره

فهو من الثلث اعلم ان الضبط في اقرار المريض لو ارثه ان يقال المقر له ان لم يكن وارثا وقت الاقرار
ثم صار وارثا قبل الموت فان كان الارث بالنسبة لا يجوز وان كان بالسبب فمختلف فيه بيتا وبين
زفروا ان كان وارثا وقت الاقرار دون الموت كذا اذا اقر اخيه ثم ولد له ابن قبل يصح اقراره وان كان
بالعكس كذا اذا اقر اخيه الكافر فاسم قبل موته لا يصح وان كان وارثا فيهما لا فيما بينهما كما اذا اوالى
رجلا فاقول ثم فسخ الموالات ثم عقد لها ثانيا لا يجوز عند ابي س لانه متهم في الفسخ ويجوز عند
محمد لانه صار اجنبيا بعد اقراره مريض قال في عرضه ليس لي شيء في الدنيا ثم مات فللوارث
ان يحلفوا زوجة المتوفى على انها الاتعم شيئا من تركه المتوفى ولو قال لا خريقتك هذا العبد بالف
درهم فقال الاخر لم اشتريه منك وسكت البايع حتى قال في المجلس وبعد ما قد انزيت منك بالف
درهم فهو جائز وكذا في النكاح وفي كل شيء يكون لهما جميعا فيه حق اذ ارجع المنكر الى التصديق
قبل ان يصدقه الاخر فهو جائز وكل شيء يكون فيه حق لواحد مثل الهبة والصدقة والاقرار لا
ينفعه اقراره له بعد ذلك والله اعلم **كتاب الاجارة** لو قال اذ جاء راس الشهر فقد
اجرتك هذا الدار يجوز وان كان فيه تعليق وهذا حسن وهذا قول ابي بكر الاسكاف وابي الليث
زعم انه لا فرق بين هذا وبين قوله اجرتك هذا الدار غدا ويكون اجارة مضافة وقال ابو القاسم
الصفار الاول باطل لانه تعليق والثاني صحيح واذا اجر اجارة مضافة مثلا اجر دارا في صفر
وهو بعد في الحرم فباع قبل محي ذلك الوقت ذكر الخلواني فيه روايتان والفتوى على انه ينفذ
وبطل الاجارة المضافة وفي القينة لو دفع بقرة على ان يكون ما حصل من الولد والسمن واللبن
بينهما فذلك كل لصاحب البقرة وعليه ثمن العلف واجر مثل الحاقظ وعلى هذا لو دفع دجاجة في
مع البيض على ان يكون الفراخ بينهما فالحكمة في كل منهما ان يبيع نصفه منه غنيمه ولو سكن المشتري
الدار كسب ثم استحققت لا يجب عليه اجر المثل لانه سكنها يحكم الملك اما في الدار المعدة للاستغلال
انما يجب اجرها على الساكن اذ اسكنها على وجه الاجارة دلالة اما اذا اسكنها بتأويل عقيد ومالك فلا
يشي عليه الا في الوقف غنيمه ولو سكن دارا معدة للفقلة او زرع ارضا معدة للاستغلال من غير
استئجار يجب الاجر وفي القينة الاصح ان المنافع تضمن في ثلثة مواضع في ربع الوقف وفي اموال
الائتماء وفي منتهى الاجر كالدكاكين والمستعديت المعروفة للاستغلال فان الاستعداد
للاستغلال اقيم مقام العقد الفاسد فيلزم على الغاصب اجر المثل للمالك ولا فضل بين الدار
والارض والحمام والرحى وغير ذلك وسواء فيه استعمالها او عطلها وفي الهلاك يجب القيمة

والعروض المختلفة بصفاتها وقيمتها آجرة السجل على المدعي وقال صاحب المخطط على المدعي عليه
لانه هو الذي ياخذ السجل وذكر في الواقعات يجوز للقاضي ان ياخذ في حال الخطبة في البكر ثلثة
دنانير وفي الثيب دينارين ويجوز للمفتي اخذ الاجرة على كتابة الجواب بقدره لان الواجب
عليه الجواب فحسب ما الكتابة لا تجب ولو استاجر اجيرا يوما للعل في الصبح فطره ذلك اليوم بعد
ما خرج الى الصبح لا اجرة له لان تسليم النفس في ذلك العمل لم يوجد مكان العذر ولو مات
المكاري في المفارة في الطريق لا ينفخ لانه يخاف على نفسه وماله وليس عنه قاضي يرفع الامر
اليه فيوجر الدابة منه فاذن المعتبر في بقاء عقد الاجارة كلا المعنيين الخوف وعدم القاضي
حتى لو بلغ مصر تنفخ الاجارة لانه لا يخاف على نفسه وماله ويمكن ان يستاجر دابة اخرى
وان لم يجد يملك ولو استاجر غلاما لخدمه فوجد سارقا فهذا عذر له ان ينفخ الاجارة
وتنفخ الاجارة بلا نفخ في عذر لا يمكن المعني فيه وينفخ بالنفخ ذوالعذر ان كان على المخر
فينك يضر ولو اقدم بيت من دار او سقط حائط المستاجر الفسخ عند حضره المجره غيبته
بالاجماع ولو اهدم كلها له الفسخ بغيبته ولا ينفخ ما لم ينفخ وسقط الاجارة لانه فسخ ولو استاجر
عبد لم يرض العبد فهو عذر ولو وجد غير حادق لا ولو اراد المستاجر الانتقال من المصرفه
نفذ اجارة العقار لانه لا يمكن الانتفاع الاجبى نفسه وهو ضرر قال بعض الفقهاء اذا
اراد المستاجر سفر فهو عذر في فسخ الاجارة سواء اراد الملك فيه او لم يرد ونجرح قوله اريد
السفر لا ينفخ ولو استاجر غلاما ثم وجد كراهة رخصا او وجد المكاري كراهة اغلى فليس بعذر
استاجر طاحونة على ان عليه الاجر حال انقطاع الماء لم يحز استاجر حماما سنة على ان يحط
شهرين للتقطيل لم يحز ولو شرط حظه قدر مكان معطاه اجاز ولو دفع غزلا الى حايك
لينسج بالثلث ونحوه جوزه بعض المشايخ وهو شايع بله وابو الليث وغيرهم يعرف **سائل**
المساقات وعلى هذا لو دفع ارضه الى رجل ليفرس فيها الاشجار على ان يكون الشجر
والارض بينهما جاز والاصح انه غير جائز وهو ظاهر المذهب فان فعل الشجر والثوب لرب
الارض والغزل وعليه قيمة الشجر وجوزا على ولو اجرا لغيره بالثمن لم يحز البقر بالجار
جاز ولو دفع الى رجل غنما ليرعها على ان البانها وامواها اجرة اجارة فاسدة لان الصوف
واللبن معدومان وقت العقد مجهولان واحدهما مانع ومجموعهما اولى وما جمع الى عطا
بلا شرط حلال كالمفتي والمناجحة ومن عرف بالوعظ فالتري فزام لابس العلم ان ياخذ الا

على تعليم القرآن جائز اذا لم يكن المعلم معينا لذلك بان يوجد في ذلك الموضع عالم اخر وغير
جائز اذا انعم وحكي عن ابي الليث كنت افتي بثلثة اشياء فرجعت عنها كنت افتي ان لا يحل
الاجرة على تعليم القرآن وكنت افتي ان لا ينبغي للعالم ان يذهب الى القرى فيذكرهم بجهوله شيئا
وكنت افتي انه ينبغي لصاحب العلم ان يدخل على السلطان فرجعت عن ذلك كله وانما رجعت
عن ضياع العلم والقرادة وصيانة لهما وانما يكره اخذ الاجرة على التعليم في عهد رسول الله صلى
عليه وآله لان ما تزل من القرآن بينهم قليل فكان التعليم واجبا كيلا يذهب القرآن ولو اجر لنفسه لم
في الكنية وتغييرها لابس ولو اجر بنفسه من الكافر لم يعطى الغيب فتنى منه فخره ولو اجر
نفسه لينت لم الطنور يطيب لم الاجر لابس ان ترضع المسلم ولد الكافر والغلام الذي اذا لم يكن
ابو مصا يكا فليس للذي في حجره ان يعلم الحياكة ولو استاجر مارا ودفع رب الدار المفتاح له وقال
خذ الدار فلي القضت المدة قال المستاجر لم اقدر على فتحه وقال رب الدار بل قدرت له وسكنته فالتق
لرب الدار وكذا الواجر رجل من رجل حاقوا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستاجر على فتحه وحل المفتاح
ايامهم وجده فان كان يمكن فتح الحانوت هذا المفتاح فعليه اجر ما مضى لان التسليم تم بلاحر وانما التقير
جاء من قبل المستاجر وان كان لا يملك فتحه به لم يجب الاجرة لان التعليم لم يقع استاجر دابة بعينها ليضع
عليها حملا مقدارا فاراد المكاري ان يضع عليها مقدار شئ من متاعه مع متاع المستاجر فالتسا
ان منع المكاري عن ذلك ومع هذا اذا وضع وبلغت الدابة الى ذلك المكان يجب جميع للمسي بخلاف ما اذا
استاجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث سقط عن المستاجر من الاجر بحسبه وسئل
عن المجتدي من من اجر ابنه من رجل ليطرد الدواب والعصافير من الارز وخزها اياها باجر معلوم
فاستكمل ايامه ثم طلبه بالاجر فقال له لم يطرد الدواب والعصافير كما ينبغي فانه يضمنه النقصان ثم اذا
رفع الاجر صل له ذلك فقال يجب ان يوفيه اجرة ثم يدعي عليه ومثل هذه الدعاوي لا يبطال الاجر لا
تسمع ولا تسقط اجرة بتقصيره في الحفظ بعد ما سلم نفسه وتوجهت البقرة الى بقار على يد رجل فجاء
الى البقار فقال ان فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا قبل فذهب بها فذلك
فالبقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار فقد انتهى الاذن فيصير البقار امينا وليس للودع ان يدفع
الغير ولو كان الراعي اجيرا مشتركا فطاحت بعضها مع بعض من سوقه او غيره فسقط تعقب
او وشمها بعضها مع بعض او وقع في النهر من سوقه يضمن اما في اجير الواحد في هذه الصور
ان كانت للواضي لو اهد بان كان اجيرا لو اهد لا يضمن وان كان لاثنتين يضمن وفي القينة لو اهد

في هذا الموضع عالم اخر وغير جائز اذا انعم وحكي عن ابي الليث كنت افتي بثلثة اشياء فرجعت عنها كنت افتي ان لا يحل الاجرة على تعليم القرآن وكنت افتي ان لا ينبغي للعالم ان يذهب الى القرى فيذكرهم بجهوله شيئا وكنت افتي انه ينبغي لصاحب العلم ان يدخل على السلطان فرجعت عن ذلك كله وانما رجعت عن ضياع العلم والقرادة وصيانة لهما وانما يكره اخذ الاجرة على التعليم في عهد رسول الله صلى عليه وآله لان ما تزل من القرآن بينهم قليل فكان التعليم واجبا كيلا يذهب القرآن ولو اجر لنفسه لم في الكنية وتغييرها لابس ولو اجر بنفسه من الكافر لم يعطى الغيب فتنى منه فخره ولو اجر نفسه لينت لم الطنور يطيب لم الاجر لابس ان ترضع المسلم ولد الكافر والغلام الذي اذا لم يكن ابو مصا يكا فليس للذي في حجره ان يعلم الحياكة ولو استاجر مارا ودفع رب الدار المفتاح له وقال خذ الدار فلي القضت المدة قال المستاجر لم اقدر على فتحه وقال رب الدار بل قدرت له وسكنته فالتق لرب الدار وكذا الواجر رجل من رجل حاقوا ودفع اليه المفتاح فلم يقدر المستاجر على فتحه وحل المفتاح ايامهم وجده فان كان يمكن فتح الحانوت هذا المفتاح فعليه اجر ما مضى لان التسليم تم بلاحر وانما التقير جاء من قبل المستاجر وان كان لا يملك فتحه به لم يجب الاجرة لان التعليم لم يقع استاجر دابة بعينها ليضع عليها حملا مقدارا فاراد المكاري ان يضع عليها مقدار شئ من متاعه مع متاع المستاجر فالتسا ان منع المكاري عن ذلك ومع هذا اذا وضع وبلغت الدابة الى ذلك المكان يجب جميع للمسي بخلاف ما اذا استاجر دارا وشغل رب الدار بعضها بمتاع نفسه حيث سقط عن المستاجر من الاجر بحسبه وسئل عن المجتدي من من اجر ابنه من رجل ليطرد الدواب والعصافير من الارز وخزها اياها باجر معلوم فاستكمل ايامه ثم طلبه بالاجر فقال له لم يطرد الدواب والعصافير كما ينبغي فانه يضمنه النقصان ثم اذا رفع الاجر صل له ذلك فقال يجب ان يوفيه اجرة ثم يدعي عليه ومثل هذه الدعاوي لا يبطال الاجر لا تسمع ولا تسقط اجرة بتقصيره في الحفظ بعد ما سلم نفسه وتوجهت البقرة الى بقار على يد رجل فجاء الى البقار فقال ان فلانا بعث اليك هذه البقرة فقال البقار اذهب بها فاني لا قبل فذهب بها فذلك فالبقار ضامن لانه اذا جاء بها الى البقار فقد انتهى الاذن فيصير البقار امينا وليس للودع ان يدفع الغير ولو كان الراعي اجيرا مشتركا فطاحت بعضها مع بعض من سوقه او غيره فسقط تعقب او وشمها بعضها مع بعض او وقع في النهر من سوقه يضمن اما في اجير الواحد في هذه الصور ان كانت للواضي لو اهد بان كان اجيرا لو اهد لا يضمن وان كان لاثنتين يضمن وفي القينة لو اهد

البقاء على بقرة من الموت ان ذبحها لم يضمن وان لم يذبح البقرة فانت كذا وقيل ضمن اللحم لانه حافظ عن
الاضاعة وتروك الذبح اضاعة اللحم واما الاجنبي اذا ذبح ضمن البقرة حال الموت وقيل لان الموت حفظ
بعضهم بعضا في النفس والمال وكذا في الحفظ على الاضاعة لو انفتح حلقوم الطاحونة فضاعت
الحنطة ضمن الطحان ولو اجر نفسه لرعي الغنم ثم ضاع من الغنم شاة صاحب الغنم ابن ذلك
فقال لا اعلم بضمن لان عدم العلم بعدمه وكذا ان نام في النهار مضطجعا لانه تقصير منه ولو كان الراعي
مستركا خلط غنم الناس ببعضها مع بعض فلم يعرف اهلهما فالتوى في ذلك قول الراعي معييبه لانه امان
يعتبر امينا او ضمينا واما ما كان فالقول قوله ان ما فيه هذا له هذا وذلك لان الحظ في المودع و
الغائب اما اذا قال لا اعرفها فهو ضامن قيمة الغنم كلها لاهلها لان هذا النوع من الخلط استهلا
ويكون الغنم له والقول قول الراعي في قيمتها يوم الخلط لان صاحب الغنم يدعي زيادة وهو ينكر والا
الخاص لو ضرب شاة فتقاعينها يضمن لان الراعي يتحقق بدون الضرب ولو سقاها من نهر
ففرقت معها شاة لا يضمن لان الراعي لا يضمن لا يتحقق بدونه وكذا السبع وهو مصدق فيه بعد
ان يحلف لانه امين فلو هلك كل الغنم كان له الاجر كما لا مادم برعها لانه سلم نفسه للرعي وكو
استاجر راعيا شهرا ليرعى غنما له فاراد الراعي ان يرعى غنما لغيره فارب الغنم منه من ذلك
لانه اجير واحد لانه وقع العقد على المدة او لا وليس لاجير الواحد ان يواجر نفسه من غيره
وان لم يعلم المستاجر حتى رعى لاجير غنم طاب له الاجر ولم ينقص من الاجر الا ذلك الشيء لكنه يانم
ولا يتصدق شيئا لانه وان كان اجيرا واحدا لكن يمكن ايفاء العمل الى كل واحد منهما تمامه
في المدة بخلاف ما اذا استاجر رجلا للمصايد يوما فحصد في بعض اليوم له وخدم لغيره في بعضه
لا يستحق الاجر كاملا ولو قتل من الشهر يوما او يومين حوسب ذلك من اجره سواء كان من مرض
او غيره لانه لم يسلم نفسه في تلك المدة ولو كان الاجير مشتركا قال ابو حنيفة يضمن فيما هلك من الغنم وغيره
في سياق او سقى او غير ذلك من صنعه وما هلك من غير فعله لموت او كبس او سرقة وما اشبه
ذلك فلا ضمان عليه وقالاهو ضامن في جميع ذلك الا ان يقيم البينة على انه مات من غير شيء اصابا
فيمر من ضمانه لان الموت مما لا يمكن الاحتراز عنه ولا يضمن الاجير المشترك بالاتفاق والهلاك
بالسوق يضمن بالاتفاق واكل السبع والسرقة هلاك بسبب يمكن التحرز عنه فتكون المسئلة
على الخلاف ولو دخل رجل الحمام ودفن الثوب الى صاحب الحمام ليحفظه فضاع لا يضمن اجماعا
لانه مودع لا تملك الاجر بازاء الانتفاع بالحمام الا ان يشترط بازاء الحفظ او قال بالاجر بازاء

الحمام والحفظ جميعا فيحتمل لا يكون على الاختلاف فان دفع الى من يحفظ باجر كالشبابي فعل الاختلاف
ولو دخل رجل الحمام وترك الثياب بين يدي صاحب الحمام فهذا استخفافا عادة ودلالة ذكره خواهر زاده
وبه بين ان ما ذكره ابو القاسم غير صحيح وهو ان من دخل الحمام واستشار صاحب الحمام ابن اضع
الثياب فاشار الى موضع ان هذا ليس باستخفاف فقال محمد بن سلمه استخفافا كما قال خواهر زاده رجل
دخل الحمام ووضع ثيابه عند الحامي وقال احفظ ثيابي وقبل الاخر وشرط عليه ضمان الثوب اذا تلف
فلما خرج الرجل من الحمام ولم يجد ثيابه قبل يضمن الحامي عند الكل اما على قولهما فظهر واما على قولنا
حينئذ فلان عنده الاجير انما لا يضمن اذا لم يشترط الضمان املاذا شرط كان ضامنا قال ابو جعفر
شرط الضمان في الامانات بطلان الشرط وعدم سواها وضمان ولو استاجر دابة لحولة بعينها
ففاق الحماري الدابة ورب المتاع معه او لا فغير الدابة ففسد للمتاع ضمن باتفاق بيننا كذا بانقطاع
الحبل ولو استاجر دابة ليحمل عليها متاعه فحمل رب المتاع متاعه وركبها ففاق الحماري الدابة
فغرت وفسد المتاع لا يضمن اجماعا ولو ضل الحمار المستاجر ان ذهب بحيث لا يشعر وعلم انه لو طلب
لا يظفر به لا يظفر به لا يضمن بتركه الطلب ولو نبت شاة من القطيع فخاف الراعي على الباقي ان يتعها
فلا ضمان في النادة استاجر دابة في موضع كذا فركبها في الموضع لم يركب الى ذلك الموضع يضمن ولو كان
في الثوب لا ولو استاجر دابة ليركبها يوما الى الليل فحسب ولم يركب ان استاجر ليركبها خارج المصير
الى مكان يضمن لان هذا الحسب لا يوجب الاجر فيمكن ما ذونا فيه بخلاف ما لو استاجر ليركب في المصير
وانما يضمن في الاول اذا سكن في الموضع ايداعا ما يسكن الناس عادة للتهيأ للخروج الى ذلك الموضع
ولو ضرب معلم صبيًا بأذن الاب او الوصي لا يضمن وهو الوضرب بالناديب والتعليم فانت ضمانا عند
ابي حنيفة خلافا لها وفي الجامع الفصولي قال ابو سليمان اذا ضرب ابنه على تعليم القرآن والاب
فانت قال ابو حنيفة الدية ولا يرث وقال لا يضمن عليه وبره والاصح ان ابا حنيفة رجع الى قولهما ولو
قال اجرتك هذه الدابة في هذا اليوم ومضى اليوم ولم يرد الدابة الى صاحبها هل يضمن ان هلكت ام لا
اختلف المشايخ في ذلك قال بعضهم انما يضمن لو انتقم بها في اليوم الثاني حتى يصير غاصبا ومخالفنا
بالانتفاع بها بعد مضي الوقت اما ما لم ينتقم في اليوم الثاني كالمودع اذا المسك بعد مضي المدة بان
قال احفظه لي ما تحفظه في اليوم الثاني لا يضمن وقال بعضهم يضمن على كل حال وهو مختار شمس
الائمة السرخسي ولو قال لي تحفظه في اليوم الثاني لا يضمن وقال بعضهم يضمن على كل حال وهو مختار شمس
قطعه لا يكفيك يضمن لانه غشة ولو قال انظر ايكفيني فقال نعم فقال قطعه فقطعه فاذا هولا يكفيه

لا يضمن ولو استأجر رجلا ليرعى غنما أجاز وان لم يسم عددا لا غنما ومكان الرعي لان المستحق بالعقد
 اقصى ما يمكنه من الرعي فيكلف بذلك ولا يكلف ما ليس في وسعه واذا استأجره شهر الرعي هذه
 الاغنام فله ان يزيد عليها استحيانا وفي الاجير الواحد يجب عليه رعي الاولاد الحادثة بخلاف
 الاجير المشترك فانه لا يجب عليه رعي الاولاد الحادثة حتى لو ولدت شاة او بقرة في يد الراعي
 المشترك فترك الولد في الفلاة لم يضمن لانه ليس عليه رعي الاولاد الحادثة الا ان يشترط عليه
 ولو هلك الشاة فقال رب الغنم شرط لك على ان ترعى في غير هذه المواضع فالقول رب الغنم
 والبينة بين الراعي وفي الفاضح ان حارس السوق اذا كان يجرس الحواشيت فنقب حانوت و
 سرق من ضمن الحارس لانه بمنزلة الاجير المشترك والصحيح انه لا يضمن اهل قرية كانوا يرعون دوابهم
 بالنوبة فضاقت بقرة في نوبة رجل فكلوا فيه قال الفقيه ابو الليث لا يضمن هذا الواحد عند الكل لانه
 ليس باجارة بل اعانة واعارة ولو استأجر دابة الى حرقه وخلا رب الدابة بينه وبين الدابة
 جاز وبكفي لوجوب الاجر ولا يجبر على ارسال الغنم وللمتأجر ان يوجر ويعير ويودع فيما لا يختلف
 الناس فيه كالميت لو مكس البعل في كومة فاعار مجاره وضمه لم يضمن في مدة الاجارة وبعد ها يضمن
 فجعل امر والمسحات مما لا يختلف باختلاف المستعمل سئل ثم الائمة رجل سئل ان الراعي يحفظها
 منه معلومة ودفع اليه اجره لم يضمن والرعي واشتغل الراعي لم يضمن وترك الافراس فهلك هل يضمن
 قال لان كان ذلك متعارفا فيما بين دعاء الخيل والافتقار يضمن الكاري ينقل الدبس من ثورته
 فترك في الطريق ونام فخرق الكلب والرق فضاع الدبس لا يضمن ان نام جالسا وفي الجامع الفصول
 ولو قال اذا جاء عند فقد اجرته هذه الدابة في المتأجر فحمل على الدابة في الليل فاعلم الفجر
 تلف الدابة لم يضمن لانه صار غاصبا الا ان عند طلوع الفجر انقذت الاجارة بينهما فصار تليد
 يد امانة فان قيل ان المتأجر والمستعير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبران من الضمان على ما عليه
 الفتوى ففي هذه المسئلة ينبغي ان لا يبرأ بالطريق الاولى اقول هذه المسئلة ليست من استباه
 متأجر او مستعير خالف ثم عاد الى الوفاق بل هي مسئلة غاصب استأجر المعصوب من المعصوب منه
 فيراد بجره العقد من الضمان **كتاب العارية** استعار دابة للعمل فله ان يعيرها غيره لان
 الناس لا يتقانون في العمل اما اذا استعار دابة للركوب او ثوبا للباس مطلقا فلان يعير غيره
 ثم لو ركب او لبس بعد الرجوع عن الثاني اختلف المشايخ قال الزدوي انه يضمن وقال ثمس الائمة
 انه لا يضمن ولو استعار من اليد ففقد ففقد ثم اعادها من غيره فضاع يضمن المالك ايها

شاء مع اه المتما لا يختلف باختلاف المستعملين وانما يضمنان لكون الاعارة تنقضي بعد انتهائهما منها
 بالغرض من العمل الذي عينه للاستعارة والعارية ما يتوقف بالزمان لا يتوقف بالعمل ولو اعارة دابة
 الى الليل فهلك قبل الليل لا يضمن وان هلك في اليوم الثاني قبل ان يضمن كما يودع اذا امر بحفظها يوما فهلك
 في اليوم الثاني وفي الاصح يضمن المستعير اذا هلك في اليوم الثاني ولو قال للمستعير اعرت دابتي هذه
 ولم يسم شيئا فلوركبها ليس له ان يركبها غيره ولا ان يدفعها اليه للعمل فله ان يعيرها
 غيره للعمل ولو استعار لوجي دابة لعمل الصبي الى الليل ولم يرد لها بالليل حتى هلك والضمان على
 الصبي دون الوجي وهذه عجبة وفي المينة لو استعار دابة لتعمل عليها حنطة فحمل الوكيل طعاما
 لنفسه لا يضمن وهذا عجيب استعار ثوبا ليكرب ارضه فغصبها فركب ارضا اخرى فغصب الثور
 يضمن لان الاراضي تختلف في الكواب سهولة وصعوبة بمنزلة من استعار دابة ليذهب الى مكان معلوم
 فذهب الى اخر بتلك المسافة كان ضامنا وكذا الواسك في بيته ولم يكرب حتى عطب لعدم الوضوء
 المالك بلا مسالة وكذا في الاجارة اذا المسك ولم يذهب اقول ينبغي ان لا يضمن لو كرب من الارض المعقنة
 او رعى منها كمل لو استأجر دابة للجل وسمى نوعا فخالف لا يضمن مثل المسمى واخف كذا في الجامع الفصول
 والاستعار قد راللطخ فطخ فيها مرقعة وفلقها من الكاؤون واخرجها من البيت فوقع من يده فانكسر فالصبي
 انه لا يضمن بخلاف الحال اذا رلق ولو استعار صبي من صبي اخر شئ كالقدوم والفاس والحوض
 فهلك في يد الصبي ان كان الدافع ماذونا لا شئ على المستعير انما يجب الضمان على الدافع لانه ان كان
 ماذونا صح منه الدفع وكان الهلاك حاصلا بتسليط منه وان كان الدافع محجورا يضمن بالدفع ويضمن
 الثاني بالخذ منه لان الاول غاصب والثاني غاصب الغاصب ولو استعار بقر اقال ادفعه غدا فجا
 المستعير من الغد فاخذ بغير اذن يضمن وفي جمع الفوائد لا يضمن ولو قال خذ غدا لا يضمن لانه اذن
 بالاختار في الغد في ضمن الامر وليس للوالدان يعير مال ولله الصغير فلو اعاره فهلك ففي وجوب الضمان
 على الوالد او على المستعير واثبات الصحيح انه يضمن المستعير ويرجع على الاب اذا لم يعلم انه تولده ولو علم
 لا يرجع كذا في الفينة امرأة اعارت شيئا من متاع البيت مما يكون في ايدي النساء كالحجج والحواليق
 بغير اذن الزوج لا يضمن ولا تضمن العارية وان التزم الضمان عند الهلاك وفي الفينة امرأة اعارت
 شيئا من متاع البيت مما يكون في ايدي النساء كالقدور والمجل وكذا وما لا يكون في ايدي النساء كال
 الخجول والجواليق بغير اذن الزوج لا يضمن ولو اعارت من لباس زوجها وكحوم يضمن استعاره
 ففقد صبياء فرق منه فاذا كان الصبي يضبط ما عليه لم يضمن استعار بقر اقال فاستقر ثم ترك في المرعى

استعار عارا نخرج في العمل لا يضمن كذا
 الثوب اذا خرقه من اللبس مع

فخره في ان لا يعبر في بكونها فيها برعي وحده ما هو عادة أهل الرستم ايضا استعاروا بملوي حنسي فخرته لوزن السا
ماته فقطع التور العارضة التور السارية فان كان الناس يفعلون مثله ايضا استعاروا من احد ملوك بركيه فكتب مقعره
فالقت حينئذ الايمان عليه بالحنسي وان انتقصت الامكة بسبب ادخاله كذا في الجال اليك الاراد من كل النقصا
وان كان ملكها الاراد من نصف النقصان كانه حصل بركوبه ودكوبه دفعه كذا في البراز وفي الجال الفصولي ولود كها
فرزق بلا عنف وانتقد اوله ايضا ولو كها ايضا لان هذا من منه ولود في رجله ليقض دابة استعارها
فركبها الوكيل فلفت ايضا الوكيل لعدم رضا المعير بركوبه ولا يرجع على الموكل لانه غير عامل له
فيه وهذا اذا كانت الدابة تنقاد السوق او القود اما اذا كانت لا تنقاد احدها ايضا
لان المالك رضي بركوبه حين دفعها اليه ولو نزل في السكة عن دابة مستعارة او مستاجر
ودخل المسجد ليصل فخل عنها اضني لانه ينزوله المسجد ضيعها او يفتبها عن بصره الا يري
انه لو سرق في هذه الحالة سقط القطع ولود دفعها الى رجل في الحراج ليمسكها حتى يصل فلفت
من يده ايضا عند محمد دل هذا على ان المعير يفتبها عن بصره وعلى هذا لود دخل بيته وترتها
في السكة ايضا ربطها او لا اذا غيبها عن بصره وقيل عن محمد لود دفعها ليمسكها حتى يصل ايضا
لو شرط دكوب نفسه كذا في الجامع الفصولي وفي القينة يملك المستعير الايداع فيما يملك
الاعارة وفيما يملك الاعارة لا يملك الايداع وقيل يملك مطلقا في الايداع ولو استعار دابة
من انسان فاعادها تمام المستعير في المفازة ومقودها في يده فقطع السارق المقود وذهب به
لا يضر وان جاز بالقود من يده ولا يشعر به وبه ايضا في هذا انما مضى وان اجمالا ايضا في الفصولي
كذا في البرازي في القينة اذا وضع المستعير بين يديه المستعار تمام او خذ مقود الا بتمام وضع المستعير ايضا لان هذا
حفظ او ان الدابة المستعارة فقد عتده حفظها تمام بل في هذا اليوم ايضا وقيل ايضا سواء قصد اليوم
اولا في الدابة اذا ربط عتده لا حفظ في التمتع اذا نام جالس او وضع تحت راسه لم يضره ولا يضره بل في تحت
راسه ايضا لانه ترك الحفظ فلو طلب المعير العارية فقال نعم ادفعه فله فوطي الدرع حتى يرفق فان كان مستعير على راعي
الود عند الطلب ايضا وان كان قادرا فان من المعير الحفظ ايضا ولو وضع العارية بين يديه تمام وان كان
فما عتده ولو استعار دابة لملح الى مالكه او قال المالك اعطها مطلقا فاعتها ايدي ليس عياله فذلك
الطريق ايضا ولود مع الغلام عقد جوه لا يبرأ الا ان دفعه المستعير للمالك اذا اعرض في مثل هذا الا
الود بنفسه الى يد مالكه دون داره لود المستعير مع جنسي المستعار لا يبرأ لكن على قولين قال ليس المستعير ان
يود لا يبرأ لان الاعارة يملك التمتع والمصلحة مملوكة للمستعير فملك التعرف فيها والايداع تعرف في ملك الفيرد
العين فذلك هو الجواب وعلى قولين قال لا يبرأ من فخره المختار لان الود اجماع ادنى حلال في العارية فاذا اجاز للمستعير
الاعارة فاولى ان يجوز الايداع وكل يضر هو كسب الضمان لو ادعى المستعير انه فعل

٧
بعض

بأذن المعير وكذا بمن المستعير لأن يبرهن على الأذن ولو استعار ثم رده
فلم يجد المعير ولا من في عياله فامسك إلى الليل وهكذا لا يضمن ولو وجد من
في عياله فلم يردده لضمن ولو استعار دابة ليركبها بنفسه ثم ردها بغير من في
عياله فيركبها ضمن **كتاب** **الوديعة** ولو قال المودع لانتفع الوديعة
في الخانوت فإنه مخوف فتركها فيه حتى سرقت ليلًا فإن كان له موضع اجوده
الخانوت وهو قادر على الحمل ضمن رجل وضع عند رجل وديعة ووضعها المودع في
خانوته وذهب إلى الجبل **فوترك** باب الخانوت مفتوحا واجلس صبيا صغيرا يحفظ
خانوته وذهب فسرت الوديعة من الخانوت قيل إن كان الصبي من ي ضبط ^{شأن} ^{الديعة}
ويحفظها لم يضمن المودع وإن كان من لا يضبط يضمن وقيل لم يضمن على كل حال
لأنه ترك الوديعة في حرفة كذا في القاضيان أودع رجل كيسا فيه دراهم عند
رجل ولم يذن عليه ثم إن صاحب الوديعة ادعى الزيادة عليه قالوا لا ضمان
عليه ولا يمين حتى يدعى التضييع أو الخيانة كذا في القاضيان وفي الخلاصة إذا
حفظها بنزول جده في بيته وكان يعلم أنها ^{غير} آمنة فصاعت يضمن وفي مخرج جامع الكبير
يجوز منه في عيال المودع أن يدفعها إلى من في عياله وعن محمد إذا دفع إلى أمين من
أمنائه ممن يثق به في ماله وليس في عياله كشریک العنان وعبد الماذون لا
يضمن وعليه الفتوى كذا في النهاية ولو دفعت الوديعة إلى آخر خوف من الحرق
أو الغرق لا يصدق الإبينة لأنه يدعى باسقاط الضمان منه وفي المحيط لو قال
لأنت دفع إلى فلان من عيالك ولم يكن له عيال سواه لم يصح نهيه ولا بد من الرفع
إليه وإن كان له عيال غير دفعة يضمن ولو قال لآخر أودع مالي زيدا
فاودع عمر يضمن وإن كان عمر واعدل وأوثق من زيد صح وكذا الحكم في الدارين
ولو قال المودع وضعت الوديعة في دارى ثم نسيت المكان لم يضمن وكذا لو
دفع في أرض إن أعلم بعلامتها لا يضمن وفي المغازة يضمن لكل حال ولو قال
لا أدري وضعتها في دار أو مكان آخر ضمن لأن هذا إقرار منه بالتقصير وقال ^{حسن} ^{الشر}
الاصح أنه لا يضمن وذكر في بعض المتناوى ولو قال المودع ضاعت الوديعة ولا أدري
كيف ضاعت فالقول قوله مع اليمين ولا ضمان عليه ولو قال المودع سقطت

ولا يودع القاضي مال الغائب
عند أمين سوال العامة في
نهاننا لانه اذا عده **عنه**

رجل اودع رجلاً نسياً فقال المودع
ضاعت الودعة او ردتها عليك
وانك ما جئت الرد والهلاك كان
القول قول المودع مع اليقين
ولا شيء عليه فانضم من كتاب

ولا شيء عليه
العلي
على ابن ابي طالب الامانة
الى مستقما قبل قوله كالمودع
اذا ادى الرد
اشياء
كتاب الامانات

من كان المال في يده امانة اذا مات
مجهولا يكون ديناً في تركته ولا يصح
الوارث في التسليم او الهلاك فان عي
البيت المال في حياته او اعلم بذلك يكون
امانة في يده كما في يد مريد فيصدق
في دعوى التسليم والرد بتراضي

على رجل دين فارسل الدين الى المدعي
رجلا ليقضيه فقال المدعي دفعته
الى الرسول قال قول الرسول مع عبيد
بن ابي

ولو قال بعد موت المودع
ردّها على الوصي
قوله مع الهين ولا يضمن
فاضحة

الوديعة لا يضمن ولو قال استقطتها يضمن قال الظهير الدين لا يضمن فيها لانه لا يضمن
بالاستقاط وانما يضمن اذا تركها وذهب ولو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت فالقول لا ولو قال
ابتدأ الادري فكيف ذهبت الوديعة اختلفوا والصحيح انه لا يضمن ولو قال دفعتها ولبستها
بضمم للزجل الامانة تضييع وهذا جهل وكذا لو قال وضعت بين يدي ثم فنت ولبستها
ولو قال كانت الوديعة بين يدي في دارى ثم فنت فنتها ينظر ان كانت الوديعة
ما يحفظ في غير حصة الدار كصندوق الذهب عقد اللؤلؤ يضمن لان عصبها لا يكون من الذهب والفضة
فله وفي جامع الفضول لو اعطى خنفسا لخنفساء ليصلحه وتركه في دكانه يملك خنفسا يرى
ان كان في الدكان حافظ او في السوق حارس ولا يضمن وقيل يفتى ببراءة مطلقا
وقيل يعتبر العرف فلو كان العرف ان يترك الاشياء في الحوانيت بلا حافظ وطريق
لا لو كان العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الحانوت مفتوحا لو كان عرفهم كذا لكبرياء
ولو علق الشبكة او يحويها في اليوم ليس بتضييع بخاري وفي خوارزم في اليوم والليل
ليس بتضييع ولو قام من المجلس وترك كتابه عند قوم فذهبوه وتركوه واحدا
بعد واحد ضمن الاخر ولو قاموا جميعا ضمنوا اذ كرم في الوجيز دفع ثوب الى
غيره فقال هذا وديعة عندك ولم يقل الاخر شيئا وسكت ثم غاب صاحب الثوب ثم
غاب الاخر بعد وترك الثوب ضمن اذ وجد منه القبول عرفا ولو قال لا اقبل الوديعة
والمسئلة عالجها يبرأ اذ القبول لم يوجد عند الوديعة صريحا قول وعلى
هذا يستعمل ان لا يضمن البقار في بقره من بعثها مع رجل الى البقار فقال البقار
اذ ذهب بها الى ما لكها فاني لا اقبلها فذهب بالبقرة ينبغي ان لا يضمن كذا في جامع الفضول
وان قال دفنته في دارى او في كرمي لا يضمن اذا كان لها باب خرج الطمان ينظر الى الاخرين
البر ان ترك الباب مفتوحا وبعد من الطاحونة يضمن له على رجل دين فارسل الى مديون
رجلا يقبضه فقال المديون دفعته الى الرسول وصدقه الرسول ثم قال دفعته
الى الدين وانكر الدين فالقول للرسول كذا في المينة ولو وضع ثوبا في دار رجل
في ماء صاحب الدار وهلك ضمن وفي الدابة لا يضمن لان الدابة في الدار تصرف له ان
يدفع الضرر بخلاف الثوب فكان اخراج الدابة من غصب مربوطا فذهب دابة
فجاء رب الربط واخرج الدابة منه صار ضامنا لو هلك ولو اودع بقره وقال

للمودع انه ارسلت ثيرانك الى المرعى فاذهب ببقرتي ايضا فذهب بها موت
ثيرانه فصاعت لا يضمن اودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي فسرقت الشاة يضمن
اذا المرين الراعي خاصا وسئل عن ابي الفضل الكرماني عن رجل وضع متاعه
عند اخر وقال اودع عنك وابي الاخر ان يقبله ولا يلتفت المودع الى ابرائه وترك
المتاع عنده وذهب هذا يصير مودعا فقال لا يقل له ولو قام هذا الثاني وترك
الوديعة حتى صاعت هل يضمن فقال لا وفي القنية ولو وضع عند رجل شيئا فقال
له احفظه حتى اجي فصاح لا احفظه وترك صاحبه صار مودعا ويضمن ان ترك حفظه
وقيل لا يضمن لانه لا يصير مودعا وفي البرازي وضع في بيته شيئا بغير امره فلم يحفظ
حتى صاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ وذكر فيها ايضا جاء بثوب الى رجل وقال هذا
وديعة عندك او وضع عنده ولم يقل شيئا فغاب صاحب الثوب ثم غاب الرجل
وترك الثوب وصاع ضمن لانه ايداع عرفا غاب المودع عن بيته وترك مفتاحا عند
غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في بيته لم يضمن الوديعة بدفع المفتاح الى غيره وسئل
الوبري عن مودع احترق بيته ولم ينقل المتاع الى مكان اخر وكان قادرا على
النقل هل يضمن فقال اذا تمكن من الحفظ بنقلها منه الى مكان اخر فتركها حتى
احترق صار ضامنا له ولو استهلك الصبي مال الوديعة عنده بنظره كان
الصبي ماذونا في التجارة ضمن بالاجماع وان كان مجورا عليه ولكنه قبل باذن الولي
ضمن ايضا بالاجماع وان قبل بلا اذن الولي فلا ضمان عليه عند ابي حنيفة ولو
قال المودع لمودعه من اخبرك بعلامة كذا فادفع الوديعة اليه فقال رجل
انه رسول المودع واتى بتلك العلامة فلم يصدق فلم يدفعها اليه فهلك
الوديعة لم يضمن ولو قال المودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعته
فكذب به فلان وصاعت الوديعة صدق المودع مع يمينه وفي القاضية
ولو قال الرجل لغيره استودعني القفا وقال الطالب عضتها منى كان القول
قول المستودع ولا ضمان ولو قال المستودع اخذتها منك وديعة وقال
رب المال بل فصبتني كان ضامنا ولو قال رب المال اقرضتها قرضا وقال
المستودع بل وضعتها عندي وديعة او قال اخذتها منك وديعة فقد

ضاعت قبل قولهم ولا ضمان عليه وفي الفتاوى دفع الى رجل الف الف فقال ادفعها
الى فلان بخوارزم فمات فدفعها الى رجل وقال ادفعها الى فلان فضاقت لا
يضمن اذا اصابته الدابة الوديعه شئ فامر المودع رجلا ان يعالجها فاعالجها
فقطبت من ذلك فمالك يضمن ايها شئ فان ضمن المودع لم يرجع على المعالج
وان ضمن المعالج يرجع على المودع الا اذا علم انها ليست له وذكر في الزا هدى
ولو وضع رجل عند شخص كيسا وديعة ثم جاء بعد مدة فطلب الكيس منه فاعطاه
فقال ان في الكيس الف الف اجديته الا خسرته وقال المودع لا علم لي بما فيه لا يمين عليه عندهما
وعند محمد عليه السلام على عدم العلم وفي القينة لو غسلت امرأة ثياب زوجها فمرت بعض
جسر انها التخت بالنار او بالشمس لا اذنا زوجها فضاقت ثوب من ثيابها فزوجها بالثمنين
يخير ان شاء من زوجته فلا رجوع لها وان ضمن الجار فله الرجوع عليها واذا علم انه ثوب
زوجها لا رجوع عليها وقيل اذا كان له عادة متعارفة فلا ضمان فيها مودع المودع
اذا ردة الوديعه الى من في عيال المودع ذكر اموال الكس والقدرى والسرخسي انه يضمن
وبه يفتي وذكر في الجامع انه لا يضمن المودع اذا ردة الوديعه ثم جاء مستحق واستحق الوديعه
بجينة لا ضمان على المودع بخلاف ما لو امر المودع ان يدفعها الى رسول فدفعت في يد
الرسول ثم جاء مستحق فاستحقها فان شاء المستحق ضمن المودع وان شاء ضمن الرسول
الغائب اذا اودع ثم ردة عليه المودع برئ عن الضمان الا جارة تخرج وتعار وتودع ولا
ترهن والوهن لا يودع ولا يعار ولا يوجر ولا يرهق والمستبضع لا يملك الا بضائع
والايداع والوكيل بالبيع لا يملك الا بداع من الاجنبي والآب والوصي والقاضي
يملكون الا بداع في مال الصغير خرج من الحمام غير صاحب الثوب واخذ ثوبا من الثياب
وهو يراه ولا يمنع طمانته انه صاحب الثوب يجب ان يضمن قياسا على مسئلة
الحان وفي القينة ولو ترك الحامي الحفظ لثياب الداخلين يضمن ولو تركه استحقاقا
من الثياب فلا يضمن لان الثياب مستأجرة لحفظ الثياب ولو قال الحامي والثيابي حفظ
ثيابك فمضى لم يضمن لان من الضمان لانه لم يقبل الوديعه فله ذلك لان امر داخل
الحام للحامي لا لحافظ الا ثواب الا ان يصير حمله في يمين الحامي ويرجع من الثيابي
وقيل يضمن الثيابي ولا يرجع من الحامي غيبة الامانات تنقلب مضمونة بالموت اذا لم

والرديعة قد ردت على المودع
والرديعة قد ردت على المودع
والرديعة قد ردت على المودع

مطلب

يضمن

يتبين الا في تلك مسائل احداها متولى الاوقاف اذا مات ولم يبين حال غلتها
التي اخذها لا ضمان عليه الثانية اذا خرج السلطان الى الفزقة ففغتموا
فاودع بعض الغنيمة لبعض الغزاة ثم مات ولم يبين من اودع عنده والثالثة
احد المتفاوضين مات وفي يده مال الشركة ولم يبين لا ضمان عليه وكذا
القاضي اذا كان في يده مال الايتام فمات ولم يبين ولو مات المودع مجهلا
ولم يعلم حال الوديعه ضمن اما اذا عرف الوارث والمودع يعلم انه يعرف
فمات لم يضمن فلو قال الوارث انا علمتها وانكر الطالب فلو فسر هابا فان
كان كذا وكذا وقد ملكت بكونها عنده وفي الذخيرة قال رب الوديعه ما
مجهلا وقال ورثة المودع كانت قائمة لم يضمن معروفه ثم ملكت بعد
موت صدق ربها وهو الصحيح اذا الوديعه صارت دينيا في التركة في الظاهر
فلا يصدق الورثة ولو قال ورثته يدها في حيوتها او تلفت في حيوتها
لم يصدق بل بلبينة لكونه مات مجهلا فتقرر الضمان ولو برهنوا على احد
يقبل ولا ضمان عليهم لان الثابت بالبينة كالثابت باليمين كذا في جامع
الفصولين وفي بعض الفتاوى وارث المودع بعد موته اذا قال ضلعت
الوديعه فان كان هذا الوارث في عياله حين كان مودعا يصدق وان
لم يكن في عياله لا ولو قال المستودع امرتني ان ادفع الوديعه الى
فلان فدفعتها وكذب المودع ضمن الا بالبينة امرأة عندها وديعة فخرتها
وفات فدفعت الوديعه الى جارها فان لم يكن احد من عيالها تدفعها
اليه لم يضمن والا ضمن وفي البزازي لو اختلفا وقال المودع كانت
وديعة وقال المودع بل قرضا لا يضمن **كتاب العقالة** ولو قال
الرجل لا خرفوضت امر مالي اليك فالقياس ان لا يصير المفوض اليه كيلا
يشئ من ماله وفي الاستحسان يصير كيلا في الحفظ وجه الاستحسان وهو
ان الاصل في مثل هذا وهو ان يتكلم الكلام وامر لاخر بذلك الكلام وذكر
محتمل لمعان كثيرة فانه ينصرف ذلك الى الاقل لانه متيقن والاكثر مشكوك

والوكيل يضمن الدين على نفسه
والوكيل يضمن الدين على نفسه
والوكيل يضمن الدين على نفسه

كمن قال ان رضى بنزرك ففعل المأمور ذلك جائز فصلا صاحب البذر والعمل
 معينا بنفسه مقرر ببدنه ولا يصير واهبا به لان الهبة اكثر من القرض فالقرض
 متيقن والهبة مشكوك والمتيقن اولى فاذا عرفنا هذا جئناك الى ما نحن فيه فنقول
 قوله وكلتكم في مالي او قال فوضت امر مالي اليك يحتمل البيع والاجارة والاعارة
 والوديعة والحفظ لكن الحفظ اقل فجعلناه حافظا لماله ولو قال رجل فوضت اليك
 امر عيالي في بيتي كان وكيله بالنفقة لانه يطلق ويراد به التصرف على اهل البيت
 بالطلاق ويذكر ويراد به الانفاق عليهم وهو اقل ضررا فصار وكيله بالانفاق
 ولو قال رجل لاخر فوضت اليك امرى قال بعضهم لا يصح هذا الكلام وهو
 باطل وقال بعضهم يصح فيصير وكيله بالحفظ كما في قوله فوضت اليك امر مالي
 ولو قال فوضت امر امراتي يصير وكيله بالطلاق لانه لا امر له فيها الا هذا
 لكن يقتصر على المجلس حتى اذا قام بطل ذلك التفويض ولو قال لامرأة
 فوضت اليك امرى صارت مائلة لطلاقها واقتصر على المجلس ولو قال فوضت اليك
 امر مالي صار وكيله بالحفظ والنفقة عليهم لانه يحتمل التصرف ويحتمل
 الحفظ والنفقة وهذان اقل ولو قال فوضت اليك امرى يوفى صلوكيلا
 بالتقاضي لانه يحتمل القبض والتقاضي اقل ولو قال فوضت اليك امرى وابي
 صار وكيله بالرعي والحفظ والعلف لانه يحتمل ان اراد به التصرف ويحتمل اراد به
 هذه المذكورات وهي اقل الوكيل بالطلاق اذا قال لها انت طالق متى او قال انت
 منى طالق لا يقع وقيل يقع وقوله منى لغو وعلم من هذا لو قال الوكيل بالطلاق انت
 طالق يقع وفي البرازى وكلهما بطلاق امراته وقال لا يطلق احدكم دون صاحبه
 فطلق احدهما ثم طلق الاخر او طلقها احدهما فاجاز الاخر لم يحز لانها لم يجتمعا
 ولو قال طلقها جميعا ثلثا فطلق احدهما طلاقا والاخر طلقين لم يقع ما لم يتفقا
 على الثلث ولو امر خليفته ان ينقد فلان منه الف درهم جيد فنقد الفاعلة
 لم يرجع الا بمثل ما اعطى لانه يرجع بحكم القراض ولو كان المأمور وكيله يرجع
 بحكم ملكه ما في ذمة الاصيل ولو قال الدائن لمدبره من جاء بعلامته كذا واخذ

اصبعك او قال لك كذا فادفع اليه مالي عليك لا يصح هذا التوكيل لانه مجهول حتى لو
 جاء انسان بتلك العلامة الى المديون وادعى الدائن لا يخرج عن العهدة اذا لم يكن
 امر انسانا بعينه بالقبض وفي البرازى ولو وكله بخصومة كل حوله ولم يعين الخصم
 فيه جاز التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيد بقبض القرض يصح بان قال الرجل
 لشخص اخر اقرضني كذا فقاك نعم ثم يوكل رجلا بقبضه يصح امر رجلا ببيع غلامه
 بمائة دينار فباعه بالف درهم ولم يعلم الوكيل بما باعه به وقال المأمور بعت
 الغلام فقال الامر اجزت جاز البيع وكذا في النكاح ولو قال قد اجزتك ما امرتك به
 لم يحز وفي المنية وكل رجلا ببيع عبده بالف درهم وهي قيمته ثم صار يباوى الفين
 ليس له ان يبيعه بالف قال الخذ عبدي هذا فبعه بالنقد فله ان يبيعه بنسيئة
 وكذا لو قال بعه من فلان فلم ان يبيعه من غيره لان ذلك مشورة بخلاف ما
 لو وكله ان يبيع عبده من فلان فباعه من غيره لم يحز ولو امره ان يشتري له من فلان خادما
 بعينه فاشتراه منه او ممن اشتراه منه فهو جائز وكله ببيع متاعه بنسيئة فباعه
 بالنقد او باع بما يباع بالنسيئة جاز كذا لو قال لا تبعه بالنقد فباعه بالنقد بما يباع
 بالنسيئة ولو قال وكلتك ببيعة بشرط ان لا تقبض الثمن فله قبضه والتميز باطل
 ولو قال اعطني ثوبك فابيعه لك فدفع وعين الثمن فامسكه الوكيل لنفسه
 ودفع الثمن من ماله لم يكن بيعا وقيل انه بيع بالتعاطي ان علم صاحب الثوب انه
 اخذ لنفسه كذا في القنية وفي البرازى وكل صاحب ببيع الدنانير فامسكها او
 باع دنانير لا يصح وفي النوازل اعطاه دينارا لقضاء دينه او الانفاق على
 عياله فامسكه فصرف دينار لنفسه جاز استحسانا وهب البائع كل الثمن
 للوكيل رجع الوكيل على الموكل بكلم وان وهب نصفه ثم نصفه الباقي يرجع
 بالثاني دون الاول لان الاول حظ والثاني هبة **مسائل الدلال**
 ومثنا نحنا جعلوا البياع والسما سير وكيله المالك لان العادة جرت بحمل
 المتاع اليهم للبيع وذكر في بعض الفتاوى اذا دفع الى الدلال ثوبا
 لبيعه فهلك في يده قال لا يضمن الدلال لانه اجير مشترك وقيل اجارة فكل
 في لا يضمن اتفاقا رجلا لا دفع كل منهما الى الدلال من الا برسيم بصفقة

ولو قال الدلال اعطاني
 الثوبين يعني ان توكلا ضمن
 بئانه

واحدة فباع احدها ودفع الى الاخر ثمنه خطأ وغاب ولا يدري به
الدلال ليس للدلال ان يدفع ثمن ابريس الغائب اليه لكن لو ظفر به
الحاضر ياخذ ولو ضمن صاحب الثمن الاول الدلالة فله ان يرجع على الاخذ
ان ظفر اخذ الدلال الثمن ليس له الى صاحبه ان كان يمسكه لينظر بصاحبه ليس له
اليه فضاغ منه يصالح بينهما بالنصف ولو دفع الى الدلال متاعه فوضعه
في دكان من ليس في عياله ولا يريد شراءه فضاغ يضمن وان كان يريد شراءه
فتركه عنده ليراه او ليربغيه فابق او هلك المتاع في يده لا يضمن قال شيخ
الاسلام السعدي وقيل يضمن وهو القياس لانه ليس له ان يدفع غيره
وما قاله شيخ الاسلام احسن لان دفع العين الى المستام ليه اهل ومن له
بعبارة به وقيمت امر معتاد ومعهود فكان الدلال ماذون به دلالة وكذا
اذا ذهب به المستام ولم يظفر به الدلال وفي جامع الفصولين دفع الثوب
الى الدلال لبيعه ودفع الدلال الى رجل على سوم شرائه ففسده لم يضمن هذا
اذا اذنه له المالك للدفع بالسوم اما اذا لم ياذن له ضمن دلاله معروف بيده
ثوب تبين انه مسروق فقال انه رددته على من اخذته منه يبرأ لو ثبت
رده بحجة كغاصبه الغاصب اذا قال رددته على الغاصب الاول صدق
ببينة لا بدونها ولو باع الدلال السلعة واخذ شيئا لاجل الدلالة
ثم استحق المبيع او رد بغير بقضاء او بغير قضاء لا يتردد ولو دفع
الى رجل قهرا ليدفع الى من يصلم فدفع ففسد المدفوع اليه لا يضمن كالمو
وضعه في بيته ونسي مكانه ولو قال بع عبدي او طلق امرأتي غدا ففعل
اليوم لم يجز وذكر ظهير الدين فيه روايتان ولكن لم يظهر فيه رواية الجواز
وكل قبض وديعة وجعل له الاجر صح وان وكل قبض دينة وجعل له الاجر
لم يجز الا اذا وقت مدة معلومة ولو قال الموكل للموكل بالبيع قد اخرجتك
من الوكالة فقال الموكل قد بعتك اصم لم يصدق به لانه اخبر حين لا يملك
انشاء ولو اقر الموكل بالبيع لاشان فقال الموكل قد اخرجتك من الوكالة
جاز البيع اذا ادعى المشتري ذلك لانه اخبر حين يملك انشاءه والوكيل بالبيع

فان كان الموكل
بالبيع

يملك الاقالة بخلاف الوكيل بالشراء ويستوى ان يكون الاقالة قبل القبض او بعده من
عيب او غير عيب قال الدائن للمديون ادفع مالي عليك من الدين الى من شئت او القم
في البحر ففعل لا يسقط عنه الدين لان الدين يقضى بملك المديون الى الدائن فلا
يصح امره لمصادقته عليك الغير ولو قال لمودعه ادفع الوديعة الى من شئت او
القته في البحر ففعل فهو من مال الامر لان العين ملكه فصع امره في ملكه ولو قال
لمديونه ابعت بالدين مع فلان او ارسل به مع ابني او ابني او مع غلامي او غلامك
ففعل المديون وضاع منه فهو من مال المديون لانه رسول المديون ولو
قال ادفع الى ابني او ابنك او غلامي او غلامك يا بني به فهذا وكيل الطالب
فان ضاع في مال الطالب ولو دفع اليه ثوبا بالبيع ويعطى ثمنه زيدا
وطلب الثمن من زيد فانكر قبضه وادعى البائع اعطاه له فان باع بطلا
اجزا لقول له ولا ضمان عليه وان كان باجرك فكن لك عنده خلافا لهما
لان المبدل امانة فكذا بدله لانه اجير مشترك فلا ضمان على زيد لان قوله
البائع ليس بحجة عليه ولو بعث الى شخص بكتاب لبيعه اليه الفاقرضا
فبعث حامل الكتاب فحالم يصل الى الكاتب لا يكون من ماله وان ارسل به رسولا
فقبضه الرسول صار من مال المرسل لان قبض الرسول قبض المرسل وحامل
الكتاب رسول في تبليغ الكتاب لافي القبض وكل بقضاء الدين فقال الوكيل
قبضته فصدق الموكل ولكن لا يدفع اليه مخافة انكار القابض واخبر ثانيا
يجبر الموكل على القضاء للموكل فان جاء رب الدين وانكر قبض الدين
من الموكل يرجع على الموكل ثم هو يرجع على الوكيل ما ادى وان صدقه
الموكل وبعضهم وضع المسئلة في التوكيد بشراء العين وفي بعض الفتاوى
امر رجلا يقضى عنه دينه فقال المأمور بعد ذلك قضيت وصدق الامر
وكذب به رب الدين وحلف يرجع رب الدين على الامر لكن لا يرجع المأمور
على الامر لان المأمور ما مور بشراء ما في ذمة الامر ونقل الثمن من مال
نفسه فانما يرجع على الامر ان لو سلم الامر ما في ذمته كالمشتري انما يؤمر
بدفع الثمن اذا سلم له ما اشترى وذكر القدرى انه يرجع رب الدين

فان كان الموكل
بالدين

على المديون بالدين والمأمور بما قضى أمر غيره بقضاء دينه فقضاءه وجاء ليرجع
 عليه فقال الأمر للمأمور ما كان لفلان على دين أصلا مؤجلا ولا أمرك أن تقضيه
 ولا أنت قضيت شيئا ورب الدين غائب فأقام المأمور البيعة على الدين والأمر
 بالقضاء فان القاضي يقضى بالماله على الأمر للغائب وبالرجوع للمأمور على الأمر
 وإن كان رب الدين غائبا لا يكون عنه خصما لأن ما يدعيه الغائب سبب
 لثبوت ما يدعيه على القاضي لنفسه وفي مثل ينصب الحاضر خصما أمر غيره
 بأن ينفق عليه فانفق عليه يرجع على الأمر وإن لم يشترط الرجوع ولو قال
 لغيره اقض عني ديني فقضاءه يرجع عليه ولو قال له أدركه مالي أو اذهب
 لفلان عني القافض المأمور لا يرجع عليه إلا إذا قال له على اني ضامن وكذا
 لو قال عوض الواهب عني أو اطعم عني كفارة يميني الأصل في جنس هذا
 أنه متى ملكه المدفوع اليه مقابلا بملك فالأمر يرجع على الأمر وفيما ملكه
 غير مقابل به لا يرجع إلا بشرط الضمان قال الوكيل بالخصومة قبضت الحق من
 الغريم فضايع مني وقال دفعته إلى الطالب صح إقراره وبرئ الغريم
 وإنما يعتبر قوله في دعوى الضياع أو الدفع إلى الطالب بيمينه وكذا الوكيل
 بالبيع لو أدى هلاك الثمن أو الدفع إلى الموكل يعتبر قوله مع اليمين صح الرجوع
 عن الرسالة بلا علم الرسول عزله وكيل النكاح لا يصح ما لم يعلم وكذا وكيل
 الطلاق وفي وكيل البيع والشراء روايتان ولو قال الرجل المعلق دفعت الدار
 بالطلاق أو العتاق دخلت الدار لم يقع الطلاق بوجه لأن الدخول أمر ظاهري
 لا أمر مبطن لا يطالع عليه فلا يثبت إلا بشهادة شاهدين ولو وكل بالطلاق
 والعتاق ففعل الأجنبي فاجاز الوكيل لم يجز لأن المطلوب عبارة وكذلك
 وكل الوكيل فطلق الثاني بحضرة الأول وقيل جاز فيها لعدم الاختلاف بين
 الأيقاعين بخلاف الوكيل بغيرهما غنية بلوغ كتاب موكله بالعزل
 اليه يعزله إذا علم ما فيه كذا رسول رسول كذا من كان الوكيل لا يملك إخراج
 نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل منعت المرأة الزوج عن السفر إلا أن
 يوكل بالطلاق إن لم يجز إلى وقت كذا فوكل ولم يجز صار وكلا فلم ان يعزله

ولو قال ووكيلك
 ما اذن له
 ففعل

دون كلامه ففعل
 ففعل لا يملكها

ولو قال ووكيلك
 ما اذن له

لا

بلا حضرتها في الأصح ولا يجبر الوكيل على الطلاق وملكك وكالة غير جائز الرجوع
 عنه إن كان في الطلاق والعتاق لا يملك عزله كما لو قال لرجل طلق امرأتى متى
 شئت أو اعتق عبي متى شئت لا يملك عزله فكذلك إذا قال وملكك غير جائز
 الرجوع عنه وإن كان ذلك في البيع والشراء والاجارة يصح قال امرتك ببيع
 عبي بالثمن فبعته نسيئة فقال امرتني به مطلقا فالقول للأمر كتاب
الكفالة ولو ضمن عن رجل مالا بامره أو بنفسه فإراد الخضم أن يخرج إلى
 السفر فنفقه الكفيل قال محمد إن كان ضمانا إلى أجل فلا سبيل عليه وإن لم يكن
 إلى أجل فله أن يأخذه حتى يخلصه منه ما باءاه المال أو براءة منه وفي
 الكفالة بالنفس برد النفس ولومات الطالب فلم الكفيل بنفسه المطلوب إلى
 وصيه برئ أو إلى أحد ورثته برئ عنه دون الباقي ولو صالح الكفيل بالنفس لم
 يصح في رواية ويصح في أخرى وعليه الفتوى ولو نقد الكفيل الزيف يرجع بالحيث
 كفل بنفسه على أنه إن لم يسلم إليه يوم كذا فله عليه علة فتواري المكفول له
 فنصب الحاكم له وكفلا فلم الكفيل المطلوب إليه برئ عنه عند بعضهم ولو قال
 لضيفه وهو يخاف على حماره من الذئب إن أكل الذئب حمارك فإنا ضامن
 لك فأكله لم يضمن رجلان في السفينة ومعهما متاع كثير ثقلت السفينة
 فانتبهوا إلى مكان قليل الماء فقال أحدهما لصاحبه اتق متاعك في الماء
 على أن يكون متاعى بيني وبينك نصفان قال محمد هذا فاسد ويضمن لصاحبه
 نصف قيمة متاع صاحبه ويصح الكفالة بالنوايب التي تتوجه من جهة
 السلطان من حق أو باطل لأنها في حق تتوجه المطالبة فوق سائر الديون و
 العبرة في باب الكفالة للمطالبة لأنها شرعت لالتزامها ولهذا جازت الكفالة
 من الكفيل وفي الكافي قال في هذا ولهذا قلنا إن من قضى نأية غيره بامره
 رجع عليه وإن لم يشترط الرجوع كما لو قضى دين غيره بامره وقيل لا يجوز
 الكفالة من النوايب لأنها غير مضمونة على الأصل كالودع رجل إلى صبي
 مجزوع عليه عشرة دراهم على جهة القرض وضمن إنسان للدافع من الصبي
 بهذه العشرة لا يجوز لأنه ضمن بما ليس بمضمونة على الأصل ولو قال قبل

ولو قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان
 وإذا قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان
 وإذا قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان

ولو قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان
 وإذا قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان

ولو قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان
 وإذا قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان

ولو قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان
 وإذا قال لرجل انكفيل فلان
 عنك فلان

الدفع ادفعها الى الصبي على اني ضامن لك جاز ويصير مستقر ضامن الدافع
امرا بالدفع فينوب قبض الصبي عن قبضه وكذا لو باع الصبي المحجر شيئا
فكفل انسان بالدرك للمشتري ان كفل بعد ما قبض الثمن لا يجوز وقبله جاز
كذا في المينة وذكر في القنية يصح الكفالة بالنواب وان كان باطلا لانها
ديون في حكم توجيه المطالبة بها ولهذا قلنا ان من تولى العمل من جهة
السلطان وقام بتوزيع هذه النواب على المسلمين بالقسط والمعادلة
كان ما جورا وان كان اصلها من الجهة التي ياخذها باطلا ولهذا قلنا ان
من قضى نائبة غيره بامر يرجع عليه من غير شرط استحسننا ان ينزل
عنه المبيع وذكر فيه ايضا لو توجه جنابة على جماعة بغير حق فلبعضهم
دفعه عن نفسه اذا لم يتحمل حصته على الباقيين والا فاولى ان لا يدفعها عن
نفسه قال صاحب القنية وفيه اشكال لانه اعانة للظالم على ظلمه
ذكر السرخسي ان جريرا وولده شاركوا الناس في اعطاء النائبة بعد الدفع
عنه ثم قال هذا الاعطاء كان في ذلك الوقت طاعة فاعطاه يكون اعانة
على الطاعة واكثر النواب في زماننا الظلم فنتمكن من دفع الظلم عن نفسه
فذلك خير له ولو تكفل بنفسه رجل على ان يسلمه الى المكفول له متى طالبه منه
ثم سلم اليه قبل ان يطالبه ولم يقبله يبرأ لان حكم الكفالة وجوب التسليم
وهو ثابت في الحال وقوله على ان يسلمه اليه متى طالب فذكر للتأكيد لا للتعليق
فقد سلمه في حال كونه كفلا فيبرأ ولو مات المكفيل بالمال فللدائن ان يطلب
الدين في ورثته ولو كفل على انه بالخيار عشرة ايام واكثر صح لان مبنائها
على الوسعة طلب من غيره قرضا فلم يقرضه فقال رجل اقرضه فاناضا من
فاقرضه في الحال من غير ان يقبل ضمانه صريح **كتاب الحوالة**
لاصح الحوالة في غيبة المحتال كالكفالة الا ان يقبل رجل له الحوالة ولا يشترط
حضره المحتال عليه لصحتها حتى لو احوال على غائب فقبل بعد ما علم صحته
ولا حضره المحيل ايضا حتى لو قيل لصاحب الدين لك على فلان الف درهم
فاحتل بها ورضي الطالب بذلك صححت فليس لمرجع بعد ذلك وكل دين جازت

الكفالة به جازت الحوالة ولو اخذ المحتال الكفيل من المحتال عليه بالمال ثم مات
المحتال عليه مفلسا لا يعود الدين الى ذمة المحيل وياخذ من الكفيل سواء كفل
بامره او بغير امره ولرمات المحتال عليه فقال المحتال له تولى المال عليه فارجع
اليك ايها المحيل فقال المحيل ما تولى فالقول للمحتال له ويرجع لانه متمسك
بالاصل احوال الطالب على رجل بالف او بجميع حقه وقبل منه ثم احواله ايضا
بجميع حقه على اخر وقبل منه صار الثاني نقضا للاول **كتاب المضاربة**
مقتضى المضاربة العموم فالقول لمن يدعيها والتخصيص عارض لا يثبت
الا ببينه واذا اتفقا على ان العقد وقع خاصا واختلفا فيما يخص العقد فيه
فالقول لرب المال لاتفاقهما على المدول عن الظاهر والاذن مستفاد من قبل
رب المال فيعتبر قوله ولو قال رب المال امرتك بالتجارة في البرواد على المضاربة
الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه العموم وعن الحسن بن زياد عن الامام
انه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود المضارب
انه اعطاه مضاربة في كل تجارة فهي اولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم
ينص على هذا الجرف فلرب المال برهن المضارب على انه لم يشترط شيئا ورب
المال برهن على شرط النصف فبينه رب المال اولى لان برهان المضارب
على النفي والمثبت اولى ولو اراد ان يدفع المال مضاربة على وجه يكون المال
مضمونا على المضارب ويكون الرجح بينهما نصفان فالخيلة فيه ان يدفع الدرهم
اليه قرضا لادرها ثم يشتركه في الدرهم الباقي على ان يهمل بالنصف فعمل احدهما
ليكون الرجح على الشرط والمال مضمون على المضارب كل هذه المسائل من البرازي
وفي المينة من اراد ان يجعل المال مضمونا على المضارب فالخيلة ان يقرض للمال
منه ويسلم ثم ياخذ منه مضاربة بالنصف ثم يدفع الى المستقرض ويستعين منه
في العمل قال ابو الليث من اراد بالخيلة الحرب من الحرام فلا بأس لقوله عليه
الصلوة والسلام لرجل اشترى صاعا من تمر جديد بصاعين من ردي تادب
هلا بعت تمرك بسبعة ثم ابتعت سلعة ثم **كتاب الفصب** الخافى اي
المنسوب الى السلطان اذا امر العوان باخذ مال الغير يضمن الاخذ على كل حال

في الامح فان كان الماخوذ قائما عند الامر رجوع وان هلك عنده او استهلك لم يرجع
 واما ان انفقه في حاجة الامر بامر فهو بمنزلة المأمور بانفاق ما لنفسه في حاجة
 الامر على التفصيل الذي ذكره في الوكالة كذلك في المنية وذكر في الفتاوى الصغير
 اذا امر انسانا باخذ مال الغير فالضمان على الآخذ لا على الامر لان الامر لم يصح
 وفي كل موضع لا يصح الامر لا يجب الضمان على الامر لان يكون الامر سلطانا والمولى
 يا مريدك الخاني اذا امر العوانين بالآخذ والعوان يا مريدك احد من الرعايا بالآخذ
 ايضا يضمن الآخذ من الماخوذ منه في الدنيا والاخرة على كل حال في الاصح ثم هل يرجع
 الآخذ من الامر ولا ففيه روايتان احدهما ان الآخذ اذا اخذ من واحد ودفع
 الماخوذ بعينه الى الامر فيرجع من الامر لان يكون الامر سلطانا والمولى يا مريدك
 عبده وفي البرازي من اخذ ما لا هو ما فحق الخصومة في الاخرة لصاحب الحق
 مع السلطان ومع القابض ان لم يخلط السلطان وبعد الخلط يكون عند
 الامام ايجبة مع السلطان لا غير رجل امر رجلا بان يذبح له شاة بعينها وكانت
 الشاة لغيره ضمن الذابح ثم ان علم الشاة لغيره ولم تكن لم يرجع على الامر
 وان لم يعلم حتى ظن صحة الامر كان له ان يرجع على الامر رجلا وان يعلم الوارث
 ان اباه يكتسب من حيث لا يحل ولكن لا يعلم الطالب بعينه لكي يرد حل الارث
 والافضل ان يتورع ويتصدق بنية خصما اليه وفي الخانية من ركب
 دابة غيره ثم نزل وترك في مكانها الذي اخذها منه صار ضامنا ولم
 يبرأ من الضمان ما لم يسلم الى صاحبها من استعمل عبد غيره فهو بمنزلة
 قبضه حتى لو هلك من ذلك المملوك صار غاصبا وقيل ان كان صغيرا يضمن
 والافلا لان في الكبير لا يتصور الغصب وفي الاصح ان هلك في ذلك العمل
 يضمن كبيره كان او صغيرا ولو بيعت المودع عبد الوديعة في حاجة مزار
 غاصبا وفي وضعه موضع هل يبرأ عن الضمان قيل نعم وقيل لا غنية
 قال عمر بن الخطاب للشهيد كل ذنب الا الدين المراد به جميع حقوق العباد من
 اموالهم ودمائهم واعراضهم بان لا تغفر بالشهادة قيل الدين الذي
 يجلس صاحبه عن الجنة حتى يقع القصاص هو الذي عصف ما استدان في سفيه

في الماخوذ من المملوك
 في الماخوذ من المملوك
 في الماخوذ من المملوك

في الماخوذ من المملوك
 في الماخوذ من المملوك
 في الماخوذ من المملوك

او سرف واما من استدان في حق واجب عليه كفايته ولم يترك وفاء فان الله
 تعالى لا يجيبه عن الجنة ان شاء الله تعالى يؤدى دينه بارضا خصمه ولو اخذ
 خاتما من اصبع نائم او دراهم من كيسه او خفا من رجله ثم اعاده الى مكانه
 وهو نائم او اعاده بعد ما انتبه ونام نومة اخرى ان كان في مجلس ذلك لم يضمن
 عند محمد و ابو يوسف اعتبر النومة الاولى والصحيح من مذهب الامام انه لا يضمن
 الا بالتحويل آخذ لقطة ليعرفها فاعادها الى مكانها ان كان قبل التحويل يبرأ
 عن الضمان وبعده لا في الاصح لانه صار غاصبا والغاصب لا يبرأ برد الدابة
 الى اصطلح ما لكها وقيل يبرأ على قول زفر وفي القينة راي فرسا مربوطا
 في الصحراء وفي المكان الخالي للعشب فقصد الذئب اليه للاكل فحوله من موضعه
 الى بيت فاعلق بابه كيلا ياكل الذئب او يغزو لك لتخليصه من الهلاك المتوجه
 فهلك الفرس في البيت بافة لم يضمن لان في ذلك نظر الى صاحبه فلا يكون غاصبا
 وكذا في امثال ذلك بان كان بالنظر اليه رجل دخل بيت رجل فحول متاعه من
 بيته الى بيته الاخر او صحن داره الذي يسكن غلامه فيه لم يضمن سحنا
 اذا كان هذا الموضع حرز مثله والاضمن شق زرق غيره وفيه سهم جامد
 فاصابه شمس فذا به لم يضمن وان كان ذا ثياب يضمن او جامدا لكن او قد
 عنده نار فذاب بها يضمن ان قصد ذلك والافلا سمي رجل رجلا عند
 الوالي او الشحنة فاخذ وامنه مالا فان كان السعاية بغير حق من كل وجه
 ضمن الساعي عند زفر وبه يفتي وان كان بحق له عليه او لبعض المسلمين فلا
 يضمن ونجس المالك في اخذ الضمان من الغاصب او غاصب الغاصب فليس
 له ان ياخذ بعض الضمان من الاول والبعض من الثاني ولو اخذ البعض
 من احدهما تعين هو بضممان الباقي فله طريق الاختيار ومن كسر غصن شجرة
 فصاحبها ان شاء ضمن قيمة الغصن ونقصان الشجرة والغصن المكسور للكاسر
 وان شاء ضمن نقصان الشجرة والغصن المكسور لرب الشجرة وفي جامع الفصول
 لو وقع الحريق في محلة فهدم رجل بيت جاره حتى لا يحرق بيته بغير امر جاره
 وبغير امر القاضي والسلطان تحلى صاداره من الحرق وينقطع الحريق ثم

ما لا كثيرا او وجد ما لا واصاب ميراثا بغير حق او قال عنده مال فلان الغائب او
 انه يريد الغيور باهلى فان كان السلطان ممن ياخذ المال بهذه الاسباب كان
 ذلك موجبا للضمان ان كان كاذبا كذا في الفتاوى للامام فخر الدين ولو قال لاخر
 احفر لي بابا في هذا الحائط ففعل والحائط لغيره ضمن الحافر ورجع على الامر وان قال
 الامر احفر في هذا الحائط ولم يقل له لم يرجع الحافر بالضمان على الامر وان كان
 الامر ساكتا او استاجر رجعا عليه وفي البرازي المغطوب نوعان الاول
 غير منقول كالطاحونة والحانوت فان انهدم عند الغاصب باقة سماوية
 او جاء سبيل فذهب بالبناء لاضمان عليه عندها خلافا لمحمد ولو تلف
 بسكناه او قطع اشجار ضمن اجماعا وان اهدمه اخرا وقطع اشجارا اخر
 فالمالك بالخيار يضمن ايها شاء ولو زرع فيها فالحارج له ضمن نقصانها وفي
 الجامع الصغير يدفع قدر البذر وما انفق عليه والثاني منقول فان تلف
 في يد الغاصب او تلفه ان كان مثليا كالكيلى والوزني الذي ليس في تبعضه ضرر
 كغير المصنوع والعدوى المتقارب كالجوزي البيض وما اشبه ذلك فعليه مثله
 وان كان غير مثلي كالحيوانات والذريعات المتفاوتة والوزني الذي في تبعضه
 ضرر كالمصنوع ان تلف او تلف فعليه قيمته يوم غصبه وان تلف غير الغاصب
 في يد الغاصب فالخيار للمالك ان شاء ضمن الغاصب ويرجع على المتلف
 وان شاء ضمن المتلف ولا يرجع على احد وان غصب من الاول غاصب
 ثان وتلف عنده فالمالك بالخيار وقرار الضمان على الثاني ومن استعمل
 عبدا مشتركا او حملا مشتركا بينه وبين غيره يضمن نصيب شريكه وفي الاخيرة
 ولو استعمل عبد الغير يوجب الضمان سواء علم انه عبد الغير او لم يعلم
 وكذا لو قال العبد اني حر فاستعملته ثم ظهر انه عبد يضمنه ولو تعلق رجل برجل
 فسقط من المتعلق به شيء فضااع ضمن رفع قلنسوة من راس رجل فوضعها
 على راس اخر فطرح اخر من راسه فضااع ان كانت القلنسوة بحيث يراها
 صاحبها وامكنه رفعها من ذلك الموضع لم يضمن الطارح اخلت الدابة ليلا او
 نهارا وانسدت زرعها لم يضمن مالكمها وقال الشافعي ان اكلت بالليل

ضمن قيمتها في ذلك الوقت اى وقت الحريق لا قيمتها كما ملا ولم ياتم المضطر ان
اكل في مفاضة طعام غيره وفي البرزى لو هدم حائط غيره خيرا لما لك بيب
تضمن قيمة الحائط وتسليم النقص وبين ان ياخذ النقص ويضمن قيمة النقصان
وليس له الجبر على البناء كما كان لانه ليس من ذوات الامثال لان كل مال كان
صنع العباد لا يمكنهم مراعات الممانعة لتفاوتهم في الخدقة وقيل ان كان
الحائط جديدا امر باعادته ولو حل قيد ابق لغيره فذهب العبد لم يضمن
الا ان يكون العبد مجنون فاحبضت فتح قفص طير فطار الطير منه لم يضمن
وقال محمد يضمن وقال الشافعي ان طار منه فوره يضمن وان مكث ساعة ثم
طار لم يضمن وعلى هذا الخلاف ان حل رباط الدابة او فتح الباب ولو حل
رباط الزرق فان كان ما فيه ذاتيا يضمن وان كان جامدا فذاب بالشمس لا
والمودع اذا فتح او حل يضمن لانه التزم الحفظ الا يرى انه اذا دل الغاصب
او السارق على الوديعة يضمن ولو شق ما حمله الحمال فسال منه يضمن ماله
منه وما عطي به وان ذهب به الحمال وهو يعلم به لا يضمن الشاق ما سال عنه
ولو امر عبد غيره بالابق قابض يضمن في فتاوى ابي حنيفة والدين النسفي قال
لعبد الغير او للصبي ارق الشجرة وانقض لنا كله قيل يضمن وقيل لا ولو قال
حتى اكل يضمن ولو قال لنا كل ضمن النصف وفي خلاصة المفتي لو بعث غلاما
بغير اذن اهله الى حاجته فارتقى الصبي فوق بيت مع صبيان فوقع فمات
يضمن قتل ذيبا او اسدا لرجل لم يضمن في رواية وفي القرد والكلب يضمن
قتل رجلا في مفاضة ومعه مال فضاع المال يضمن القاتل عند محمد وقيل
لا وانما اليق يقول الامام غضب مبياحا فمات في يده فجاءه او جنى لم يضمن
ولو عقر سبع او نهشته حية او اصابته صاعقة فمات فعلى عاقلة الغاصب
الدية ولو قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب وفي القنية شكى عند الوالي بغير
حق واتى بقائد فضرب المشكوع عنه فكسر سننه او يده ضمن الشاكي ارش
كالمال ولو مات المشكوع عنه بضرب القائد لا يضمن الشاكي لان الموت فيه
نادر وسعائيه لا يقضى اليه غالبا ولو سعى الى السلطان الظالم ان فلان

وَقَدْ خُفِّضَ ٥
يَضْمَنُ وَإِنْ خُفِّضَ يَنْتَفِ عَضْفُ لَا يَضْمَنُ
لَا يَنْتَفِ عَضْفُ لِيُدْفَعَ الْوَدَّ يَغْدُ الْوَدَّ فَتُدْفَعُ الْوَدَّ يَغْدُ
الْإِسْلَامُ إِذَا هَدَى الْوَدَّ يَغْدُ سَهْرًا وَضَرْبًا

فعلية الضمان لان حفظ الزرع بالنهار على صاحب الزرع وحفظ الدواب بالليل على صاحب الدواب ولو حبس صاحب المواشي في الفلات حتى ضاعت المواشي لم يضمن ولو خرج من الخان ليلا وخطى الباب مفتوحا فسرق من الخان شئ لم يضمن ولو نقب حائط انسان بغير اذن مالكه فسرق منه شئ لم يضمن الناقب غصب جارية شابة ففارت عجوزة اخذها وما نقص منها ولو ابقت الجارية في يد الغاصب او زنت او سرق ولم يكن فعلت قبله ضمن ما نقصت بسبب ذلك ولو وجد في ضيعته دابة انسان فاخرجها لا يضمن ولو اخرجها وساقها او ساقها الى ضيعة اخرى فعطبت ضمن لان له اخرجها من ضيعته وليس له ان يتعدى من الاخراج لانه لا ينبغي له ان يخرج حتى يخرجها ولكن ينبغي له ان يتعدى على صاحبها حتى يخرجها من الاخراج وقيل اذا طرد بقره حتى اخرجها من زرعه فاكلها الذئب بغير قيمتها وان ساقها ليردها على صاحبها فعطبت يضمن وان انكسرت رجلها يضمن ايضا وفي الاصح له اخرجها من زرعه ولا يضمن ما لم يسبقها بعد اخراجها وقيل ان ساقها الى موضع يامن منها لا يضمن ذكر في الفتاوى الفضلى سنل عن رجل اصاب في زرعه ثورا فساقتها الى مربطه وظن انها لاهل قريته فاذاها لنفسه فاراد ان يربطها فدخل احدها وهرب الاخر فقبه فلم يظفر هل لصاحبه ان يطالب به بضمانه قال اذا لم يقدر على الاشهاد انه اخذه ليرده على صاحبه لم يضمن الا ان يكون انما اخذه ومن نيته ان يمنعه من صاحبه فيجب الضمان لان حكمه حكم اللقطة فان ترك الاشهاد مع القدرة عليها ضمن وان لم يجد من يشهد عليها كان ذلك عذرا فان كان الثور لاهل قريته واخرجه من زرعه ولم يزد على ذلك لم يضمن ان ضاع الثور وان ساقه بعد ما اخرجها من زرعه يضمن لان حكمه ما يكون من الثيران لاهل قريته ولا يكون في النهار حكم اللقطة وانما يكون حكمه حكم اللقطة في الليل اما في النهار حكمه حكم الغصب يضمن اشهد او لم يشهد لان الثور اذا كان من اهل القرية لا يخاف عليه الضياع في النهار وخاف عليه الليل ولو اوقف

دائره

دأبته في غير ملكه في لب في رباطها فتلف شئ بها ضمن لانه ممسك للداية
في اي موضع ذهب ماد امت في موضع رباطها ولو اوقفت دابة على الطريق
ولم يشدها فنارت عن ذلك المكان فالتف شيئا يضمن لانه لم يمسكها في
ذلك المكان فنارت بمنزلة المتلفة ولو ربط حمار على سارية فجاء اخر
فربط حماره على تلك السارية فغض احد الجارين الاخران لم يكن الموضع طريقا
ولا ملكا لاحد فلا ضامه على صاحب الحمار ان يكون في المكان سعة وان كان
ذلك في الطريق او في موضع لم يكن لها ان يربطها هناك حمارها فهو ضامن
لما اصاب حماره ولو ارسل حماره فدخل زرع ناس فافسده فان ساقه الى الزرع
ضمن وان لم يسقه بان لم يكن خلفه ولم يتعطف يمينا وشمالا فذهب الحمار
الوجه الذي ارسله صاحبه فاصاب الزرع ضمن واذا عطف يمينا وشمالا فاضا
الزرع فصاحب الزرع ان كان له طريق اخر لم يضمن والا ضمن هكذا ذكره خواهرنا
حيوان ما كوال اللحم مرض لا يرجي حيوته فذبح اجنبي يضمن بخلاف البقار
والراعي وقيل لا يضمن الاجنبي ايضا وهو الاصح للاذن في الذبح دلالة
اما في الفرس والبغل والحمار يضمن عند جميع العلماء ضرب ثور غيره فكسر
اضلاعه ضمن قيمته عند ابي حنيفة وعند هانقسانه وفي بعض النسخ
قطع لسان ثور يلزم كمال القيمة لفوات الاعتلاف وقيل في قطع لسان
الثور والحمار يلزم النقصان ولو فقأ عين حماره فاعليه ربع قيمته
ثم اذا فقأ الاخر او فقأها معا فجميع القيمة وقال في القضاة يجب نصف
قيمتها بخلاف الاذي ضرب ثور غيره فكسر ثلثة اضلاعه فان هلك قبل ان
يقبضه المالك يضمن جميع القيمة بالاتفاق وان قبضه ولم يهلك يضمن
النقصان وان هلك في يده فكذلك عند هانقسانه وعند ابي حنيفة يضمن كل القيمة
استباع فوسا فقال له بالنعم مدها فمدها فانكسرت يضمن وكذا اذا قال
مدها فاذا انكسرت فلا ضمان عليك يضمن ايضا قيل هذا اذا اتفقا على الثمن
كما اذا قبض شيئا على سوم الثراء وقال له بالنقصان هلك فلا ضمان عليك كذا هذا
قطع شجرة فوقع على شجرة حماره فانكسرت يضمن ولو اراد نقص جدار مشترك

في عين شامة من الثعلبان وفي
عين ثقبه الجبه اسرج النينة وكذا
في عين الحمار والفل والفيل
الحماري

فنعم جاره وقال الناقض ائذن لي فاخر به من دارك فاناضا من فاذن له
 بعد الشرط فقصه وخر به من داره شئ بنقصه لا يضمن ان لم يكن
 مباحة وفي الفتاوى الفضلى مثله لكن قال لم يضمن شئيا مطلقا كما لو
 قال له ضمنت لك ما يهلك من مالك لا يصح وكذا لو هدم بيته فانهدم من
 ذلك بيته جاره لم يضمن في فتاوى الفضلى استاجر نجارا لهدم جداره وهو
 على الطريق فاخذ في هدمه فسقط شئ منه على رجل فمات يضمن النجار
 غضب عجول بقره فالتف فيبس لبن ضرع امه يضمن العجول دون نقصان
 البقرة وفي القنية لو استهلك عجول بقره فيبس لبن امه يضمن نقصان
 البقرة وكذا لو ساق اياه الفير فذهب معها الجحش ثم اتى بها الى
 ذلك الموضع فجاء معها الجحش فاكله الذئب يضمن ويثبت بهذا ان
 الغاصب قد يصير غاصبا ضمنا وان لم يوجد منه فعل المغموب ولو
 امسك رجلا حتى جاء اخر فاخذ منه مالا لا يضمن المسك شئيا
 وعن الفضلى لو انه هدم جدار مشترك بينهما واراد احد الشريكين ان
 يرفعه اطول ما كان ليس للاخر منع الا اذا كان خارجا عن الرسم
 وقيل يجوز له المنع وهو رواية عن محمد ولو غرقت الارض حتى صارت
 بحرا ثم يبس البحر وخربت بواد وجعلها الوادي رما لا ثم عمر انسان ذكر
 الناطقي عن ابي يوسف ثبت الملك لمن عمرها وعند محمد لا يثبت الملك له
 بل للمالك القديم وسئل ابو الفضل عن رجل سقى ارضه فانهدم بيت
 جاره قال ان انهدم من النوب من غير ان يتصل به الماء لم يضمن وان
 اتصل به الماء يضمن ذكر البقالى لو سقى ارضه فخرج الماء الى ارض جاره
 ضمن ما تلف بسبب الماء وذكر في البرازى والماء الذي يتحد من الجبل
 في الوادي واختلفوا فيه قيل لا اهل الا على السكر والمنع من اهل الاسفل
 ولكن ليس لهم قصد الاضرار باهل الاسفل في منع الماء ما وراء الحاجة واختار
 السرخسي وقيل انه لا يدخل الوادي ما ركا الماء في النهر المشترك فالجواب
 كالحجاب ثم الا ان يكون السيل انحدروا وتشر على وجه الارض فيكون

لمن سبقت يده اليه وذكر فيه ايضا لو قال لآخر اسلك هذا الطريق فانه امن
 فسلكه فاخذ به اللصوص لا يضمن وكذا لو قال كل هذا الطعام فانه طيب فاكله
 فاذا هو مسموم فمات لا يضمن وان صار غارا الا ان الغرور في البيع انما
 يوجب الضمان لقوات سلامة مستحقة بالعقد رجل هدم حائط رجل
 قال انه يقوم الحائط مبنيا فاذا كان قيمة الحائط مائة درهم وقيمة
 ترابه عشرة دراهم يضمن الهادم بتسعين درهما والتراب لصاحب الحائط
 ولو قال صاحب الحائط لا اريد اخذ تراب الحائط وادفعه الى هادم كان له
 ذلك ويضمنه مائة درهم قاضيان رجل قطع اشجارا لسان في كرمه
 يضمن القيمة وطريق معرفة ذلك ان يقوم الكرم مع الاشجار الثابتة
 ويقوم بدون الاشجار المقطوعة ففضل ما بينهما قيمة الاشجار وبعد ذلك
 صاحب الشجر بالخيار ان شاء دفع الاشجار المقطوعة الى القاطع وضمنه
 القيمة وان شاء امسك ودفع من تلك القيمة قيمة الاشجار المقطوعة
 ويضمن الباقي ومن غصب ارضا ففرض فيها او بنى فيه وجوه الاول ان بنى من
 ترابها دكلاهما مع البناء الى ما لكها لان المنقوض للمالك ولا قيمة للمنفعة
 ولو كان البناء من تراب غيرها يقلع البناء والفرس ويرد الارض الى مالكها
 فارغ من البناء والفرس والوجه الثاني يقوم البناء والفرس مع الارض ويقوم
 الارض بدونها فينظر فضل ما بينهما مثلا لو كانت قيمة الارض بدونها عشرة
 ومعه بعشرة وقلع البناء والفرس في رواية ويضمن الغاصب قيمة الارض في
 رواية اخرى والوجه الثالث ان يكون قيمة البناء والفرس زائدا على قيمة
 الارض فينقص الغاصب قيمة الارض لهما كما حكم بالبناء والفرس ولو ساق حمار
 الحطب فقال كوست كوست الا ان الحائط لا يسمع ذلك حتى اصاب ثوبه
 وتحرق يضمن وان سمع الا انه لا يتهيا التخي لتصرف المدرك فكذلك اما اذا امكنه
 التخي بعد ما سمع ولم يتخ لم يضمن رجل حف بئر ثم كبسها ان كبسها بالتراب
 او بما هو منه اجلاد الارض ثم جاء اخر فنزع عنها فوقع فيه انسان يضمن
 الثاني لانه لم يبق بئر بعد ذلك الكيس ولو كبس الاول بالطعام ونحوه

فيضمن

ولو كان من الارض دكلاهما مع البناء
 ولو كان من الارض دكلاهما مع البناء
 فان خرب بئر الارض دكلاهما مع البناء

والمسئلة بما لها يضمن الاول لان بهذا الكبس لم ينزل عن اسم البئر الا يرى
انها يقال لها بئر ملوة بالطعام فعلى هذا لو حفر بئرا فغطى راسها بالتراب
ثم جاء اخر فرفع الغطاء فوقع فيها انسان يضمن الاول ولو نام سكران في
الطريق فاخذ رجل ثوبه لا يضمن وان اخذ ثوبه من تحت راسه او خاتمه من
اصبعه او كمره من وسطه ليحفظ ضمن لانه كان محفوظا لصاحبه وسئل
الوبرى عن رجلين كانا قد بعا جلودا في حانوت فاذا ب احدهما شحما
في رجل فجاء ش فصب فيه ماء ليسكنه فالتب الشحم فاصاب السقف
فاحترق متاع صاحبه وسائر متاع الجيران هل عليه ضمان قال لا ولو
غرس اوبى في ارض الغير قلعا فهدت الارض الى صاحبا ان كان قيمة
البناء او الفرس اقل من قيمة الارض وان كان قيمة الفرس والبناء اكثر من
قيمة الارض ينتقل حق المصوب منه من الارض الى قيمتها رعاية للجانبين
وقيل للفارس قيمة الاغصان يوم غرسها اذا كان في قلعها ضرر بالارض
قال بعضهم قلعه الفارس ويضمن نقصان الارض وانما لصاحب الارض
الا مبالى بالقلع فحسب قيل لو غرس في ارض الغير بغير اذنه فالشجر للفارس
ويتصدق بما زاد عن قيمة غرسه ولو جاء المالك وكرها بعد نبات زرع
الغاصب وزرع فيها شيئا اخر لا يضمن للغاصب ولو غصب ارضا
فزرع فيها كبر فاخرجت اربعة اكرار ونقصتها الزراعة ما يبلغ قيمة
كر ولحقه من المؤنة ما يبلغ كرا فاخذ منه ضمان النقصان فانه يتصدق
بكر لانه زرع كرا ولحقه مؤنة كرو ضمن قدر قيمة كره فنقل الخارج عن راس ماله
بكر فيتصدق به لانه ربح ما لم يملك وقال ابو يوسف لا يتصدق لان
المنه ربح ما لم يضمن وهو قد ضمن وروى عن هشام عن محمد لو غصب
رضا فبذر بها حنطة ثم اختصا قبل النبات فان شاء صاحبا تركها حتى
يغيب ثم يقول لم اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد الزرع فيها فيقوم الارض
وليس لها بذر ويقوم فيها بذر فاعطاه فضل ما بينهما وذكر المولى
عن ابى يوسف انه يعطى مثل بذرهم ولو اجتمع اهل قرية وجاء كل واحد

بشيء من البذر وبذروا للمعلم فلخارج لارباب البذر لانهم لم يملحوا البذر
الى المعلم زرع في ارضه شعيرا فجاء اخر فبذر عليه حنطة بغير امره فغبت
فالكل لصاحب الحنطة وعليه لصاحب الشعير يقوم الارض مزدوعة وغير
مزدوعة ويمطيه فضل بينهما هذه المساثل مذكورة في البزاري في القينة
رجل زرع ارض غيره بغير اذنه فالغلة له وعليه ما نقص من الارض تغييرا
ان ينظر بكم يشتري هذه قبل الزراعة وبكم يشتري بعدها ثم ينظر هل بينهما
تفاوت فيرجع بنقصان ذلك المبطنة اذا قلعت وبقيت الباقية فيها فجمع
الناس ان كان تركها لياخذ الناس فلا بأس باخذها لان بمثل هذا جرت العادة
بين الناس وكذلك من استاجر ارضا ليزرعها فزرعها فغبت فيها
بذر فستقها رب الارض فغبت فيها بسقيته فهو له لان بمثل ذلك لا يطالب عادة
رجل اذا التقط السنا بل بعد ما حصد الزرع من الارض وجعه كان له خاصة
لانه لو لم يلتقط لم يلتقطه رب الارض وكان التملك معنى فكان كثوب خلق ربح
به صاحبه فان رفع الراعي كان اولى وان لم يرفعه كان له رفعه كذا ههنا ولو
غصب من صبي مالا ثم رده فان كان من اهل الحفظ صح رده والا فلا وان استملك
فرده عليه الضمان ان كان ما ذونا يبرء والا فلا ولورود غاصب الغاصب على الغاصب
يبرء عن الضمان كالورود على المالك وفي الجامع الاصغر قال ابو القاسم كان
خلف بن ايوب وابو المطيع يقولان لا يبرء غاصب الغاصب بالرد
على الغاصب الاول ولو استهلك المصوب وضمنه القاضى ينظر ان كان
ذلك ماليا يباع في السوق بالدرهم يقوم بالدرهم وان كان يباع بالدنانير
يقوم بالدنانير وان كان يباع بها فالقاضي بالخيار ولو كسب المصوب
ثم استرده المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ولو ضمن الغاصب عند
المهلك او الا باق حتى صار الكسب ملكا له يتصدق بالكسب وفي القاضي
خان رجل غصب عبدا قارئا او خبازا او نحو ذلك فنسى العمل عند الغاصب
قالوا يقوم العبد قارئا او خبازا ويقوم غير قارئ وخباز فيضمن ما
بينهما ولو اشتري طعاما بالدرهم المصوبة جازم الاكل لانه اذا

عند المظنون عند
قاضي القضاة
عند المظنون

مطلب

استحققت الداهم لا يبطل الشراء كما لو تزوج امرأة بثوب مفسوب يحل له
 الوطئ لانه لو استحق الثوب لا يبطل النكاح ولو اشترى طعاما او جارية بثوب
 مفسوب لا يحل له الاكل والوطئ قبل اداء الضمان لانه لو استحق الثوب لزم
 رد الجارية وفي الجامع الفصولين ولو اكتسب رجل ما لاهرا ما ثم اشترى به
 شيئا فهذه على اربعة اوجه اما ان دفع تلك الدراهم الى البائع او لاثم
 اشترى منه بتلك الدراهم او اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها او
 اشترى بها ودفع غيرها او اشترى مطلقا ودفعها واختلف ابو بكر وابو نصر
 وابو حسن الكرخي قال ابو نصر يطيب لم الرج ولا يجب عليه ان يتصدق الا
 في الوجه الاول واليه ذهب ابو الليث لكن هذا بخلاف ظاهر الرواية فانه
 نصر في الجامع اذا غصب الفا واشترى بها جارية وباعها بالعين يتصدق
 بالرج وقال الكرخي في الوجه الاول والثاني يتصدق وفي غيرها يطيب له
 الرج وقال ابو بكر لا يطيب في الوجه كلها ويجب عليه ان يتصدق لكن الفتوى
 اليوم على قول الكرخي دفعا للمخرج عن الناس لكثرة الحرام وفي القنية
 الشراء بالدراهم المفسوبة على اربعة اوجه اما ان اشار اليها
 ونقد منها او اشار اليها ونقد من غيرها او اشار الى غيرها ونقد
 منها او اطلق ونقد منها ففي الوجه الاول والثاني لا يطيب له تناول
 قبل اداء الضمان وحل بعهده والرج حرام قبل الضمان وبعده وان كان
 ملكا له ولو دفع الى مالكه حل له تناول وفي الوجه الثالث والرابع يتل
 كذلك وقيل حل للغاصب تناول قبل الضمان كما حل بعهده والرج فيه
 كذلك ولا يحل للمالك من الرج بل يحل للغاصب لان التوصل لا يحصل
 بالدراهم المفسوبة بل بمطلق البيع او بالاشارة الى ملكه ولو اجر
 الغاصب العبد المفسوب فالكسب للغاصب بل حل انتفاعه ولو استرد
 المالك عبده مع كسبه لا يتصدق بالكسب في حل الانتفاع بالكسب
 للمالك رواية ثان وهذا اذا دفع العبد الى مالكه فصار الكسب للغاصب واما
 اذا هلك العبد او ابتاع من يده الغاصب فمن قية العبد فصار الكسب للغاصب

مطل

فتصدق وقيل يدفعه الى المالك في تضمين القيمة جبر النقصان فيحل
 للمالك لانه اقيم مقام النقصان وخبت الانتفاع للغاصب نظر الى انه
 كسب مال الغير ولو استرد المفسوب واخذ نقصانه كياض العين وغيره
 من العيوب عند الغاصب ثم زالت هذه العيوب يرد ما اخذه من
 النقصان اذا زالت بلا علاج وان زالت بعلاج قيل لا يرد وقيل يرد
 ما زال من المؤنة ومن العلاج وسئل ابو حامد عن رجل غصب شاة
 فذبحها وشو بها هل يجوز اكلها فقال لا والمالك حرام ولا مما يجب عليه
 التصديق قلت هذا الذي اختاره قول ابي يوسف واما قول ابي حنيفة
 فانه يحل له الاكل وان لم يعط قيمته صاحبها ذكر في بعض الفتاوى اذا
 هلك المفسوب حل كله قبل اداء الضمان عند ابي حنيفة وعند هلال
 حتى يؤدى الضمان وعلى هذا لو غصب طعاما ففخغه حتى صار مشوها
 فلما ابلع كان عنده حلالا وعند هلال وذكر في القنية لرجل على اخريتين
 ولا قدرة له من الاخذ منه له ان ياخذ خفية قيمته ان امكن الاخذ
 من جنس حقه وقيل له الاخذ من اى جنس كان اذا لم يتجاوز قيمته من
 دينه امرأة سكنت مع زوجها في دار مفسوبة لا ينبغي ان تقول لا
 افقد فيها لان الاثم على الزوج وكذا في الاكل والشرب واللباس اذا
 كانت من الحرام فليس لها الا بقاء منها وكذا كذا العبد والجارية في كل
 ذلك فالاثم على مولاهما رجل غصب حائوتا فعمل فيه ورج طاب بالرج
 لانه حصل بالتجارة ولو سرق ماء وساقه الى ارضه وسقاها او
 كرمه يطيب له الخارج كمن غصب شعيرا او علفا فاعلف دابة حتى
 سمن ضمن قيمته العلف وطاب له ما زاد في الدابة ولو سقى ارضه
 فتعدى الى اخر ان جرى الماء اجرا ولا يستقر في ارضه بل يستقر في ارض
 جاره يضمن وان كان يستقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره ان
 يقدم عليه جاره بالسد فلم يمسد يضمن استحسانا والا لا وفي القاضي
 خان او قد في تنوره نارا فالتقى فيها من الحطب مالا يحتمل التنور فاحترق

ما اخذ من النقصان

بيته وتعدى الى بيت جاره فاحترق بيته يضمن صاحب الشجر كما لو اكرس
في ارضه ماء لا يحتمل ارضه فتعدى الى ارض غيره فافسد ما كان فيها
من الزرع كان ضامنا وان لم يعلم ارضه تحتمل ذلك الماء لا يضمن قال
صاحب جامع الاصغر كان شيخنا يقول من استهلك لاخر صكا ضمن
قيمتها صكا وقال غيره يضمن على قدر ما ينتفع به صاحبه وقيل انه يضمن
قيمة ما يتقوم عند مالك الصك لان القيمة انما تقدر عند من يتلف عليه لا
عند المتلف الا يرد ان المسلم اذا اتلف خمر الذي يضمن قيمتها عند
الذي ولو اتلف حمامة لقابله يضمن قيمتها غير لقابله كذا اذا اتلف شيئا
منقشا مصورا او جارية مغنية او كبشا نظوحا او ديكيا مقانلا غضب
تاله وغرسها في ارضه فنبت ملكها بضامنها غضب دار الجصهاردها
على مالكلها ويعطيه المالك ما زاد التخصيص الا ان يرضى صاحبه ان ياخذ
جسم غضب عينا فلقية مالكة في بلد اخر والعين قائمة في يده والقيمة ثمة
مثل القيمة مكان الغصب او اكثر ان اخذ قيمة العين اخذ سعر مكان
الغصب وان شاء انتظر وان كان هالكا وهي من ذوات الامثال وسعره
ثمة مثل سعر مكان الغصب او اكثر يرد المثل وان كان السعرا قل تغير
بين اخذ قيمة العين وبين الانتظار ابراء المالك الغاصب والعين في
يده قائمة صح وصارت وديعة وضع الغصوب في حجر المالك او في يده او
بين يديه برئ وان لم يعلم انه ملكه كذا لو وضع القيمة عند الهلاك عند
حجره او في يده او بين يديه لا وفي البرازي اتلف ثوب رجل وجاء
بقيمتة بخير المالك على قبولها ومعنى الجبران ينزل قابضا بالخلية
كافي عتق المولى عبده بالف وفي الجامع الفصولين من غضب عينا ثم رده
على مالكة فلم يقبله حتى جاء به الى بيته فهلك يضمن وفي فتاوى قاضي
ظهير الدين غضب دابة او ثوبا او دراهما وهي قائمة بعينها
فابراة منها يصير امانة في يده وكذا اذا احلله من ذلك سواء كانت
قائمة او هالكة فان كانت مستهلكة فانه ابراء عن الدين الغاصب

اذا ردت قيمة الغصوب المستهلك فاني ان يقبلها منه قال ابو نضر يرجع
الامر الى القاضي حتى يامره بالقبول فبراء الغاصب وقال نضر يقولون
في الغصب والوديعة اذا وضع بين يدي المالك يبرأ وفي الدين لا
يبرأ حتى يضعه بين يدي المالك او في حجره ولو لم يعلم صاحب الثوب
الوديعة ووضعها في حجره فبرأه فبراء اخر رفعه قال ابو بكر اخاف ان لا
يبرأ والمختار للفتوى انه يبرأ لان رد عليه عين ماله وذكر في الذخيرة
غضب جارية وجاء بها الى صاحبها فلم يقبضها منه صاحبها بل تركها
حتى ضاعت فلا ضمان على الغاصب ولورد الى احد من ورثة الغصوب
منه لا يبرأ من نصيب الاخر اذا كان الرد بغير قضاء اذا قضى من عليه
الدين باجود ما عليه قيل يجبر وقيل لا وفي يفتي رجل صب على حنطة
رجل ماء ثم جاء اخر وصب عليه ماء وازاد بها نقصان يبرأ الاول
والضمان على الثاني اخذ اعطان شجرة هواء داخرا فقطع رب الدار
الاغصان ان كان الاغصان بحال يمكن لصاحبها ان يشدها بجبل ويفرع
هواء دار جاره ضمن القاطع وان لم يكن لا يضمن اذا قطع من موضع لو
رفع الى الحاكم امر بالقطع من ذلك الموضع وكو اجرا للغصوب يستعين
باجره في ضمان القيمة ويتصدق بالفضل قطع اغصان شجرة غيره فان
كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجر والا فالنقصان اتلف
دبسه فطية قيمته لان مكانه من منع العباد لا يمكنهم المماثلة لتفاوتهم
في الخذاقة ولو جعل الدبس اجرة لا يجوز والله اعلم **كتاب**
الاكره رجل امر رجلا بقتل رجل ولم يقتل له اقتله والاقتل
لكن الما مور يعلم بدلالة الحال لو لم يقتل بقتله او يقطع يده او يضر
بخاف على نفسه او تلف مضمونه كان مكرها ولو اكرهه بقتل غيره وقتله
المقتول عليه دفعات من نفسه لا يجب دية المكره على المكره والزواج
سلطان امراته فيصح الاكره منه اياها ولهذا الوجه امراته ضربا بشريدا
حتى اختلعت نفسها منه بمهرها ونفقة عدتها واناث بيتها

فان كان الضرب لاجل الاختلاص فلها ان تدعى ذلك والطلاق واقع وفي بعض
 الفتاوى لو خاض امرأته واذن لها بالضرب والشم حتى وهبت الصداق
 منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة وفي النزاع لو اكره رجل على ان يكتب
 على قراطيس امراته طالق او امرها ببيدها لم يصح الا اذا نوى وفي المحيط
 من المشايخ من قال يصح الاقرار بالسرقه مكرها وعن حسن بن زياد
 يحل ضرب السارق حتى يقر وقال ما لم يقطع اللحم لا يظهر العظم رجل يدعوه
 الامير فستل عن شيا فان تكلم بما لا يوافق الحق يناله المكروه ولا ينبغي
 ان يتكلم الا ان يخاف على نفس او عضو او تلف مال فيؤخذ لابس في ذلك
 لانه في معنى الاكره والمشتري اذا كان مكرها فهلك المبيع في يد المشتري
 ان هلك من غير تعد لا يضمن ويهلك امانته ولو قبض البائع الثمن مكرها
 فليس ذلك اجارة وعليه رده ان كان قائما في يده لفساد العقد وان كان
 هالكا لا ياخذ منه شيئا لان ما لم يقبض للتسليم باذن المالك كانت
 امانته اكره على اكل مال الغير فاكل فله ضمان على الفاعل اكره على العفو
 من دم العمد لم يضمن ولو هدد رجلا بضرب حتى يباع ماله او ابرأه
 عليه فهذا يختلف باختلاف ذوى المروقات فرب انسان يكون الضرب في
 حقه اكره او رب انسان لا يكون الضرب في حقه اكره او لو قيل
 لرجل ان اشرب هذا الشراب او تبع كرمك فباع فهو اكره ان كان شرابا
 لا يحل وكذا نحوه من الحرمات **فصل في مسائل اللقطة** لو استفتى
 عمن وجد لقطة فرفعها ثم وضعها في مكانها فهلك هل يضمن ام لا
 فان اجاب بشئ اخطا الا ان يقول ان هذه المسئلة على ثلاثة اوجه
 اما ان يكون اخذها لنفسه او اخذها لغيره لينظر انما هو لغيره او
 اخذها لصاحبها اما اذا اخذها لنفسه يضمن بالاتفاق لانه بالاضطرار
 غاصبا والغاصب لا يبرأ من الضمان الا بالرد على صاحبه واما اذا اخذها
 لينظر فلا ضمان عليه لانه لم ياخذ لنفسه ولا لصاحبه فكانه لم ياخذها
 واما اذا اخذها لصاحبها ثم ردها الى مكانها فانه ينظر ان زال عن مكانه ثم

قوله
 لو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته

وضعها فيه يضمن والا فلا وان ادعى انه اخذها للرد للنفسه عند ابي حنيفة
 ومحمد لا يقبل قوله الا بينة وعند ابي يوسف يقبل قوله مع اليمين ولو
 استفتى عمن وجد لقطة فباع رجل قاضي انما له فصدقه ودفعها اليه ثم
 جاء اخر واثبت انما له هل يضمن امر لا فان اجابه بشئ اخطا الا ان يقول
 ان دفعها الى الاول بغير قضاء يضمن وان دفعها بقضاء القاض لا يضمن
 عند ابي يوسف وعند محمد يضمن في الحالى ولو وجد لقطة وضاعت منه
 ثم وجدها في يداخر فلا خصومة بينهما ولو وقع ثوب سكران نائم في الطريق
 فاخله رجل ليحفظ لم يضمن **فصل في تفسير المفقود** وفي القنية تفسير
 المفقود من يخرج من بيته صحيحا بسلامة بدنه لغرض فيفقده لا يعرف
 موضعه ولا حيوته ولا موته واسره العدو فلا تبين حيوته ولا موته فاذا فقد
 في المهلكة فموته غالب فيحكم بموته كما اذا فقد في وقت الملاقات مع العدو او فقد
 وقت الملاقات مع قطع الطريق وغير ذلك او سافر على المرض الغالب هلكه
 او كان سفره في البحر وما اشبه ذلك حكم بموته لان الغالب هو الموت في هذه
 الحالات وان كان بين الاحتمالين واحتمال موته ناشى عن دليل احتمال حيوته
 لان هذا الاحتمال كاحتمال ما اذا بلغ المفقود مقدار ما لا يعيش على حسب ما
 اختلفوا في مقداره **كتاب الجنايات** وفي القنية وطى بهيمة غير
 ما كول اللحم يذبح ويضمن الواطى قيمتها ان كانت لغيره وان كانت له تذبح
 وتحرق وقيل تذبح فقط بلا احراق وان كانت مأكولة تذبح وتؤكل ولا
 تحرق وعند ابي يوسف تذبح وتحرق كالتي لا تؤكل وبه يفتى ويضمن القيمة
 ان كانت لغيره وزعم السرخسي ان وجوب الذبح مذهبا وجوب الاحراق
 ليس مذهبا وقيل يحرق الفاعل وقيل يهدم الجدار عليه وقيل يضر ويضمن
 القيمة وهذا هو الاصح من مذهبا ومن رأى رجلا انه يزنى مع امراته او
 جاريتها او مع محرم له وهو مكره لهما فله قتله ولو كانا مطاوعين قتل الرجل
 والمرأة جميعا والكلام في اثباته اذا انكر وارثه فيه وجوه **أصحها** ان كان
 القتلان في فراش واحد او في بيت واحد او في منزل واحد فاليمين على

قوله
 لو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته

قوله
 لو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته

قوله
 لو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته
 ولو خاض امرأته

القاتل وقيل ان صدر القتل ممن يستبعد منه ذلك وهما متهمان قبل ذلك فالقول قول القاتل مع يمينه وقيل يحلف بالله حسمرت كما لو قال ذلك في حيوتها ومع ذلك قتل الرجل والاصح الاول كما لو قاتل التجار مع قطاع الطريق ولم تطلب منهم غير اليمين لو قتل رجل منهم في المقاتلة حلف بالله ما قتلناه الا في المقاتلة على اموالنا اذا انكر ولدت القاطع قتله في قطع الطريق وكذا لو قتلت امرأة رجلا مكرها عليها الى الزنا كلها المذكورة في القينة ولو عرض الرجل رجلا في الصحراء يريد ان ياخذ ماله ان كان ماله عشرة دراهم واكثر فله قتله وان كان اقل من عشرة دراهم فقاتله ولا تقتله كذا في الخلاصة ولو سقى انسان انسانا مماء مسموم فأت فعله الغريب وكذا لو خلط طعاما فاكل الطعام فأت هذا هو الصحيح وامافي شربة الا طباء ان كان الطبيب عالما خصوصا نضال نباتات ومجرىاتها فتختلف في واحد لم يمنع ولولم يكن عالما فأت كل من شرب من الادوية التي ركبها لم يجب عليه غير المنع ولو سقاه سماحت مات فهو على وجهين ان دفع اليه حتى اكل ولم يعلم به فأت لا يجب القصاص ولا الدية ويجبس ويعزروا جرحه ايجارا تحب الدية على عاقلة وان دفع في شربة فأت لا تجب الدية لانه شرب باختيار الا ان الدفع خدعة فلا يجب فيه الا التعزير والاستغفار رجل قتل عدوا فعفى بعض الورثة عن القاتل ثم قتل بعض باقي الورثة ان علموا ان صفوا البعض يسقط القصاص يلزمهم القود وان لم يعلموا بهذا الحكم لا قود عليهم وان علم العفو ولوجرح واحد واحد الاخر عشرة فالواجب بينهما على السوية لان الانسان قد يموت بجراحة واحدة ولا يموت بعشرة جراحات ولو قتل رجلا في الفزع ويعلم انه لا يعيش لولا القتل يجب القصاص ولو ضرب رجلا بآخرة فأت لا قود عليه في رواية لان الآخرة لا يقصد بها القتل عادة بخلاف المسكة لانه يقصد بها القتل وفي رواية انه ان غرز بآخرة في مقتل قتل ولا فلا ولو عفى الولي نصف القصاص يسقط ولا ينقلب الباقي ما لا فتر من انسان قصد قتله فامسكه انسان حتى ادركه

وقتل

وقتل لا يضمن الممسك وفي تحفة الفقهاء رجل راب انسانا قتل اياه عمدا بالسلاح او لقرع عنده بذلك ثم قال القاتل انما قتلت لانه قتل ابني عمدا ولم يعرف الا بن ذلك الا بدعواه فانه يباح له ان يقتصر منه ولا يقبل قوله لان القصاص ثبت عند لوجود القتل المهدظاها بالعيان وبالأقرار فان الاقرار حجة بنفسه وقول القاتل يحتمل الصدق والكذب ولا يعتبر الا بحجة عنده ولو شهد عنده رجلا ن عدلان ان هذا الرجل قتل اباك عمدا بالسلاح فانه لا يباح له ان يقتله لان قول الشاهدين لا يصير حجة بدون قضاء القاضي بخلاف الاقرار والعيان ولو شهدا عند الابن على دعوى القاتل انه قتل بحق ينظر ان كان بحاله لو شهدا عند القاضي فالقاضي يقضي بشهادتهما فانه لا يجعل بالقتل بل يتوقف الى ان يشهدا عند القاضي وان كان بحال لا يقبل القاضي قولهما يباح له ان يقتله للحال بيانه اذا كان شاهدا محدودا بالقذف او فاسقين او النساء وهن يباح له ان يقتله للحال صبي ابن ثلث سنين وحق الحضنة للام وزجت وتركب الصبي فوق في النار تضمن الام ولا تضمن في ابن ست سنين وفي القاضي خاله صبي وهو ابن سبع سنين ويسقط من السطح او غرق في الماء قال بعضهم لا شيء على الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل او كان اصغر سنا قالوا يكون على الوالدين او على من كان الصبي في حجره الكفارة ترك الحفظ وقيل ليس على الوالدين الا الاستغفار هو الصحيح الا ان يسقط من يده فحينئذ كان عليه الكفارة ولو اكره الرجل على قتل مورثه بتوعيد قتل فقتل لا يجرم القاتل عن الميراث ولم ان يقتل المكره قصاصا لمورثه في قول ابى حنيفة ومحمد والقصاص حق جميع الورثة خلافا لابن ابي ليلى وكذا الدية خلافا لما لك والشافعي في الزوجين لها ان الورثة خلافة وهي بالنسب دون السبب ولنا انه عليه الصلوة والسلام ودرت امرأة اشيم من دية زوجها اشيم ولو كان كل الورثة مغارا قيل يستوفي السلطان وقيل ينظر بلوغ احدهم كذا في الاختيار وذكر فيه ايضا ومن جرح

وقال القاتل اني قتل رجلا فادعوا له
ابن حنيفة ان لا يضمن
ان انسانا في حجب السلطان قيل ان نفسه
عليه شيء ثم قاتله عليه فقتله ذلك فقتل القاتل القود
وقيل القود
وهذا حكم كل جناية
كل من هلك بغير نفسه
قوله عدو

رجلا عهد فأت فعلية القصاص معناه اذا مات منها بان لم يعرض لمعارض
يغاف الموت اليه لانه قتل عمدا فعليه القصاص وفي المهادنة من جرح
رجلا فلم ينزل صاحب فراشه حتى مات فعليه القصاص وفي موضع آخر
ومن جرح من قبيلة فنقل الى اهله فأت من تلك الجماعة بان كان صاحب
فراشه فالقسامة والدية على القبيلة لوجود السب فيه وهو الجرح وفي
القنية والزواج ان يقتل قاتل زوجته وكذا للزوجة ان تقتل قاتل زوجها
ومن قتل زوجته معه ولد يعنى له ولد منها يسقط القصاص وان كان
لها وارث اخر كالاب والام ومن لم القصاص عليه فالقاه في البئر او ضرب
بجرا او بنوع اخر فأت كان مستوفيا حقه لكنه عذر لانه قتل بغير كين
وسيف ولو اراد ان يكفه غلاما او امرأة على فاحشة فلم يستطع
دفعه الا بالقتل فدمه هدر ولو قال اقتل عبدي لم يحل قتله ولم
يضمن ان قتله ولو قال رجل لاخر اقتلني لا يحل قتله ولو قتله به يجب
عليه الدية فقط ولو شتم مجنون على رجل بالسلام فقتله المشهور عليه
لزمته الدية والكفارة وفي البزاري ولو جرح القاتل قبل ان يرفع الى
الوالي انتقلت دية ولو جرح بعد ارفع الى الوالي له قتله ولا يسقط القصاص
وعن الامام انه يقتل في الحالين من يجهن ويغيب لو قتل حال الانفة
يقتل فان جن بعد مطبقا سقط القصاص وان كان غير مطبق يقتل
عبد قتل مولاه عمدا لا رواية فيه قال الفقيه ابو جعفر يقتل عبد
الوقف عمدا لا قصاص فيه قتل ختنه عمدا وبنته في نكاحه سقط القصاص
ولو شديدا رجل ورجله والقاه في الصخر وقتله سبع لا قصاص ولا دية
ولكن يعزرو ويحبس حتى يموت وعن الامام عليه الدية ولو فعل ذلك
صبا والقاه في الشمس والبرد حتى مات فعلى عاقلة الدية ولو قال اقتلني
فقتله يجب الدية لا القصاص ويجعل الاباحة شبهة لدرء القصاص
لما استبدل بالمال وقال في التحريم في الاباحة لا تجب الدية في الصحيح
الروايتين من اصحابنا وفي المنتقى لو قال اقطع يدي فقطعه لا شيء

عليه بان البذل يجري في الطرف لا يجابه بالمال حتى اقتصر بالنكول فيه لا في
النفس ولو قال اقطعه على ان تعطيني هذا الثوب او على هذه الدراهم
فقط يجب ارش الدية لا القصاص وبطل الصلح والخناق والساحر
يقتلان اذا اخذا لسيرهما بالفساد في الارض فان تابا قبل الاخذ قبلنا التوبة
منها وبعد الاخذ لا ويقتلان وكذا الداعي الى الاتحاد والاباحي ولا تقبل
التوبة منهما كذا افتى به الامام عز الدين كندري ولو اراد ان يحلق لحيته
ليس له القتل وان اراد قلع سنه له القتل ولو اعطى للصبي سلا حاليه مسك
له ولم يامر به بشئ فعطبه به تجب الدية على عاقلة المعطى وكذا اذا لم يقتل
امسكه في المختار وذكر القاض لورحمي صبي فاصاب عينه انسان ان كان
للصبي مال يؤدي الدية منه وان لم يكن له مال فنظر الى مديرة ولا يؤخذ
به الاب قال الفقيه انما لا يوجب شيئا على الاب لانه كان لا يدري على
البحر عاقلة وانما يجب الدية في ماله اذا ثبت ذلك بالبينة او المعاينة
لابال قرار لان اقرار الصبي لا عبرة له والبالغ اذا امر صبييا تلاف مال
انسان فالضمان على الصبي ثم يرجع به على الامر وكذا امره البالغ يقتل
انسان يؤخذ بالدية على عاقلة الصبي ثم يرجع به على عاقلة الامر ولو
امسكه ما كمال مال حتى سرق ماله واحترق او غصبه غاصب لا يضمن
المسكه شيئا وكذا لو منع المالك من الجلوس على بساطه او الركوب على
دابته حتى تلف لا يضمن لانه لم يفعل شيئا غير الجلوس ولو قتله بظهر امر
يقتصر عندها وهو رواية اخرى عن ابي حنيفة لان الحد يدالة القتل
ولو ضرب سنا ينتظر حولا لاحتماله انه يشدوان سقط يجب الدية وكذا
لو احدث فيه صفة من السواد والحمرة والخضرة لان منفعة الانسان
بطل بهنه الصفات وفي الصفة حكومة عدل لان الصفة لا تذهب منفعتها
بل توجب نقصانها فيجب الحكومة ولو عض يد رجل فانتزع العضو
يد من فم العاض فقلع سن العاض لا ضمان عند ابي حنيفة وعند ابي
يجب دية السن عض ذراع رجل فخذ به من فيه فسقط بعض اسنات

المقبولة

العاض قال الحمد دية الاسنان هدر وعلى العاض ارش ذراعه وهذا بخلاف
مالوتشيت بثوب غيره فحذبه صاحب الثوب فتحرق يضمن المتشيت
نصف ذلك ولو جذبه من يتشيت به يضمن جميع الخرق ولو قلع سن بالغ
لايتاني لان البناء فيه نادر ولو قلع سن صبي يتاني حولا فيجب في الاسنان
دية وثلاث اجناس دية لان الاسنان اثنتان وتلقون سنا اسنان الكوسج قالوا
ثمانية وعشرون فيجب دية وخمس دية وهذا غير جار على قياس الاعضاء
لان المرجع فيه النص لان قوله عليه الصلوة والسلام في كل سن خمس من الابل
ويجزي القصاص الثنية بالثنية والذاب بالذاب والفرس بالفرس ولا
يؤخذ الا على بالسفلى ولا بالعكس ولو امر رجلان برفع سنه لوجع اصابه
وعين السن والمأمور برفع سنا اخر ثم اختلفا فيه فالقول للامر فادخل
فالدية في ماله وسقط القصاص المشبهة ولو نظر في باب دار الغير ففقه
عينه صاحب الدار لا يضمن ان لم يمكن تحييه من غير فقء العيه وان امكنه
يضمن وقسم الشافعي لا يضمن في الوجهين لقوله عليه الصلوة والسلام
من اطلع دار قوم نفقاء عينه فلا دية ولا قصاص وعندنا الحديث
محمول على ما اذا لم يمكنه الا بفقء عينه ومثله هدر بالاجماع ولو دخل راس
فرماه صاحب الدار ففقء عينه لا يضمن بالاجماع لانه شغل ملكه كالو
وقد اخذ قبائله فدفعه حتى قتله لا يضمن وانما الخلاف اذا نظر من خارجها
كذا في الغنية وتفسير حكومة عدل قيل ما يحتاج اليه من النفقة والاجرة
وغير ذلك وقيل يقدر المجنى عليه رقيقا كم ينقص بهذه الجناية من
قيمته ان كان ينقص عشر قيمته يجب عشر دية وقيل ينظر الى اذني جنابة
لها ارش مقدروها الموصحة وان كان نصف ذلك يجب نصف ارش
الموصحة لكن هذا اذا كانت الجناية على الراس والوجه لانها موضع
الموصحة فالمفتي ينظر ان كانت الجناية على الراس والوجه يفتي بالوجه
الاخر ولو وجد قتل في محلة يجب الرية والقصاص على اهلها وان
وجبت لا والفاصل ان لا يكون له اثر القتل وان خرج الدم من الفم

حسنی فلاں و سہ فلاں

61

واذا وجد الفئيل في موضع قريب لاهل الجبله اى يصل الصوت منه اليه ان كان محل الفئيل هو الجامع فلا قسمه فيه والدية عايت المال ولا فالدينه لاهل الجبله
سواء كان محل الفئيل شارع العامة او لا واذا وجد الفئيل في موضع البعد اى يصل الصوت منه اليه ان كان ذلك الموضع طريقا عامنا او رصا
ميا او من غيرهما فلا قسمه والدينه على بيت المال وان كان ارضاء خالصة عن البيع والدينه نذره ههنا

وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم تتقون
 أتستمعون القول أنيسا ويستهزئون به فلا يصح

ای بچل کل واحد منها
قتل مکان م

إذا كان حيث يبلغ الصوت يلحقه

فانهم لا يسمون
بأنهم لا يسمون

الى النفس فلا يعملون قائلين
تقدر ان تأتي

هذا القتل في ملك الواقع في أرض
الملك

كالحمد لله والحمد لله
والحمد لله والحمد لله

الساكن فيها

بن الحسن
بن الحسن

أبولون الشمس
أبولون الشمس

لو ضربت بطن نفسها متعده او شربت

دواء منبهة فاسطقة
يضمن عافيتها الفروهي خسانة
درهم صحر

عليه ففقره فخرج ضمن لانه بالاغراء جعل كلبه الة العقر فصار كانه ضرب به
بالسيف وفي القنية ومن ارسل كلبا او دابة او طيرا فاهلك في فوره شيئا
بضمن في الدابة وون الكلب والطير عندها وعند ابى يوسف بضمن في
الكلب ايضا وذكر ابو الليث اذا ارسل كلبا فاصاب انسانا في فوره
بضمن المرسل وان لم يكن سائقا خلفه وارساله كسوقه وعليه الفتوى
وفي التجنيس رجل لم يملك عقور كلهما مر عليه ما رخصه فعض انسانا
هل يجب عليه ضمان قيل لهم ان يقدموا على صاحبه وعرضوا قتله فلم يقتله
حتى عض انسانا فخرج بضمن بمنزلة الحائض المائل قال القاضى فخر الدين
ينبغي ان لا يضمن اذا لم يكن من صاحبه اغراء صبي عاقل اشلى كلبا على غنم
رجل فنفرت وذهبت ولا يدرى اين ذهبت لا يضمن وقيل ان مشى عند
الاشلاء معه خطوات ضمن والا فلا له كلب ياكل غنم كروم واشهد
عليه فيه فلم يحفظ حتى اكل الغنم لم يضمن وانما يضمن اذا اشهد عليه
فيما يخاف تلف بني ادم كالحائض المائل ولوربط كلبا على طريق العامة
فاشهد عليه فلم ينقله حتى نطع صبي او كسر سنا بضمن ولو وضع شيئا
في الطريق فنفرت منه الدابة وقتلت انسانا لم يضمن ولو غير صورته
فخفف صياحه بضمن ولو وثب من حائط في الطريق فنفرت الدابة
فالقت جرة دبس عليها فهلك لا يضمن وكذا لو صاح على دابة فنفرت
والقت حملها وهلك وقيل بضمن الواب والصائح قيمة الهاك ولو
وضع قنطرة على نهر العامة وهلك بها شئ بضمن وقيل لا يضمن لانه ماذون
دلالة ومن وضع على الطريق شيئا فنفرت منه دابة وهلك لاضمان على
الواضع وان لم يصبها ذلك ولو قعد في الطريق للبيع فتلف به شئ لم
بضمن وان قعد في ملك الغير بغير اذنه ضمن ولو مر رجل في طريق المسلمين
فعلق ثوبه بقفل حانوت الرجل ان كان القفل في ملكه لم يضمن وان كان
في غير ملكه بضمن هذا اذا كان لم يجز ثوبه اما ان كان يجز فخرج ثوبه لم
بضمن صاحب القفل لانه اذا جره فهو الذي يخرج ثوبه **كتاب**

التعزير ويجوز للحاكم التعزير بالشتم للزجر والتعزير باخذ المال اذا رأى
الامام فيه المصلحة جائز قال مولانا ركن الدين معناه ان ياخذ ماله ويودعه
فاذا اتى باب يردده عليه كما عرف في خيول البغات وسلاحهم قالوا من لا يحضر
الجماعة يجوز تعزيره باخذ المال وذكر ظهير الدين من قال لا جنبية يا اورسبي
او اوغري او جيل او سياه رويحد وكذا ما شاكلها وفي الاصل المدعى عليه لو
انكر السرقة قال عامة المشايخ يعزره اذا وجد في مكان التهمة بان يراه يمشى
مع السارق وجالس مع شارب الخمر لكنه لا يشرب دخل عصام بن يوسف على
الوالي فأتى سارقا فانكر فقال ما تقول فيه فقال اليمين على المنكر واليمين
على المدعي فقال هاتوا بالسواط والمعاقبين فاضرب بعشرة حتى اقر ولك بالمسروق
قال عصام سبحان الله ما رأيت ظلما المشبه بالعدل منه وفي المتن عن الامام
اذا ادركت لصا وهو ينقب جدارك لكد قتلك قال محمد ان قتله غرم الدرر في
ماله وقال ابو يوسف حذره فان ذهب والا فارمه **كتاب**
القسم ولومات عن زوجة وبنيت واخ فاخرجت المراءة بشئ
يقسم الباقي على سبعة للبنات اربعة وللأخ ثلثة وآر بين رجلين طلب
احدهما القسمة وقدمه الى القاضى وابى شريكه عن القسمة وقال بعث
نصبي واقام البينة عليه لا يقبل لانه يريد ابطال حق القسمة بانبات
فعل نفسه وآر مشتركه طلب صاحب الكثير القسمة وابى صاحب القليل
يقسمه بالاتفاق وعكسه كذلك في المختار وفي البيت الصغير الذي لا
يتنفع احدهما بعد القسمة لا يقسم الا بالاتفاقها ومثى في البيت او
الدار يقسم وان كان يتضرر كل واحد منها ولو ارادوا ان يبطلوا القسمة
الصحيحة بالتراخي وان يجعلوها مشتركة بينهم كما كانت فلهم ذلك عقارا
كان او غيره ولو وقع الشجر في نصيب احدها والاغصان في نصيب الاخر
قيل لم ان يحبره على القطع وقيل لا وبه يفتى يقسم للصغير ابوه او وصيه
او جده او وصي جده او ينصب له الحاكم وصيا او امينا ولو كانت القسمة
بمضاء القاضى فظهر غيب فاحش في نصيب احدها ينسخ لان تصرفه

مقيد بالعدل ولو كانت القسمة بغير قضاء القاضي لم يلتفت الى دعوى
الغبى وقيل يلتفت ويعتبر دعواه وهو الصحيح ولا يعتبر في البيع فكذا
في القسمة بوجود التراضي وفي بعض الشروح لم ان يطل القسمة وان
كانت بالتراضي لانه في معنى البيع بغير فاحش وهو يفسخ عند البعض
فكذا هذا وفي القسمة لو قسمت الارض ولم يرض احد الشريكين بنصيبه
ثم زرعه بعد ذلك لم تعتبر فان القسمة ترد بالرد آرين اثنين اقتسما
نصفين وبني احدها في نصيبه ثم استحققت لم يرجع احدها على الاخر
بقية البناء ولو كانت الداران بينهما فاقسماها فاخذ كل واحد من
الشريكين كل واحد من الدارين وبني احدها في داره ثم استحققت يرجع
بنصف قيمة البناء كما لو اشترى وبني ثم استحققت يرجع بقيمة البناء
من البائع لاقتضاء البيع سلامة المبيع عن الاستحقاق دار في سكة غير
نافذة بين جماعة اقتسموها واراد كل واحد منهم ان يفتح بابا في حيزه فليس
لاهل السكة ان يمنعوه من ذلك ولو ان باب دار الرجل في سكة غير نافذة
فاشترى دارا مجنبها وباب هذه الدار في سكة اخرى فاراد ان يفتح باب
تلك الدار في هذه الدار ويدخل في هذه السكة لذلك ولو اراد ان يفتح بتلك
الدار بابا في هذه السكة لا في داره ليس له ذلك سكة غير نافذة بين عشرة
لكل واحد منهم دار غير ان احدهم دارا في سكة اخرى لا طريق لها في هذه
السكة وليس مجباله داره التي في هذه السكة غير ان حائطها في هذه
السكة قال ابو نصر لم ان يفتح بابا في هذه السكة لان اهل السكة شركاء في
جميع السكة بدليل ثبوت الشفعة لكل فلم يمنع من رفع حائطه فمن
خرقه يفتح الباب ان لا يمنع فاذا لم يمنع منه لم يمنع من دخوله في ملكه
وقال ابو القاسم ليس له ان يمر في هذه السكة الى تلك الدار وبه يفتي
ابو جعفر وابوالثيث رجل لم دار وعليه باب فاراد ان يفتح بابا اخر
على الجدار المستفل من ذلك والباب في سكة غير نافذة لذلك وان الى
اهل السكة لان لم ان يرفع جداره كله ويدخل داره من حيث شاء دور

بين خمسة نفر اقدم نصيبه من الطريق فالبيع جائز وليس للمشتري ان يمر
في هذا الطريق الا ان يشتري دار البائع الذي كان له الطريق ولو كان له طريق غير
نافذ فلا صحه ان يضعوا فيه الخشبة وان يربطوا الدواب وان يتوضؤوا
فيه فان عطب انسان بشئ من ذلك فلا ضمان فان حفر فيه بيرا وبني
فعطب بذلك انسان ممن ولو اراد ان يتخذ طينا في زقاق غير نافذ
ان ترك من الطريق مقدار الممر للناس ويرفعه سريعا ويتخذ في اللبن
مرة لم يمنع من ذلك ذكر القاضي لوربط على باب داره في السكة الغير
النافذة دابة لكل من اهل السكة منعه لانها كدورهم ولو وضع
في السكة النافذة من الكنيف والميزاب ان كانت حديثه فمن خاصم منه
من الناس فله ان يهدم وان كانت قديمة تركت قال محمد في الحديث
ايضا ان لم يكن فيه مضره على احد لم يهدمه قال الامام ان ينتفع الرجل
بالجناح بشرعه في الطريق وبالدكان ياخذ في الطريق فمن شاء خاصمه وهذه
قيل في المشاعر التي يكون ليس لاحد ان يجاصم فيها ولا يرفعها وفي
النواد ولو اراد ان يتخذ داره بيتا نا ليس لجيرانه المنع ان كانت
الارض صلبة لا يتعدى الى جدار الجيران ضرر وان كانت رخوة فله
المنع وكذا جعل دكانه طاحونة او معصرة او حماما او اصطبل هذا جواب
المشايع وعليه الفتوى وجواز الرواية عن المتنا عدم المنع اصابه
ساحة في القسمة فانه ان يبني فيها ويرفع البناء ومنعه الاخر
فقال ليس على الشمس والرجل لم الرفع كما شاء وله ان يتخذ حماما
او تنورا وان كف عما يؤذي به جاره فهو حسن وقال نصير والشافعي
له المنع ولو فتح صاحب البناء بابا او كوة لا يكن لصاحب الساحة المنع
بل له ان يبني ما يستر جهته وان كان الجارين سطح احدهما اعلى
وسطح الاخر سفلي ومسيل الاعلى على السفلي اراد مالك السفلي
اعلاءها او يبني عليها ذلك ولا يمكن الاعلى منعه بل يطالبه حتى
يسيل ماء الى طرف الميزاب وان انهدم السفلي او هدمه المالك

لم يملك الاعلى تكليفه بالعمارة لاسالة الماء بل يعمره بماله وممنعه عن الانتفاع
 حتى يعطى ما انفق حائط بينهما ولا حد لها بات وعورة لا يجبر الابي
 على العمارة قال الفقيه لا بد من ستر بينهما في هذا الزمان لان هذا
 الزمان زمان فساد والزمان الاول زمان صلاح وقال القاضي الامام
 لا يجبر الابي على العمارة غير ان الحاكم يامر باتخاذ السرة حسبته
 وذكر في المنية قيل في زماننا يجبر لانه لا بد من ان يكون بينهما حاجز
 والاول قول العلماء وهو القياس داران متلاصقان جعل احدهما
 الدارين في داره اصطلا او كان في القديم مسكنا وفي ذلك ضرر على صاحب
 الاخرى قال ابو القاسم وجوه الدواب الى الجار لا يمنع وان كان حافرها
 اليه فللجار منعه وانه خلا في جواب الكتاب وعن الامام ان رجلا شكى
 اليه من بئر حفرها جاره في داره قال احفر في دارك بئر تلك البئر
 بالوعة ففعل فكان تجس الاوى فلبسها صاحبها ففرج الشاكى ففى
 مسئلة الاصطبل لا يمنع كيف ما كان وجوه الدواب ثم اذا خربت
 دار الجار وعلم بانها خربت بسبب الاصطبل هل يضمن رب الاصطبل
 قال ظهير الدين لا يضمن لانه غير متعدي في ادخال الدواب بخلاف ما
 اذا ساق الدابة الى زرع غيره حتى افسده لانه في السوق متعدي اذ
 ان يغرس في داره اشجارا قيل ان كان قريبا من حائط جاره بحيث
 يصل اليه ماؤها يمنع وجواب الكتاب ان له الفرس مطلقا وليس للجار
 منعه رجل له بيت حائطه بينه وبين جاره فصاحب البيت يريد ان
 يبني فوق هذا البيت غرفة بجانب هذا البيت فلا يضع الخشب على هذا
 الحائط وان بنى في جدار نفسه من غير ان يكون متعمدا على الحائط المشترك
 لم يكن للجار منعه المأم والطاحونة بين الشريكين انهدم وصار صغراء
 لا يجبر الابي على العمارة ويقسم الارض بينهما وان انهدم البعض
 يجبر الابي على العمارة وان كان الشريك معسرا يقال للشريك الاخر انفق
 حتى يكون ديننا عليه حائط مشترك بينهما انهدم وبنى الاخران بنى ان كان

اساس الحائط عريضا يمكن ان يبنى حائط في نصيبه بعد القسمة لا يجبر
 الشريك الابي وان كان لا يمكن يجبر وعليه الفتوى ومعنى الجبرانه اذا كان
 اساس الحائط لا يقبل القسمة ولم يوافق الشريك له ان ينفق هو
 في العمارة ويرجع على الشريك بنصف ما انفق وفي النواذر جدار بينهما
 لكل منهما عليه حولة فانهدم واحدها غائب فبناه الاخر فهو متطوع وليس
 له ان يمنع الاخر من الحمل الا ان يامر القاضي بالانفاق عليه فيرجع وان
 بنى بلبن او خشب من قبل نفسه لم يكن للذى لم يبن ان يحمل عليه
 حتى يؤدي قيمته وعن محمد في طاحونة مشتركة انفق احدها في عمارة بلدا
 اذن الاخر لا يكون متطوعا لانه لا يتوصل الانتفاع بنصيب نفسه الا بذلك
 احد شريكي زرع ابى ان ينفق عليه لم يجبر لكن يقال للاخر انفق انت وارجع
 بنصف النفقة في حصته شريكك ولودفع خلا معاملة فأت العامل في بعض
 السنة فانفق رب النخل بنير امر القاضي لا يكون متبرعا ويرجع به في
 الثمر ولو انفق في غيبة العامل كان متبرعا الا ان يكون بامر القاضي والاصل
 في هذا النوع ان كل من اجبر على الفعل مع صاحبه فاذا فعل احدها فهو
 متطوع وكل من لا يجبر فليس متطوع وعلى هذا نهى بين رجلين كراه
 احدها فهو متطوع وكذا السفينة تخوف فيها الفرق او حمار خرب منه
 شئ قليل او عبيد بين رجلين ففداه احدها لا يجبر شريكه على فعل هذه
 الاشياء اما الذى له غرفة فوق بيت رجل انهدم لا يجبر صاحب البيت
 على البناء فاذا بنى صاحب الغرفة السفلى لم يكن متطوعا وفي المنية جدار
 بين كرمين لرجلين فاستعدى احدهما الى السلطان لما ابى صاحبه البناء
 فامر السلطان ببنائه برضى المستعدى ان يبنى الجدار على ان ياخذ
 الاخر منها فبنى ياخذ الاخر من صاحب الكرمين وذكر فيه ايضا لا حد
 شريكى انهدم ان يمنع عن البناء لانه ان شاء قاسم راس الحائط
 نصفين ولو بنى احدها ليس له ان يرجع على شريكه لانه ليس له ان
 ياخذ منه بالبناء شيئا فكان متطوعا اذا لم يكن لها عليه حولة اما اذا

كان لها عليه حولة فانهدم فبنى احدها وابى الاخر لم يكن الباني متطوعا
وهو يضع حمولته ويمنع الذي لم يبن عن وضع الحموله حتى ياخذ منه
نصف ما انفق وهو قول اصحابنا قال ابو بكر ان كان الحائط عريضا بحيث
لو قسمت ارضه يصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكما فهو متطوع في بناءه
وان كانت بحال لو قسمت لا يصيبه مقدار ما يبنى عليه بناء محكما لا يكون متطوعا
وله ان يرجع بنصف ما انفق ان اراد ان يضع عليه جذوعه وعن محمد انه
يرجع في الحالين لانه له حق الوضع على جميع الجدار وقال ابو الليث انما
يرجع اذا بنى بامر الحاكم اما بغير امره فلا يرجع بشئ بمنزلة العلو والسفل
اذا انهدم فبناه صاحب العلو بغير امر صاحب السفل والقاضي وهو
متطوع وقال محمد في الارض والكرم بين حاضر وغائب او بالغ وبتيم
يرفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع ففي الارض لو زرع بحصته يطيب
له وفي الكرم يقرم عليه فاذا ادركت الثمر يبيعها وياخذ حصته ويوقف
حصته الغائب له اذا قدم الغائب فان شاء ضمنه وان شاء اجازته
وان لم يقدم فنصيبه كاللقطة ولو ادى الخراج كان متطوعا خادم بين
اثنين غاب احدها فللمحاضر ان يستخدم حصته وفي الدابة لا يركبها
للتفاوت في الركوب احذر من عبد استخدمه بغير اذن شريكه فأت
في خدمته لا يضمن وفي نواذر هشام يضمن ولو بنى احد الشريكين في
ارض المشتركة بغير اذن الشريك فللشريك الاخر ان ينقض البناء
لانه له النقص في نصيب نفسه والتميز غير ممكن وكذا الفرس
ولو تهاينا في البقرة على ان يكون كل واحد منهما خمسة عشر يوما التحلب
لبنها فهذه مهاييات باطله ولا يحل فضل اللبن لاحدها وان جعلوا
في حل فحينئذ يحل لان الاول هبة المشاع فلم يحز والثاني هبة الديق
فيجوز **كتاب ادب القاضي** لا يحل قبول العمل من
غير اهله وان كان مستحقا لذلك عند ابي حنيفة لانه عون الظالم

على ظلمه وفي المحيط خلاف هذا ومن اخذ القضاء برشوة فالصحيح
انه لا يصير قاضيا سوا كان الاخذ سلطانا وقومه وهو عالم به
كقضاؤه برشوة وقيل لو ارتشى السلطان ليقلد القضاء فالرأى
والمرتشى في النار قال صاحب الخلاصة من اخذ القضاء برشوة
او بشفعاء فهو محكم في احكامه حتى لو رفع حكمه الى قاض اخر يمضيه
ان وافق رايه والا بطله قال صاحب المحيط من اخذ القضاء
بشفعاء فهو كمن قلد بحق وفي البرازي لا يحل بحال عند الاكثر
ولو كلف بلا طلب قال الكرخي والخفاف وعلماء العراق وعليهم اختيار
صاحب المذهب ان لا يسوغ مالم يجبر عليه ولومات سلطان واتفق
الرعية على ابن صغير وجعلوه سلطانا فاحال القاضي والخطباء
وغيرهم وتقليده اياهم مع عدم ولايته قالوا ينبغي ان ينقضوا على وال
عظيم فيصير سلطانا لهم ويقلدهم هو ويعد نفسه بتعالين السلطات
وتقظيم شرفه ويكون في الحقيقة هو الوالي ولومات والى مصر فاجتمعوا
على رجل ليجمع بهم حتى يقدم عامل السلطان يجوز لان عليا جمع الناس
حصر عثمان رضى الله عنه ومن طلب القضاء والامارة لا يولى لان الخير
في غيره ولقوله رم من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اكره عليه نزل
ملك يسدده وقيل يجوز اخذ القضاء من غير كره لان الصحابة قبلوه
من غير كره ويجوز تقليد القضاء من السلطان العادل والجار ومن
اهل البغي لان الصحابة تقلدوا القضاء من معاوية والامام الحق كان
عليه هذا اذا كان يمكنه ان يقضى بحق اما اذا كان ظالما منعه من اقامة
الحق لا يجوز التقليد لغوات المقصود من التقليد قال ام اذا غلب
البغاة على مدينة ونصبوا قاضيا فقضى ثم نصر الله العدل فرفعت
قضاياهم الى القضاة العدل يمضى ما وافق بالحق وان كان في المختلف
فيه بين الفقهاء كسائر القضاة وذكر الفقيه ابو الليث المتغلب
ولي رجلا قضاة مصر فقضى في مختلف فيه ثم رفع الى قاض اخر

عيسى ان وافق رايه والا يبطل كالحكم والبقات هم الخارجون عن طاعة
 الامام بغير حق وفي زماننا الحكم للغلبة ولا يدرى العادلة من الباغية
 وكلهم يطلبون الدنيا كذا في البرازي وفي القاضي الخوارج واهل
 البغي اذا قلدوا من اهل البغي رجلا قضاء ببلدة غلبوا عليها لا
 ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون
 دماءهم فلا ينفذ قضاؤه واه قلدوا رجلا من اهل العدل صح تقليد
 وينفذ قضاؤه اختلف العلماء في تقليد القضاء قال بعضهم بتركه لقول
 عليه الصلوة والسلام من جعل قاضيا فکانا ذبح نفسه بغير سكين
 ولقوله عليه الصلوة والسلام يلقى القاضي العادل يوم القيمة
 لسانه بين الجمرتين حتى يفرغ الله تعالى من حساب الخلق في يوم كان
 مقداره خمسين الف سنة ولان القضاء امر مخوف لا يعلم في بحر
 كل ساج ولا ينجونه كل طامع الا من عصمه الله ولهذا عي ابو حنيفة
 رحمه الله الى القضاء ثلاث مرات فابى حتى ضرب ثلثون سوطا
 وفي المرة الثالثة قال استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال
 لو تقلدت لشفقت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظر الغضب فقال
 ارايت لو امرت ان اعبس البحر سباحة كنت اقدر عليه ومات على الابد
 وكذا عي محمد بن حنبل وحبس واضطرب ثم تقلد وروى عن عبد الله
 بن وهب بن منبه انه استحق فاستقضى فلم يقبل وبدا عدت
 الناس ودخل منزله فكان كل من دخل عليه يخمش وجهه ويمزق
 ثيابه فجاء واحد من اصحابه علي راس الكوة فقال يا ابا عبد الله
 لو قبلت القضاء وعزلت نفسك كان خيرا لك فقال يا هذا وعقلك
 هذا ما سمعت رسول الله يقول القضاء يحشرون مع السلاطين
 والعلماء يحشرون مع الانبياء وقال بعضهم لا يكره التقليد لمن هو
 آمن من الظلم والوعيدات محمولة على ما لا يمكنه القيام بحقوقه
 ويضعف عن اقامة الاحكام فيؤدي الى تضيعها لان الصحابة

هذا الحديث يدل على ان القاضي اذا قلدوا من اهل البغي رجلا قضاء ببلدة غلبوا عليها لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون دماءهم فلا ينفذ قضاؤه واه قلدوا رجلا من اهل العدل صح تقليد وينفذ قضاؤه اختلف العلماء في تقليد القضاء قال بعضهم بتركه لقول عليه الصلوة والسلام من جعل قاضيا فکانا ذبح نفسه بغير سكين ولقوله عليه الصلوة والسلام يلقى القاضي العادل يوم القيمة لسانه بين الجمرتين حتى يفرغ الله تعالى من حساب الخلق في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ولان القضاء امر مخوف لا يعلم في بحر كل ساج ولا ينجونه كل طامع الا من عصمه الله ولهذا عي ابو حنيفة رحمه الله الى القضاء ثلاث مرات فابى حتى ضرب ثلثون سوطا وفي المرة الثالثة قال استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال لو تقلدت لشفقت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظر الغضب فقال ارايت لو امرت ان اعبس البحر سباحة كنت اقدر عليه ومات على الابد وكذا عي محمد بن حنبل وحبس واضطرب ثم تقلد وروى عن عبد الله بن وهب بن منبه انه استحق فاستقضى فلم يقبل وبدا عدت الناس ودخل منزله فكان كل من دخل عليه يخمش وجهه ويمزق ثيابه فجاء واحد من اصحابه علي راس الكوة فقال يا ابا عبد الله لو قبلت القضاء وعزلت نفسك كان خيرا لك فقال يا هذا وعقلك هذا ما سمعت رسول الله يقول القضاء يحشرون مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الانبياء وقال بعضهم لا يكره التقليد لمن هو آمن من الظلم والوعيدات محمولة على ما لا يمكنه القيام بحقوقه ويضعف عن اقامة الاحكام فيؤدي الى تضيعها لان الصحابة

طالح

لنفق

تقلد

تقلدوا وكفى بهم قدوة ولانه فرض كفاية لكونه امرا معروفا ونهيا
 عن منكر وقال عليه الصلوة والسلام عدل ساعة خير من عبادة سنة
 وفي رواية عن عبادة سنتين وعامة المشايخ على ان التقليد خصه
 والتركة غنيمته وقد دخل في القضاء قوم صالحون وبجاني منه قوم
 صالحون وترك الدخول اصلح ديننا وهذا اذا كان ثمة قوم يصلحون
 اذا امتنع واحد لا ياتهم والايانهم وان كان ثمة قوم يصلحون وامتنع الكل
 ان كان السلطان يفصل القضاء بنفسه لا ياتهم والايانهم اذا
 قلد جا هلافيه لكن يستحب للامام ان يقلد من له شدة لئلا يطع
 في اموال الناس وعفة عن الزنا وسائر المحرمات وملاحية في الاصول
 الدينية وفي البرازي القاضي لا يترك على القضاء اكثر من سنة
 كيلا ينسى العلم القاضي اذا ارتشى وحكم لا ينفذ قضاؤه فيما
 ارتشى وينفذ فيما لا يرتشى وبه اخذ ثمس الائمة وذكر البرازي انه ينفذ
 فيما ارتشى ايضا وقال بعض مشايخنا لا ينفذ فيما لم يرتش ايضا وان
 ارتشى ولد القاضي او كاتبه او بعض اعوانه او من لا يقبل شهادته
 له فان كان بامر ورضائه فهو كما لو ارتشى بنفسه وان كان بغير
 امر وعلمه ينفذ قضاؤه وعلى المرتشى رد ما قبض فان قضى ثم
 ارتشى لا ينفذ كما في العكس واذا قضى على وجهه فان تاب ورد المأخوذ
 فهو على قضائه لانه بالفسق لا ينزل ولا يقبل القاضي الهدية لانه
 عليه الصلوة والسلام قال هدايا الامراء غلول وقال عليه الصلوة
 والسلام هدايا الولاة رشوة الهدية ما ياخذها القاضي بلاشر ط
 اعانة والشوة ما ياخذ بشرط اعانة وفي البرازي الهدايا ثلثة
 حلال من الجانبين للتودد وحرام منها وهو الهدايا للاعانة على
 خلاف الظاهر وحرام من الجانب الاخر وهو الاهداء للمكف حرام
 للمعطى له هذا اذا كان فيه شرط وان لم يكن بالشرط صريحا وانما
 يعلم يقينا ان الاهداء ليعينه عند السلطان فالمشايخ على انه لا بأس به

تجاني

البرقة الفتي

هذا الحديث يدل على ان القاضي اذا قلدوا من اهل البغي رجلا قضاء ببلدة غلبوا عليها لا ينفذ قضاؤه لان شهادتهم على اهل العدل غير مقبولة لانهم يستحلون دماءهم فلا ينفذ قضاؤه واه قلدوا رجلا من اهل العدل صح تقليد وينفذ قضاؤه اختلف العلماء في تقليد القضاء قال بعضهم بتركه لقول عليه الصلوة والسلام من جعل قاضيا فکانا ذبح نفسه بغير سكين ولقوله عليه الصلوة والسلام يلقى القاضي العادل يوم القيمة لسانه بين الجمرتين حتى يفرغ الله تعالى من حساب الخلق في يوم كان مقداره خمسين الف سنة ولان القضاء امر مخوف لا يعلم في بحر كل ساج ولا ينجونه كل طامع الا من عصمه الله ولهذا عي ابو حنيفة رحمه الله الى القضاء ثلاث مرات فابى حتى ضرب ثلثون سوطا وفي المرة الثالثة قال استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال لو تقلدت لشفقت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظر الغضب فقال ارايت لو امرت ان اعبس البحر سباحة كنت اقدر عليه ومات على الابد وكذا عي محمد بن حنبل وحبس واضطرب ثم تقلد وروى عن عبد الله بن وهب بن منبه انه استحق فاستقضى فلم يقبل وبدا عدت الناس ودخل منزله فكان كل من دخل عليه يخمش وجهه ويمزق ثيابه فجاء واحد من اصحابه علي راس الكوة فقال يا ابا عبد الله لو قبلت القضاء وعزلت نفسك كان خيرا لك فقال يا هذا وعقلك هذا ما سمعت رسول الله يقول القضاء يحشرون مع السلاطين والعلماء يحشرون مع الانبياء وقال بعضهم لا يكره التقليد لمن هو آمن من الظلم والوعيدات محمولة على ما لا يمكنه القيام بحقوقه ويضعف عن اقامة الاحكام فيؤدي الى تضيعها لان الصحابة

وابن سعو كنه الاخذ وذلك محمول على التنزه واذا قضى القاضى الفاسق
فلقاض اخر ان يبطل قضاءه واذا قال الشهود ان القاضى الاول غير
عدل لا يقضى القاضى قضاءه كذا فى البزازی والمصر بشرط في نفاذ القضاء
في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر ليس بشرط وكثير من المشايخ اخذ
الرواية للحاجة ويعنى على هذا مسئلتان احدهما ان كتاب قضى الرستاق
الى القاضى هل يصح فعلى ظاهر الرواية لا لانه يفعل ولاية القضاء
وهو ليس بقاض وعلى رواية النوادر يصح الثانية اذا علم القاضى
في الرسايق حادثة ثم اراد ان يقضى بذلك العلم فعلى ظاهر الرواية
على الاختلاف الذى علم قبل تقلد القضاء فعند ابى حنيفة رحمه
الله لا يقضى بعلم الحادثة قبل تقلده وعندهما الله يقضى
فكذا هذا وفي البزازی يقضى القاضى بعلمه الحادثة حال القضاء
في ولايته في حقوق العباد بان شهد غصبا او طلاقا ولا يقضى بعلم
في الحدود الخالصة كالزنا والشرب وكذا لا يقضى في القصاص والقذف
بعلمه وفي القنية قيل لا يعمل قضاءهم اليوم بعلمهم تحريفا عن
التهمة لكون اكثرهم منا يؤمنه بالا رشاد وقيل هذا اذا كان شاهدا
غيره اما اذا لم يكن شاهدا غير فالاوجب عليه ان يعمل بعلمه تحريفا
عن اصابة الحقوق قال هذا اخذ من ولايته وقيل ان يعملوا بعلمهم
لان اكثر الناس عرضوا قضاياهم الى قضاة زمانهم ليطيعوا بل
لاهل الزمان قضاةهم لا يعملون بعلمهم مع انهم اعلم زمانهم واورعهم
واساء خلقهم وشهادة الخلق عند علمه كشهادة النساء عند شهادة
الرجل ولو كان في المصر قاضيان كل منهما في محلة فتخاصم رجلان من المحلتين
فاراد احدهما ان يخاصم الى قاض محلة فاباه الاخر قال ابو يوسف
رحمه الله العبرة للمدعى وقال محمد رحمه الله العبرة للمدعى عليه
وبه يفتى وكذا اذا كان احدهما من العسكر والاخر من اهل البلدة
ولا ولاية لقاض العسكر على غير الجندى ومن يجترأ في سوق العسكر

في حكم الجندى ولو اختصم غريبان عند قاض بلدة صح قضاءه
على سبيل التحكيم ولو كان احدهما من بلدة والاخر من الغريب
يجوز على الغريب على قاض البلد ان حكم هذه يعلم بالقياس
الى المسئلة السابقة وهي لو كان في المصر قاضيان كل منهما في
محلة الى اخره وفي البزازی لو اختصم غريبان في ولاية الاخر
عند قاض وقضائه يصح لان بالمرافعة صار حكما ولو كان في
عين او دين يصح حكمه وان كان في عقار لا في ولايته وحكم
بالقصر والتسليم لا يصح لعدم الولاية فوقع العين والدين
في ولايته بالخسومة والصحيح ان الحكم في حدوده في غير ولايته
يصح ويكتب حكمه الى قاض تلك البلدة حتى يامر بالقصر والتسليم
ويشغى للقاضى ان يتخذ انسانا حتى يتعدا الناس بين يدي ع
القاضى ويفهمهم وينجز من يسئ الادب حتى لو قال المقتضى
عليه للقاضى اخذت الرشوة يعززه ويؤدبه ويسمى صاحب
المجلس والمجلس ايضا فانه ياخذ من المدعى شيئا لانه يعمل
له باقما المدعى عليه والشهود بين يدي القاضى على الترتيب
وغيرها لكن لا ياخذ اكثر من درهمين وقيل الرجال لا ياخذون
منهم يعملون له وهم المدعون لكنهم ياخذون في المصر نصف
درهم الى درهم فاذا خرجوا الى الرستاق لا ياخذون اكثر من
اربعة بمقدار فرسخ وان مؤنة الرجال على المدعى في الابتداء واذا
امتنع المدعى فعلى المدعى عليه وفي المنية المدعى اذا طلب
من القاضى احضار خصمه وهو خارج المصر ان كان
موضع الخصم قريبا بحيث لو ابتكر من اهل امكنه ان يحضر
يجلس القاضى ويحبب خصمه ويبعث في منزله بعد ربه
بمجرد الدعوى كما كان في المصر وان كان ابعد من ذلك قيل
يامر باقامة البينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه

والمستور في هذا يكفيه واذا اقام يا مرئسانا ليحضر خصمه
وقيل يحلفه القاضي فان نكل اقامه القاضي عن محله اي عن
مجلسه وان حلف يا مر باحضار خصمه واذا امتنع الخصم من
الحضور عزره القاضي بما يرى من ضرب او حبس او تعبير
وجهه على ما يراه القاضي واذا عجز عن استخراج الحق من
المطلوب لم ان يستعين بالوالي ولا باس للقاضي ان يفتي
فيما لم يخاصمه اليه وقول القاضي ثبت عندي حكم في الصحيح
وكذا ظهر عندي او علمت وقيل لا بد ان يقول حكمت او
قضيت او انفذت ولو كان القاضي عدلا عند تقلد القضاء
ثم فسق باخذ الرشوة او غيره كالزنا وشرب الخمر لا ينزل
فلا يجوز قضاؤه في ظاهر المذهب لكن يستحق العزل وعن
علمائنا الثلاثة ينزل فلا يجوز قضاؤه ترك الصلوة مع
الجماعة يسقط عدالته وتفسيره ان لا يستعظم تقويت الجماعة
كما فعل العوام لان يستخف بالدين فانه كفر ترك الجماعة
مرة وقيل ثلاثا بغير عذر يسقط العدالة ولو قال القاضي
عزلت نفسي او اخرجت نفسي عن القضاء ينزل وقيل لا
ينزل لانه نائب عن العامة وحق العامة متعلق
بقضاؤه ولهذا لومات السلطان لا تنزل قضاؤه وامراؤه
وعماله وللسلطان عزل القاضي لرعية ولغير رعية ولو قضى
في ولايته واشهد على قضاؤه في غير ولايته لا يصح الاشهاد
ولو شهد رجلا ان القاضي قضى لفلان على فلان بكذا
وقال القاضي لم اقص كرد شهادتها عند ابي يوسف وتقبل
عند محمد وبه يفتي وذكر في المنية في باب ادب المفتي اذا
ظهر عنده انه اخطأ له ان يرجع عليه ولا يستحي ولا يانف
فانه حكى عن ابي حنيفة رحمه الله اجاب فقال لنوح ابن

درج وكان من الصحابة اخطات وانشا يقول كادت تزول به
من احوال قدم لولا تداركها نوح بن دراج وعن ابي
حنيفة لان يخطئ الرجل عن فهم خير من ان يصيب من غير
فهم ولا يجلس وحده في دابة لان الجلوس وحده فيها يورث
تكملة الظلم واخذ الرشوة ويكون الاصلون بالبعد عنه بحيث
لا يستمعون ما يكون بينه وبين من تقدم للخصومة ويستحب
ان يجلس معه قريبا منه قوم من اهل الفقه والديانة ولا
باس بان يجلس اذا كان عالما بالقضاء وكل من جاء او لا فهو
اولي بالتقديم الا الفريسيان فانه لا باس بتقدميهما الا اذا
كانوا كثر من يتضرر به اهل المصر فينبذ يحفظ النوبة واذا
تقدم الخصمان فان شاء براء بهما مالهما وان شاء سكنت حتى يكلم
احدها واذا تكلم احدها سكنت الاخر حتى يفهم وينبغي ان
يجلس الخصمان بين يدي القاضي جوارا ولا يجلسهما في جانب
واحد ولا احدهما عن يمينه والاخر عن شماله والاب والام
يتويان في حق الجلوس كالاجنبي وان كان احدهما سلطانا فجلس
بمنزلة السلطان يجلس القاضي والخصم على الارض يقوم
القاضي عن مكانه ويجلس على الارض ويجلس الخصم مع السلطان
ويحتشاه فانه ترعا او اقربا او احببنا منعهما القاضي وان حدث
له غم او نغاس او غضب او جوع او حاجة حيوانية كف
عن القضاء لقوله عليه الصلوة والسلام لا يقض القاضي
وهو غضبان وفي رواية وهو شبعان ولا يملك يحتاج الى
الفكر وهذه الاعراض تمنع صحة الفكر فيقبل بالقضاء ويكره
له صوم التطوع لانه لا يخلو عن الجوع ولا يتعب نفسه بطول
الجلوس لانه ربما يتفجر ويميل ويقعد طرفي النهار ولا
يقضى وهو عيش ولا يلقن الشاهد بان يقول اشهد بكذا

وكذا لان فيه امانة لاحد الخصمين وكرة تلقين لآخر الخصمين
 واستحسن ابو يوسف رحمه الله في غير موضع التهمة
 وهو ترك لفظ الشهادة والاشهاد والاشارة وان كان
 القاضي شابا ينبغي ان يقضى شهوته من اهله قبل ان
 يجلس للقضاء واذا طمع رضاء الخصمين رد هامة او
 مرتين لان عمر رضى الله عنه رد الخصومة حتى تصالحوا
 وان لم يطمع انفذ القاضي القضاء ولا يشتري شيئا في
 مجلس القضاء لنفسه لما فيه من التهمة ولا باس في غير
 مجلسه وعن ابي حنيفة رحمه الله انه يكره ايضا وانما
 يبيع ويشترى ممن لا يعرفه كذا في الاختيار واذا قابل احد
 مع القاضي الظاهر عند الناس ارتشاه من الناس فلان
 ان يعينوه عليه دفعا لظلمه عن الناس في شرع الله وهو
 المجهوم الى شرع النبوي بالظلم واجراء الباطل في مقام
 الحق فان سعى الحاكم في الحق بالارتشاء باطل فان من اشراط
 الساعة ان يميل القضاء اليه فكان سببا لارتفاع شرع الله
 من بين البلاد وان اشتهر الحاكم بين الناس بالعدل وب
 واحد بالوجهة الى الارتشاء في الحكم عزروا ومنع باي تاديب
 امتنع عنه لكونه سببا للتخفيف للاحق به لقناعة الاسلام
 هذا اذا لم يكن مثله في المرتبة والعلم واما اذا كان مثله وازيد
 في العلم اذا شبه الى الباطل في بعض الاحكام والى الارتشاء
 في الحكم يسمع قوله الا اذا قال اخذ من يدي شيئا فلا يسمع
 شهادته ولا يقبل قوله لانه مساوله في الارتشاء لقوله
 عليه الصلوة والسلام لعن الله الراشي والمرتش **مسائل**
الاستحقاق ولو استحق الحمار المبيع بالبينة فجاذا المشتري
 الى البائع ليرجع بالثمن فاقام البائع بينة ان هذا الحمار

نح

نح عن ملك لا يسمع وقيل فيه اختلاف المشايخ والاصح يقبل كذا في
 القينة وذكر فيه ايضا استحق العبد في يد مشتريه بالملك المطلق
 فيرجع بالثمن على بائعه فاقام البائع بينة نح عن ملك من امتي قبلت
 بينته اذا اقامها بحضرة المستحق وكذا اذا اقام انه نح في ملكه بائعه
 من امته فشرط محمد رحمه الله حضرة المستحق لقبول البينة وقيل
 لا يشترط وبه اخذ السرخسي وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف وهو
 الاظهر والاشبه وفي الجامع الفصولي لو استحق المبيع واراد
 الرجوع بثمنه على بائعه فبرهن البائع على نتاج عنده او على
 تلقيه عنده من المستحق بشراء او غيره لا يشترط حضور المستحق بسماع
 البينة ولو استحق بنتاج فطلب ثمنه فبرهن بائعه انه نح عنده
 او عند بائعه للقاضي ان يسمع بينته وبطل الحكم بالاستحقاق
 بالنتائج لان الظاهر ان اليد هو البائع الاول فبينته اولى وذكر
 فيه ايضا لو استحق المبيع فطلب ثمنه من بائعه فقال البائع ان المبيع
 لي فشهدا بزور فقال المشتري نعم انهما شهدا بزور فللمشتري ان
 يرجع بثمنه على بائعه مع هذا الاقرار اذا المبيع لم يسلم اليه فلا يحل
 ثمنه للبائع كذا في الذخيرة وفي المينة لو قضى وهو يقصد انه المتفق
 عليه فوافق قضائه بخلافه نفذ لو قضى على الغائب وهو لا يرى لا
 ينفذ عند محمد رحمه الله خلافا لما قضى ثم راي خلافه ينفذ عند الامام
 ولو فوض الى شفيعي المذهب القضاء بمجوز بيع المدبر وفسخ اليه من
 المضافة قيل انما يجوز ذلك اذا كان المفوض يرى ذلك بان قال لاح
 اجتهدى الى ذلك اما بدونه فلا لانه لو فعل المفوض لا ينفذ
 لكن عند الامام لو قضى بنفسه ينفذ فيجوز تفويضه وبه يفتى وفي الخلاصة
 اذا قضى في فصل مختلف فيه نفذ وقضائه ولم يعتبر فيه اختلاف الشافعي
 انما المعتبر الاختلاف بين المتقدمين وهم الصحابة ومن كان يليهم
 ولهذا قالوا اذا قضى في مسألة الاستيلاء لا ينفذ وان كان هو مذهب

اذا تزوج امه رجل فولدت منه ثم ملكها
 بالثراء او غيره ففي ام والله عندنا
 في عند الشافعي لا ينفذ امه
 كافي

الاستيلاء ان يكون المالك
 وان كان له حصة
 وقال الشافعي
 لا يملكها
 كافي

الشافعي رحمه الله لانه لا يثبت في ذلك اختلاف المتقدمين وفي الفتاوى
الصغرى المختلف بين السلف كما يختلف بين الصحابة حتى لو قضى ان
الماذون في نوع لا يكون ماذونا في الانواع اخذا بذهب الشافعي بصير متفقاً
عليه والقضاء على حل متروك التسمية عمداً ينفذ عندها خلافاً لابي يوسف
وذكر الحضاف لو قضى زماناً ثم علم انه عبد او ذمي او محدود في قذف او
فاسق او مرتشئ لا ينفذ شئ من قضايهم اجماعاً جامع الحضاف بين
الكافر والمرتشئ كذا في البرازي والقضاء في فصل مجتهد فيه انما ينفذ
بعد ان كان شرائط القضاء موجوداً من الخصومة وغيره حتى لو رفع
الى قاض اخر يرى خلافه امضاه ولا يبطل ولو قضى في فصل مجتهد فيه
وهو لا يعلم بذلك لا ينفذ صورته مات رجل وله رقيق وعليه ديون
كثيرة فباع القاض رقيقه وقضى دينه ثم قامت البينة ان مولاه كان
دبره فان بيع القاض قد يكون باطلاً وبه يفتى ولو كان القاض عالماً بتدبيره
لكن لما لم يعلم بذلك كان باطلاً وبه يفتى ولو كان القاض عالماً بتدبيره
وابطل تدبيره لانه وصيه وباعه في الدين ثم ولي قاض اخر يرى خلافه
اي بطلان ذلك البيع فانه ينفذ قضاء الاول وان كان الثاني لا يعلم ان
الاول قضى عن اجتهاد ام لا فانه ينفذ قضاؤه لان تحسين الظن
بالقاضي واجب فيجعل على انه قضى بعد العلم عن اجتهاده وفي رواية محمد
ان الثاني اذا لم يكن يعلم كيف يقضى الاول ابطل البيع ولا يجوز بيع ام الولد
وان اجازته القاضي لان مجوزها كان عليها رضي الله عنه وقد رجح وقيل اذا
قضى مجوز بيع ام الولد يتوقف على قضاء قاض اخر ان قضى بنفاذ ذلك القضاء
نفذ وان ابطل بطل وهو الوجه الاقوى بل كذا في المنية وذكر في الجامع
الفصولين عن اصحابنا في نفاذ حكم القاضي بخلاف رايه روايتان واقتي بكل
وما يفعل في زمان لمن تقليد هم شافعي المذهب في فسخ اليمين المضافة وبيع
المدبر ومثاله لو كان المقلد من لا يرى ذلك فالمسئلة على الخلاف فنفاذ
حكم الشافعي على الخلاف كما لو حكم المقلد بنفسه ولو من يراه نفذاً اتفاقاً

الا يرى ان السلف تقلدوا القضاء من الخلفاء العباسية وراوا ما حكموا
به ناخذاً على رايهم ولو مخالفاً لراي الخلفاء لا يتابعهم في المسائل جدهم
ابن عباس وفيه نظر لانه اذا كان حكمه على الخلاف على تقدير ان يكون
المقلد ممن يرى ذلك فصان كان حكمه بنفسه فلا فائدة في التقليد
وان قيل فائدة ان لا ياتم وهذا ليس بشئ لان التفويض والرضاء
به كفعله فلا فائدة غير انه استراح عن الخصومة كما في سائر توابعه
وذكر في المستوفى ان القاضي اذا قضى فغلط في قضائه ففقد خلاف رايه وانما
بعض الاختلافات قاله جاز ولا يرد وقال لا يرد وقال الحضاف اذا وقعت
مسئلة فيها اختلاف اجتهد رايه وقضى به وان شاور قوماً من اهل
الفقه فان اتفقوا على شئ حكم به وان اجمعوا على حكم شئ ورأيه بخلافه
فلا يعمل ويكتب الى غيرهم ثم ينظر الى الاحسن عنده فيعمل به فاذا لم
يكن له راي فشاور فقيهها واحداً جاز له ان ياخذ بقوله وان كان عنده
راي بخلاف رايه قضى برأيه وان كان الذي شاوره افقه منه جاز له
ان يترك اجتهاده والرجوع الى قوله قال الشيخ ابو بكر هذا قول ابي حنيفة
وقالا لا يجوز ان يترك اجتهاده كاجتهاد غيره وذكر في الجامع ان قضاء
القاضي في المجتهد انما ينفذ اذا صدر عن اجتهاد واما اذا كان عن قياس
واشتباه لم ينفذ وهو ظاهر المذهب وفي رواية الحضاف عن ابي حنيفة
ان القضاء في المجتهد ينفذ وان لم يكن عن اجتهاد واذا اورد كتاب
القاضي الى القاضي في حادثة لا يراه القاضي المكتوب اليه وهو مما
اختلف فيه العلماء فانه لا ينفذه وينفذ السجل الذي ورد عليه
وان كان بشئ لا يراه ان كان فيه اختلاف العلماء والفرق بين السجل
والكتاب ان السجل من القاضي انما يكون بعد القضاء فيكون القضاء واقعاً
في محل الاجتهاد فكان نافذاً فهذا انفاذه وان الكتاب يكون قبل القضاء
ولا يكون قضاء فلهذا يكون المكتوب اليه ان لا يقبل ولو قضى القاضي في
مجتهد فيه مخوف فسخ اليمين ينفذ على المقضى عليه ويتبع القضاء به عالمات

او جاهل لاراي بخلافه او لم يكن اما المقضى له ان كان جاهلا فكذا وان كان عالما لاراي بخلافه لا ينفذ عند ابي يوسف خلافا لها والجاهل لو استفتى فقيها اعلم من القاضي فهو على هذا الخلاف لان الفتوى في حق الجاهل كرايه ولو ادعى شفعوى المذهب شفعة بالجار اختلف المشايخ فيه فمنهم من قال لا يقضى له لانه طلب ما ليس بحق عنده ومنهم من قال يقضى له لانه طلب ما هو حق القاضي ومنهم من قال اذا كان شفعوى المذهب يسأل القاضي هل يعتقد هذا ان قال نعم يقضى له وان قال لا فلا يقضى له قال شمس الأئمة الحلواني هذا القول اعدل الاقوال كذا في المينة وذكر في القنية ليس للقاضي ان يقضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة واجاب هو مزارا فيمن غاب عن امراته وتركها بلا نفقة انه لو قضى بالفرقة بسبب العجز عن النفقة ينفذ قال صاحب القنية وانما فرقت بين الجوابين لان الخلاف بيننا في حل الاقدام على القضاء فعندنا لا حله والاختلاف في النفاذ فالجواب الاول جواب عن حرمة الاقدام عليه ولا يشترط ان يكون شفعوى المذهب لانه لا خلاف في نفاذ القضاء وقيل لا ينفذ القضاء بسبب العجز عن النفقة حتى يقضى قاض بتنفيذ حكم قاض اخر وذكر في جامع الفصولين العجز عن الانفاق لا يوجب الفراق عندنا خلافا للشافعي وكذا الخلاف لو عجز عن ايفاء مهر المجل ولو كان القاضي خفيا لا ينبغي له ان يحكم له بخلاف مذهبه الا اذا كان مجتهدا وقع اجتهاده عليه ولو حكم بخالف الراية بلا اجتهاد فعن ابي حنيفة روايتان في جواز حكمه ولو كتب الى عالم يرى ذلك وامره ففرق بينهما نفذ لو لم يرتكش الامر والامور ولو كان الزوج غائبا فرقت المرأة امرها الى القاضي وبرهنت على عجزه عن النفقة وطلبت الفرقة وكان القاضي شافعيًا وفرق بينهما قال مشايخ سمرقند جاز تفريقه اذا حكم في فصلين مختلفين احدهما الحاكم بالتفريق بالعجز عن النفقة والثاني الحكم على الغائب وكل منهما مجتهد فيه قال بعضهم لا يجوز اذ الحكم على الغائب انما يجوز عند الشافعي وفي احد الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله

اذا ثبت المشهود به وهنالم يثبت اذا المال غاد ورايح من الجائز ان يصير الغائب غنيا ولم يعلم الشاهد لغيبته عنه والشاهد مجاز في شهادته فاذا علم القاضي بذلك لم يجوز قضاؤه وذكر في ايضا غاب عن امراته غيبة منقطعة وتركها بلا نفقة فكتب القاضي الى عالم يرى التفريق لعجزه عن النفقة فرق قال السعدي رحمه الله ينفذ لو تحقق العجز قيل له لو كان الزوج هنا عقار واملاك هل يتحقق العجز قال نعم لانه هذه الاشياء لم يكن من جنس نفقتها ولا يجوز بيع هذه الاشياء للنفقة وفيه نظر والصحيح ان قضاءه لا يصح اذا لا يعرف عجزه حال الغيبة لجواز قدرته فيكون ترك الانفاق للعجز عن النفقة ولو رفع هذا القضاء الى قاض اخر فاجاز حكمه فالصحيح انه لا ينفذ لانه ليس بمجتهد فيه وفي الحقائق واما ينفذ القضاء اذا كان الزوج حاضرا اما اذا كان غائبا لا ينفذ هو الصحيح اذ مع غيبته لا يثبت العجز ولو نفذ قاض اخر لا ينفذ ايضا هو الصحيح وذكر شيخ الاسلام ثم في جميع الصور لو اخذ القاضي شيئا لا ينفذ قضاؤه عند الكل لانه قضاء القاضي فيما ارتشى باطل عند الكل يستوى فيه ان ياخذ الرشوة ثم قضى او قضى ثم ارتشى وسواء اخذه هو او نائبه او من لا تقبل شهادته له ولا ينفذ قضاؤه واذا اخذ القاضي القضاء بالرشوة لا يصير قاضيا فكم من فساد يقع بين المسلمين من هذا الطريق اعني الحكم بعدم وقوع الطلاق بطريق فسخ اليمن وغيره ولا يدرون ان القاضي النافذ حكمه على هذه الشرائط في عصرنا ومصرنا اعز من الكريت الاحمر فيعتقدون ان تلك المرادة حلال هيها ت هيها ت قال الشافعي رحمه الله تعالى ان كان الذي يحكم بين الناس ممن ارتشى في عمره بدرهم

فلا ينفذ شيء من احكامه اذ هو فاسق عاص وبيع افضل
منه والحاصل ان القاض لا بد ان يكون عادلا عالما بالكتاب
نا سخر ومنسوخه عامه وخاصة امره ونهييه ندبه
واباحته فرضه وتغيره وتهديده وتفريقه ومطلقه
ومقيده ومحكمه ومتشابهه وكذا يعلم السنة كما يعلم الكتاب
ويعلم ايضا منفصلها ومرسلها ومنقطعها واحادها ولو
فسخ اليمين المضافة وقضى الزوجية بينهما من غير ان
يقول قضيت ببطلان اليمين المضافة صح القضاء وبطل اليمين
وذكر في الجامع الفصولين والبنائي الزوج الثاني لو طلقها بعد
الدخول بها فترز وجها ثانيا في العدة ثم طلقها قبل الدخول
فترز وجها الاول قبل مضي العدة فحكم بصحة نفاذ الاجتهاد فيه
مساغ وهو مذهب زفر وايضا نفذ الحكم بعدم وقوع طلاق السكران
لاختلاف الصحابة فيه وقال مالك لو مضى على المطلقة سنة اشهر
ولم ترفنها الدم يحكم بايا سها حتى يمضي عدتها بعد ثلثة اشهر
وروى عن ابن عمر مثله فعلى هذا في مئة الطهر قبل حد الاياس ولو
طلقت ومضت ثلثة اشهر بعد مضي سنة اشهر وحكم بها الحاكم
ينبغي ان ياخذ الاجتهاد فيه وهذا مما يحفظ لكثرة الوقوع فظهر
من هذا ان قول الصحابة لم يعتبر قول مالك رحمه الله ليس
بشيء ولو قضى على غائب وهو لا يرى قال لا ينفذ وقال محمد رحمه
الله تعالى لا ينفذ والفتوى على نفاذه ولهذا لورفع الى قاض
اخر وابطله لم يجز ابطاله وفي المينة الحيلة في اثبات الدين على
الغائب ان يكفل رجلا للغائب بكل ما للمدعي على الغائب ويجوز المدعي
كفالة في المجلس فيدعي على الكفيل ما لا مقدار الدين بسبب الكفالة
المطلقة فيقر الكفيل بالكفالة وينكر المال للمدعي على الغائب فيقضى بعد اثبات
المال على الكفيل بما لمال الذي ادعى لاقراره بالكفالة ثم يبرئ المدعي الكفيل عن المال

المال على الغائب وهذا اذا كانت الكفالة بكلامه على الغائب ثم ادعى مقدار او ادعى انه كفيل بهذا الاقرار
وان ثبت لا يكون القضاء على الكفيل قضاء على الغائب قضيا بالقضات ثلثة احكام بخلاف النص والاجماع
وهو بطال الاجماع فكل من القضاة نقضه لورفع اليه وليس له ان يجيزه وثانيه حكم فيما اختلف فيه وليس
لاحد نقضه وثالثها حكم بشئ فيه الخلاف بعد الحكم اي لما يكون الخلاف في نفس الحكم فقبل نفذ وكيل
توقف على امضاء قاض اخر فلو امضاء يصير كان القاضى حكم في مختلف فيه وليس للقاضي الثالث نقضه
ولو اجله ليس لاحد ان يجيزه ولو حكم القاضي لامر ان رفع القاضى اخر فلا ان يرضيه ويرده اذ
الخلاف في نفس الحكم يتوقف بخلاف الحكم لامر ان يشهاده زوجا فانه ينفذ الخلاف في المسئلة
لا في الحكم ليس للقاضي ان يقضى الغائب او عليه بلا خصم عنه عندنا ولو حكم نفذ لانه يجتهد فيه فان قيل
المجتهد فيه نفس الحكم فينبغي ان يتوقف على امضاء قاض اخر اذا الخلاف وقع في نفس الحكم قيل ليس
كذلك بل المجتهد فيه سبب الحكم وهو ان البيعة هل تصير حجة للحكم بلا خصم ام لا ولو قضى
بدرنكاح امرأة بعيب كما هو مذهب عمر رضي الله عنه ان المرأة تزني بالعيوب الخمسة نفذ ولو ردت
المرأة زوجها بواحد من هذه العيوب وقضى كاهن راي ثم ينفذ وللقاضي بيع المنقول للغائب
اذ اخاف التلف لكن انما يبيع اذا لم يعلم مكان الغائب ما اذا علم فلا لانه يمكن ان يبيعه اذ اخاف
التلف وفي القنية للقاضي بيع عبد المفقود وارضاه الخان ينقص بعض الايام وفي جامع الكرخي
للقاضي بيع مال المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس له ان
يبيعه لاجل النفقة ومضى باعها خوفا لضياع فصارت دراهم ودنانير يعطى النفقة منها
بطريقة بعض المشايخ لا يبيعها للنفقة وان فعل نفذ ولو باعها لقضاء دين جاز وذكر في
القنية روى عن ابن حبان ان هذه النفقة مفوض الى راي القاضي فيحكم ما دى اليه اجتهاد
فينقسم ماله ح بين الاحياء من ورثته وهذا النص على انه لما يحكم بموته بقضاء القضاء لانه
او محتمل فالمدعي ان يقيم القضاة لا يصير حجة وذكر في النوادر ان المرأة اذا قالت ان الزوج يريد
ان يغيب تحذ كفيلا لنفقتي قال ابو حنيفة لا يباخذ لان النفقة له يجب بعد وقال ابو اسحق ذلك
بشهر رفق للناس فعلى قياس هذا لو فعل القاضي في سائر الديون نفقا لا ينفذ وفي النوازل اذا
قال لامرأة كفلت لك بنفقتك كل شيء لا يلزمه الا شيء واحد ولو قال انا ضامن لك ابدى يلزمه ذلك
كله يوم الموت لا بد من تحت القضاء حتى لو ادعى ان اباه مات يوما كذا وقضى له ثم ادعت المرأة
النكاح بيوم بعد يقبل ويوم النكاح والقتل يندخل في البرازي قاض بطله حكم على رجل بال

فلا تافق لجواز ان يكون الموت
حكما كونه المفقود على

لا يبعد

ويجوز ان يثبت القاضى واحضر المدعى عليه عند قاضى اخر ومن عارضه الاول اجبره الثاني على اداء المال ان
 كان حكم الاول صحيحا ولو شهد وان قاضيا قضى من قضاة المسلمين بهذا المال لا يحكم حاله وكل فعل لا بد
 من تسمية الفاعل ونسبته اليه **فصل في مسائل كتاب القاضى المتأخرين** يجوز في جميع التوقيعات
 كافة العقار والديون وبه يفتى ويجوز في ادول السفر في مصر واحد ولو كتب الى قاض كورة ولم يكتب
 من فلان الى فلان لا تقبل ولو اتى الكتاب الى المكتوب اليه فقال المدعى عليه لست عا هذا الاسم والنسب
 فالقول قوله وعما هذا الذي اتى بالكتاب ان يقيم البينة انه فلان بن فلان ولو قال الخصم ان فلان بن فلان
 وفي هذا الى رجل غيري بهذا الاسم والنسب يقول القاضى ثبت عندى بالبينة انه فلان بن فلان
 ذكر في شرح الوقاية لابن فرشته صورة كتاب القاضى الى القاضى ان يكتب قاضى بخارى الى قاضى سمرقند
 ان فلانا وفلاننا شهدا عندى ان عبد فلان المسمى بجبارك حليته بكذا وكذا ابو من مولاة ووقع
 في سمرقند بحضور الخصم مع العبد ويقتضيه ان كان كما كتب الخصم ان ذهب الى بخارى فيها والاسم العبد
 الى المدعى عليه وجه القضاء وبما خذ منه كفيلا بنفس العبد ويكتب الى قاضى بخارى جوابه ان ارسل
 العبد اليه فاذا وصل العبد اليه بحضور الشهود الذين شهدوا وان غيبة العبد يشهدون في حضوره
 ويشيرون اليه ويقولون انه ملك المدعى لكن لا يحكم لان الخصم غائب ثم يكتب الى قاضى سمرقند
 ان الشهود شهدوا بحضوره ليحكم قاضى سمرقند عا الخصم وفي المنية كتب القاضى الى القاضى ان
 فلان بن فلان القاضى عا فلان الكندي عبد فلان بن فلان الفلاني بكفى بالاتفاق ولو
 ذكر اسم مولاة وابيه ولم يكتب الى القبيلة او صناعة بكفى في المختار واسم المولى كاسم الاب
 واسم اب المولى كاسم الجد ولو ذكر العبد واصافته الى قبيلة خاصة واسم المولى لا غير قيل بكفى
 ايضا لانه ذكر ثلثة اشياء اسم العبد وبلده واسم مولاة ويشترط للتعريف ثلثة اشياء الاسم
 والنسب الى الاب والنسبة الى الجد والفتح والصناعة ولو ماتا لمطوب ينفذ المكتوب
 اليه الكتاب عا وارثه ووصيه ولو انتقل المطوب الى بلد الكاتب فقدم المطالب اليه لم يحكم
 عليه بشهادة اولئك حتى يشهد بحضوره الخصم رجل قال للقاضى كان فلان بن فلان القاضى
 عا كذا او دفعت ذللا اليه او ابراني منه وهو في بلد كذا او لا بد ان ياخذ بذلك المالا اذا سرت الى ذلك
 البلد شهودي هنا فاسمع منهم واكتب لي بذلك كتابا الى ذلك القاضى فانه لا يسمع من شهوده
 ولا يكتب في قول ابي سى وقال تم يسمع ويكتب ولو حجلا لاستيفاء حق اراد ان يستوفى مرتين
 واراقا قامة البينة انه وفلان يسمع ويكتب اجما **مسائل كتاب القضاء على الغائب**

كتاب
 القاضى
 المتأخرين
 في
 جميع
 التوقيعات
 كافة

فيقته

ولا يقضى على غائب
 ان يقضى على غائب
 ان يقضى على غائب

فلا لام ان طلق فلان امراته فانت طالق فانتعت ان فلا تطلق امراته وفلان غائب واقامت المرأة البينة
 على طلاق فلان الغائب لا يبيع في الاصح بخلاف ما لو قال ان دخل فلان الدار فانت طالق فاقامت بينة
 انه دخل هو غائب لان هناك ليس بطلان حق الغائب فلا يكون قضاء عا الغائب قيل يبيع في الاول
 ايضا وينصب الحاضر خصما عنه وعما هذا ما يفعله الناس انهم متى ارادوا اثبات شئ على الغائب من طلاق
 او بيع او نحوهما يجعلون ذلك الشئ شططا لو كالة الحاضر مثله ان رجلا اراد اقامة البينة على بيع
 الغائب فيقول لغيره ان كان فلان الغائب باع داره من فلان بكذا فانت وكيله في اثبات حقوقه
 على الناس ثم التوكيل جلا ويدعى عليه انه قد صار وكيل فلان الغائب بطلب حقوقه من الناس لوجود
 شططا لو كالة وهو بيع فلان وان لم يوطه على هذا كذا يقدر المدعى بتعليق الوكالة ونيل الشئ فيقيم
 البينة على بيع الغائب فيقضى بيع الغائب ووكالة الحاضر وعما هذا فتوى بعض المتأخرين لكن
 الاصح ان لا يقبل هذا البينة ذكر خواجه زاده ان الحاضر انما ينصب خصما عن الغائب باحد
 معان ثلثة احدها ان يكون وكيل عن الغائب والثاني ان يكون المدعى على الحاضر والثالث
 شيئا واحدا وما يدعى على الغائب سببا لثبوت ما يدعى على الحاضر لا محالة ففي هذا يقضى على
 الحاضر والغائب لا يلتفت الى انكاره فيبان ذلك في ثلثة مسائل احدها رجل ادعى دارا في
 يد رجل انها ملكه وانكر ذواله فاقام المدعى انما له اشتراها من فلان الغائب وهو يملكها
 فانه يقضى به له حق الحاضر والغائب لان المدعى شئ واحد وما يدعى على الغائب سبب
 لثبوت ما يدعى على الحاضر والثانية ان ادعى على اخيه انه كفيل عن فلان بما وجب له عليه
 فاقى المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق فاقام البينة انه وجب له على فلان كذا يقضى بها
 على الكفيل والغائب جميعا حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى انكاره الثالثة اذا ادعى شفعة
 له في دار في يد انسان فقال ذواله ما اشتريتها من احد فاقام المدعى بينة انه اشتراها
 من فلان الغائب بالدف وهو يملكها وانته شفعيها يقضى بالشراء في حق ذى اليد والغائب
 جميعا والثالث ان يكون المدعى شيئين مختلفين ويكون ما يدعى على الغائب سببا لثبوت
 ما يدعى على الحاضر بحيث لا ينفك عنه ففي هذا ينصب الحاضر خصما عن الغائب ويقضى
 عليهما جميعا فيبان ذلك في ثلث مسائل الاولى رجل قذف محصنا فقال لا فاذى انا بعد
 عبد فلان وقال المقدوف بل كان معتقك مولاي ولى عليك حدا لحرار وان ثبت
 يقضى بالعقوبة حق الحاضر والغائب لكونه سببا لتكليف الحد لا محالة الثانية شهد اعل

متى لو حضر الغائب

رجل فقال المشهود عليه ما عيّد ان واثبت المشهود له ان مولاها قد اعتقهما قبل هذا وهو
ملكهما ثبت العتق في حق المشهود عليه والمولى الثالثة رجل قتل رجلا عدا فادعى الحاض
من احد وليته ان الغائب عفي واقبل ما لا وانكر القاتل فاقام المدعي بينة يقضي به
على الحاض والغائب **فصل في مسائل الاستحلاف** قال المدعي بيني غائبة لا يمكنني حضار
فخلفه اجابه القاضى في ذلك بخلف القاضى يمينا واحدة في الدعوى المختلفة وقيل هذا اذا
كان السبب متحدا وحطفه في مجلس القاضى ليس له ان يخلفه ثانيا ولو حطفه عند قوم له
ان يخلفه ثانيا عند القاضى وفي القنية لو حلف المدعي عليه بطلب المدعي يمينه
بين يدي القاضى قبل استخلاف القاضى فهذا ليس باستحلاف في التحليف حق
القاضى ولو قال المدعي اسقط اليمين او حق في اليمين لا يسقط اليمين وله ان يخلفه
الصبي لما دون له ان يستحلف ويقضى عليه بالنكول وفي القنية لو حلف القاضى
المدعي عليه فخلف وانشأ باصبعه في مكة الى رجل اخى بالله ما له عني كذا صدق ديانة
لا قضاء ولو حلف لظالم بغير حق صدق بينة الخائف لا بينة المستحلف اذا كان
محل بئنه صحيحا شرعيا صدق ديانة وقضاء ولو اشترى شيئا فاستحق من يدي
المشتري بنكول المشتري عن اليمين فلم يشترى ان يستحلف البايع ويسترد الثمن بنكول
عن اليمين بالله ما يستحق المدعي الذي اشترى بئنه مني عليك ان يسلم المبيع اليه وقيل
النكول من المشتري بمعنى الاقرار فلا يستحق الدعوى ولو اقر احد ورثته بالدين
اي دين كان فللطالب ان يقبل البينة حتى يلزم الدين له على جميع الورثة حاضريها
وغائبيها واذا امر الحاكم باقرار البعض يجب ادان الدين عليه من نصيبه مخرا عن اضرار
البعض وفي دخول البناء والاستجار في القضا بالارض والاراضة خلاف ولو ادعى
نصف دار هل يتعي بعد ذلك كله اختلاف المشايخ ولو قضى بشهادة مستقيمة ثم
قال رجعت عن قضائي او وقعت عاتق من الشهود او قال ابطلت حكمي لا يعتبر و
القضاء ما من **كتاب الشهادة** ولو ادعى ملكا مطلقا وشهدا بملك بسبب يقبل
كشهادتهما باقرار ما ادعاه لانهما شهدا بملك حادث قيل ينبغي للقاضي هنا ان
يسأل المدعي ادعى الملك بهذا السبب الذي شهد به او بسبب اخر فلو قال ادعيه
بهذا السبب يقبل البينة وحكم بالملك هذا السبب ولو ذكر سببا اخر وقال لا ادعيه

هكذا

بهذا السبب لا يقبل شهادتهما ولو ادعى الشراء مع قبض وشهدا بملك مطلق قيا يقبل لان دعوى
الشراء مع قبض ملك مطلق وقيل لا يقبل لان دعوى الشيء معتبر في نفسه ولو ادعاه مطلقا
وشهدا بسبب ثم شهدا بمطلق بر شهادتهما لانهما لما شهدا بسبب حمل دعوى المطلق على السبب
فلا يقبل شهادتهما بالمطلق بعده ولو شهدا بمطلق ثم بسبب يقبل شهادتهما لانهما شهدا
ببعض ما شهدا به اولاً ولو ادعى نتاجا فشهدا بمطلق بسبب يقبل شهادتهما لان عكسه
لان دعوى المطلق دعوى ولية الملك على سبيل الاحتمال وشهادة النتاج شهادة على ولية
الملك على اليقين فشهدا باكثر مما اتعا هذه المسئلة تدل على انه لو ادعى نتاجا مطلقا فيقبل
لا لو ادعى مطلقا ثم نتاجا والشاهد بحال لو ذهب للاداء يمكنه الرجوع الى منزله لزمه
الحضور للاداء والا وان كان شيخا لا يقدر على المشي اذ ابتغى المشهود له بدابة يركبها
فلا بأس به وان كان له قوة المشي ويجد ما يستاجر به الدابة فيكلف المشهود له بدابة لا
يقبل شهادته لانه في معنى الرشوة كذا روى عن ابي سريان ان ابا الشاهد طعنه قال الفقيه
ابو جعفر ان هياه للشاهد لا يقبل ولا يقبل فيهما وعزم لا يقبل فيهما وعزم لا يقبل
يقبل فيهما ولو شهدا احدهما ان فلا يباع منه وشهد الاخران فلا يقر بالبيع منه
يقبل لان لفظ الانشاء والاختلاف واحد وفي الخلاصة لو ادعى عينا في يد انسان
انه له غصبه منه الذي في يده فشهدا لهما ان ملك المدعي وشهدا لآخر على اقرار الغائب
بالمالك له لا يقبل حاصل هذا الكلام اذا اختلفا الشاهدان في الزمان او في المكان او في
الانشاء والاقرار بان شهدا لهما على الانشاء كالبائع والآخر على الاقرار فان كان هذا
الاختلاف في الفعل حقيقة او حكما كالجناية والغصب او في قول الحق بالفعل كالتكاذب
لتضمنه فعلا وهو احضار الشهود فيمنع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول
كالبائع والطلاق والعناق او في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان
كان القرض لا يتم الا بالفعل وهو التسليم لكنه محمول على قول القرض فساد كالطلاق
والعناق والبائع والاقرار وهما فسادان احدهما ان يكون الاختلاف في الزمان
والمكان في عقد لا يتم الا بالفعل كالهبة والصدقة والرهن فان شهدا على معاينة
القبض في هذه الاشياء واختلفا في الزمان يقبل عند ابي حنيفة وابي سريان لان القبض
قد يكون غير مرة وعند ابي حنيفة ان شهدا على اقرار الرهن والواهب والمتصدق يقبل وعلى معاينة

ثم

البياض الفصل الثاني في القذف في اختلاف الزمان والمكان لا يمنع القبول عند الامام وعندهما
 لا يقبل ولو اختلفا في الاقرار ولا إنشاء يمنع بالاجماع شهدا على الاقرار بالبيع واختلفا في
 الوقت والمكان يقبل شهدا بهما ولو شهدا احدهما على الملك المدعى والاخر لاقرار المدعى
 عليه بالملك المدعى لا يقبل شهدا واحدهما انه اشترى وبه هذا العيب والاخر على اقرار البائع
 انه اشترى وهذا العيب به لم يقبل وفي النزاع لو ادعى انه اشترى منذ شهرين وشهدا اخر على
 اقراره انه منذ شهرين يقبل وعلى القلب لا وفي الاقضية شهدا احدهما انه اقرا انه غضب من فلان
 كذا او لاخر انه اقرا بان اخذه منه يقبل ولو قال احدهما انه اقرا بان اخذه منه والاخر بان اقرا بان فلان
 لا يقبل وفي المنتقى شهدا على اقرار رجل بالالايةما اختلفا في الزمان او في المكان قال الامام
 يقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا في محملها وزمانها وقال ابو ثور لا يقبل لكثرة
 الشهادة قبل الزور وبطلانها بالتهمة شهدوا انه لم يقولوا انه في يده بغير حق يفتي
 بالقبول قال الامام الحلواني اختلفوا فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه اذا لم يثبت
 انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتليم وبه كان يفتي اكثر المشايخ وقيل يقضي في المنقول
 ولا يقضي في العقار حتى يقولوا انه في يده بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل
 فيهما وفي الجامع الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن كون الدابة فقالوا كذا
 ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون يقبل لانه سال عما لا يكلف الشاهد بيانه
 فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة ولو ادعى على امره ككافا فشهدت الشهود
 على اقرارها بالنكاح يقبل كما في الغصب واذا خالفت الشهادة صورة ومعنى لا يقبل ما لم
 يوفق المدعى كما اذا شهدا بالف وخمسائة وقد ادعى القاضى ان ادعى التوفيق بان قال كان
 الف وخمسائة الا اني استوفيت خمسمائة تقبل والا فلا وكذا لو ادعى الشراء وشهد
 الشهود بالهبة والقبض لا يقبل الا بالتوفيق بان قال اشترى منها منه في الشراء فاشترى
 ستوها واعاد اليه على الهبة والقبض يقبل ولو ادعى عينا في يد رجل ورثها من
 ابيه فشهدا احدهما بذلك والاخر قال ورثها من امه لا يقبل ولو ادعى حنطة جيدة
 فشهدا احدهما بالجيد والاخر بالردى يقضي بالردى لانهم اتفقوا على الحنطة وقود
 احدهما بالشهادة على زيادة وصف ولم يذكر المدعى وكذلك اذا ادعى البياض من
 البياض فشهدا احدهما بالبياض والاخر بالسود يقبل على السود لانهما انقص من

الدعوى

البياض

البياض الفصل الثاني في القذف في اختلاف الزمان والمكان لا يمنع القبول عند الامام وعندهما
 لا يقبل ولو اختلفا في الاقرار ولا إنشاء يمنع بالاجماع شهدا على الاقرار بالبيع واختلفا في
 الوقت والمكان يقبل شهدا بهما ولو شهدا احدهما على الملك المدعى والاخر لاقرار المدعى
 عليه بالملك المدعى لا يقبل شهدا واحدهما انه اشترى وبه هذا العيب والاخر على اقرار البائع
 انه اشترى وهذا العيب به لم يقبل وفي النزاع لو ادعى انه اشترى منذ شهرين وشهدا اخر على
 اقراره انه منذ شهرين يقبل وعلى القلب لا وفي الاقضية شهدا احدهما انه اقرا انه غضب من فلان
 كذا او لاخر انه اقرا بان اخذه منه يقبل ولو قال احدهما انه اقرا بان اخذه منه والاخر بان اقرا بان فلان
 لا يقبل وفي المنتقى شهدا على اقرار رجل بالالايةما اختلفا في الزمان او في المكان قال الامام
 يقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا في محملها وزمانها وقال ابو ثور لا يقبل لكثرة
 الشهادة قبل الزور وبطلانها بالتهمة شهدوا انه لم يقولوا انه في يده بغير حق يفتي
 بالقبول قال الامام الحلواني اختلفوا فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه اذا لم يثبت
 انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتليم وبه كان يفتي اكثر المشايخ وقيل يقضي في المنقول
 ولا يقضي في العقار حتى يقولوا انه في يده بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل
 فيهما وفي الجامع الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن كون الدابة فقالوا كذا
 ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون يقبل لانه سال عما لا يكلف الشاهد بيانه
 فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة ولو ادعى على امره ككافا فشهدت الشهود
 على اقرارها بالنكاح يقبل كما في الغصب واذا خالفت الشهادة صورة ومعنى لا يقبل ما لم
 يوفق المدعى كما اذا شهدا بالف وخمسائة وقد ادعى القاضى ان ادعى التوفيق بان قال كان
 الف وخمسائة الا اني استوفيت خمسمائة تقبل والا فلا وكذا لو ادعى الشراء وشهد
 الشهود بالهبة والقبض لا يقبل الا بالتوفيق بان قال اشترى منها منه في الشراء فاشترى
 ستوها واعاد اليه على الهبة والقبض يقبل ولو ادعى عينا في يد رجل ورثها من
 ابيه فشهدا احدهما بذلك والاخر قال ورثها من امه لا يقبل ولو ادعى حنطة جيدة
 فشهدا احدهما بالجيد والاخر بالردى يقضي بالردى لانهم اتفقوا على الحنطة وقود
 احدهما بالشهادة على زيادة وصف ولم يذكر المدعى وكذلك اذا ادعى البياض من
 البياض فشهدا احدهما بالبياض والاخر بالسود يقبل على السود لانهما انقص من

البياض الفصل الثاني في القذف في اختلاف الزمان والمكان لا يمنع القبول عند الامام وعندهما
 لا يقبل ولو اختلفا في الاقرار ولا إنشاء يمنع بالاجماع شهدا على الاقرار بالبيع واختلفا في
 الوقت والمكان يقبل شهدا بهما ولو شهدا احدهما على الملك المدعى والاخر لاقرار المدعى
 عليه بالملك المدعى لا يقبل شهدا واحدهما انه اشترى وبه هذا العيب والاخر على اقرار البائع
 انه اشترى وهذا العيب به لم يقبل وفي النزاع لو ادعى انه اشترى منذ شهرين وشهدا اخر على
 اقراره انه منذ شهرين يقبل وعلى القلب لا وفي الاقضية شهدا احدهما انه اقرا انه غضب من فلان
 كذا او لاخر انه اقرا بان اخذه منه يقبل ولو قال احدهما انه اقرا بان اخذه منه والاخر بان اقرا بان فلان
 لا يقبل وفي المنتقى شهدا على اقرار رجل بالالايةما اختلفا في الزمان او في المكان قال الامام
 يقبل لان على الشاهد حفظ عين الشهادة لا في محملها وزمانها وقال ابو ثور لا يقبل لكثرة
 الشهادة قبل الزور وبطلانها بالتهمة شهدوا انه لم يقولوا انه في يده بغير حق يفتي
 بالقبول قال الامام الحلواني اختلفوا فيه المشايخ والصحيح انه لا يقبل لانه اذا لم يثبت
 انه في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتليم وبه كان يفتي اكثر المشايخ وقيل يقضي في المنقول
 ولا يقضي في العقار حتى يقولوا انه في يده بغير حق والصحيح الذي عليه الفتوى انه يقبل
 فيهما وفي الجامع الفصولين القاضي لوسال الشهود قبل الدعوى عن كون الدابة فقالوا كذا
 ثم عند الدعوى شهدوا بخلاف ذلك اللون يقبل لانه سال عما لا يكلف الشاهد بيانه
 فاستوى ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة ولو ادعى على امره ككافا فشهدت الشهود
 على اقرارها بالنكاح يقبل كما في الغصب واذا خالفت الشهادة صورة ومعنى لا يقبل ما لم
 يوفق المدعى كما اذا شهدا بالف وخمسائة وقد ادعى القاضى ان ادعى التوفيق بان قال كان
 الف وخمسائة الا اني استوفيت خمسمائة تقبل والا فلا وكذا لو ادعى الشراء وشهد
 الشهود بالهبة والقبض لا يقبل الا بالتوفيق بان قال اشترى منها منه في الشراء فاشترى
 ستوها واعاد اليه على الهبة والقبض يقبل ولو ادعى عينا في يد رجل ورثها من
 ابيه فشهدا احدهما بذلك والاخر قال ورثها من امه لا يقبل ولو ادعى حنطة جيدة
 فشهدا احدهما بالجيد والاخر بالردى يقضي بالردى لانهم اتفقوا على الحنطة وقود
 احدهما بالشهادة على زيادة وصف ولم يذكر المدعى وكذلك اذا ادعى البياض من
 البياض فشهدا احدهما بالبياض والاخر بالسود يقبل على السود لانهما انقص من

يقبل وقيل لا كما في عين ادعاء بسبب وشهدا بطلاق والامح انه يقبل في الدين والفرق بين العين و
الدين ان العين يحتمل الزيادة في الجلة وحكم المطلق ان يمتنع بانه والملك بسبب بخلافه
فبصير المدعى مكرها للشهود بالملك المطلق بخلاف الدين لانه لا يحتمل الزيادة في كذب فافقوا
ولو ان ضبعة كز امك فلا تن ومنع الشهود عن الشهادة لعدم علمهم بحدودها ففهم
المدعى حدودها فافهم ان يشهدوا اذا كانت الضبعة مشهورة قبل ابد من ذكر الحد ودكاهل
في الشهادة وقال بعض العلماء يكتفي بذكر حد واحد وعزاي من الاكتفاء بذكر حدين وعند الاما
وم يكتفي بذكر ثلاثة وعند من لا يبد من ذكر اربعة ولو قال الشهود نعرف الدار ونشير الى حدودها
اذا اقمنا عليها لكن لا نعلم اسماء الجيران فيها قيل يبعث الحاكم امينين مع الشهود حتى يشيروا الى
الدار وحدودها ويعرفان اسماء الجيران ثم يشهدون بها عند القاضي وقيل يبعث القاضي
امينين مع المدعى والمدعى عليه الى الدار ويشيروا الى حدودها ثم يعرفان اسماء الجيران
ويخبران القاضي بذلك وافق ما قال المدعى حكم وفي النواز الشهود اذا لم يعرفوا الحدود
وسألوا الثقات وفرضوا عند الحاكم يقبل شهادتهما اقرار المدعى عليه بالدار وفرضوا الحدود
من عند انفسهم ولا يذكرون اقرار المدعى عليه بالحدود ويقبل كذا في البزاري ولو اقام المدعى
شاهدين بلفظ مختلف فلم يسمع القاضي شهادتهما بلفظ موافق يقبل اجاب
المنهاج في شهود شملوا بالجمعة المعلقة بعد ما اقر شهادتهما خمسة ايام من عيني عذر
انه لا يقبل ان كانوا امينين بانها يعيشان عيش الزوجين وقال بعض العلماء لو شهدوا بعد
سنة اشهر باقرار الزوج بالطلاق الثالث لا يقبل وكثير من المناهج جابوا بذلك في جنس
هذا وان كان تاضيهم بعد يقبل وان شهدوا بحد متقادم اي في زمان سابق تسعة ايام
وعند من لا يسمع شهادتهم لان تاضيهم ان كان لا للستصار وفاسقين
وان كان للست فالاقدام على الشهادة بعده يكون عن عداوة كذا في القنية ولومات
رجل عن امرأة وورثة فشهدوا بالشهادة انه كان او بحد منها حال صحته ولم يشهدوا حال حيوته
لا يقبل وكانت هذه المرأة مع هذا الزوج وسكتوا لانهم فسقوا وشهادة الفاسق لا تقبل
او بعض الورثة باعتناق جارية وانهك البعض ثم شهد شهود ان المتوفى اعتقها فتاخير
الشهادة يكون طعنا ان كان بعد اوقافا ويل هذا اشارة الى ان التاخير لو كان لا لعذر ولا
تاويل لا يقبل في عتق الجارية بالطلاق وانه حسن لكونه شهادة في باب الوويع في موضعين

مطل

وقال بعض المناهج الشهادة على الطلاقات الثالث بعد تقادم العهد من غير عذر من الاداء يسع سواه
كان قبل الرخا لو بعد وليس ذلك كالشهادة في الحدود لان هذا للدين وهناك يجتاط في الاشياء
فيها طرف القنية كذا في خواص زاده وفي القنية لو ادعت عاز وجملا فافهم بالثلاثة لا يحال
يجوز للرعي لكن اذا قامت امة عادلة بحال وان اقامت بفاسقين فكذا في احدي الروايتين
ولو شهد على انها طلقها ثلثا منذ سبعة ايام وهو امراته في البيت والراش كما هو قبل الطلاق
لا يحكم بطلاقها بل بحال جنة وبينها بامارة من بيت تزدقان من بيت المال وفي الاصح انها
لو شهدا بعد ثلثة ايام قيل يقبل شهادتهما بعد ذلك وقيل بحال كما في شهادة فاسقين قيل
يكلف الزوج بتطليقها امتن يدرج اقامت بينة انها حرة فالقاضي يصنع على يد عدل
حتى يبين ان عدالة الشهود وان طلبت النفقة من المولى مدة المسئلة عن عدالة الشهود
فالقاضي يامر بالانفاق ولو ادعى العبد ذلك واقام عليه بينة لا يوضع على يد عدل
مدة سؤال عن الشهود لان العبد للاستخدام والامه للاستفاد وذكر في بعض الفتاوى
رجلان شهدا على رجل مريض صاحب فراش انه طلق زوجته ثلثا وقال لا تشهدنا بذلك في
صحته وامرنا بكتما فكتماه لا يقبل شهادتهما لانهما شهدا على انفسهما واجاب الاول
عنه المسئلة انما لا يقبل بسبب الكتمان لا لاجل التاخير وعند من القاسم اذا شهد
اثنان على طلاق امرأة او عتق امة وقال لا كان ذلك سنة جازت شهادتهما وتاخرها
لا يوهن شهادتهما قال مولانا في الدين ينبغي ان يكون ذلك وهذا اذا علمنا انه
يمسكها امساك الزوجات والاماء لان الرعي ليس بشرط في هذه الشهادة فاذا
اخرها صاروا فسقة **ولا يقبل شهادة من يقار الكذب** وكذا من بيع الكفن اذا
ابتكر وتزهد بذلك والشراء لمصلحة شئ منها لانه يقضي الموت والطاعون وهو غيظ
بالله العظيم اما اذا كان يبيع الثياب ويشترى منه الكفن يقبل شهادته ومن ترك
الجماعة ثلاث مرات لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته من يلزم القاضي لانه سعى
في تضيق حق الناس قال الشيخ الامام فخر الدين لما سئل عن شهادة الاعوان والوكلاء
على باب القضاة قال لا يسمع شهادتهم لانهم ساعون في ابطال حق المستحق وهم
فساق وفي القنية يقبل شهادته اهل الصناعة والحرفة الساكنة في السوق اذا كانوا
عدولا وقيل لا يقبل لانهم تعارفوا باليمين الفاجرة والكذب ومثلهم لا يتورعون

عن شهادة الزور بل هو عا دهم في كل يوم وفي القنية رجل خاصم رجلا فصر به ثم شهد الفاضل
 على المضروب لا ينهم في شهادته مالم يصروا منتهما شيئا فها قد اجبر الى ان نفس العداوة
 خصوصاً بسبب الدين لا يمنع قبول الشهادة مالم يفسق بسببها او يجلب بذلك منفعة
 او يدفع عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وهكذا قال ابو جعفر وفي القنية
 يتشاجر الرجلان باللسان او باليد ثم شهد احداهما على الاخر فيقبل ان كان مشهورا بالعدالة
 بين الخلق كما في القضاء ان كان القاضي مشهورا بالعدل بين الخلق على من كان بينه وبين
 القاضي عداوة ظاهرة لان العدالة مافعة من الظلم وكذا في القاضي الفاسق في رواية
 واقا في الشاهد الفاسق فلا يقبل شهادته على عدو بسبب الرضا وكذا لا يقبل شهادة
 الفاسق على جليبه واقا يابى ان كان فاسقا ظاهر اروي عن فخر الائمة الاسفندي لا يقبل
 لو كمل الرعية في شهادة اهل الرعية وللرئيس وللشحنة وللعمال بجهلهم وعيولهم خوفا منهم وروضة
 القضاة اذا شهدوا لا يجوز له الشهادة ولا غيره لا يجوز له اتفاقا واختلف
 في حواله قبل يبطل وقيل لا يبطل ولو شهد البائع للمشتري على الشفيع بتسليم الشفعة
 بعد تسليم الدار للمشتري لا يقبل وان لم يخاصم معه الشفيع لانه بنفسه البيع صار ضمرا
 شهادة اجبر الخاص للمستاجر لا يقبل سواء كان شهادته في تجارته او في شئ اخر ويستوى
 الاجراء مياومة او مشاهرة او صافية هو الصحيح وقيل يقبل في غير التجارة التي استاجرها
 فيها اما شهادة الفاسق اذا حرق القاضي الصدق في شهادته يقبل والا ويجوز شهادة
 العهل والمراحمه عمل السلطان لان نفس العمل ليس يفسق الا ان يكون اعوانا على الظلم
 في لا يقبل شهادته وفي الجامع الفصولين يجوز الشهادة بمشقة وتسامع في اشياء منها
 النسب حتى لو سمع من الناس ان هذا فلان ابن فلان وسعه ان يشهد به وكوم يعاين
 الولادة في فرائض وطريق معرفة النسب ان سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب
 عند اي ح وعندها لو اجبره عدلان يكتفي والفتوى على قائلها شهادة الاب ولو لا ابه
 لا يقبل لانه لو قضى له لا يجوز وفي الجامع الفصولين مات الرجل واقرا ثان بدين لاسنان
 على الميت فلم يعطها ولم يقض القاضي عليها بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي
 كرب الدين يقبل ويثبت الدين عليها وعيها في الورثة وكوفضى عليها ثم شهد
 لم يقبل وكذا ان شهدا دين على رجل واقا ما شهدا دين ثم للشاهد دين على المشهود عليه فيشهد

المشهد لهما نفذ شهدا العبد لمولاه بحادثة فردت ثم شهد بعد العتق يقبل ولو شهد المولى لعبد
 بالنكاح فردت ثم شهد له بعد العتق لا يقبل لان المردود كان شهادته وكذا العتبي والمكاتب
 اذا شهدا فردت شهادتهما ثم شهدا بعد البلوغ والعتق جازت لان المردود لم يكن الشها
 ولو تحمل المملوك الشهادة لمولاه ثم شهد بها بعد العتق قبلت ذمى سمع اقرار مسلم ثم اسلم
 او غلام ثم بلغ او عبد ثم اعتق فتشهد واقبلت شهادة اهل السجن بعضهم على بعض فيما
 يقع في السجن لا يقبل وكذا شهادة الصبيان بعضهم على بعض فيما يقع من الملاعبة وشهادة
 النساء فيما يقع في الحمامات لا يقبل وان مست الحاجة لعدم حضور العدو في السجن والبيان
 في ملاعبة الصبيان والرجال في حمامات النساء لان للشرع كذلك طمنا وهو المنع عن الجاهل
 والصبيان عن الملاعبة والامتناع عما به يصير مستحقا للحرمان واذ لم يفعلوا ذلك كان
 التقصير مضافا اليهم لا الى الشرع وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الاول كذا في القنية
 شهادة الوصي للميت والورثة كلهم كبار لا يجوز لان قبض الدين والوديعة له حتى
 يبرأ الغريم والمودع يدفع الدين والوديعة اليه وشهادته لليتيم بعد الغفر لا يقبل وان لم
 يخاصم بخلاف الوكيل اذا شهد لموكله قبل الخصومة وقبل القضاء بوكالة يقبل وعند
 ابي سن لا يقبل ولو وكل بالخصومة محض القاضي فخاصم الوكيل المطلوب بالف درهم
 ثم اخرج الموكل من الوكالة فشهد للموكل على المطلوب بمائة دينار جازت ولو وكل بغير
 محض القاضي فخاصم المطلوب بالف درهم واقام البينة على الوكالة ثم عزله الوكيل
 فشهد له على المطلوب بمائة دينار فما كان للموكل على المطلوب بعد قضاؤه للوكيل
 بالوكالة لم يجر شهادته لان في الفصل الثاني ان فصل القضاء بها صار الوكيل ضمرا
 في جميع الحقوق على غرضه فاذا شهد بالديناني فقد شهد بما هو ضمير فيه وفي الاول
 علم القاضي بوكالة ليس بقضاء فلم يصح ضمرا في غير ما وكل به وهو الذي اهرم فيجوز
 شهادته بعد الغفر في حق اخر شهدا ثانيا بطلا قاييها على امرها ان كانا يجحدان
 يقبل وان ادعت لارجل لا يحسن الدعوى فاما القاضي عدلين بالتفليم ثم شهد
 العدلان على تلك الدعوى يقبل وعز الوكيل من مودة الحاكم في حادثة لا يجوز لها حكم اخر
 ان يقبل في تلك الحادثة وان اعتقده عد لا يقبل شهادة الدائن لمديونه الحي وان كان
 مفلسا ولا يقبل لمديونه الميت لتعلق حقه بالركة وقيل لا يقبل لمديونه الحي اذا كان

مفسدا وفي البرازي شهادة الغريمين ان كان الدين الذي عليهما هذا المدعى لا تقبل قال
 ثم القاضي يقبل شهادة ابنه ولو شهد اباها فاضي للمدعى عما المدعى عليه لا يقبل ولو
 شهد عما اقر رجل بدين عليه فقال المشهود عليه اقشده ان هذا القدر على الآن فقال لا ادري
 اهو عليك الآن ام لا لا يقبل ولو شهد بالشهود ان هذه الدار كانت لجدة المدعى لا يقبل
 لعدم الجدة ولو شهد عما اقر ذلك اليد انها كانت لجدة المدعى كفي بما اذا شهد بشهود المدعى
 انه كان في يده لا يقبل ولو في يد المدعى عليه شهد واعلم ان المدعى عليه ان المدعى كان في يده
 بالتسليم اليه عين في يد رجل ادعاه اخر انه ميراث من ابيه وشهد بالشهود ان كان
 في يد مورثه لا يقبل ولو اقر بجبر على التسليم الى وارثه وهو المدعى شهد ان هذا
 فلان ابن فلان ولم يذكر كالا بوعلم ان اباها مات وترك هذه الدار ميراثا يقبل
 في النسب لا الميراث ولو شهد اثنان ان فلانا طلق امراته والزوج غائب فان
 شهد عند المرأة صلحها ان تعتد وتزوج اخر وكذا اذا شهد عند المرأة رجل
 عدل صدق واذا اضربها واصبوتها ان تعتد وتزوج فاذا سمع اثنان منه
 حلها ان يشهدا لان الشهادة في باب الموت يثبت بخبر الواحد وان لم يوجد لفظ
 الشهادة واذا اصبحت الموت الزوج الغائب واخبرها اثنان بجيوته فان
 كان الذي اخبر بالموت اخبر بعائنة الموت واشهد جنازة حلها ان تعتد وتزوج وان
 كان شهدا بجيوته وارخا بتاريخ لاحق فشهادتهما اولى وفي القنية لو شهد اثنان
 ان طلق امراته والزوج غائب لا يقبل في حق الحكم بطلاق الغائب ويقبل في حق
 سكوت الحاكم في انها اعتدت وتزوجت بزواج اخر وان شهد عند المرأة عدل واحد
 حل ان تعتد وتزوج وكذا لو شهد عند المفتي باذن بالتزوج وفي الجامع
 الفصولين الشهادة بحرية الامة وبالطلاق يقبل حصة ولا يشترط حضرة المرأة
 والامة ولكن يشترط حضور الزوج والمولى وقيل يشترط حضور المرأة ليشير
 اليها ولو اضربها عدل ان زوجها مات وطلقها ثلاثا فلها التزوج ولو اضربها
 فاسق تحرت وفي اخبار العدل بموته انما يقدم عليه ضمه لو قال بعائنة او شهدت
 جنازة لا لو اخبرني بموته او رخصي موت رجل من ارض اخرى فصنع وورثته ما
 يصنعون على الموتى فعلم ان هذا الصنع لا يبعد ان يشهد على موته شهد انه

الجد

المستوفى

استقر من فلان في يوم كذا في بلد كذا اوضع في مكان كذا فقام المشهود عليه بينة على انه لم
 يكن في ذلك اليوم في المكان الذي ذكره الا ولان وكان في مكان كذا لا يقبل هذه الشهادة لان
 قوله لم يكن فيه نفى صورة ومعنى وقوله بل كان في مكان كذا نفى معنى وان كان اثباتا صورة اذ
 الفرض نفى فاقامت عليه البينة الاولى وفي الجامع الفصولين يحجر اثبات الشرط ولو كان
 نفيا كما لو قال للعبد ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فبقي العبد انه لم يدخل الدار فعلم من
 هذا انه لو جعل امرها بيدها ان يضربها بغير جناية ثم ضربها وقال اضربتها بجناية وبرهنت
 انه ضربها بجناية ينبغي ان يقبل بينتها وان اقامت على النفي لقيامها على الشرط حلف
 ان لم يحضر في هذه الليلة فان ثبت طلق وشهدا ان حلف كذا ولم يحضر في تلك
 الليلة طلقت امراته لان هذه الشهادة قامت على النفي صورة وعلى اثبات الطلاق معنى
 وحقيقة والعبرة بالمقاصد لا بالصورة ولو قال العبدى حر ان لم اجمع العام فقال تجت
 فشهدا ان نفي العام بالكوفة لم يعتد عندها والقياس ان يعتد كما قال محمد لان اثبات الشرط
 والنفي في اثبات الشرط لا يمنع قبول الشهادة ولو شهدا على رجل اناسعناه يقول المبيع ابن
 الله ولم يقل قول النصارى فبانت امراته والرجل يقول وصلت قول النصارى
 يقبل الشهادة ويقع الزقة ولو قال الشاهد سمعنا منه ذلك ولم نسمع عنه لم يقبل
 ولو قال الشاهد ان نسمع منه خالع او طلق امراته ولم يستثنى لا يقبل قول الرجل في
 الاستثناء وتطلق ولو قال لا نسمع منه عنه كلمة الخلع والطلاق وكان القول
 المنزوح الا ان يظهر منه امارات على صحة الخلع ولو قال الزوج انا استثنى خفيته ولم
 يسمع احد غيبي قبل ديانته لا قضاء اعلم ان الشهادة على النفي لم تقبل اذ لم يتضمن امر
 وجوديا اما اذا تضمنت فقبلت كما لو ادعى الزوج عدمه اذ عند استيذان الولي النكاح
 منها واقام بينة عليه قبلت لان هذه الشهادة تتضمن امر وجوديا وهو الزوج والنكاح
 ذكر في المحيط رجل ادعى على اخر الف درهم فقال المدعى عليه امراته طالق ان كان ذلك على
 الف درهم وقال المدعى امراته طالق ان لم يكن عليك الف درهم فاقام المدعى بينة على
 حقه لا يجنت المدعى عليه عندم لانه نفى الحق والشهادة تثبت الحق في الظاهر فاذا اصى
 على الانكار فلعلة صادق واما اذا اشتباه ذلك على الشهود فلا يجنت بالشك
 ولو شهد احد الشاهدين بالحق مفسرا والاخر شهد بشكلا فبغير تفسير يقبل

بغيره

طلب

عند عامة المشايخ وقيل يقبل من لا يجزى اذا كان بحالة يمكنه البيان لو اخشيت مجلس القاضي
ومن الفصيح لا وقبل ان لم يحسن القاضي تمتة الاجمال فان احسن لا يوم يفتي كما روى
عن محمد اذا اتهم الشهود فرق بينهما والا فلا ولو قال المدعى شهودي غيب وطلب يمين
المدعى عليه فقال القاضي ان احضرت شهودا بعد اليمين لا اسمع شهادتهم فقال المدعى
فليكن كذلك ثم حلف ثم اقام المدعى بعد ذلك بينة تشع شهادتهم ولو ادعى المدعيون
الا يصال الى الذين متفقوا وشهدوا بالشهود بالايصال مطلقا وجلة لا يقبل ولو ادعى
المدعيون ايصال الذين وشهدوا له بالايصال يقبل ادعى المدعيون ايصال الذين فشهد له
احد الشاهدين بالايصال والاخر لم يقر بالدين بالايصال لا يقبل اصله ان لو شهد
احدهما على معانينة الفعل والاخر مع اقرار بذلك الفعل لا يقبل لانهما شهدا بامر من
مختلفين حتى لو ادعى عليه الفاضل احدهما انه دفع لهذا المدعى عليه الفاضل لا يقبل
على اقرار المدعى عليه بها لا يجمع لان هذا قول وفعل وهذا لا يجتمعان بخلاف ما اذا شهد
احدهما للمدعى بالف على المدعى عليه وشهد الاخر على اقرار المدعى عليه بها فانه يقبل
لان ليس يجمع بين القول والفعل ادعى ارضا فشهد احدهما انها له وشهد الاخر على اقرار
ذبي اليد بذلك لا يقبل ادعت المرأة على زوجها انه وكل وكيل على الطلاق فطلقني
وشهد انه طلقها بنفسه بفتح الطلاق ادعى عليه ودبعة عشرة دفاتر فشهد احدهما
ان المدعى اعطاه عشرة دفاتر امانة وشهد الاخر انه اعطاه عشرة دفاتر ولم يقبل
امانة لا يقبل رجل جرح انسانا ومات فاقام ورثته بينة انه مات بسبب
الجرح واقام القاتل بينة انه برى ومات بعد عشرة ايام ورثة المقتول اولى
وصى باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعى غيبا واقام البينة على الذي ادعاه واقام
المشتري بينة ان قيمة الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فبينة الغائب اولى باع ضبيعة
ولده فاقام المشتري بينة ان باعها في صفر بمثل الثمن والابن اقام البينة ان باعها
في حال البلوغ فبينة المشتري اولى وقيل بينة الابن اولى ولو اقام البائع بينة
ان بعتهما في صفر واقام المشتري انك بعتهما بعد البلوغ فبينة المشتري اولى
لان ثبتت العارض ولو ادعى الزوج بعد وفاتها انها كانت ابرأت من الصداق
حال حيوتها واقام الوارث بينة انها ابرأت في مرض موتها فبينة الصحة اولى

وقيل

وقيل بينة الوارث اولى ولو اقر الوارث ثم مات فقال المقلد اقر في صحة وقال يقية الورثة
في موهه فالقول قول الوارث والبينة بينة المقلد وان لم يقر له بينة واراد استخلافهم له
ذلك ولو اقام المشتري انه باع منه هذا الشيء بيعا صحيحا واقام البائع انه باع مكرها
فبينة الصحة اولى وقيل بينة الاكراه اولى ولو ادعى المشتري بيعا باقيا والبائع بيعا كوفيا
فالقول للمشتري والبينة للبائع وان اقام البينة فالبينة بينة مدعى الكفا وكذا لو
ادعى احدهما الصلح على طوع والاخر عن كره فبينة الكره اولى وكذا اذا ادعى الاقرار عن
طوع والاخر عن كره فبينة الكره اولى وفي نوادر من سماعة اقام احد الخارجين بينة
انه اشترى بها من فلان وقبضها والاخر بينة انها له فغير بينهما نصفان ولو ادعى
ثورا انه له نتج من بقرة المملوكة له فحكم وسلم اليه واراد ذواليد الزوج على بايعه بالثمن
فاقام بينة ان هذا الثور نتج عندي من بقرة او عند بايعه بمحض منه ومن المستحق
فبينة البائع اولى وبها ففي السائل وقال كان ذواليد تلقى الملك من جهته فكان ذواليد
اقامها فكان اولى امراة اتفقت على زوجها عشرة دنانير حاله الصحة ثم ماتت المرات
فادعى ورثتها على زوجها وقال الزوج متبرعة فيه فاقول قول ذواليد ولو ادعت المرأة البراءة
عن المهر بشرط وادعى الزوج مطلقا واقام البينة فبينة المرأة اولى لان الشرط متعارف
يصح البراءة معه وقيل بينة الزوج اولى ولو اقامت المرأة بينة على المهر على زوجها وكما
مقارن ذلك الى يومنا هذا واقام الزوج بينة انها ابرأت من هذا المهر الذي تدعيه فبينة
المرأة اولى وكذا في الدين لان بينة مدعى الدين بطلت باقرار المدعى لانه لما ادعى
البواة يكون مقرا بالدين لان البراءة لا يتصور بدون الدين ولم يبطل بينة البراءة
وكذا شهودا لبيع والاقالة فان بينة الاقالة اولى لبطلان بينة البيع بل لو ادعى
الاقالة وبينغي ان يحفظ فانه يخرج به كثير من الوقعات ولو اقام الخارجه بينة على
ملك المطلق ففقدى له وذلك ان ذواليد اشتراه من زيد ثم اقرانه ملك المستحق لم يرجع
على زيد لانه بالاقاربتين ان القضاء لم يكن باع ملك الغيب وسلم ثم ادعى المالك الرجوع
سمع وادعى المشتري الاجازة واقام البينة فبينة المشتري اولى لانها ملزمة
ولو اشترى جارية وباعها من اخر ثم استخفت من يدي المشتري الثاني ورجع المشتري
الثاني على الاول بالثمن بالقضاء واذا الاول ان يرجع على بايعه وقيل للبائع ان

فبينة

المسحق لها كان باعها مني وطبينة على ذلك فليس لك الرجوع على لا يبيع دعواه ولا يبيته على المشتري
وقيل يبيع ادعى ببناء على مورثه وشهدوا انه كان على الميت دين لا يقبل حتى يشهدوا انه مات فهو عليه دين
عند أبي حنيفة ومحمد بن يوسف يقبل ويبيته عند البعض كذا في القنية وفي الجامع الفصولين لو
ادعى ديناً في التركة واقام البينة فان القاضي يحلفه بالله تعالى ما استوفاه ولا شيا منه وان
لم يطلب الورثة ويشتكاه وان ابوا ولم تزوج امرأة بمسئتي معلوم وبعد المدة ولدت منه
او لا لا يقبل للشهود ان يشهدوا به وقيل لا يشهدون لاحتمال سقوط كماله او بعضه بعد هذه
العوارض وفي الاصح يحل لهم ان يشهدوا به فيقتل اعيان الدابة وارقتعت فهذا مطلق
له اداء الشهادة بالملك والتنازع وسئل ابو حامد عن رجل شهد عند القاضي بخرجه من الناس ثم
جاء بعد مضي خمس سنين في تلك الحادثة والقاضي واحد هل يقبل شهادته فقال لا ولو
شهد عند القاضي وثبت عدلته ثم شهد في حادثة اخرى هل يحتاج الى التعديل فيه كلام
والاصح ان كان بينهما ستة اشهر يحتاج الى التعديل جرح واحد وعدل واحد ليس احدهما
اولى بل يثنان من ثالث وقيل اذا جرح واحد وعدل واحد فالجرح اولى عند أبي حنيفة وابو يوسف
لان الجرح والتعديل يتم بالواحد فصار كالعدل اثنان وان جرح اثنان وعدل جماعة فالجرح
اولى لان العدالة في المؤمن اصل والفسق ما رضى له وفي الجرح اثبات زيادة ولو تعارض شهود
الجرح والتعديل فالقاضي يميناً لشهود الجرح عن سبب الجرح لا خلاً لانهم جرحوا بما ليس بجرح
عند القاضي والمعدلين المزمين انما يميناً لغير حال الشهود من العدول ولا يثبت العدالة بقول
الفاسق وقيل في تركية الترقية لوالد ولولده والولد لوالده والعبد لولده والاعي والمحدود
في قذف فالحرم فانها شهادة عند بخلاف تركية العلانية فانها شهادة بالاجماع ولا
يقبل القاضي الشهادة على جرح محرم بان اقام المدعى بينة على دعواه واقام الشهود عليه بينة
قبل حكم القاضي على جرح محرم بالنسبة الى الفسق ما لم يوجب حقاً للشرع والعبد بان قال ان
شهود المدعى فسقة او زواني او كذابة او شريرة الخ او عاقر اهرم انهم يشهدون
بالاجرة على اقرانهم ان المدعى يبطل هذه الدعوى او عاقر اهرم ان لا شهادة لهم على المدعى عليه
في هذه الحادثة وانما لم يقبل لان الفسق مما لا يدخل تحت الحكم لان له الدفع بالتوبة ولان فيه
هتك الترتيب واجب ولو هتك الترتيب كان فاسقاً ولا يقبل قوله الفاسق واذا اقام المدعى عليه
البينة قبل الحكم على جرح فيه حق من حقوق الشرع والعبد بان قال البينة انهم زناوا وشربوا

والسنة

الحزب

الخ او سرقوا كذا ولم يتقدموا وانهم عبيد او شريرة المدعى فيما تدعيه او قاذف والمقدوف
يدعيه او عاقر اهرم ان المدعى انهم استأجروهم على هذه الشهادة او عاقر اهرم ان المدعى استأجروهم بقشرة دراهم
ودفع اليهم العشرة التي كانت في يد المدعى عليه المدعى ودعيته وقال المدعى عليه على اقرانهم
على عشرة دراهم ودفعها اليهم على ان لا يشهدوا على فشهدوا لا يقبل لان اثبات الجرح في ضمن اثبات
الحق وهو اقامة الحد وحب المال ولو قال المدعى مالي بينة في هذه الحادثة ثم اقامها يقبل
عند أبي حنيفة ولا يقبل عند محمد ولو قال لاعلم لي حجة ثم اتى بحجة قبلت وفي البرازي لو قال لا بينة في
الي فاحلف فحلف ثم اتى بها فخر رواية الحسن عن امام يقبل وعمرته لا يقبل ولو قال المدعى كل برها
اقرانهم فهو زور او قال ليس لي عند فلان شهادة فيما ادعى وقال لا شهادة لي عند فلان ثم اتى
بالشاهد فعلى الاختلاف وفي الاجناس وهو اسم كتاب لو قال لا شهادة لي في هذه الحادثة او قال
ان شهادتي فزور وليس لي شهادة ثم شهد يقبل لاحتمال النسيان والذكر لان الناس يجهلون
على النسيان حتى يرضى عن النبي صلى الله عليه وسلم **كتاب الدعوى** قال المتأخرون من
اهل الفتوى لا يبيع الدعوى بعد ست وثلاثين سنة الا ان يكون المدعى غائباً او صبيّاً او مجنوناً
وليس له ما وليان او المدعى عليه امير اجاب اخاف منه كذا في الفتوى القنانية في الحداصة رجل
نصره ارضاناً ما ورجل اخر يرضى فيها ثم مات المتصرف ولم يدعى الرجل حال حيوته
لا يبيع دعواه بعد وفاته وذكر في الفتوى المعروف من له دعوى في دار رجل فلم يخاصم ثلث
سنين وهو في المصنف بطل حقه لان هذا قول الجمهور فلا ينفذ فيه قضاء قاض فان
رفع الى قاض اخر فان الثاني يبطل قضاء الاول ويجعل المدعى على حقه وكذا المرأة اذا لم تحام
سنين ولم تطلب المهر المعروف كذا ذكره قاضي خان وذكر في مينة الفقهاء راي غيره يبيع
عروضاً فقبضها المشتري وهو ساكت وترك منازعته فهذا اقرار منه دلالة بان له ملك
البائع ولو ادعى دار فقال القاضي هل تعرف حدودها فقال لا ثم اعاد الدعوى وبين
حدودها لا يقبل ولو قال لا اعرف اسامي الجيران ثم ذكر في المرة الثانية ليسع دعواه ولو ادعى
وذكر ان له حدوده دار زيد ثم ادعاه ثانياً وذكر بهذا الحدود دار بكر لا يقبل ولو صدق
المدعى عليه لانه غلط او لا اذ الحدود بهذا الحد غير المحدود بالحد الاول ولو عرف القاضي
حدوده ولا يعرف الشهود فشهدوا ان الدار التي ادعاه المدعى ملكه لا يقبل اذا القاضي انما يقضي
بالمالك المدعى بشهادتهم والقاضي انما يعرف حدودها ولا يعرف الملك المدعى بشهادتهم

فشهدا بتمام الملك بلا ذكر الحدود لا يقبل ولو شهدا بدار وقال لا تعرف حدودها اذ امتسنا اليها
كلنا لا نعرف اسماء اصحاب الحدود فان القاضي يقبل شهدا بتمامها اذ اعتد لا بفتحها مع المدعى و
المدعى عليه امينين له ليوقف على الحدود بحضور امين القاضي فاذا وقف عليها وقال هذه
حدود دار شهدنا بها لهذا المدعى ثم يرجعون ويشهدا لامين انهما وقفوا عليها وشهدا
بحدودها الاربعه في قبض القاضي وكذا الخربة والحانوت وجميع الضيعات ادعى دارا
انها ملكي فبرهنه ذوا اليد ان المدعى اقر ان هذا الحدود في لكن شهده لم يجده يقبل شهدا
على الدفع اذ لم يشهدوا بالملك وانما شهدوا بالاقرار وهذا يحصل الدفع وجملة الشا
بالحد لا يمنع قبول الشهادة بالاقرار وكذا لو برهن المشتري ان الشفيع قال له بعهدي وهو
تسليم بالشفعة لانهم شهدوا بمقالته ولم يذكر الحدود لا يبرهن بها ينبغي ان يقبل
هذه البينة فيما اذا شهدوا بالاقرار بانه سلم الشفعة في هذا الحدود ولما قال المدعى ان الدار
التي حدودها مكتوبة في هذه المحضر ملكه صح دعواه والشهادة وكذا الوشهادت
التي كتب في هذا الصك ملك المدعى يقبل والمعنى فيه انه اشار الى معلوم ولو ادعى المتقول
فاقر المدعى عليه انه يده يقبل وفي العقار لا يقبل حتى يقيم البينة عين في يد رجل ادعى
اخر انه ملكه اشتراها من فلان الغائب وصدقه بذلك ذوا اليد فالقاضي لا يامر ذوا اليد
بالسليم الى المدعى وهذه عجيبه ولو اقام بينة على دار في يد رجل انها لاشترى بها من
ذوا اليد وقبضها ونقد الثمن واقام ذوا اليد البينة ان فلانا او غيرهما اياه فلا خصم
بينهما باع من اخ شيئا فدعى ثالث منه اور منه قبل ان يبيع فلا خصم حتى يحض
البائع فاذا حضر فاقام البائع عليه البينة يقبل عقار بيده ما حدث اخبر عليه لا يصير
ذايده ولو علم بالقاضي بامر بده ولو ادعى انك احدث اليد عليه وكان بيده فامكر بحلف
ولو برهن انه بيده منذ عشر سنين وهذا احدث يده عليه يؤمر بده عليه لكن لا يصير يده
عليه حتى لو برهن بيده انه ملكه يقبل ولو شهدوا انه بيده منذ عشر سنين او لم يذكر المرة
لا يقبل وعنه ابن سبيق لو شهدوا على المدعى عليه انه كان بيده يؤمر بدهه وكذا
لو شهدوا انه اخذه من المدعى ولو ادعى هذا الشيء انه له لما اقر به ذوا اليد وادعاه عليه
دراهم وقال لما اقر بها له او قال ابتداء انه اقر ان هذا العين لما اقر ان له عليه كذا درهمها
قبل بيع هذه الدعوى وقيل لا وعليه عامة المشايخ لان نفس الاقرار لا يصح سببا

ان البائع يبرهن

لاستحقاق فان الاقرار كاذبا لا يثبت به الاستحقاق وكذا اختلفوا انه هل يصح دعوى الاقرار من
طرف الدفع حتى لو برهن المدعى عليه ان المدعى اقر انه لا حق له على المدعى عليه وان المدعى اقر ان هذا الملك
للمدعى عليه قبل لا يقبل دعواه ثم على المدعى واجوعوا على انه يصح واجوعوا على انه لو قال هذا ملكي وهكذا اقر به ذوا اليد
او قال له عليه كذا وهكذا اقر به المدعى عليه فانه يصح ويسمع البينة على اقراره اذ لم يجعل الاقرار
سببا للوجوب وفي هذه الصورة لو انكر هل يحلف على الاقرار فيه خلاف بين ابن سبيق وقيل
يحلف لانه لو نكل عن اليمين ثبتت اقراره وبه يفتي احمد وخليفه على اقراره وانما يحلف على المال
بعدم المال وكذا لو اقر رجل لرجل ذكر اسمه ومنه محضر رجل بذلك الاسم والنسب وادعى المال
ودعمه المنة ليس هو ولا بينة له يحلف على عدم الحق لانه ليس بفلان وفي البرازي لو اقام
ذوا اليد البينة على اقرار المدعى ان الدار ليس ملكا لي او ما كانت لي يكون دفعا لبينة المدعى
وان لم يقر لاشان معلوم وكذا لو ادعى الارث فاقام البينة واقام ذوا اليد على اقرار
الميت ان الدار ليست ملكا لي او ما كانت دفعا ولو قال مالي بالكوفة دار ومالي على اط
مال ثم ادعى دارا بالكوفة او ما لا على احد يصح دعواه لانه لم يبرهن انسا نا بعينه ومن النقلي
ما لا يمكن احضاره عند القاضي كصورة فالقاضي يختار فيه ان شاء حضري ذلك الموضع او بعث
خليفة كوما ذونا بالاستخفاف وهو نظير ما اذا وقع الدعوى في محل وموتته لا يسمع بها
مجلس القاضي فانه يخرج الى بابها او يامر بها يثبته حتى يخرج بشير اليه الشهود وكذا لو تقدّر
نقله كرحى فالحاكم يجيز ان شاء حضروا بعث امينا هذا انما يستقيم لو كان العين المدعى في
المصر اما لو كان خارج المصر كيف يحكم لان المحضر شرط جواز القضاة في ظاهر الروايات
فقط يقين يبعث واحد من منائهم فسمع الدعوى والبينة ويقضي ثم بعد ذلك يرضى حكمه
ولو كان المدعى حله وموتته لا يجبر المدعى عليه على احضاره وتفسير الحله والموتة كونه محال
يجل الى مجلس القاضي باجرة لا جازا فانه مال حله وموتته وقيل ان ما لا يمكن دفعه بيد
واحدة فمن ماله حله وموتته هذا اذا كان العين قائمة فلو كانت هالكة فهذا دعوى الدين
في الحقيقة ولو كان العين مثليا فيشرب بيان القدر والصفة والجنس والنوع ولو
باع قنفا فاعا ما خي ان عضبه البائع لو ادا خذ القيمة يحلف البائع لاخذ العين لان دعوى
العين على غير ذوا اليد لا يسمع ولو ادعى حار وذكر انه مشقوق الاذن وبرهن على وفق
دعواه فاحضل المدعى عليه الحار واتفق المدعى والشهود ان هذا هو الذي ادعاه فنظر فاذا

وعا مهم

هو غير مشقوق الاذن قالوا يقضى للمدعى ولا يجزئ شهادتهم وذكر بعض الفقهاء ولو ادعى
 قناتركيا وبين صفاته وطلب احضاره ليبرهن فاحضر قناتركيا فاعترف ببعض صفاته بعض ما وصفه المدعى
 فقال المدعى هذا الذي اتعبه وبرهن بقبيل قبل وهذا الجواب ما يستقيم فيما ادعى انه ملكه فقال
 هذا ملكي ولم يزد عليه يسمع دعواه ويجعل كذا ابتداء الرقوى ما لو قال هذا الذي ادعته او لا
 لا يسمع للتناقض قوله هذا بخلاف ما قبله فظهر ان فيه اختلافا ولكن ينبغي ان لا يقبل الظهور
 الكذب ويختل به الشهادة ويؤيد هذا قول بعض العلماء اذا شهدوا بوصف فظهر بخلاف
 ما شهدوا به لا يقبل كما لو ادعى دابة وقال هذه الدابة التي ستمها اربع سنين ملكي وشهدوا كذلك
 فظهر انها زيدا وانقص لا يقبل كذا هنا ولو ادعى عبيد وذكر انه وزنه كذا والحديد يحصى
 مجلس القاضى فوزن فادعى قدر المذكور وانقص يصح الدعوى والحكم اذا وزن في المشار اليه
 لغو فالتفاوت لا يمنع صحة الدعوى ادعى محدودا ونقصه فاصاب وقال في تعريفه
 وفيه اشجار وكان خاليا عن الاشجار لا يبطل كذا في مكان الاشجار حيطانا ولو قال
 في تعريفه ليس فيه شجر ولا حيط فاذا فيه اشجار عظيمة لا يتصور حدوثها بعد الدعوى بطل
 دعواه ومن اقرض طعاما في بلد والطعام رخيص فيه ثم التقيا في بلد اخر فيه الطعام غال
 وطلب حقه فليس ذلك ولكن يوم المطلب متى يوفى له كي يوافق في بلد قرضه ولو
 اقرضه مكيلا فوقع الجلاء وانتقل اهل البلد الى بلد اخر فطالب حقه فيه والمستقرض
 يقول يسلم في بلد القرض وقيمة البلدين مختلفة قيل يلزمه قيمة بلد القرض وهو قول
 وقيل يلزمه مثل ما قبض فان لم يجد به يجب قيمته انما اخذه من اثنى بفقيرين من رطب
 في الزمة فانقطع او ان الرطب لا ينقص البيع بخلاف ما اذا اشتراه بدرهم او فلوس
 فانقطع قبل القبض ينقص البيع عند ابي حنيفة ومعه ثم في رواية والنوقان الدراهم منقطعة
 لا غاية معلومة فلا يكون في ابقاء العقد فائدة بخلاف الرطب فانه منقطع الى غاية معلومة
 فيكون في ابقاء العقد فائدة الا يري ان العصير المبيع لو تخلى قبل القبض لا يفسخ البيع اذ
 التحريم يكون الى غاية معلومة ولو مات المبيع يفسخ والنوق ما قرء في القاضى فان رجل
 ادعى عا مبيت دينيا فاحضر وارثا واحدا فانكر في عقد ثم ادعى ان يستحق وارثا اخر
 كان كذلك لان الناس يتفاوتون في اليمين ولان الوارث يستحق على العلم وربما لا
 يعلم الاقل بدين الميت ويعلم الثاني رجل في دار واقام البينة فشهد الشهود ان له طريقا

مطلب

مطلب

مطلب

ادعى بتمامه

طريقا في هذه الدار جازت شهادتهم وان لم يجد الطريق في بعض الروايات وفي بعضها
 لا يقبل ما لم يبينوا موضع الطريق انه في مقدم الدار وفي مؤخرها ويذكر طول الطريق وعرضه وهو
 الصحيح وما ذكر في بعض الروايات انها يقبل وان لم يجد الطريق على ما شهدوا بخوله على اذا
 شهدوا على اقر المدعى عليه عين الطريق لان الجمالة لا يمنع صحة الاقرار فاذا ثبت اقراره يؤمر
 باليمين وذكر شمس الاية الرخصي الصحيح انها يقبل الطريق وان لم يذكر موضعه ومقداره ويجوز
 قضا القاضى للميراثي ولاه وكذا القاضى الاسفل للقاضى الاعلى يجوز قضاء القاضى
 لامرأة ان ماتت ولا يجوز ان كانت حية وكذا الوقضى لامرأة ابية بعد ما مات الاب جاز
 ولو كان الاب حيا لا يجوز ولو ادعى مسيل ما في دار اخر ينبغي ان يبين طول وعرضه كذا
 ولو اقر على ترك الدعوى علم فلا يسمع دعواه بعده ولو قال لا ادعى لى لا يسمع وقيل لا يسمع
 في الفضل ولو قال ليس لي مع امر شري برى عن دينه وعن دعواه في العين ولو قال ليس
 لي في يد فلان دارا وفيه ثم ادعاه لا يسمع الا ان يقيم البينة ان له لها منه بعد الاقرار ولو
 اقر ان فلان ليسكن في هذا الدار ثم اقام بينة انها له يقبل ولو اقام ذواليد على اقرار الخارج
 له صح ولو اقام كل واحد بينة على اقرار صاحبه لم يثبتا ويقضى لذى اليد عين في يد رجل
 يقول ليست لي لا يسمع ففيه سوا كان هناك فيها منازع ولم يكن حتى لو ادعى اخر وادعاهما
 ذواليد بعد ذلك يسمع دعواه على رواية كتاب الدعوى وعلى رواية الجامع اذا كان هناك
 منازع يصح نفيه وليس له ان يدعيه بعد ذلك لنفسه ادعى انه اشتراه من ابية مدعش سنين
 والابية تحت الحاقا قام ذواليد بينة انه مات مدعش بن سنة يسمع وقال عمر الحافظ
 لا يسمع قال صاحب الفتنه والصواب جواب الحافظ فينبغي ان يحفظ ان زمانا الموت لا
 يدخل تحت القضاء احد الوثة لو اقام البينة على اقرار صاحبه برى من ميراث ابية واليمين
 اعيان يقبل القصة لا يقبل ولو ادعى احد في الملك المطلق دون اخر فعند ابي حنيفة لا عبرة
 للتاريخ ويقضى بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على تقديم ملكه لانه يجوز ان
 يكون الاخر اقدم ويحتمل ان يكون متاخرا عنه فجعل مقارنا للاعتناء به وعند ابي حنيفة
 للورع لانه اثبت الملك لنفسه في ذلك الوقت يقينا ومن لم يورث يثبت الملك للحاكم عتيا
 وفي ثبوت وقت تاريخ صاحبه شك فلا يعارضه وعندم يقضى لمن اطلق لان دعوى
 الملك المطلق من الاصل ودعوى المورث يقتضى على وقت التارخ ولهذا يرجع الباعث بعضهم

مطلب

على بعض وبقول الروايد المتصلة والمنفصلة وكان المطلق اسبق تاريخا فكان اولى هذا اذ كان
المدعى في يد ثالث وان كان في يديهما فكذلك الجواب لانه لم ينتج احدهما على الاخر باليد ولم يخط
حالة من حال الاخر باليد وان كان في يداهما فان ارضا اولم يورثها فهو الخارج لان بيته اكثر اثباتا
وان ارضا واحد اسبق فهو اسبقها لانه اثبت الملك وقت لا يباذعه فيه غيره وعزم رجع
عن هذا القول وقال لا يقبل بيته ذي اليد على الوقت ولا على غيره لان البيتين قاتل على الملك
المطلق ولم يتعاضدا بحمة الملك فاستوى التقديم والتأخير فيقضي للخارج ولطهات
البيته مع التاريخ يتضمن معنى الرفع فان الملك اذا ثبت لشخص من وقت قبضته لغوه
بعده لا يكونا لبا لتلغ منه فصار ت بيته ذي اليد بذكر التاريخ متضمنة دفع بيته
الخارج على معنى انها لا يصح اثبات التلغ من قبله وبيته على الدفع مقبولة وعلى هذا ان كان
الادعي يريهما فضا ح الوقت اولى عندهما ولو ادعى الخارج يحكم بيته ذي اليد وكذا
لو ادعى ذي اليد التنازع والخارج ملكا مطلقا وهذا اذا لم يورثها فلور خارجا حكم لذي اليد
ايضا لا اذا خالف سنة لوقت ذي اليد ووافق لوقت الخارج فتحكم للخارج ولو خالف
سنة لوقت لفت البيتين عندهما المشايخ ويقر في يد ذي اليد على ما كان وفي رواية
عن ابي حنيفة هو بينهما نصفان وعليه بعض المشايخ وقبل لو اشكل سنة انما يقضي بينهما لو كان
في يد ثالث اما لو كان في ايدهما يقضي لذي اليد وفي بعض الفتاوى التاريخ في التنازع لغو
على كل حال وهما سواء او احدهما اسبق او احدهما رجع فقط اذا الفرض من اثبات التاريخ
اثبات زيادة الاستحقاق على ضم للزوج بيته واثبات زيادة الاستحقاق لا يتصور
في التنازع لانه دعوى اولى الملك اقل وهذا ينافي ما قر في الخارج وذي اليد حيث قال
انما خالف سنة لوقت ذي اليد ووافق لوقت الخارج يحكم للخارج اعني ان التاريخ
والحكم لذي اليد وينا في ايضا مسئلة الخارجين لانهما اذا وقتا التنازع يحكم لمن وافق
سنة تاريخه فاعتبى التاريخ والايحكم بينهما كما لو لم يورثا قتل لمانفات لانه حكم كذلك
لظهور كذب بيته لحد عدم الموافقة لا اعتبارا بتاريخه كانه لم يورث على التنازع
الا احدهما ولكنه لا يخل من الموازنة فاذا اختار في الجملة من الماظهر كذبا لاخر وقيل
لو يورث الخارجان على التنازع فلو لم يورثا او رجا سواء او رجا احدهما لا الاخر فهو
بينهما فقد انما رجع ولو ارضا واحد اسبق فلو وافق سنة لاحدهما فهو له لظهور

الكذب

الكذب للاخر ولو خالفهما او اشكل فهو بينهما لانه لم يثبت الوقت فكذلكهما لم يورثا وقيل فيما خالفهما
بطلت البيتان لظهور كذبهما ولا يقضي لهما وفي الفتاوى هذا ولم يدعى الخارج فعلى ذي اليد
اما لو ادعى عليه فعلا فهو للخارج والحاصل ان بيته ذي اليد على التنازع انما ينتج على بيته الخارج على
ملك مطلق او على التنازع اذا لم يدعى فعلا على ذي اليد كونه من غصب وسرقة ونحوها اما لو ادعى الخارج
فعلا فبيته الخارج اولى وذكر بعض مشايخنا خلافا دابة بيد رجل فهو من الخارج انها له اجرها
لذي اليد واعادها منه وبرهن ذوا اليد انها لم تخرجت عنده من دابته يقضي بها لذي اليد
لا يدعى ملك التنازع والاخر يدعى بخوارجة واعادة والتنازع اسبق من خوارجة واعاد
ولو برهن الخارج على تنازع دابة حكم له بها ثم برهن ذوا اليد على تنازع عنده يحكم له بخلاف الملك
المطلق وذكر في بعض الفتاوى لو اقام الخارج وصلح اليد بيته التنازع فقط في القاض
لذي اليد ولم يقض حتى قال الخارج لذي اليد انك مبطل في دعوى التنازع لانك اقرت انك
بعت هذه الدابة ثم اشقيتها من فلان يسع هذا الدفع وبيته لانه لو باع ثم اشقى فهذا
ملك حادث فبطل دعوى التنازع ونحوه وذكر في بعض اخر لو ادعى الخارج التنازع فقال
ذوا اليد انك مبطل في هذا الدعوى لانك اقرت انك اشقيتها من فلان فهذا دفع لدعوى
المدعى ولو ادعى دارا فقال ذوا اليد انك وقف على كذا جارا اقراره ويصير وقفا ولكن
لا يندفع اليه من ذي اليد فيخلف فان نكل ضمن قيمة الدار للمدعى ولو برهن ذوا اليد
على وقفيتها لا يندفع عنه اليه من ولا يندفع حضور المدعى لانه صار وقفا قبل ان
يرهن فصار وجوب البيته وعدمه سواء وفي كل موضع يجب اليه بين يتألف القاض على العلم
لا يعتبر نكوله ولو وجبت على العلم فخلف بتنا سقط عنه الخلف لا البت اقرى ولو نكل فيقضي
ورث شيئا فادعاه اخو لابيته ليخلف على العلم ولو ملكه هبة او شره ليخلف بتا لان الوارث
خلف على الميت فالنابة لا يبرى في اليه من خليف بتا المورث ولا كذلك المشتري والمورث
له لانه اصل بفعله لانائب غيره ولان الوارث لا يقف على حقيقة الحال لانها ورثه
للمورث له ام لا ان الانسان قد يكون في يد ما لغيره فيموت مجهولا ولا يقدر ان يخلف
بتا كذا في جهام الفصولين ادعى جارا انه لم يسرق منه مائة واقام المدعى عليه انه في يده
من خمس سنين لم يكن دفعا لان المستحق رجع سرقة وغيبته من يده لا الملك وذوا اليد
ارفع ملك من خمس سنين والتاريخ في الملك لا يعتبر على الاثر عند ابي حنيفة فيقضي دعوى الملك

ملك

ملك

المطلق حكم المستحق اوله يقضى للودع عند ان يس لا نه يرجع المورخ حال الانفراد وبينه ان
يقضى بقوله الى س لا نه ارفق واظهر كذا في جامع الفصولين ولو ادعى على ذي اليد وقف
محدد واقضى له ثم ادعى انسانا الملك المطابق على المقضى له يقبل بنية المالك المطلق
بخلاف الحق حيث يكون على الناس كافة ولو ادعى دارا في يد غيره فارق ذوا اليد عند القاضي
مانه اشتقها من المدعى وزعم ان له بنية هل يوجب الدار من يده وتقدم الى المدعى
بأقراره قال لا وفي القياس نعم لكن اودعها في يده واخذ منه كفيلا واجله ثلثة ايام فان
احضر بنية فيها ولا قضيت عليه وفي القاضي خان رجل زرع ابنته الصغيرة فاذا كنه
البلوغ بعد ما دخل بها فطلبت مهرها من الزوج فقال الزوج دفعت المهر الى ابيك
وانت صغيرة فضدق الاب على ذلك قال لا يجوز اقرار الاب عليها وتأخذ مهرها
من الزوج ولا يجمع الزوج على الاب ولو ادعى ارضا فيها اشجار وبناء فاقام
البينة قضى له ثم ان المقضى عليه ادعى انه غرس الاشجار وحدث البناء وقد كان
شهد واما الارض لا يسمع دعواه ولو شهد واما بالارض والفرس والبناء ايضا
لا ولو اقام بنية على ارض فيها زرع فقضى للقاضي بالارض والزرع ثم ادعى
المدعى عليه ان الزرع له واقام البينة انه زرع ببذر قبلت ولو قال اشتريت
منك هذا الصيد هذه البينة وقال البائع بهذه المذبوحة فالقول المشتري لانه كما لم يترك
للعقد وكذا اذا قال البائع بعته منك في صغري وقال المشتري بل بعد بلوغك فالقول
لبي يدعى الصبا لانه اصل والبينة بنية مدعى البلوغ وفي بعض الفتاوى لو ادعى عليه
ارضا فاقام بنية وقال المدعى عليه اني اشتقتها منك فقال المدعى نعم ولكن كنت
صبيبا وقال المدعى عليه بل كنت بالغيا واقاما البينة بنية مدعى الصبا اولى باع ارضا
فادعى اخوه على المشتري ان البائع معنوه اي خفيف العقل وانا وصيته وقال المشتري
بل عاقل واقاما البينة بنية المعتاد انا انان لرجلين ولدت احدهما مجشدا والاخر
بغلا وادعيا البغل فهو بينهما والحشش لبيت المال نظيره امتان لرجلين ولدت
احدهما ذكرا والاخر انثى وادعيا الذكر وفي بعض النسخ في امرتين انا الذكر لهما والانشى
بي دلبيت المال وفي القاضي خان رجل اشتى جارية فاستحققت من يده لم يكن ان يرجع
بالثمن على بايعه فان اقام البينة بعد نكوله على بايعه ان الجارية كانت المستحقى لا تقبل

بينة الا ان يقيمها على اقرار البائع بذلك رجل ادعى على رجل دار في بلدة والدار هذه في غير تلك البلدة
واقام المدعى بينة تقبل بنيته ولو قضى بها المدعى جاز قضاؤه وان لم يكن الدار في ولاية القضا
رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه في اوله الكبير الغائب لا تتدفع الخصومة عنه ما لم
يقم البينة كالودعة اواة وهبت مهرها من الزوج وقالت انا مدركت ابي بالغة ثم
قالت لم اكن مدركه وكذبت فيما قلت قالوا ان كان قد هاقدا المدركات في ذلك الوقت
او كان علامة المدركات في ذلك الوقت لا تصدق وان لم يكن كذلك كان القول قولها
كذا في قاضي خان **كتاب الصيد والبايع** وهو الحيوان المتوحش من الاربع ما كولا ولا
وهو مباح الا اذا كان للتألف او باخذه حرفة ويكون بالبارى والكلب والسم والشنكة
وما في معناها ويحل بخمسة عشر خمسة في الصيد كونه اهلا للذكوة وارساله وان
لا يشاركه في الارسال غير اهلا للذكوة وعدم ترك التسمية عمدا وان لا يشتغل بين الارسال
واخذ الصيد بعلم اخر وخمسة في الكلب كونه معلما او ذهابه على سنن الارسال وعدم
مشاركة كلب من لا يحل صيده وان يقتله جرحا وان لا ياكل منه وخمسة في الصيد
كونه ان لا يكون متعديا بانيابه ومخلبه وان لا يكون من الحشرات وان لا يكون مائتيا
غير السمك وان لا يهلك نفسه بجناحه او قوائمه وان يموت بالاصطيد قبل ان يوصل
الى ذبحه رجل اضحى شاة ليذبح واخذ شفرة اي سكين وسقى والقي ذلك السكين واخذ
سكينا اخرى وذبح بذلك التسمية حل اكله ولو اخذ سكينين سقى ثم القي ذلك
السم واخذ سكين اخر ورمى لا يحل اكله في الفرق بينهما قلت لانه في باب الرمي التسمية
على السم لا على الصيد لانه لا يفد رعا الصيد وهذا السم غير ذلك السم ولم يوجد
التسمية على السم الثاني فلا يحل وفي باب الذبح التسمية على المذبوح لا على السكين لانه
يقدر التسمية على المذبوح والمذبوح واحد فيحل فان قلت ما الفرق بين اكل لحمه وشرب
دمه لا يؤكل في الاول ويؤكل في الثاني قلت لانه علامة تعلمه حيث يشرب الحرام ويترك
لنا الحد لا يرسله الى الصيد فاخذ ذلك الصيد وغيره او عدد من الصيد حل اكلها ما دام
في وجه ارساله وان رجع فغرض له صيد اخر فرجعه لم يؤكل لبطان الارسال بالرجوع
وبدون الارسال لا يحل وفي شرح الطحاوي يكره اكل طائر ياكل الحيف وكذا الضفدع
لانها تاكل الحيفة وعند ابى س انه لا بأس باكله لانه يخلط مع التراب الحيف وانما كره

من الطيور ما لا يأكل الا الجيفة كالحمد لا بأس به ولا يأكل الخفاش لانه ذوناب ولا بأس
 بالمخاطف والقرى والسوداني والزرزور والعصافير وكل ما ليس له مخالب ولا بأس
 بدود الزنبر قبل ان ينفخ فيه الروح لان ما لا روح له يكون ميتا حمار الوحش يؤكل بخلاف
 الاهلي والبغل لا يؤكل لحم النرس لا يؤكل عند أبي حنيفة لانه مكره وقال القاضي الامام الشافعي
 الصحيح انه كراهية تنزيهه وقال غيره الصحيح انه كراهية التحريم وحكي عن عبد الرحيم انه قال
 كنت متريدا في هذه رواية ابا حنيفة في المنام يقول لي كراهية التحريم با عبد الرحيم واما
 لبنة لا بأس به عند أبي حنيفة وقال عامة المشايخ هو مكره كراهية التحريم غير انه لا يحمل شره
 وان زاد عقله كذا في الحقائق وعندهما وعند الشافعي لا بأس باكله لانه لم يمت من
 عز الحية والذئب بالخيول يوم خيبر والبغل ان كان امه مكره فعلى الخلاف
 لان الانتاج معتبر بامه لا يرى ان الحمار الوحش لو نزل على الاثان الاهلية لا يؤكل ويكن
 لحم الابل الجلالة وفي النوادر لو غدي جدى بلبين الخنزير لا بأس باكله فعلى هذا لا بأس
 باكل الدجاج لان لحمه لا يتغير وما غدي به صار مستهلكا لا يبقى له اثر وما روى عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه يجلس الدجاجة ثلاثة ايام للتزينة وانما يشترط في الجلالة التي
 لا تأكل الا الجيف اما التي تختلط ويأكل غيرها ايضا عا وجده لا يظفر اثره في لحمه لا بأس
 به قبل يجلس الابل شهر والبق عشرين والثاة عشرة والدجاجة ثلاثة وقال الشافعي
 الاصح عدم التقدير ويجلس حتى ينزل الراية المنتنة وفي المنتقى المكره الجلالة التي
 اذا قربت ووجد منها راحة منتنة فلا يأكل ولا يشرب لبنها ولا يركب ولا يعمل
 عليها وتلك حالها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها ولو ذبح شاة للضيف ذكر اسم
 الله عليه ياكله لانه سنة الخليل ومن اكرام الضيف اكرام الله تعالى ومن ظن انه
 لا يحمل اكله لعلة انه ذبح لاكم بنى ادم فيكون كانه اهل لغوا الله فقد خالف القرآن
 والحديث العقل فانه لا ريب ان القصاب يذبح للزبح ولو علم انه يذبح للزبح على
 هذا الجاهل ان لا يأكل ما ذبحه القصاب وما ذبح للولايم الاعراس والعقيقة
 ولو ذبح القوم لقدم الامير ولقدم واعظم الظلماء لا يحمل اكله وان ذكر اسم
 الله عليه لانه ذبح لتعظيم غيره الله ولما لا يضعه بين يديه بخلاف الاولة فانه يقدم
 بين يديه وهو الفارق ولو اخذ بخلافه في ارض رجل كوارات وعسل كثير فاعسل

لمالك الارض لانه من انزال الارض ولا يشبه العسل الصيد وانما يشبه التحل الطير فلو اخذ التحل فهو
 له رمي طير ايسمهم فوقع في الماء وكان لو دخل مع الخفا مكنه دركه حيا فاستنقل بنزع الخف
 فوجه ميتا لا يحمل اكله على اختيار الامام بديع الدين لانه ترك الطلب وقال غيره يحمل لان دخوله
 مع الخفا ضاعة للمال وخلاف العادة فصاد كثرع الثياب رمي صيدا وجوه واخره بالطلب
 يجوز ويستحب التوجه عند النزج الى القبلة ذبح شاة مريضه ولم يترك الا انها ان فقها لا يؤكل
 وان ختمها يؤكل وكذا العين وفي الرجل اذا قبضها يؤكل وان مدّها وان قام شعها يؤكل
 وان نام لم يؤكل وفي المنية شاة مرضت او شق بطنها ذبيبا وغيره وبقي فيها من الحيوة ما
 يبقى من المذبح لا يقبل الزكاة عندهما وعند الامام يقبل وبه يفتي فان بقي فيه من الحيوة
 اكثر من ذلك قبل عند أبي حنيفة ان كان بحال يعيش اكثر من نصف يوم اجزاه وعند امه اذا بقي
 فيه من الحيوة اكثر مما يبقى في المذبح يحمل وعن الامام اذا ذبح وهو حي يكف وفي القنية
 اشرف ثور على الهلاك وليس معه الا ما يرجع مذبحة ولو طلب الة الذبح لا يدرك ذكوبه
 فخرج مذبحة لا يحمل الا اذا قطع العروق وقبل يحمل اذا جرحه شاة حامله تاراد ذبحها ان تقار
 ولادتها يكره عند الامام بناء على ان الجنين مغرد لا يتكاد بدكاه امه ولو سمي للذبح ثم استنقل
 باكله وشرب ثم دبح ان طال وقطع الفور محرر والا لو وجد الطول ما يستكره الناظر
 واذا احد الشفرة ينقطع الفور وكذا الموب بالثاة بعد التسمية ثم اخذها واضجعها ينقطع
 الفور ويجوز الذكر اي اسم الله قال الامام الحلواني المستحب ان يقول بسم الله اكبر
 ومع الولو يكره لانه ينقطع الفور وقال البقال الاليق المستحب ان يقول بالواو والله
 اكبر **كتاب كراهية** لا بأس بالصلوة جزاء البالوعة اذا لم يكن مسجد بقر يكره ان يكون
 قبله المسجد المتوضى دخول المسجد متنعلا مكرهه قال الله تعالى فاطلع لعليك
 في حق مسجد بيت المقدس لان يكون في موضع معد لذلك في قرب باب لا بأس بالحدث
 ان يدخل المسجد في اصح القولين ولو صلى في الارض المخصوبة قيل لا يجوز لان القبيح لا يكون
 موضعها وقيل يصح مع الكراهية وقيل اذا وجب في غير الارض المخصوبة فادبها
 في الارض المخصوبة لا يصح وقيل لما يكره الصلوة بلا دنان كان فيها زرع او كراب
 الا اذا علم عدم تالها اذا راي ولو ضاق مسجد على الناس ويجنبه ارض لرجل يؤخره
 بالقيمة مكرها يكره النوم والاكل في المسجد لغير المعتكف واذا اراد ذلك ينبغي ان

لا بأس

مطل

ينوي الاعتكاف فيدخل فيه كراهته بقدر ما نوى او يصلي ثم يفعل ما شاؤ ويكره الصلوة مع الخزفة
 التي يمسح بها العرق وياخذ بها الحائط لا لأنها نجس بل لان المصلي معظم والصلوة عليه
 لا تقبل لها ويكره اعطاء سؤال المجدل كنه يتصدق قبل الدخول وبعد الخروج وفي الاختيار يكره السؤال
 في المسجد فقد جاءه الآثار بنادي يوم القيمة ليقيم بعض الناس فيقوم سؤال المسجد وان كان لا يتخطى
 رقاب الناس ولا يمشي بين يدي المصلي لا يكره وهو المحتار فقد روي أنهم كانوا يسألون في المسجد عن
 عمده رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روي ان عليا تصدق بخاتم في الصلوة فذكر الله بقوله والذين
 يقرءون الزكوة وهم راكعون وان كانوا بين يدي المصلي او يتخطى رقاب الناس يكره حتى قيل فلس
 واحد يعطي في المسجد يحتاج الى سبعين فلس ليكون كفارة لذلك الفلاس الواحد ومن كان له قوت
 يومه لا يجلب السؤال لقوله من سأل الناس وهو عن السؤال جاء يوم القيمة ومسئلة في وجهه
 خدوش او خوش او كدورج ولانه اذل نفسه من غير ضرورة وانه حرام لقوله لم يجلب المسلم ان يذل
 نفسه وما جع للوعاظ بلا شرط حلال ومن كان بالوعظ معروف فاكتدى به فحرام واذا صار المصحف
 خلقا ينبغي ان يلف في خرقة طاهرة ثم يدفن في مكان طاهر او يحرق والاول افضل وسئل
 الخندي عن مصحف صار قد يماهل يجوز ان يتجلد بالقران فقال لا يجوز للمحدث الذي يقرأ
 من المصحف تقليبا لاوراق بقلم او سكين ولا يجوز لف شيء في كاغ فيه مكتوب من الفقه
 وفي الكلام اولى ان لا يفعل وفي كتب الطب يجوز وفي شرح الجامع الصغير ان قبلة الديانة
 عند الاستلام وقبلة المصحف وكان عمر رضي الله عنه ياخذ المصحف ويقله ويقول عهدي
 ومنشورتي وينبغي للقاري ان يختم القرآن في كل أربعين يوما وقال ابو الليث ينبغي ان
 يكون في السنة ختمتان ويستحب ان يختم القرآن في الصيف والشتاء والليل
 الليل لقوله من ختم القرآن في اول النهار تستغفر له الملائكة الى الليل ومن قرأ القرآن
 في اول الليل تستغفر له الملائكة الى اخر الليل قرأه قل هو الله احد عقيب ختم القرآن الخمسة عشر
 المشايخ لنقصان دخل في قراءة البعض وفي القنية الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان
 على الرسم المهرودبعة لانه لا روايه عن النبي ع والخلفاء رده بعد ومكره ولكن لا يقال
 للعوام ما لا يفهمون ومسح الوجه بعد الدعاء لابس به وقال بعضهم ذلك ليس بشيء
 والصحيح انه لابس به لو ردد الاثر فيه واذا غزل عن امرته بغير ان يها قبل ان لا يباح قائلوا في
 زماننا يباح لسوء الزمان كذا في قاضي خان ولا بأس بالقراءة راكبا وما شيا اذا لم يكن

ذلك معد النجاسة وان كانت النجاسة فيكره الافضل في قراءة القرآن الجهر خارج الصلوة وذكره بعض
 الفتاوى من حفظ القرآن ثم نسيه فانه يائما انما عظم الماروي عن النبي ع معرضه على الجهر يائما فلم
 اردنا اعظم ما ياءه سورة اذ بها قيسها وقال بعضهم المراد من النسيان ان لا يمكن القراءة من المصحف
 رجل يعلم بعض القرآن ولم يتعلم الكل واذا وجد فراغا كان تعلم القرآن اولى من صلوة التطوع لان
 حفظ القرآن واجبه على الامة وتعلم الفقه اولى من ذلك لان تعلم جميع القرآن فرض كفاية وتعلم ما
 لا بد منه من الفقه فرض عين والاستغفار بالتأخر اولى وتعلم علم الكلام والنظر فيه والمناظرة فيه
 وراقد الحاجة منه هي منه ودفع الخصم واثبات المذهب مما يحتاج اليه وقول من قال ان تعلمه
 والمناظرة فيه مكروه مردود اذ شرف العلم بقدر شرف المعلوم ومعلوم علم الكلام اثبات
 توحيد الباري وسائر صفاته والنظر في كتب اصحابنا اجزى من قيام الليل وان كان بلا سماع
 والعالم يقدم على القرشي اغير العالم وذكر في القنية علم الفقه فائق على سائر العلوم والتقدم
 للتحقق في المجالس والكلام وتحقيقه قبل كونه وقيل لا وان كان تحقيقه لفقهه فبالانفاق
 يكن ولا بد من طلب علم الفقه اذا صححت النية لانه اهم نفعا ولهذا قالوا لو اراد فقه اهل المعر
 القروا والحج التطوع ليس له ذلك لان فيه اضاغة اهل البلد وان كان فيها اي اهل البلد افقه
 منه لم ذلك فحة النية ان يقصد وجه الله والآخر ولا يطلب المال والجاه ولو اراد الخروج
 لوجه الله ومنفعة الخلق واصياء العلم فليل يصح نيته ولا بأس للجلوس للوعظ و اراد
 به وجه الله تعالى ويتكلم بالخوف والرجاء ولا يجعل كل خروفا ولا كله رجاء وعز الامام
 ينبغي ان يتكلم في الرجاء والرحمة لقوله ع يسر ولا تقتسرا ولا تتقروا وفي القاضي رجل
 نظر في كتابا لاهاجي والاشعار قالوا لا بأس به وان كان لا يترك لسانه وهو ينظر للتأديب
 ورجل خرج في طلب العلم بغير اذن والديه فله بأس به ولا يكون عقوبا ولو اراد ان يخرج
 الى الحج وابوكاره لذلك قالوا ان كان لا يستغني عن خدمته لابس به والا لا يسعه الخروج
 لما روي عن النبي ع انه قال ما من رجل ينظر الى والديه نظر رحمة الا كانت له حجة مقبولة
 قيل يا رسول الله وان نظره في اليوم مائة مرة قال وان نظره في اليوم مائة مرة وقال الزندوقي
 حق العالم على الجاهل وحق الاستعداد على تليذه ولط على السوء وهو ان لا يفتح بالكلام
 قبله ولا يجلس مكانه وان غاب ولا يرد كلامه عليه ولا يتقدم عليه في مشية وحق الزوج
 على الزوجة اكث من هذا ولا بأس بالقراءة مضطجعا اذا خرج راسه من الخاف لانه يكون

كاللبس والافلا ومن من القرآن ان لا يقرأ في الاسواق وفي موضع اللغو ولا يقرأ احد الشقلين
بالاعمال ولهذا لو كتب رجل ويحبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن ان يسمع القرآن كانا لا نسمع على القاري
لاننا في موضع اشتغل الناس فيه باعمالهم ويكرهون التجميع بقرأة القرآن والاستماع اليه لانه
يشبه بفعل الفسقة حال فسقهم ولم يكن هذا في الابتداء ولهذا ذكره في الاذان وقيل لا بأس
بقوله من ذيتوا اصواتكم بالقرآن وقوله من لم يفتق بالقرآن فليس شيئا قيل معناه يتصلب
بتحسين صوته لان الغناء من علامات الطرب باصرا بوجه وجماعة من السلف لا ذلك سبب
الوقت من الدنيا واقبال النفوس الى الاخرة وكرهه مالك لانه مانع من الخشوع والتفكير والشافعي
كرهه في موضع ولم يكن في موضع اخر وفي بعض المساجد استماع القرآن بالحان معصية والتالي
والسامع اثنان لقوله من ان من البيان قيل في **سورة** لحي اقبل وجهه ان من البيان ما يكتب
به من الاثم كما يكتب الساحر بسحره وبكره الصعق عند القرآن وفي القتيبة رفع الصوت عند
استماع القرآن والوعظ مكره كراهته تحريم ويجب منع الصوفية من رفع الصوت وتخريق
التياب ومن التوجه عند استماع القرآن والذكر وبذلك سقطت العدالة كاللعبة والتغني
والقيام بالزود والشطرنج يسقط العدالة وبدونه لا اذا لم يفت بها الصلوة واللعن بهما
بدونه يكره عندنا ولا يكره عند الشافعي وقيل لا يكره عندنا بدونه وذلك وفي بعض الفتاوى
يكره الصعق عند القراءة لانه من ارباب الشيطان وقد شدد الصحابة والتابعون والسلف
الصالحون في المنع من الصعق والرقع والرقع والتمني والصياح عند القراءة والذكر
وذكر في الصوفية الذين اختصوا بنوع لبسة واشتغلوا باللهو والرقص وادعوا الى
نفسهم منزلة فافتروا على الله كذا ام به جنة فليس النبي من الذود ولا الذم منه ونهى
النبي عن لبس ثياب الشوقين وعن ثياب الفاحشة وعن لبس ثياب المحقرة التي يرجع
الى الاهانة قيل ان كان في رايفين عن الطريق المستقيم هل ينهون من البلاد ليقطع فسادهم
عن العامة فقال اماطة الاذى بلغة في الصيانة وانفع للديانة وتميز الخبيث عن الطيب ولا
قراءة الاشعار لم يكن فيها الفسق والنساء والغلام لم يكره قراءة القرآن في الحمام لا يكره ان لم
يرفع صوته ولا بأس بالتبسم والتفليل في افاصوته قاله من استماع صوت الملاحى معصية
والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر انما النعمة لان من الجوارح الى غير ما خلق لاجل
كفر بنبوة الجوارح لا شكر لها فالواجب لكل الواجب ان يجتنب كيد يسمع لما روى انه من

الذكر ص ١٣

ادخل

ادخل اصبعه في اذنيه عند سماعه وفي القتيبة وقيل المراد من الكفر الاستقلال بالاعتقاد لا التلذذ بطبع نفسا
كله قوله من لا يؤمن احدكم حتى اكون احب اليه من والده والمراد منه اي من الكفر كذلك يعني اذا عرض
محبته في ميزان عقله لا في ميزان طبعه النفساني الذي يقع في عروق قواذه وقتا بعد وقت وكل من
كان مؤمنا اذا وزن محبة النبي صلى الله عليه وسلم ومحبة ولر عند ميزان عقله رجع عنده محبة
النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك حال المؤمنين في كل الملامح اذا تفكر في محبة الله وكون بعد منزلة من الله
بذلك السبب ووزن حاله في ميزان عقله عند رجوعه كرهه وان كان طبعه قد تلذذ بذلك عند
سماعه ويجب على المؤمن ان يجتهد بقدر امكانه حتى لا يسمع والصحيح ان الملاحى حرام في المذهب
كلها حتى يكن مستحلا وما روى عن الشافعي فقد رجع عنه ويجوز الدخول على اهل الملاحى
بغير اذنههم للمنع لانه فرض قال من علم شيئا يمنع عنه المسلم ينع عنه الزم في دار الاسلام فظهر الدار
الاسلام عن علائم المشركين واعمالهم الخبيثة الاخر والخنزير اذا اتخذ في بيوتهم وقام
من اعم بعصيته لا باثمان لم يصير عزمه عليه وان اصر عزمه عليه يا ثم الغرم لا اثم العمل بما
الجوارح الا اذا كان امر ايتهم بجرم الغرم كالكفر وقد باثما اذا قال الذكر عند مجلس الفسق وهو
يعلم لما فيه من الاستهزاء والمخالفة بوجهه ولو سبغ للاعتبار والاذكار وليستقلوا عما
فيه محسن وكذا من يبيع في السوق بنية ان الناس غافلون مشغولون بامور الدنيا ومن
مشغل بالتسبيح افضل من التسبيح وصدقه غير السوق لقوله من ذكر الله في الغافلين
كالجاهل في سبيل الله وفي الكواشي في قوله تعالى ان الله لا يحب المعتدين اي المجاهدين
بالذكر فهذا دليل على كراهية الجهر بالذكر بخلاف الاذان والخطبة والحج لان فيها معنى الاعلاء
ولذلك وجب فيها الجهر ولهذا لا يحرم المعتدي بالتكبير بخلاف الامام ولا يحرم المنفرد بالتكبيرات
ولا بالاذان والاقامة وفي فتاوى قاضي خان رفع الصوت بالذكر حرام لقوله
من رفع صوته بالذكر لا بدع اصما ولا غائبا وقوله من خير الذكر الخفي وانا لاحفاء
ابعد عن الرياء والقبول والادب وقد صح عن ابن مسعود انه سمع قوما اجتمعوا في
مسجد يذكرون ويميلون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم افرح اليهم وقال ما عندنا
ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وما اركم الا مبتدعين فاذا لم يذكر ذلك حتى افرحهم والردا
والتبسم افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي ينهى عن الصلوة فيها ولا يكره قيام قارئ
القرآن تعظيما للجاهل اذا كان مستحقا للتعظيم ذكره في الجامع المحفوظ في احاديث تدل على كراهية

الذكر ص

قيامه تعظيماً للغير حتى قال ان من لم يكن شخصاً احب اليه من النبي صلى الله عليه وسلم قط وكان
 اذا رآه لم يقوموا لما يعلمون من كراهته ذلك وكان ابى القاسم يقوم للاغنياء دون الفقراء وطبقة
 العلم فقبل ذلك فقال لان الاغنياء يطعمون ذلك دون غيرهم ولكن ذكر قاضي خازن ما
 يدل على باحته قوم يقرءون القرآن من المصاحف او يقرءونهم واحد ودخل عليهم واحد
 من الاجلّة والاشراف فقام القاري قالوا ان دخل عالم وابوا واستأذنه الذي علم العلم
 جازله ان يقوم لاجله وما سوى ذلك لا يجوز ولو جلس على قعر اخيه من يقرء عليه
 القرآن لا يكره عندهم وبما اخطا المشايخ لانه ينفع الميت خلافاً لما لك وعليه العقلة بناءً
 على ان عمل الغير لا ينفع الغير وقد مر في علم الكلام وقد شهدت الآثار وعليه العمل في
 الامصار في كل الاعصار وانما حجة على الاغنياء لقوله مزاره المؤمنون حسناً فهو
 عند الله حسن واتقوا الله الناس تقبيل يريد نفسه اذا التقى غيره فكيف لا رخصته فيه
 وما يفعلون من تقبيل الارض بين يدي العلماء حرام لا اشكال فيه والفاعل والراعي
 اثمان لانه يشبه عبادة الوثن ولا يمكن بهذا التجرد لانه اراد به التحية دون العبادة
 واما الاخذ للسلطان واخيه فمكره كذا في الحقايق ولو سجد للسلطان والجبابرة
 فانها من الكبائر قال بعضهم بكفر مطلقاً وقال اكثرهم هذا وجهه ان اراد به العبادة
 بكفر وان اراد به التعظيم لا يكفر ولكن بجرم وان لم يكن له نية بكفر عند اكثرهم واما تقبيل
 الارض فهو قريب من السجود لانه اخف من وضع الخد والجبهة على الارض ولو قبل يد غيره
 فهو جرم وجرم ان كان مما يستحق الكرامة شرها بان كاذله علم وشرف برحمته انما التواضع
 واما اذا كان لصاحب الدنيا يصير فاسقاً وقال بعضهم تقبيل يد العالم والسلطان
 العادل سنة وفي غيرها اختلفوا فيه وقبل ان اراد تعظيم المسلم لا سلافة يكرهه والاولى
 ان لا يفعل كذا في القنية ولو قال الرجل صلح وجعلت يدي على من لا يكرهه من الناس
 الكفر وفي الجامع الصغير يكره ان يقبل الرجل في الرجل او يده او شيئاً منه وقال ابو حنيفة
 باسبه ومن ابغض الما من غير سبب طاهر خيف عليه الكفر ولو قال الرجل صلح وجعلت يدي
 مثل وجه الخنزير خيف عليه الكفر ولو قال سكران لغيره انم تقبل ي ارضاً فام اتي طائفة ثلثا
 فلو قبلها لا يكون كافراً لكن حفظ الدين على النفس اولى من حفظ الوجه والغير ولو
 سمع اسم الله يجب ان يعظمه بقوله سبحان الله وجل جلاله وتعالى وتبارك لان تعظيم اسم

واجب علينا في كل زمان والصلوة عند ذكر النبي صلى الله عليه وسلم يجب في كل مرة عند الطحاوي
 وعند الكرخي لا يجب في عمر المرأة ولحقه وقيل يكفي في المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يفتي وبقى
 الصلوة في الزمة ديناً فيقضى بخلاف ذكر الله تعالى لان كل وقت محلاً لاهل الذكر فلا يكون
 محلاً للقضاء من كان اسم محمد يجوز ان يكنى بابي القاسم وقوله من ستموا باسمى ولا تكونوا بكنتي
 ففسوخ لان علياً رضي الله عنه كنى بابنه محمد محمداً محمداً الحنفية بابي القاسم ولو سجد على ان يعمل الفسق اثم كالتأجير
 يذكر الله تعالى او يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عند فتح قماشه والفقاع عند فتح فقاغه على قصد
 تزويج محتاجه وتحسينه والقصاص اذ قصد بقصته وعمره هذا يمنع اذا قدم من العظماء الى
 مجلس شيخ اذ يستريح او يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم وسيلة الى تعظيمه واستحلال هذا الصنع واعتقاده
 عبادة لاحفاء انه امر عظيم اما العالم اذا قال في مجلس العلم صلوا والقارء اذا قال كبروا
 ثياب والتسليم سنة والرد فريضة لانا لا امتناع عن الرد اهانة للمسلم واستخفاف له لكن
 ثياب المسلم اكثر لقوله لم يلبس ثياب عترة وللراة واحدة وقيل اجبر السلام اكثر لانه
 فريضة ولو دخل المسجد وبعض الجماعة في الصلوة لا يسلم ولو ترك السلام لا يكون تاركاً
 للسنة ولو سلم على جماعة وفيهم صبي من الصبي كان لا يقبل لا يصح وان كان يقبل هل
 يصح في خلافة ويجب على المرأة رد سلام الرجل ولكن لا ترفع بالجمهر صوتها لانها عورة
 ولو سلمت على الرجل فان كانت عجوزة رد عليها وان كانت شابة رد في نفسه وعلم هذا
 التفصيل تشيئة الرجل المرأة وبالعكس وفي القنية يكره السلام على المرأة الثابتة وكذا تشيئة
 عاطسها الا في نفسه ولا يجب رد سلام السائل لانه ليس للتحية بل لشعار السؤال ومن
 بلغ غيره سلام غائب ينبغي ان يرد عليها ولا ينبغي ان يسلم على من يقرأ القرآن لانه
 يشغله عن قرأته فان سلم عليه الرد لانه فرض والقرأة لا ولا يسلم المتفقه على استاذ
 ولو فعل لا يجب رده وكذا الخضا اذا سلم على القاضي لانه يجلس للحكم والسلام تحية
 الزائر من فينيغ ان يشتغل بما طس لعله ولو قرع قوم باكلون ان كان محتاجاً وعرف انهم
 يدعون اليه سلم ولا قال ابى الليث اختلفوا الناس في السلام على اهل الزمة بغير ضرورة
 قال بعضهم لا يصح لان ابتداء السلام على اهل الزمة ولا يجوز اغراز الكفار وقال الطحاوي
 المختار ان المبتدع لا يرد السلام ولو سلم على ظن ان مسلم ثم ظهر انه ذمّي او مبتدع يقول
 استرجعت عن سلامي تحقيراً لهم واما ان اسلموا على المسلم فقد جاء في الجواب يرد عليكم

بالجملة

لان الامتناع عنهم يورثهم واردا حسان وايداؤهم مكروه والاحسان اليهم مزدوب ولا يزدوع
قوله وعليكم لانهم يقولون السام عليكم ولا يزد بقوله وعليكم بطريق المجازات ولكن الرقابابلة
احسانهم غير ممنوع على ان يهوديا جلب النبي عم لمة فقال لهم اللهم تجل في شؤنا سودا في
من سبعين سنة ولو قال لذي من اطال الله بقاءه ان نوى بقلبه ان يسلم او يورثي الجزية على وجه الصفا
جاءوا الا مسلم غضبا وسرقا ما ذم في خرب في الاخرة وظلما كافر وضوومة الدابة اشدا لانه امان
يحمله بنبه بقله حقا ويأخذ من حسنة والكافر لا يؤخذ من حسنة ولا ذنب للدابة ولا ياهل الاخذ
الحسنات فتقتل للعقاب والعقاب وهذا بناء على ان الدواب يحشرون للجزية بل للخصا
ثم يكونون ترابا ولا لباس بعبادة الكتابي واختلف في الجوسي وكذا في الفاسق وفي العيون
وفي القتاوي النفساني يكس دناءة الخمر ولا يضمن الكاسي وكذا من اراق خوراها للذمة وكس
دنائها وشق رقاقها ان كان اظهرها بين المسلمين لا يضمن لانه لما اظهرها بيننا فقد
استقطعت منها وفي سير العيون يضمن الا اذا كان الامام يرى ذلك ولو راى منكرا ممن يرتكبه
ينهاه لان الواجب عليه شيان فليترك احداهما لا يترك الاخر ويجل الامر بالمعروف وان يلحقه
الضرر غالبا فيه فان علم انه لا يرتكبه في سعة من التمسك وان علم انهم يتركونه ليجل له
ترك الامر بالمعروف وقيل قوم وهم في معصية يسلم عليهم على قصد ان يشغلهم عما هم فيه
ولا يسلم في الحام اذا كان الرجل كاشفا عورته يسلم القائم على القاعد والراكب على الماشي والصغير
على الكبير والقليل على الكثير ولا يسلم على الممازح او الزنديق او الكذاب او اللعني او اللعيب
او من يسب الناس او ينظر وجه النساء في الاسواق ولا يعرف قوتهم ومن الكلام
ما ليس فيه اجر ولا وزر كقولك قم واقعد وكل واشرب ونحوها لانه ليس بعبادة ولا
معصية قيل لا يكتب لانه لا اجر عليه ولا عقاب لارود عز ابن عباس رضوان الله عليه
لا يكتبون الا ما كان فيه اجر او وزر وقيل يكتب ثم يحجب ما لا اجر فيه ويبقى ما فيه اجر
ومنه ما يوجب لانه كالكذب والنميمة والغيبة لان كل ذلك معصية لقوله عم لا يصلح
الكذب الا في ثلاثة مواضع في الصلح بين اثنين وفي القتال مع الكفار وفي ارضاء اهله
ودفع الظالم عن الظالم من باب الصلح ولا غيبة لظالم يوذى الناس وفاسق يعلى الفسق
لقوله عم اذكروا الفاجر بما فيه لكي يحذر الناس ولا ثم للسعي به الى السلطان لينزله لانه
من باب النهي عن المنكر ولو علم ان فلا نابتعا على المنكر فان وقع قلبه لواجبه بذلك يترك

ويتقو

ويتقو حاله حل الاخبار والافلا وكذا الوراي على ثوب انسان نجاسة اكثر من قدر الادرهم
فان وقع قلبه لواجبه اشتغل بفعله لا يسعه ان لا يجبره الا اذا كان غيورا على احواله
والحكم في المنكرات والخطايا في القرآن والمسائل وغير ذلك كذلك ولو خطر بهاله معصية
لا يأنم عالم يعرف عليها فان قلت هذا مخالف لقوله عم حكاية عز الله تعالى اذ اعلم عبدني شيئا
فلا تكتبوها وان عملها فاكبتوها سنية فاذا هم بحسنة ولم يعملها فاكبتوها حسنة
وان عملها فاكبتوها عسرا قلت هذا محمول على الخطور من غير توطن النفس عليه اما اذا
وطن نفسه على معصية فان قطع عنها فاطع عن خوف الله يكتب هذا الغرم سنية
وان عملها كبت معصية ثانية وان قطع عنها خوف الله يكتب حسنة واحدة ولا غنية
الا لقوم معلومين فلو اعتاب اهل قرية فليس بغيبة لان المراد منها مجهول ذكر مساوي
اخره مما وجب الاهتمام لالباس لانه ليس بغيبة انما الغيبة ان يذكر عريدا لليبس والنقص
ولو قال رجل لا خيركم اشتريت هذا العبد فقال بمائة وقد اشتراه بمائتين لا يكون
كاذبا ولو حلف بالطلاق لا يحلف لانه اشتراه بمائة وقد اشتراه بمائتين لا يكون
من ثمرى فقال عشرة وقد اكل اكثر من ذلك لا يكون كاذبا ولا لباس بالمزاج الا ان يتكلم
بكلام باثم فيه او ان يضحك القوم وعنى الامام انه كان كثيرا المزاج لرفع الكرب والحزن
عز القلوب والوحشة بمن يلاقيه وينبغي ان يكون قولا الرجل ليتنا ووجهه منبسطا
مع البر والفاجر والسني والمبتدع من غير مداينة ومن غيوان يتكلم بما يظن ان يرضى
بمذهبه مع اليد بن على الوجه عقيب الادعاء سنة وقيل ليس بشيء والاول اصح لقوله
عم اذا سالتن الله فاسئلي بيطون كفافكم ولا تسئلي اباظهورها واذا ادعى
احدكم ففرغ من دعائه فليمسح بيده على وجهه ولا فضل ان يبسط يديه ويكون
بينهما فرجة ويجوز ان يستجاب دعاء الكافر قاله بعض المشايخ وبه يفتي طلب
الكسب في رخصة كما ان طلب العلم في رخصة لقوله عم طلب الكسب في رخصة على الكل
الرسول عليهم السلام كانوا يكتبون فادعهم كان في اعا وبرايمهم هم كان بن ازا
ودادهم كان يصنع الدروع وسليمان هم كان يصنع المكائيل وزكي بايمهم كان
بخارا ونجينا صلى الله عليه وسلم كان يرعى الغنم وكانوا ياكلون من كسبهم وكان
ابوبكر الصديق رضي الله عنه بن ازا وعمر رضي الله عنه يعمل الاديم وعثمان رضي الله عنه

يضيع الفريضه في الخلاصه لا باس بان يكون في بيت الرجل سر ديباج و فرش ديباج
لا يقعد ولا ينام عليه وكن الاواني من الذهب للتحمل للثرب وما يحتاج اليه الناس من البناء
لا بأس به وانما يكره اذا بني ما لا يحتاج اليه الناس من البناء وذكر في شرح المشرق وبعض
الناس كرهوا الاستغفار بالكسب لقوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
قلنا المراد بالعبادة المعرفة وهي الاتناخ الكسب ولئن كانت على حقيقة ما المراد بها
المعروضة وهي ايضا غيروا فيه للكسب لا تستغرق الاوقات اما الاكل فعلم مراتب
فرض وهو ما يدفع به الهلاك لانه لبقاء البنية اذ لبقاء لها بدونه وبه يتمكن من اداء
الفريض ويخرج عما ذلك لقوله عم ان الله ليوجر عما كل شيء حتى اللقمة لينفعها العبد الى
فيه فان ترك الاكل والشرب حتى هلك فقد عصي لان فيه الفاء النفس الى التهلكة وانه
منه عنه في حكم التنزيل وما جوع عليه وهو ما زاد عليه للمتمكن من الصلوة قائما ويسهل
عليه الصوم لقوله عما المؤمن القوي احب الى الله من المؤمن الضعيف ولان الاستغفار
بما يتقوى به على الطاعة طاعة ومباح وهو ما زاد على ذلك الشيع ليرادقة البدن ولا اج
فيه ولا وزر ومحاسب عليها حسابا يسيرا ان كان كله من حل فقد روي ان النبي صم الى اليه
بعد قاي بعنقود فيه ثم رطب فقال لهم انكم تحاسبون في هذا فرفعوه ورفعه فقال في
هذا احاسب فقال النبي صم اي والله الذي نفسي بيده انكم تحاسبون يوم القيمة في الماء
البارد والماء الحار الاخرة تستعز عورنكم وكسرة خبز تزد بها جوعكم وشربة ماء تطفى
بها عطشكم وقالهم يكف لان ادم لقيت يقين بها صلبه ولا يلام على كفاف وحرام و
هو الاكل فوق الشبع لانه اضاعة للمال وارض النفس ولانه تبذير واسراف ولقوله صم
ان اطول الناس عذابا يوم القيمة اكثرهم شبعاء في الدنيا ولقوله عم اكثركم شبعاء في
الدنيا اطولكم جوعا يوم القيمة قال بعض كفراء الطعام ينبغي ان يحمل الانسان لانه يحمله
الانسان الا اذا قصد به التقوى على صوم الفدا لانه فيه فائدة اولها يستحي الضيف لانه
اذ امسك والضيف لم يشبع ربما يستحي فلا ياكل حياء ومجلا فلا بأس بكله فوق الشبع
قبل الضيف ثمانية الولية للرس والخمس بضم الحاء الجمجمة للولادة والاعذار بكسر الطاء وبالفين
المهملة والذال المهملة للختان واوكيرة للبناء والنقيصة للقدوم والعقيقة لسابقة الولادة

كان تاجر يجلب الطعام ويبيعه وعرض الله عنه كان يكتب ولا يلتفت الى جماعة انكروا ذلك
وقعدوا في المساجد اعينهم لحاجة وقلوبهم طامعة وايدى بهم مادة الى ما في ايدي الناس
فيسمون انفسهم المتوكل وليسوا كذلك وقدموا بالاكتمال والسعي في الاسباب قال الله
تعالى اتقوا من حيثيات ما كسبتم في الحديث يقول الله تعالى يا عبادي اذكروا اني
عليك الرزق وطلب الرزق باسبابه لا ينافي كون الرزاق هو الله تعالى لان عادة الله يجري
على ذلك وان كان قادرا بدون ذلك وافضله الجهاد لان فيه الجمع بين حصول الكسب
واغراض الدين وهو صدقة الله تعالى ثم التجارة لان النبي صلى الله عليه وسلم حث عليها وقال التاجر الصدوق
مع الكرام البررة ثم الزراعة لانه اول فعل فعل الانسان لقوله صلى الله عليه وسلم الزراعة خير من
الطلب الرزق تحت حيايا الارض ثم الصناعة لانه صلى الله عليه وسلم حث عليها فقال الحرقة امان
من الفقر ومنهم من فضل الزراعة على التجارة لانه صلى الله عليه وسلم نفعا فقال صلى الله عليه وسلم ما زرع او غرس مسلم
شجرة فتناوله منها انسان او طير او دابة الا كان له صدقة زرع او متوفى الله حرام لا
ستعماله اوله بخير النهر وحفرة الناس وسقى ارضه منه لا يمكن كمن في زرع شبهة الخشب
ومن هذا علم قبول هديته امراء الجور واكل طعامهم ~~عند~~ اذا كانوا اصحاب زرع وتجارة
وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتجرى ان وقع قلبه حلا كل والا لاشم
الكسب انواع فرض وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه لانه لا يتوسل
الى قامة الغرض الا به وسخت وهو الزيادة على ذلك ان لم يرب به الفجر والفجر والتكاثر وليوا
به فقيرا وليجاري به قريبا فانه افضل من التخلي لتقل العبادات لان منفعة النقل
مختصة ومنفعة الكسب له وغيره لقوله صلى الله عليه وسلم خير الناس من ينفع الناس شر الناس
من يضار الناس بتاهت العبادات فقالت الصدقة اني افضلها وقال النبي صلى الله عليه وسلم الناس
حيال الله في الارض واجهم اليه انفعهم لعياله ومبايع وهو الزيادة للتحمل والتشعير
قال صلى الله عليه وسلم نعم المال الصالح للرجل الصالح وقال صلى الله عليه وسلم وقال من طلب الدنيا حلا لا متعففا
لقي الله تعالى وجهه كالحق ليلة البدر ومكره وهو الجمع للتفاخر والتكاثر والبطل
وان كان من حل لقوله صلى الله عليه وسلم من طلب الدنيا متفاد من تكاثر لقي الله تعالى وهو على ذلك
الرجل مضبان ولا باس بثياب الجميلة اذا لم يكن للتكبر لانه صلى الله عليه وسلم خرج ذات يوم وعليه رداء
قيمة اربعة دنانير وكذا جمع المال اذا كان من الحلال لا باس به اذا كان لا يتكبر به ولا

والوضيعة بفتح الواو وكسر الصاد المجتمة للطعام على المصيبة والمأدبة بضم الدال وفتحها الطعام
 المتخذ ضيافة بلا سبب وليمة العرس سنة قديمة وفيها مشوية عظيمة لقوله عم اولم ولوبشاة
 ويبغى لمن دعى الى الوليمة اجابته وان لم يجب اثم لقوله عم من لم يجب الدعوة فقد عصي الله
 ورسوله فان كان مريضاً او صائماً اجاب ودعى لصاحبها وان لم يكن صائماً اكل ودعى وان لم
 ياكل اثم وجفا لانه استهنى بابا المضيف وقيل لا يجب لقوله عم يئس الطعام طعام الوليمة
 يدعى اليه لا غنيك ويترك الفقراء ولا ياكلها الاغنياء وينتقلها الفقراء واجاب عن
 هذا بعضهم بان قوله عم يئس الطعام يقتضي عدم الاكل منه لعدم الاجابة وان دعى الى غير
 الوليمة فالجمهور قالوا ان الاجابة مستحبة قال بعض العلماء هذا ينسب ليس له عذرا وكان
 الطريق بعيدا لحقه المشقة او كان من المنكرات شئ هنالك او كان من يتأذى بحضوره
 فاذا كان شئ منها فلا بأس بالتخلف عن الاجابة ولا يباح اتخاذ الضيافة فوق ثلثة ايام
 في العرس والوليمة ولا يباح اتخاذ الضيافة الى ثلثة ايام في المصيبة ولو دخل على الامراء فقدم
 اليه شئ من المأكولات فهذا على ثلثة اوجه اما ان اشق بالثمن او لم يشتر وهذا الرجل
 اما لا يعلم انه مضروب بعينه او علم ففي الوجه الاول والثاني حل له الاكل اما الاول
 فلا حق في الشراء لم يقع على الثمن المشار اليه فلا يمكن الخبز في نفس المبيع واما الثاني
 فلا ان الاباحة اصل ما لم يتبين دليل الحرمة واما الثالث فلا نه علم حرمة وذكره بعض
 الفتاوى ولا يجوز قبول هديته اما لان الغالبية ما لهم الحرمة الا اذا علم ان اكثر ما له
 حلاله بان كان صاحب الزرع ونجان فلا بأس به لان اموال الناس لا يخلع على قليل حرام فاما
 لمعتبر الغالب وعما هذا كل طعامه وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة
 يتجرى ان وقع في قلبه حله فقد اكله الا لا بأس بقبول هديته المستقرض لانها غير
 مشروطة في الرض وقال بعضهم ان كان مائة قبل القرض لا هدايا فالأفضل القبول
 وكذا اذا كان مرفوعا بالجوهر او كان بينهما مودة فان لم يوجد من هذه الامور واحد فالتور
 عن قبوله افضل فالحاصل ان الهدايا للذين يكره والا لا وفي اتفاقه خان الا فضل ان لا يقبل
 جائزة السلطان فانه كان للسلطان مال ورثه عن ابيه يجوز اخذ جائزته لو قيل ان اخذ
 الفقير جائزة السلطان مع علمه ان السلطان ياخذها غصبا لا يحل له ذلك اجيب بان كان

الجور
 ما لم يرض
 بالدين

السلطان

السلطان خلط الدرام بعضها فانه لا بأس وان دفع عين الغصب من غير خلط لم يخرج له قال
 الفقيه قال ابو الليث هذا الجواب انما يستقيم على قول ابي حنيفة لان عنده اذا غصب الدرام عن قوم وخلط
 بعضها ببعض ملكها الغاصب اما على قولهما لا يملكه سئل من الزاوي من بيت المال هل لاغنياء فيه
 نصيب قال لا الا اذا فرغ نفسه لتعليم الناس والفقه والقرأة ويكره للجنب رجل كانا وامر ان ياكل
 طعاما او يشرب شرابا قبل غسل الفم واليدين ولا يكره ذلك للحائض قاضى خان المسافرون اذا خلطوا
 زاعم واخرج كل واحد منهم درهمي على عدد الرقعة واشترطوا طعاما واكلوا فانه يجوز وان
 تفاوتوا في الاكل ورفع الزلة حرام بكل حال الا باذن صاحبه ولا يعطى سائلا الا باذن صاحبه
 لانه انما اذنه في الاكل دون الرفع والاعطاء عن خلفه من يوجب من اخذ يوده من السفلة وقيل
 ينظر الى معاملاته الناس في ذلك الموضع ولو كانا الثمار على الاشجار لا ياكل الا باذن صاحبه
 الا اذا كثرت وعلم انه يضييق صدره عليه للاكل لا للخل وكذا ان كانت ساقطة في المصا لا ان
 يعلم رضاء مالكها متضا او دلالة وان كانت في الحائط لا في المرفأ التي تبقى كالجوز فذلك
 وان لم يبق كالتفاح ونحوه تكلموا فيه الاصح انه لا بأس به ما لم يتعين النهي من جوار او دلالة
 ويجوز رفع التفاح من نهر جار واكلها وان كثر لان هذا مما يفسد اذا ترك فيكون مازونا
 في الرفع وهكذا الحال في الثمار التي تناسلت في الطريق قال بعضهم لا بأس بالاكل ما لم يتبين
 النهي من جوار او دلالة او عادة وانما لتقط المزاج وعينه التسبيل بعد حصد الزرع المشترك
 بينه وبين غيره ان راع كانت اللفظة له خاصة كتوب خلق رمى به صاحبه او نواة رمى بها صاحبه
 حتى لو نبت منها شئ فلصاحبها لارض لان نبات ارضه مسند اليه فخص له وذلك ان مباحا
 وكذلك في نبات الاصل فانها مباح بعد الانبات ولو سبب دابة وقال من اخذها جعلتها له
 فلا سبيل لصاحبها عليها قط ولو وجد في الطريق جوز او نواة مأكولة ان كان واطافيع
 لم يخذها ولا ياي وان كان كثيرا ان وجدها في موضع واحد فلقطه وفي موضع فلا انتقامه
 ولو وجد بطيخا في بستان بعد رفع الاصل ان كان عمارا لارض فلا اكل وان وجد مدفونا
 او محجورا فلصاحبه كذلك في القنية والكل والشرب في ارض المشركين يكره والاكل مع الكفار
 لو ابتلى المسلم مرة او مرتين لا بأس به اما الدرام عليه بكرة ذكره لانا ما حفظ في شرح الترتاشي
 سئل عن خمس الآية الرخص من صل البنح وحرمة وهو الحشيش فقال ما نقل في ارض حرم شئ اذ لم
 يشترط اكله في زمانه فبفتح على الاباحة ولم يروى السلف ايضا فيه شئ الى زمان المزي تلميذ الشافعي

حتى تشاكله وظن بناوله زمانه فافق زمانه بحرمة مع مذهبه الشافعي وكان الامام المزي بن يونس
 فبلغ فتواه الى اسد بن عمار في العم فقال انه مباح فلما عت بليته وشمل الاماكن فتنه وغلبته السفاهة
 على العقل بسبب الكثرة اختار ائمة ما وراء النهر باسمهم على حقه وافتوا بما اتفق به المزي وحكوا
 باحراقه وامر ابنا ديب بابعده وتشهير كلفه فالان فتوى المذاهبين على حقه حتى قيل من قال
 جله فهو زنديق مبتلع وحكوا ابو قحافة طلحة زعموا له ان اسكران اما الكسوة فتها فرض وهو ما
 يستر العورة ويدفع الحر والبرد لقوله تعالى خذوا زينكم عند كل مسجد اي خذوا ما يستر
 موردكم وحلته ما يدفع الحر والبرد فيحتاج الى دفع ذلك بالكسوة فصار نظير الطعام والشراب
 فكان فرضا وينبغي ان يكون من القطن وهو المأثور من البني عم وهو بعد من الخيل وينبغي ان
 يكون بين النفيس والرقى ثلثا يحرقه الرقى وياخذ الخيل في النفيس وعم البني عم من بني عباس
 الثمانيين وهو ما كان في نهاية القناسة او ما كان في نهاية الخساسة وخيرا لامورا وسطها
 وينبغي ان يلبس الغنم في عامة الاوقات ولا يكلف الجدي لقوله عم البدانة من الايمان
 وسحب وهو ستر العورة واخذ الزينة لقوله عم ان الله يحب ان يرى اثر نفوس عبده وكان
 عم يقول لا صحابا اذا رجعت بلادكم فعليكم بالثياب النفيسة ومكروه وهو اللبس للتكبر
 والخيل لقوله عم للقداد كل واشرب واللبس من غير محيلة وتفسيره ان يكون معها كما
 كان قبلها واختلفوا في لبس المعصر قال ابو جعفر والشافعي وما لا يجوز وقال جماعة من
 العلماء مكروه كراهة تنزيهية لقوله عم لابن عمر حين رأى عليه ثيابين معصريين
 ان هذا من لبس الكفار فلا تلبسها فاستدل الاولون بانهم كان يصنع الثوبيا المعصر
 والحديث الاول محمول على الحرم والخطابي يحكيه اذا صبغ ثم صبغ ولا يجوز اذا صبغ
 ثم صبغ ويجوز لبس الامم لانهم لبس الثوب الامم كذا في شرح المشرق للاكمل وذكر
 في شرح المصالح للخالفي قال ابن عباس جعل في ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قطيفة
 حمراء وهو نوع من الكساء وكان النبي عم يلبسها فوضعت باصفوان او هو مولى النبي عم
 في ثوبه فقال والله لا يلبسها احد بعدك وقيل تاويله اذا لم يكن الثوب اعم جميعه بل كان
 فيه خطوط حمراء لان الثوب الذي هو اعم من غير ان يكون فيه لون اخر مكروه للرجال
 قال صاحب الروضة لا يجوز للرجال والنساء لبس الثوب الامم ويجوز لبس الاخصى
 بلا كراهة وذكر في برهان صاحب المحيط ان هذا يحرر لانه ليس الحر بانه متصل بجلده

البرازة

يجوز

حتى لو لبسه فوق قميص لا يكره فكيف اذا كان فوق ثيابا وكانت جبة من حرير بطانتها ليست بحرير
 وليس فوق قميص غزل في صاحب القينة وفي هذا رخصة عظيمة موضع عم بالهوى وطلبت
 هذا القول عن ابن جهم كثير من الكتب فلم يجد سوى هذا ذكر شمس لا يمتد الحلوى ومن الناس من يقول
 انما يكره لبس الحرير اذا كان الحرير من ثياب الجلد وما لا فلا وعمر ابن عباس رضي الله عنهما كان عليه جبة حرير فقبل
 لذلك فقال اما ترى الى ما يلبس الجلد فكان تحت ثوب من قطن والصحيح انما اكل حرام وفي شرح الجلال
 الصغير ومن الناس من اباح لبس الحرير والديباج للرجال والنساء ومنهم من قال يحرم حرير النساء
 ايضا وقال بعضهم استعمال اللها من الابريسم لا يجوز لانه نوع ولا يجوز لقاء المخل على راسه ^{لبس}
 ولقد ايضا في التقرية وقيل يكره اذا كان من الابريسم لف العامة الطويلة وليس الثياب ^{يتورق}
 الواسعة حسن في حق الفقهاء الذينهم اعلام الدين لقوله عم عظمى العمامكم ووسقوا اكمكم
 والاحسن في الصلوة ان يلبس احسن ثيابه لقوله تعالى خذوا زينكم عند كل مسجد وفي الحديث
 صلوة مع العامة خير من سبعين صلاة بغير عمامة وقال النبي عم كل قوم يتحان ويتجان
 العرب العمامة وروى عنه عم من صلى وجبينه مكشوف خير من صلى سبعين صلاة وجبينه
 مشدود السنة رخاء العامة اي رخاء طرف العامة بين كنفه هكذا فعل النبي عم قيل قد
 شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا اراد ان يجده ثوبا انقضها كما
 ثوبا ولا يلقها على الارض دفعة واحدة هكذا نقل عن النبي عم فعله وينبغي ان يلبس الخاتمة
 في خصيه اليسرى ولا يلبس في اليمين لانه يشبه الروافض وينبغي ان يجعل الرجل الفص الى
 باطن الكف وفي البرازي دخل الخلاء ولو كان في يده خاتم عليه اسم الله تعالى يجعل
 فضة في كفه ويكره بيع خاتم الحديد والفضة وخو لانه حلية اهل النار واختلف في
 السدل في غير الصلوة فقيل يكره بدون القميص ولا يكره على القميص وقيل يكره كما في
 حال الصلوة والصحيح قول ابن جعفر انه لا يكره ونحوه في القاسم الصفار الخف لا حرقف
 فرعون والخف الابيض خف هامان والخف الاسود خف العلماء وقد لقيت عشرين
 من كبار الفقهاء يصلح فماريت لاحد خفا ايضا ولا امر اورى اذ هم امسك خف
 الاسود ويجوز المساك بقعة في اربعة في البعير والفرس والرمي والعدو لما روى عن
 الزهري قال كانت المسابقة بين اصحاب النبوة في هذه الاشياء وبان شرط بدل
 معلوم من جانب واحد بان يقول لصاحبه ان سبتك كما كذا وان سبتني فلا شيء

لك وفي القياس لا يجوز لانه تعليل المال بالخطي وهو قمار وان حرام وان كان البطلان الجانبيين
لا يجوز الا ان يكون بينهما ثالث والشرط انه لو سبقهما اخذ منهما وان سبقاه فلا شيء لهما
وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه وهذا الناحية اذا كان في نفسه قد سبق وقد لا
يسبق ولو لم يكن الفرس مثلها لا يجوز لانه فائدة في دخاله فلا يخرج من ان يكون قمار
والمراد من الجواز الحل والطيب لا الاستحقاق **مسائل متفرقة** من قام بتوزيع هذه
النوايب على المسلمين من جهة السلطان بالمعادلة كان ما جورا ويكره ان يبول قايما
الامن عذر والحرمة المؤدية لا ينبغي ان تضرب وتترك اذنها ولكنها تخرج بسكين حاد و
اخضا الحرة لابسها ويحرم اخضا من ادم لانقطاع نسبه واقاء القبله بياح لكنه ليس
من الادب قتل الجراد حلال ويكره حرقها وكذا احر اق القبله كلب عقور رجل بعض المارين
قتلوه وان اتلف شيئا ان كان بعدم التقدم الى صاحبه ضمن وقبله لا كالحايطة المائل وفي
الفتاوى لو امسك في دار مكلمها يتضرر منها الجار ليس لهم المنع وان ارسله فحل لهم المنع
فان ادى دفع الى الحاكم لينفعه وكذلك الرجاجة والعجول والحشوش الحقيقية عن الظلام
ومع الجارية وهو ذبح شاة في سابع الولادة لا واجب ولا سنة ولو كتف على جهة
الميت او على كنفه عهدا فهو ربي الله لا اله سواه ورسولي محمد مصطفىاه مذهبه
مرتضى وفعلى ذميم اسئل الله عفوه ورضاه اذكر ما خفي حقه عليه من الدنيا اشهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له موصوف بصفات الكمال منزوع عن سائر النقص والزوال
واشهد ان محمدا عبده ورسوله وصفه وخليفه اشرف الخلق وخاتم الرسل واشهد
ان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور واشهد ان البعث حق و
السؤال الحق والصلوات حق والجنة والنار حق يثبت الله الذين امنوا بالقول
الثابتة في الحياة الدنيا وفي الآخرة لا تبدل كلمات الله ذلك الدين القيم لا حول
الا بتوفيق الله ولا قوة الا بقوة الله يرحمى ان يغفر الله تعالى لذلك الميت ويجعله
امنا من هذا القبر وقال في رواية في تجويز العهد نامه مع الميت من قتل نفسه
كان الله اكثر من ان يقتل غيره ولا بأس بالاكل منكيا اذا لم يكن عن تكبره الاكل على
الطريق جسي غير محتون ولا يمكن ان يمل جلد ذكره وحشفته ظاهرة كأنه محتون
لا يشدد عليه وكذا الشيخ المجوس لو اسلم ويكره ان يطأ امرأته او امته وامرأة الاخرى

بين يديهما ولا بأس ان يدخل الرجل الى ارض الحرب للتجارة ما لم يدخل فيها سلاحا او كراها ولا بأس
بارتاء الحار على الفرس ويكره على البقر ويكره ان يؤكل نسل الحمار من البقر اتفاقا وكذا نسل
السباع من النشاء ومن الرمكة لو ولدت من الحمار يكره الاكل عند الامام وعند عمه الا يكره و
المفتية اذا قضت دينها من كسبها اجبر الطاب على الاخذ ولا بأس بان يزخر بالبيوت ويحصرها
ويذهب سقفيها والعرف الى الاخرة افضل ولا بأس ببسط الثياب التي عليها الصور ويكره النظر الى
المرأة المتحذة من الذهب ويكره الرمي الى هدف نحو القبله ولو كتب اسم في عون او اسم اب جهل
على غرض يكره الرمي اليه لان تلك الحروف حرمته ولو قال له الطبيب غلب عليك دم فاحرقه ولا
ليقتلك ولم يخرج حرمات لم ياتم يكره بيع الغلام الامم دمن يعرف باللوامة ولا بأس
بعبادة اليهودى والنصارى رجل مرض في دار مغموصة لا يعاد فيها يكره قطع الخبز بالسكين
في الامراس وفي الفردوس وهو اسم كتاب لا يقطع الخبز بالسكين الا كرمه وان الله اكرمه ويجوز
اكل مرقة وقع فيها عرق ادم او نعامه او دمنه الا اذا غلب عليه او صار مستقذرا طبعاً
ويجوز للمستحق المحتاج استقراضه بالزنج ولو عجز الدقيق بسور الحرة وخبره لا يكره ولا
يجوز شراء بيضة المقامين وجوز انهم اذا علم انه اخذها قمارا لانه لا يثبت فيما يقر ولا بأس
بالبيع التي يفعلها الناس تجوز عن الربوا وقيل هو مكره وذكر البقال في فتواه ان عند محمد
يكره وعند ابى يس لا يكره وعند ابى حنيفة مكره ودكوب الثور ووضع الحمل عليه مشروع قال
بعض العلماء واستقال الحمر في الكراب والابل والثيران في الدلاب مع شد الغيوش ط ان
لا يجهد هليجوز وط لا جهاد ان يمنع من الاعتلاف ويضرب راسها وعند ابى حنيفة لا يضرها
اصلا وان كان ملكه وكذا حكم ما يستعمل من الحيوانات قيل لا يجامض ضاربها حيوانات
فيما يحتاج اليه للتأديب ونجاصه فيان اذ عليه وخصومة الدابة اشده من خصومة الزنقى
وخصومة الزنقى اشده من خصومة المسلم لانه اما ان تجلد ذنبه بقدر حقه ويأخذ من حسنة
والحمار لا يأخذ من حسنة ولا ذنب الدابة ولا تق هذا لاخت الحسان فتعين العقاب
والعقاب ان يضرب اليتيم فيما ضرب ولده به وردت الاخبار والاثار ويكره الولد
على تعليم القرآن والادب والعلم لانه فرض على الوالدين ولا ينتف شوائفه لان ذلك يورث
الاكله لكن قصوها لقوله عم لا تنتفوا الشعر الذي يكون في الانف فانه يورث الاكله و
لكن قصوها قصاصا وفي خلق شعر الصدر والظهر ترك الادب ببت لها اب من ليس له من

بالجمع

وهو بيع الغينة

يقوم عليه سواها والزوج بينهما ملازمة فاما تقصى الزوج وقطيع باها مسلما كان او كافرا
ولا يجوز شراء العصاة من الصياد واعتاقها اذا قال من اخذها فاني لم ولا يخرج عن ملكه باعتاق
وقبل لا يجوز لانه تضعيم المال وذكر الشاة وغرد ها لو طبع مع اللحم في الرقة لا تكرر الرقة غسل اليد
الواحدة او اصابع اليدين لا يكفي لستة غسل اليدين قبل الطعام لاد المذكور غسل اليدين وذلك
الى الرسغ ولو استغنى مفتييين فاقتله احدهما بالفتنة والاخر بالفساد او احدهما بالحل والاخر
بالحرمة ياخذ العاين بقول من اقتناه بالفساد في العبادات وياخذ بالضمحة في المعاملات
وقال بعض العلماء ياخذ بقول من هو افقه منهما عند وان استويا عنده يستفتى من هما
ويستغنى المفتي ان بقيت الناس بما هو اسهل عليهم ولهذا قال بعض العلماء لو اتى المفتي
بقول مالك في طهارة سورا الكلب والخنزير جائزا لان الافتاء باليسر اولى في بعض المواضع
وبالاحتياط في بعضها ذكره مساطر الاستحسان سئل الحسن بن عمار عن الشافعية هل لها
ان تمكن نفسها من زوجها في اليوم الحادي عشر من حيضها وزوجها حنفى المذهب فقال
انما يفتي المفتي عما من جهة لا من جهة المستفتي ولا ينبغي لاحد ان يفتي الا ان يعلم قاويل
العلماء ويعلم من اين قالوا ويعرف معاملات الناس ^{في الفتوى} على الفتوى على الاطلاق عما قالوا في ح
ثم قول س ثم قول ثم عما قول ز من غير ذلك الحسن بن زياد وقيل ان كانا بوجه في جانب
وصاحبا في جانب فالمفتي بالخيار والاولا صح اذ لم يكن مثله مجتهدا انه اعلم العلماء في
زمانه حتى قال الشافعي الناس كلهم على ابى ح في الفقه ولهذا قيل لم لا يفتح سبعة ائمة
العلم قال بعض العلماء ليس للعامة ان يتحول من مذهب الى مذهب يستوى فيه الحنفى و
الشافعى وقيل لمن انتقل الى مذهب الشافعى لتزويج اخا فان يموت مسلوبا الايمان وللرجل
والمرأة ان ينتقل من مذهب الشافعى الى مذهب ابى ح وبالعكس ولكن بالكلية اما في
مسئلة واحدة فلا يمكن ذلك وعن عبد السيد الحنفى انه سئل عن علق التلث بتزويجها
فقيل لا يجوز لما قال الشافعى فاقتاه عما انه مجتهد فيه ويعتد به فهل يبيعه لمقام معها
فقال عما قول مشايخي العراق نعم وقيل لا قال بعضهم لا باس ان ياخذ بهذا مذهب الشافعى
لان كثير من الصحابة في جانبه وقال اصحاب القينة اذ لم يكن الاخذ بقول الشافعى اعلة الشهادة
وصح القول بالحل اذ اتصل به حكم الحاكم بفسخ التعليق وهذا عام في البلوى ففي هذا رخصة
عظيمة وكره بعضهم الافتاء بقوله من اجل كم على الناس اجراء كم على الفتوى وغيره سلما ان الفارس ان ناسا

بسم الله الرحمن الرحيم

يستفتونه فقال هذا خير لكم وشري والاحكام لا يكره لمن كان اهلا له لقوله تعالى فاسئلوا اهل
الذكر ان كنتم لاتعلمون فكان هذا امر بالاجابة عن السؤال وقال النبي صلى الله عليه وسلم المفتي يخط بين الله
وبين عباده ومن عيسى صلى الله عليه وسلم لا يتكلموا عن الحكم عند الجهل فيظلمون بالحكم ولا ينعوها اهلها
فيظلمونهم وتاويل ماورد اذالم يكن اهلا فوبه تقول من افتى الناس بغير علم لعنته ملائكة
السموات والارض ونعوذ بالله من شرور افسنا **كتاب الفاظ الكفر** اذا كان في مسألة
وجوه يوجب التكفير ووجه واحد يمنع منه فعلى المفتي ان يميل الى ذلك الوجه حسنا للظن بالمسلم
ثم ان كان في نسبة القائل الوجه الذي يمنع من التكفير فهو مسلم فان لم يكن له شبهة لا ينفعه حمل المفتي على
وجه لا يوجب التكفير بينه وبين الله تعالى وبإمره المفتي بالتقية والرجوع عن ذلك وتجديد
النكاح ولو اتي بلفظ الكفر ان كان اعتقاد لا شك بان يكون وان لم يعتقد بها ولم يظن ما عن
اعتباره يكفر عند الجمهور خلافا للبعض لان الكفر يتعلق بالغير ولا يعتد منه به ولهذا
قال بعض العلماء لو وضع قلنوة المجوس على راسه لا يكفر لانه مقر بموحد بل سانه مصدق
بجنانه وقال الامام لا يخرج احد من الايمان الا ما بالاب الذي دخل فيه والرجوع بالافوار
والصدق واما قايان وقيل يكفر لانه علمه الكفر ولا يلبس بها الا المجوس واما لو اراد ان
يتكلم في حق سانه كلمة الكفر فيترصد لا يكفر الرضاء بكفر نفسه بالاتفاق واما الرضاء بكفر
غيره ففيه خلاف قال بعضهم ان كان مستقيما للكفر ولهذا قالوا الرضاء بكفر اعدائه
مستقيما للكفر لا يكون كز او في جامع الفصولين الرضاء بكفر غيره انما يكون كفر الوكان
يستجيز به الكفر ويستحسنه واما لو كان لا يستجيزه ولا يستحسنه ولكن احب القتل او التوب
على الكفر لم يكن غير مبطل حتى ينتقم الله منه فهذا ليس بكفر وعلى هذا لو ادعى عاظا لم
اماتك الله على الكفر او سلب الله عنك الايمان فهذا لا يضره مادام يستقيم الكفر ولكن تنى
ذلك حتى ينتقم الله منه عاظا له وعنه ابى حرام الرضاء بكفر غير كفر بل تفصيل ولهذا قالوا
ان من لقن انسانا كلمة الكفر كرم الملقن وان كان على وجه اللعب ولهذا قال ابن مبارك من امرأة
بان تزدحم بين عمر ورجل فهو كافر ومن افتى به فهو كافر وان لم يكن الماثر كافرا وكذا لو قال
نصراني اعرض للاسلام على صلي سلم فقال استأني فلا نا المعلوم حتى تعرض عليك الا بان قيل يكفر
لان عرضي بكفره في بعض الاوقات واعلم بان جنس هذه المسئلة في عرضها ما يكون خطأ ولكن لا وجوب
الكفر فيتم مسألة بالاستغفار والرجوع عن ذلك ومنها ما يكون فيه اختلاف فيتم تجديد النكاح والتقي

شلا کیفر

فان كفى

والرجوع عنه احتياطاً ومنها ما يكون كذا بالاتفاق فانه يوجب ابطال جميع اعماله وبلز مرعاة
الحج ويكون وطئه مع امراته زنا والولد المتولد في هذه الحالة ولد زنا ولو حصلت اي كلمة الكفر
من الزوجة قال بعض مشايخنا لا يعل في افساد النكاح ولا يؤمر بتجديده النكاح سدا لهذا
الباب عليهن والقاضي يوت بهما حتى يرجع عن ذلك وتسلم واليه مال الحاكم الشهيد واتفق
الامام السهميل من مشايخ بخاري وعامة علماء بخاري فيفتون بان كونها يعل في افساد النكاح
وهذا المذهب ومطبه الفتوى لكنها تجبر على النكاح الى زوجها الاول واذا علم بانفسا
النكاح فهو فرق بغير طلاق بخلاف ارتداد الزوج فانه طلاق عند مجرد خلاها اتفاق
العلماء من المتكلمين والفقهاء اذا انكر ان رجل الحكم الشرعي في الثابت بالطلاق او بالحديث المتواتر
او الاجماع القطعيين مثل الصلوة والصوم والزكاة والحج والفصل من الجنابة والحيض
والوضوء بعد حدث يكون ويقتل ان دام على ذلك ولا يقبل ان يؤله ولا يكون جهله عذراً الا
في موضعين وهو يكون شايعاً بين المسلمين وجهله لا يكون عذراً لا بتقصيره وتخفيفه
فلا يكون معتبراً الا اذا كان ادق فلا ينال اليه لا بتقصيره وقاد مل صاده فجهله يكون
عذراً قال بعضهم اذا انكر في صفة صلاة الجنابة كز ومن استحل حراماً قد علم في دين النبي ثم تزعم
كنكاه المحارم وشرب الخمر والحمل الميتة اودم او كرم خنزير من غير ضرورة نكاح وفعل هذه
الاشياء فسق بدون الاستحلال ومن لم يدر ان ياكل لحم خنزير كونه ولم اصدقه اذا قال
طنته ان ياكل علي وعمر اي من مثله في الخمر والفتوى على الاول ولو قال احنف المذهب ان مذهب
الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر ولو قال لا اول بفتوى الائمة ولا عمل بفتوىهم
فهو رد على النبي صلى الله عليه وسلم وجماع الائمة وتبنيها في النصوص قلته التوبة والا
ستغفار وقيل يجزئ عليه الكفر الكافي اذا نوى الايمان لا يصير مؤمناً لان الايمان تصديق
بالجنان واقرار باللسان ولو نوى مسلم ان يكفر يكفر للحال لان اتصال النية بالمنوى وهو
ملا حقيقة الله تعالى فهو ذبانه ولو اكره على الاسلام يكون مسلماً لكن اذا عاد الى
الكفر لا يقتل ولا يجبر على الاسلام وفي الاختيار يحسن حتى يرجع الى الاسلام ولو قال
كافراً الله واحد يصير مسلماً وكذا لو قال الحمد لله الذي لا اله الا الله لا اله الا الله او قال
حكم بالاسلام ومن ينكر بوحداية الله كعبدة الاوثان والمتركن اذا قال لا اله الا الله او قال
ان محمداً رسول الله وقال اسلمت او امت بالله او قال انا عايد بالاسلام فهذا كله اسلام

وكل من آمن بالوحداية وقال اسلمت او امت بالله وينكر رسالة محمد كاليهود والنصارى لا
يصح مسلمته شهادة التوحيد حتى يشهد ان محمداً رسول الله وطائفة من العراق بنوعون ان محمداً
رسول الى العرب فلا يكون مسلماً بالشهادتين حتى يتبرأ من دينه ولو قال انا مسلم كانت
ابو ج يقول لا يكون مسلماً حتى يبرأ ثم رجع وقال ذلك اسلام منه قيل توبة الياس مقبولة
لايمان الياس وقيل لا تقبل كايان قال المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع
من قبولها مشاهد الاحوال التي تحصل العلم بالله تعالى على سبيل الاضطرار والمذكور في
بعض الفتاوى ان توبة الياس مقبولة لايمان الياس لان الكافي في الاصل غير عارفاً بتداء
ايمانا وعرفانا والفاستق حاد في بانه تعالى وحاله حال البقاء والبناء وذكر في بعض كتب الكلام
ان توبة الياس هل تعتبر بخلافه المشايخ فيه والاصح انه معتبر حتى ان من تاب عن شئ لا يقدر عليه
كالجبوب يتوب عن الزنا وكان من يتوب عن السرقة فانه يعتبر في النوازل بقبول شهادة رجل
واو اثنين على الاسلام وشهادة نصرانيين على اسلام نصراني وفي السير يصلح المسلمون
على الميت بخبر واحد مسلم او عدل وفي مجموع النوازل ذمي دخل دار الحرب وسرق شيئاً
وادخله دار الاسلام يحكم بالاسلام وكذا الواسطي صبيّاً وادخله دار الاسلام يحكم بالاسلام
وقال الزهري يجب كفار القدر بيز في نفهم كونا الشرايخ خلق الله تعالى وفي دعواهم ان
كل فاعل خالق فعل نفسه ومن انكز خلافة ابي بكر او خلافة عمر فهو كافر في الاصح ومن قال
بتخليد اهل الكبراء في النار فهو مبتدع وكذا من انكر عذاب القبر ومن انكر شفاعة الشافعين
يؤم لقيمة كافر ولو قال الله اعلم اني لم افعل كذا وهو يعلم انه فعله قال بعض المتأخرين يمكن
لانه وصف الله بالعلم بوجود شئ قبل وجوده فصار كما وصف بالجهل والاصح انه لا يكون لانه
قصد بهذا الكلام اثبات صدقة في خبره لا وصفه تعالى ومن جلس مجلس الشرب على مكان
مرتفع وذكر مضامك استهني بالوعاظ فضحكوا كفو وكفوا ولو تكلم رجل بما يوجب الكفر
وضحك من ذلك غيره يكون اضاحك ايضاً ولو قال اير الحمار في است عملك يكفر ان عني
به علم الدين ولو وقع في قلبه ان ليس مؤمن لا يكفر ما لم يعتقد كفو او من قال لا اله الا الله
ان يقول الا الله فلم ينكلم به لا يكفر لانه يعتقد على الايمان اما ان لم يخطب بباله الاثبات
وان لم ينفى فقط فهو كافر واما قوله الا الله بلا مستثنى منه فغلط لا معنى له ولو اعتقده
ذكر الاعتقاد لهذا بيان ذكرنا فلو قال من لا اله الا الله ثم كر الا الله كما شاء حمله على التأكيد

جاز كسعة من مشايخ خوارزم كذا في البرزاي سئل ابو حفص عن ابي عبد الله المشركين وقد ترك
 في ذلك صلوة واصلواتين ان اراد تعظيما لعيدهم كذا وجد نكاح بعد اسلام ويعيب
 الحج وليس عليه اعادة قضاء الصوم والصلوة وفي الثانية رجل ادى الصلوات والصيام في
 الاسلام ثم ارتد بطل لكن لا يجب عليه قضاؤها بعد الاسلام لان الرتبة سقطت عنه الصلوة
 والصوم ولو كان ذلك للفسق لا يكون عليه قضاء الصلوة الفاتية ومن ذهب الى ان الفاتية
 وفاتية الصلوة فقد ارتكب سبعاية كبيرة كذا نقل عن الشيخ البرزاي فاطن في فاته صلوات
 بمثل هذا الحضور ولا بأس للرجل الواحد ان يحمل على الف من المشركين ان طمع السلامة والتكافية
 منهم وان كان لا يطعم احد حاكمه لان فيه الهلاك من غير فائدة ولا بأس بان يغفلوا من ثلثه
 ولا ينبغي للمسلمين اذا كانوا اربعين ان يغفروا اذا كان عشرين اذا كان العدا كذا نقل عن حميد
 الجيوش اربعين وتغلب اثني عشر الفاعن قلة اذا كانت كلمتهم واحدة كذا في فاتي خان ولا بأس
 اهل الذمة اذا لم يكن فيه تعظيم شعائرهم المخصوصة سئل الفضل عن وضع فلسوة الجوسى
 وليس السرا فوج قال لا يكفر وقيل ان قصده التثنية يكفر ولو ترزق بالانصارى كفى ولو
 اشترى يوم النحر شيئا لم يكن يشتريه من قبل ذلك اليوم ان كان اراد به تعظيم ذلك
 اليوم كما يعظم المشركون يكفر وان اراد به الاكل والنفقة لم يكفر ولو اهدى كافر يوم النحر
 الى انسان شيئا ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم لكن امرى على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر
 ولكن لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده ولو صاحن الطير فقال احد موت
 مني وخرج الى سفر ورجع بصياحه الغفوق يكفر عند البعض وقيل لا ولو قال الشخص
 انا اعلم السر وفات يكفر ولو قال انا اخبر عن اخبار الجن يكفر ايضا لان الجن كالانس لا يعلم
 الغيب ولو قال ليت صوم رمضان لم يكن فريضا ان قال ذلك من اجل ان لا يمكنه ادا حققة
 لا يكفر ارتكب صغيرة فقال القائل ثب فقال اصغت حتى توب يكفر ولو شرب الخمس
 وقال لا فر مبارك باد يكفر ولو قال اذهب معي الى الشرع فقال تابياده يبارى من وم
 يكفر ولو قال اذهب معي الى القاضى فقال ذلك الكلام لا يكفر ومن شرع شرابا الخمس فقال لا بسم
 الله او قال لا عندنا زنا او عندنا كل الحرام المقطوع بحرمة يكفر لانه استخف بالله ولو قال
 عندنا الزنا الحمد لله لا يكفر لان الحمد يقع على الخلاص من الحرام وقيل يكفر لانه دفع على ايجاز الحرام
 فان نوى جعل على سيئة وان لم ينو شيئا لا يكفر ولو قيل لرجل كل من الحلال فقال الحرام احب

الى من الحلال لا يكفر قراءة القرآن على ضرب الدف والقضيب يكون لاستخفافه واداب القرآن ان لا يقرأ
 في هذه المجالس فالمجلس الذي اجتمعوا فيه للقاء والرقص لا يقرأ فيه القرآن كما يقرأ في البيعة
 والكنائس لانه مجمع الشياطين ولو وصف الله تعالى بما لا يليق به او سخر باسم من اسمائه او باقر
 من اقامه او انكر وعده ووعده يكون ولو قال الله طوبى لبيك عند اكثر العلماء وقيل
 بعضهم ان عني به الجارحة وان عني به القدرة لا يكفر ولو قال ان الله تعالى ينزل في السماء
 يكون اذا اراد به المكان وان قال الله يظلمك كما ظلمتني فالصحيح انه يكفر ولو قال ان فعلت
 كذا فهو كما في وقد كان فعل وهو يعلم ذلك عند اكثر العلماء وتبين امراته وروى
 الحكيم الشهيد عن ابي يوسف والحسن بن زياد عن ابي حنيفة لا يكفر ولو حلف على الاستتابة
 فقال ان فعلت كذا فهو يهوى يكون يمينا يوجب الكفارة اذا حث ولو قال ان كلفت
 فلا ناصس فهو بري من الله ومن القرآن ومن النبي م وهو يعلم انه كذب لاختلاف المشايخ
 قال الشهيد المختار في الفتوى في جنس هذه المسائل ما اثاره السرخسي ان ينظر ان
 كاذب الحالف يعتقد ان مثل هذه اليمين كاذبا يكفر فانه يكفر ولا فلا اذا اراد يمين
 خصمه فاراد المطلوب ان يحلف بالله فقال الطالب لا اريد اليمين بالله وانما اريد
 اليمين بالطلاق او العتاق يكفر عند البعض والاصح انه لا يكفر ولو قال بمنيتك
 وظراط الحارسوا يكفر ولو قال لخصم لو كنت اله العالمين لآخذت مالي منك يكفر
 لانه اجتراء على الله بخلافه في النبي م يعني لو قال لخصم ان كان فلانا نبيا لآخذت
 منه حتى ان كان مراده طلب الحق لا يكفر ولا يكفر ولو قال لا اله الا الله احسان في حق الجميع
 والسوء في حق يكفر ولو قال جعت على العقوبات سخطا كذا كواصيت بولدها
 وقالت اعطيت ولدا واخذته او قالت تاخذ مني لها واحد ولا تاخذ مني لها
 عشرة ذكر الامام ابو الفضل رجوت ان لا تكفر ولو اراد ضرب انسان فقال اغرا لا
 تخاف من الله فقال لا روى عن محمد لا يكفر لانه ان يقول التقوى فيما افعل وان
 راعى معصيته فقال له الاتخاف انك فقال لا يكفر رجل ضرب عبده او ولده فقال
 له قاتل انت ليس بمسلم فقال لا ان قال اهدا يكفر وان جرى على لسانه غير قصد لا يكفر
 وفي القبية لو قال لامراته يا كافه فقالت انا كافية فطلقتي قال الفضل بانك
 وتجر على الرجوع بعد التوبة ولو قالت لو كنت كافية فطلقتني قيل تكفر وقيل لا

لا يكفر

فصل

ولو قال يكفر ولو قال الشريعة كلها تبليس او حيل ان قال كفو وان قاله المعاملات لا يكفر
 ولو قال الواعظ ان الله الجنة لا يدخلها دونك او قال لا ادخلها دونك او قال لو امرني الله ان
 ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها او قال الواعظ اني الله لا طر هذا العمل الجنة لا اريد ها يكفر ولو قال
 لا اريد ها فاني اريد روية الله تعالى لا يكفر واعلم ان من انكر القيمة او الجنة او النار او الميزان
 او الحساب او الصواب او المصطفى المكتوبة فيها اعمال العباد يكفر ولو قال اخذ صفي منك
 في المحشر فقال ابن محمد في ذلك الجمع اختلف فيه ولو قال ادلي القصة التي لي عليك والا اخذ
 منك يوم القيمة فقال خصمه اعطى عشرة اخرى وخمس من يوم القيمة فقال اكثر المشايخ
 يكفرونه ^{بعضهم} لا يكفر ولو قال الرجل لا خردع الدنيا لتتالا الاخرة فقال لا اترك
 النقد على النسبة يكفر ولو لم يقر ببعض الانبياء او عاب او لم يرض السنة من سن النبي
 صلى الله عليه وسلم يكفر ولو قال فلان لو كان نبيا لم او من به يكفر فاذا آمن بالانبياء
 السابقة قيل يؤمن بانهم كانوا انبياء الله ان ينسخ الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة فمن
 قال لا يستلزم قيل يؤمن بانهم كانوا انبياء الله ومن قال بعدم الاستلزام يؤمن
 بانهم انبياء واما الايمان بنبينا صلى الله عليه وسلم يجب بانه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء
 والرسول لا ينسخ دينه الى يوم القيمة فاذا آمن بانه خاتم الانبياء والرسول لا ينسخ لدينه
 الى يوم القيمة لا يكون مؤمنا لانه معلوم من دينه م بالضرورة وعيسى م ينزل من السماء
 ويدعو الى شريعة نبينا قيل لا يجب الايمان بعد معرفة معنى النبوة وهو المخبى عن الله تعالى
 باوامر ونواهي وتصديقه بكلامه اخبر عن الله ولو قال لا ادري ان النبي م مجيبا وانسيا
 لا يكفر ولو شتم رجلا كان اسمه محمدا او محمدا وقال يا ابن الزانية وكل من كان على هذا الاسم
 ان كان ذكر النبي م مخافا على الكفر وذكر محمد في كتاب الاكرام لو اكره رجلا بالقتل على ان
 ان يشتم محمد م ان لم يحضر بياله اسم غيبي النبي م يكفر ولو خط بياله اسم غير النبي م م
 لا يكفر فلو لم يقصده وشم مطلقا يكفر وبانت امراته ولو قال لولم ياكل ادم م م الحنطة
 ما وقعت في هذا البلاء اي خروج الجنة اختلفوا فيه ولو قال كان النبي م يجب الزرع وانا
 لا اجه يكفر ولو قال انظر ان ملك الموت متوفى فلا يقبض روفي لا يكفر ولو قال
 لقاءك على لقاء ملك الموت ان قاله اهانة للملك الموت يكفر ومن سمع حديثه م فقال
 سمعنا كثيرا بطريق الاستخفاف يكفر قال النبي صلى الله عليه وسلم ما بين قبرى ومنبرى روية

٧ كاعتقاد

ولو قال يكفر ولو قال الشريعة كلها تبليس او حيل ان قال كفو وان قاله المعاملات لا يكفر
 ولو قال الواعظ ان الله الجنة لا يدخلها دونك او قال لا ادخلها دونك او قال لو امرني الله ان
 ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها او قال الواعظ اني الله لا طر هذا العمل الجنة لا اريد ها يكفر ولو قال
 لا اريد ها فاني اريد روية الله تعالى لا يكفر واعلم ان من انكر القيمة او الجنة او النار او الميزان
 او الحساب او الصواب او المصطفى المكتوبة فيها اعمال العباد يكفر ولو قال اخذ صفي منك
 في المحشر فقال ابن محمد في ذلك الجمع اختلف فيه ولو قال ادلي القصة التي لي عليك والا اخذ
 منك يوم القيمة فقال خصمه اعطى عشرة اخرى وخمس من يوم القيمة فقال اكثر المشايخ
 يكفرونه ^{بعضهم} لا يكفر ولو قال الرجل لا خردع الدنيا لتتالا الاخرة فقال لا اترك
 النقد على النسبة يكفر ولو لم يقر ببعض الانبياء او عاب او لم يرض السنة من سن النبي
 صلى الله عليه وسلم يكفر ولو قال فلان لو كان نبيا لم او من به يكفر فاذا آمن بالانبياء
 السابقة قيل يؤمن بانهم كانوا انبياء الله ان ينسخ الشريعة هل يستلزم نسخ النبوة فمن
 قال لا يستلزم قيل يؤمن بانهم كانوا انبياء الله ومن قال بعدم الاستلزام يؤمن
 بانهم انبياء واما الايمان بنبينا صلى الله عليه وسلم يجب بانه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء
 والرسول لا ينسخ دينه الى يوم القيمة فاذا آمن بانه خاتم الانبياء والرسول لا ينسخ لدينه
 الى يوم القيمة لا يكون مؤمنا لانه معلوم من دينه م بالضرورة وعيسى م ينزل من السماء
 ويدعو الى شريعة نبينا قيل لا يجب الايمان بعد معرفة معنى النبوة وهو المخبى عن الله تعالى
 باوامر ونواهي وتصديقه بكلامه اخبر عن الله ولو قال لا ادري ان النبي م مجيبا وانسيا
 لا يكفر ولو شتم رجلا كان اسمه محمدا او محمدا وقال يا ابن الزانية وكل من كان على هذا الاسم
 ان كان ذكر النبي م مخافا على الكفر وذكر محمد في كتاب الاكرام لو اكره رجلا بالقتل على ان
 ان يشتم محمد م ان لم يحضر بياله اسم غيبي النبي م يكفر ولو خط بياله اسم غير النبي م م
 لا يكفر فلو لم يقصده وشم مطلقا يكفر وبانت امراته ولو قال لولم ياكل ادم م م الحنطة
 ما وقعت في هذا البلاء اي خروج الجنة اختلفوا فيه ولو قال كان النبي م يجب الزرع وانا
 لا اجه يكفر ولو قال انظر ان ملك الموت متوفى فلا يقبض روفي لا يكفر ولو قال
 لقاءك على لقاء ملك الموت ان قاله اهانة للملك الموت يكفر ومن سمع حديثه م فقال
 سمعنا كثيرا بطريق الاستخفاف يكفر قال النبي صلى الله عليه وسلم ما بين قبرى ومنبرى روية

بانه نبى ولم يؤمن

بانه نبى ولم يؤمن

من رياض الجنة فقال الدهر نرى المنبر والقبر ولا نرى الروضة يكون والحاصل ان اذا اتخف
سنة او حدثا من احاديثه صلى الله عليه وسلم كن وجيب على المسلم حفظ هذا الاصل لان فرغ
عليه في كثير من كتب الفتاوى ومضائق بحلق القرآن فهو كافر ومن قال ان الايمان
مخلوق فهو كافر كذا في كثير من الفتاوى وعم الامام ان الايمان غير مخلوق ولو قال
لاخى ياكافى فقال لا بل انت لا يكون لو قال لا غير ياكافى او المرأة ياكافى ولم يقل المخاطب
شبا قال الفقيه ابو بكر الاعشى البلخي على انه كافر وقال الفقيه ابو الليث وبعض
ائمة بلخ انه لا يكفر ولو انكر اية من القرآن او سحر بآية منه كفر ولو انكر كون العوذتين
من القرآن قيل يكفر لان الاجماع المتأخر يرفع الخلاف المتقدم وقيل لا يكون لان في
ارتفاع الخلاف وانعقاد الاجماع خلافا بين الائمة الثلث على ما عرف فلا يحصل
الاجماع على كونهما فيه قيل يكفر لان صح رجوع اى صح فانعقد الاجماع قيل رجوع المخالف
عزله لا يبطل كون دليله صحيح كونه ولا يحصل الاجماع وجدت في فقه الكتاب مسألة
منقولة من اصول الفقهاء ان من شتم ثم الموت من يكون عند جميع العلماء لان في الموت موضع
الايمان والقرآن ومن شتم بما فكتا شتم القرآن واختلفوا في كفاية هذا بلز مرام لا
كتاب الوصايا وفي الاختيار لو اوصى بان يتخذ طعاما للناس بعد وفاته و
يطعمون الذين يحضرون التقيية جاز من الثلث لقوله من مات ولم يوص فقد
مات ميتة جاهلية وفي التقيية في زماننا يتعارف الوصية للطعام بعد الموت
للغنى والفقر لانه مقصود الموصى بتعالف المعروف لان يعين المصروف ولو اوصى بان
يتخذ طعاما بعد وفاته ويطعمون الذين يحضرون التقيية جازت من الثلث بتعالي
للعرف في زماننا فالعرف معتبر في الشرع ولهذا قال بعض المشايخ من لم يكن مارقا
با هذا زمانه فهو جاهل كذا في قاضي خان ويستوى فيه الغنى والفقر لان المعروف
كالشرط وهذه الوصية لا تختص بنوع العلماء والفقراء بل يعم وفي البرازى
يكفى اتخاذ الطعام في اليوم الاول والثالث وبعد الاسبوع او في الاحياء وكذا
نقل الطعام الى القبر في الواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلوات لقراءة
سورة الانعام والاحسان وهذا مخالف لعرف زماننا فلا يعتبر وفي القاضي
خان فان تكلم في الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان وعند ختم القرآن بالحجاة

واستحسنه المتأخرون فلا يمنع من ذلك الورق وفي المنيعة لو اوصى انسان بان يصلى عليه فلان
او يحل بعد موته الى بلد اخر او يكفن في ثوب كذا او يطحن قبره او يدفن الى انسان شيئا ليقرب
عائنه فهو باطل لانه لا يثبت في ماله فلا تقطع وصيته بذلك باطله وعمارة القبور
للحكام باطله واخذ الشيء للقراءة لا يجوز ولو اوصى بان يقبره بقبعة كذا بقبول فلان الزاهد
يراعى شمله ان لم يتصور الورثة بموتة الحمل يدل عليه ما روى عن عمر رضي الله عنه لما دنى وفاته
اوصى الى وثته واقربائه فقال اذ امت فاجلوا جنازتي الى باب قبر النبي ثم فقولوا يا
رسول الله يا سيد البشر يا ابن القيم يا شفيع الامة يا فاتح ابواب الجنة جاء خادمك
ونديمك وجيبك على الباب هل تاذن له بالدخول فانفتح الباب فغير فتح ضعوني
مع النبي صلى الله عليه وسلم على ساره لعل الله يتجاوز عنى بحرمة جوار النبي ثم فلما مات
فعلوا له ذلك فانفتح الباب بنفسه من غير ان يفتح نودي دخل الجيب الى الجيب فانت
الجيب الى الجيب مشتاق مريض قال اوصيت الى فلان ثلث مالى يصنع حيث شا
جازان يضعه في نفسه ولو قال الموصى اعطى الثلث من شعث ليس له صرفه الى نفسه
لانه صار مرفا بالاضافة اليه فلا يدخل تحت النكحة الوصية بالثلث يجوز للاجنبي
اجازة الورثة ام لا وبكل المال باجازة لهم وان لم يكن له وارث يجوز اجازة
السلطان ام لا وله بيت المال لا وفي المنتقى اوصى بثلثه اليه يضعه ان شاء
فوضعه عند نفسه جاز وان اعطاه بعد ذلك الى وثته الميت جاز وكانت هبة له
منه وان لم يقل وضعته عند نفسي فاعطاه الوارث لم يخرج الا باجازة سائر الورثة
وكذا ان اعطاهم على السهام الا باجازة لهم لانه وصية وكذا اوصى اليه بثلثه ان
يعطيه المساكين فافتقر ورثة الموصى فاعطاهم على سهام الورثة لم يخرج وذكي القاضي
اوصى بان ينصدق بثلثه او امر رجلا بالصدقة بشئ فتصدق المأمور او اوصى على نفسه
او على ابنه الذي يعقل القبض جاز بخلاف الوكيل بالبيع اذا باع ممن لا يقبل شهادته
للمتعة في البيع لان الصدقة وذكي في انقياث امره بالصدقة لم ارفع الى ولده الكبير
وامرته لو كانتا فقراء وليس له ان يمسكه لنفسه الا اذا قال نصفه حيث شئت اوصى بثلث
ماله الى وجه الخير يصرفه الى بناء القنطرة والمسجد وطلبة العلم اوصى بان يتخذ طعاما
بعد موته ثلثا بطلت الوصية في الامح الوصية للمسجد لا يجوز عند ابي سن خلافا لمحمد

ولو قال تنفق عليه جازا جازا اوصى بثلث ماله للكعبة جاز للمساكين ق ل محمد اوصى
بثلث ماله لبيت المقدس جاز لبيت المقدس ويصرف الى امر اوصى بثلث ماله الى فقراء
خوارزم الا فضل صرف اليهم فان صرف الى غيرهم من الفقراء جاز وملي الفتي وكذا
لو اوصى لفقراء الحجاج فصرف الى غيرهم اوصى بثلث ماله لا كفنان موتى المسلمين او كفو
قبورهم او لسقاية المسلمين فهو باطل ولو قال في الكفاصة فقراء المسلمين جاز قال
ابو المطيع افي من ست وعشرين سنة فما رايت قما عدل في مال ابن اخيه قط فلا ينبغي
ان يتقبل الوصاية احد وقد قيل اتقوا الواث الثلث الوكالة والوصاية والولاية
قاله لا بد من عريف وان كان في النار ووصى القاضى اذا فعل نفسه وصتي عن
نفسه ينبغي ان يشترط علم السلطان والقاضى بعزله كاشى اطعم الموكل في عزله الوكيل
نفسه وعزل القاضى نفسه يشترط علم السلطان مديون الميت لو دفع الدين الى وصي
الميت يبرأ ولو دفع الى بعض الورثة يبرأ من حصته طلع السلطان في مال اليتيم فاعطى
الموصى البعض من ماله اذا مكن الرفع بلا عطاء، بعض والا لا وفي النوازل ان خاف
القتل او قطع العضو لا يضمن واذا خاف الحبس والقيد يضمن اذا لم يدفع ياخذ
ماله ان كان ياخذ البعض ويترك كفاية له لا يدفع البعض وان خاف اخذ كله ان يدفع
البعض وفي فتاوى المنسفة اذا اتفق الوصى على باب القاضى يضمن ما اعطى عا وجب الرشق
لا يوجب الاجارة اذا لم يزد عا امر المثل وصي الميت لو باع التركة لقضاء الدين والدين غير
محيط جاز بيعه في الكل عند وعندها لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى
بلغ العبي فقال الوصى اديت خراج ارضك بعد موت ابيك من عشرين وقال ابن
مات من خمس سنين قال قول لابن عبد محمد وعند ابي سس القول للموصى وفي المتقى
عن محمد قال الوصى انفق عليك خمس عشرة سنة وقال العتي مات ابي مدعاهم قال قول
للموصى مات من ابنتين صغير وكبير وترك القفا فانفق الكبير على الصغير خمسين
وهو ليس بوصي قال محمد هو متطوع في ذلك ولو ترك ثوبا وطعاما فاطعمه والبسه
الكبير لا يضمن استحسانا ذكر القاضى باع الوصى عقارا لبيت المقدس لقضاء الدين وفي التركة
مال اخر يقضى منه الدين قال الفضل يجوز البيع لقيامه مقام الموصى وفي الاختيار
ومن اوصى لبني فلان وهو اقرب قبيلة كبنى مقيم فهو للذكر والانشى والفقير والغنى

وان كانوا لا يحصون فهي باطلة والاصل في ان كل وصية يحصى عدد اهلها في جازة وجميع بينهم
بالسوية على عدد وسهم الذكر والانشى فيه سواء ويدخل فيه الغنى والفقير لان الحق يجوز
ان ياتى لمعين من بني ادم فان التسليم اليه ممكن ولا دلالة على التخصيص لمعين فصح الوصية
وان كان لا يحصى عددهم فعلى ثلثة اوجه احدها ان يكون الوصية لا يدخل فيها غنى كقوله
عافقوا، بنى تميم او مساكينهم والوصية صحيحة فيكون الوصية لمن قدر عليه منهم لان الوصية
وقعت لله تعالى والفقراء مصارفها والثاني ان يكون لفظ الوصية يقع للفقير والغنى
لا يختص به احدهما فهي باطلة كقوله بنى تميم لانها تثبت للعباد ولا يمكن تنفيذها
للبعض لا لليسراولى من البعض الاخر فبطلت بخلاف الوصية لا لاول لان الوصى له واحد
هو الله تعالى الوجه الثالث ان يكون اللفظ يتناول الفقير والغنى لكن قد يستعمل
اللفظ في ذوى الحاجة كقوله تيام بنى تميم او من تميم او عيان بنى تميم او لولى بنى تميم او نحو
ذلك فان كان لا يحصىون فالاسم يقع على الفقير والغنى ويكون الوصية لهم لانهم
معتقون يمكن التسليم فيجوز اللفظ علم اطلاقه وان كان لا يحصىون للفقراء منهم
لان هذا اللفظ يترك ويراد به غالبا اهل الحاجة لان القرية والثواب فيهم كثير وهو
المقصود غالبا ويستوى فيه الذكر والانشى رجل اوصى بان يتصدق عنه بانفد درهم
فتصدقوا بالحنطة او بالعكس قال ابن مقاتل يجوز ذلك وعز خلف رجل اوصى
بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شاء انا تصدقوا بعينه وان شاءوا باعوه واعطوا
ثمنه وان شاءوا اعطوا قيمة الثوب وامسكوا الثوب رجل اوصى لاهل علم بلخ قالوا
يدخلون في هذا اهل الفقه واهل الحديث ولا يدخل فيه من يتعلم الحكمة لا ينبغي للرجل
ان يقبل الوصايا لانها امر على ضل لما روى عن ابي سنان قال الدخول في الوصايا اوله
غلط والثاني خيانة والثالث سرقة وعز بعض العلماء لو كان الوصى عن الخطاب
لا يجوز ضمان وعز الشافعي لا يدخل في الوصية الا الاحق والاص **مسألة متفرقة**
ذكر في القاضى خان لواء على الخارج فسلخ يد زيد فاشقاه من عمن وهو اشقاه من
بكرانه وقع في يد بغير حق فانكى زيدا ناله واقام الخانح بنية على صدق دعواه
فقضى القاضى بالفرس للخارج ورجع زيد بالثمن على عمى ورجع عمر بغير
ثم اقام بكر البنية ان الفرس المدعى به نتج من ركته فخ بطركم القاضى المستحق بالاتفا

ولكن اختلفوا بان الغرس لمن يكن قال ابو حنيفة لو وفاقا لا يزيد وهذا الخلاف مبني
على ان قضاء القاضي بينهما الزوج ونيفظظها او باطناعده اي عند ابي حنيفة فيفسخ العقد
بينهما فيكونا المبيع لعمرو والتمن لزيد وعندها ينفذ ظاهرا لا باطنا فلا يفسخ العقد
بينهما ويكونا المبيع لزيد قال ابو حنيفة لا ادرى ما هو منك او نوقفا بوجه في ثمانية
مسائل الصاهة هذه وفي ان الملاك افضل ام الانبياء وفي اطفال الشريكين وفي الحنثي المشكوك وقت
الحنثان وفي الكلب متى يصير معلما والجلد متى تكون طاهرة وسور الحمار والتوقف عند هذه
المسائل نهاية امر فستباليصام وغاية روعة في الدين اذ لولا حنيني لوجه جلي يحكم
به ويلقاء الناس بالشع والطاعة كما تلقتوا منه سائر الاحكام صورة الفسخ مع مذهب
الشافعي اذ اطلبت المرأة الفسخ من زوجها الغائب ان يطلب الشهود منها فليس حضي واسال
القاضي عنهم كان غائبا فان احتملت المدة الفسخ سأل ما كان له مال او ودعية او مضاربة
فان لم يكن يظهر بشئ من ذلك اقبل القاضي الى المرأة فقال قولي برأت ما في ذمته زوجي
من المهر وغيره من حقوق النكاح فلما قالت ذلك يقول القاضي فسخ النكاح الذي بين
فلان وفلان وكان طلقة بائنة فاذا اتم هلي يجوز النكاح على الغير ام لا فان كانت هذه
الغيبوبة سنتين جازوا لا فعليلها العدة وفي المبسوط لو كانت الدعوى بين الصالح والطالح
فاليمين على الصالح وان كان مدعيا وقوله من البينة المدعى واليمين على من انكر فيما اذا كانت
الدعوى بين الصالحين لان اليمين متلفة للنفس والدين ولا يجوز اليمين لمن تلف نفسه
ودينه والطالح لا يبالى بهلاكهما القول به من الجاهل وعد لنفسه فكيف يكون صادقا لغيره
حتى قيل يحسن الكفر على القاضي اذ اسلف الصالح والفاسق والفاجر والكاذب لانه لا يكلام
الله تعالى ولا تجعل الله عرضة ليمانكم والعرضة المنشفة للوجه واليدين والمراد من هذه
الاية ان لا يحلفوا على الكذب الطالح والفاجر والفاسق لان اكثر كلامهم الكذب

لقوله

فلا يعرف حمة اليمين ولو وكل رجلا بان يزوج فلان باني درهم وزوجها ياها باليمين
ان جاز الزوج جاز وان رد بطل وان لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل فالحيار باق ان اجاز
جازه المسمى لاخير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كانا قرا من المتهم ولا يجب
المسمى وان لم يرض الزوج فقال الوكيل انا اعزم بالزيادة لزم ولو انكر النكاح لم يكن له
ذلك امراة وكلت رجلا ليزوجها باربعائة فزوجها الوكيل بدينار اقامت بنية على الزوج

زوج

فعم الزوج ان الوكيل زوجها منه بدينار وصدقها الوكيل في ذلك فاذا كان الزوج مقر بان
المرأة لم تنكح بدينار فكانت بالخيار ان شاءت اجازت النكاح بدينار وليس لها غير ذلك
وان شاءت هدت النكاح ولها مهر مثلها بان اقام ما بلغ بخلاف ما تقدم ثم لا المرأة رضيت
بالمسوق فاذا بطل النكاح وجب العقب بالرضول لا يزداد على ما رضيت اما هذا المرأة
رضيت بالمسوق بالقول فكان لها مهر المثل بان اقام ما بلغ وليس لها نفقة العدة لان العدة
لا يجب بحكم النكاح وانما وجب بشبهة الوطئ فلا يجب فيها النفقة ولو امرت باق
او قال نفسك ففعلتني قيمته ولو امرت بالتلاف مال مولاه فالتلف لم يضمن الا قرا ما بامر بابا
او قيل صاد غاصبا باستواله في ذلك الفعل واقا بامر بالتلاف ماله لم يصدر غاصبا بانه
وانما صار غاصبا بفعل نفسه وهو مملك وان التالف مال المولى فعلتته ومن غصب
ارضا فغرس فيها وبني ففيه وجه الاول ان بني من ترابها رذكلها مع البناء الى ما كرها
لاذ المنقوض للمالك ولا قيمة للنفقة ولو كان البناء من تراب غيرها يقطع البناء والغرس
فيترد الارض الى مالكها فارغة من البناء والغرس والوجه الثالث يقوم البناء مع الارض
والارض بدون البناء فينظر ما فضل بينهما مثلا لو كانت قيمة الارض بلا بناء عشرة
ومعه مئرون فقلع البناء والغرس في رواية ويضمن الغاصب قيمة الارض في رواية
والوجه الثالث ان يكون قيمة البناء والغرس زائدا على قيمة الارض فيضمن الغاصب
القيمة للارض بهلاكهما حكما بالبناء والغرس ولو كانت الارض وقفا بقي البناء
ملكها والارض وقفا فيجب على الغاصب اجر المثل فان خرب بقى الارض وقفا على
حاله رجل اراد سفر فخاصته المرأة فوكل الرجل وكيلا بطلاقها ان لم يرجع الى
وقت كذا وخبر الى السفر ثم كتب الى الوكيل بالغزل اخلف فيه المتأخرون
قال شمس الاية السرخسي الصحيح انه يصح عزله وكل غيره بالطلاق ثم طلقها
بنفسه ثم طلقها الوكيل يقع طلاق الوكيل مادامت العدة الوكيل للزوج لا
يركز غير فان فعل فزوج الثاني بحضرة الاول جاز بخلاف الطلاق والعناق رجل
وكل رجلا باثبات السرة ان كان الموكل يريد القطع كان بالطلا وان كان يريد
المال فهو مقبول فهو كما قال المروقي منه للقاضي ان يحلف السارق يقول
له القاضي تريد المال او القطع ان قال اريد المال يحلف وان قال اريد القطع لا

يخلفه الوكيل قبض الدين اذا قال قبضت فدفعته الى الموكل فالقول قوله ولو دفعته
المنازعة بين الوكيل بالاستقراض وبين الموكل فقال الوكيل قبضت من المقرض
ودفعت الى الموكل لا يقبل قول الوكيل لان الوكيل يريد بهذا التزام المال
على الموكل فلا يقبل قوله في ايجاب المال على الموكل رجل قال لغيره
بع عبدى غدا فباعه اليوم لا يجوز لان التوكيل مضاف الى الغد
فلا يكون وكيله قبله وكذا لو قال باعتق عبدى غدا وطلق
امرتى غدا ولو قال بع عبدى اليوم او قال اشترى
اليوم عبدا واعتق عبدى اليوم ففعل ذلك
غدا فيه روايتان قيل الصحيح ان الوكالة
لا تبقى بعد اليوم وقيل تبقى بعد اليوم
لان ذكر اليوم للتعيين لا للتوقيت
الا اذا دل الدليل عليه
واذ الله اعلم بالصواب

تم الكتاب

بعون

الملك

أوتى

